

د. عفاف لطفي السيد

---

# تجربة مصر الليبرالية

١٩٢٢-١٩٣٦



المركز العربي للدراسات والنشر

القاهرة ١٩٨١



د. عضاف لطفي السيد

---

# تجربة مصر الليبرالية

١٩٢٢-١٩٣٦

ترجمة: عبد الحميد سليم

المركز العربي للبحث والنشر

القاهرة ١٩٨٠





## مقدمة المؤلفة للترجمة العربية

أكملت كتابى هذا فى ١٩٧٥ ونشرته فى ١٩٧٧ ولو تمكنت من إعادة كتابته لأحدثت فيه بعض التغيرات ، ولكن الظاهر أن هذا الميل إلى الكتابة وإعادة الكتابة باستمرار ميل طبيعى لدى كل مؤلف . ولذلك اقنعت نفسى على ترك الكتاب فى وضعه الراهن . وقد سررت جدا لترجمته الى العربية لىتمكن مواطنى من قرائته ، وأملى ألا يخيب أملهم فيه كثيراً كما أرجو أن يكون منهم ومن أمثالهم من يقدم على البحث فى هذا المجال ومن يجد فى كتابى هذا ما يعينهم على البحث .

وأرجو الجيل الذى غاصر هذه الفترة من التاريخ أن يصحح لى الوقائع إذا ثبت أى خطأ فى حقيقتها ، أما من ناجية التفسيرات فأرجو تركها كما هى وحفظ حقى فى رأى كمؤرخة .

أما بالنسبة للجيل الصاعد الذى يعتبر هذه الفترة مجرد قطعة من التاريخ فأود أن أكرر أن نقد أى فترة من التاريخ واجب جوهرى بل

وضرورى بينا تجاهل تاريخ الوطن شئ مكروه وغير وطنى لأثنا كلنا  
نتعلم من أخطائنا وأخطاء أمتنا فى الماضى بمقام توجيهات لنا فى  
المستقبل.

وختاماً أود أن أقدم الشكر للاستاذ عبد الحميد سليم على ترجمته  
البارعة لكتابه، وأشكر السيدة سلوى اباضه التركى لمعاونتى القيمة فى  
مراجعة الترجمة.

فبراير / مارس ١٩٨٠

د. عفاف لطفى السيد مارسوه  
استاذ تاريخ الشرق الأوسط  
بجامعة كاليفورنيا- لوس انجليس

## تصديير

قد يبدو لبعض القراء أن الصفحات التالية أشبه بكتاب قديم عن إناس قدامى أمثالها نشر اليهم مترفعين على أنهم ينتمون إلى عهد بائد. وقد يكون ذلك صحيحا، لأن هذه الصفحات تتحدث عن أناس وأحداث ولا تدعى أنها تعبر عن نظريات أو حتى تطبيقاتها تطبيقا واعيا، بالرغم من أنني على شاكلة غالبية أبناء جيلي متأثرة بآراء ماركس Marx وإيلياذ Eliade ومانيهايم Mannheim وازيكسون Erikson وغيرهم. لقد أقدمتُ على هذا العمل من ناحية عرفانا للجميل أقدمه لأبوى ولأصدقائهما الذين أحبهم واحترمهم، ولو أنهم قد لا يحادثوننى أبدا بعد اليوم لأن معظم ما أكتبه عنهم ليس فيه ثناء ولأنى عرّيت تماما الكثير من أبطالهم. ولما كان المصريون يحبون أن يشرثروا عن أصدقائهم، كدأب غيرهم من الشعوب، فهم لا يتسيفون نشر غسيلهم القذر على الملأ. وإن ما آمله هو أن يروا إن ما استهدفته من وراء نقدي لجيلهم وأعمالهم هو إحترامى وأعجابى بجهودهم، كما كان واقع أمرها، صائبة كانت أم خاطئة، سواء كانت موفقة أو لم تكن، وإنى لأرجوهم أن يدركوا أن جيلنا أن هو إلا استمرار لجيلهم وأن إخفاقنا وتوفيقنا

إن هو الا امتداد لانخفاقهم وتوفيقهم. ولقد ألفت هذا الكتاب في محاولة، من ناحية، لأن أشرح لهذا الجيل وللأجيال المتعاقبة، أن لكل زمن فترات مجيدة كما أن له فترات احباط عميقة، وأن من واجب ذلك الخلف أن يحكم على جيل في ضوء عصره بل وفي ضوء تاريخه، ولا يمكن للمرء أن يكون بطلا على الاطلاق ولا وعدا على الاطلاق. ولا يمكن أن يكون المرء سيداً لموقفه وبخاصة لموقفه السياسى. وهدفى الأخير من تأليفى لهذا الكتاب أتنى أردت أن أعرف ما حدث ولماذا. وربما كان حب الاستطلاع سببا في أن لقيت القطة حتفها، ولكن كيف يمكن أن يتخلى المؤرخون قاطبة عنه ؟ واذا لم أكن قد فهمت الأوضاع فيها تاما، فكل أملى ممن يعرفونها خيرا منى أن يجهروا بها حتى يتاح لأعمال لاحقة لكتابى هذا تتناول هذه الفترة أن تلقى عليها مزيدا من الضوء.

وربما بدافع طبيعى كان تركيز هذا الكتاب على التاريخ الاجتماعى للفترة، ولكن مما يؤسف له أن جانبا من المعلومات السياسية التى تتناول الفترة ما بين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٣٦ مجهول لقراء الغرب، وانه لإجراء غير سوى أن يُكتب عن تاريخ اجتماعى خلوا من المظاهر السياسية. من أجل ذلك، فإننى أستمع القارئ في احصاء مرات تشكيل وسقوط الوزارات على اعتبار أن ذلك يعد حصيلة تاريخ بلد ما، وإن كان سبب ونتيجة مثل هذه التغيرات في ذاتها ليعكس صورة الصفوة الحاكمة بأحلافها ومخططاتها، كما يكشف عن موقفها حيال المجتمع والعكس بالعكس، ومع ذلك فقد اهتمت بعض فصول الكتاب بإعطاء صورة للمجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا وفكريا، موضحة كيف أن النشاطات السياسية للعصر أثرت على مظاهر المجتمع وكيف كان رد المجتمع على سياسات العصر؛ ومن ثم، كان الفصل الاول تعريفا بالمجتمع المصرى وبعادات ونفسيه المصرى، بينما كان الفصل السابع موجزا مختصرا عن الاقتصاد، لم يُقصد به أن يكون مفصلا ولا كاملا، وإنما طرِحَ فحسب للتركيز



على مظاهر اقتصادية معينة لذلك المجتمع، وبالمثل، كان الفصل الثامن مقدمة موجزة لأهم الآراء الفكرية لتلك الفترة الموضحة لمختلف الطرق التي اختطتها المفكرون للبلاد أو للمجتمع الذي شكلهم.

وأود أن أوضح أن أية إشارة عامة في هذا الكتاب إلى المصريين إنما تشمل الأقباط والمسلمين الذين يشاركون نفس الخصال والسمات التي تشكل أبناء النيل.

ولقد جمعتُ الكثير من مادة هذا الكتاب من لقاءات مع رجال اشتركوا في هذه الفترة أو لقاء مع زوجاتهم وأبنائهم. ومما لاشك فيه أنه قد استوعب جانب كبير من خلفية الكتاب خلال أحاديث مع عمي أحمد لطفى السيد (باشا) ومع أبي محمد سعيد لطفى السيد (باشا)؛ قضيتُ ساعات عديدة ممتعة أتحدث فيها إلى الدكتور بهي الدين بركات (باشا) الوصي السابق على عرش مصر، وكنتُ أطرح عليه مشاكل وأسئلتى، وفي سنة ١٩٧١ سمح لي بالاطلاع على مذكرات والده فتح الله بركات باشا، ومما يؤسفني أنه مات قبل أن يتاح له مشاهدة مدور هذا الكتاب.

ولقد جُمعت مذكرات فتح الله بركات في ٤٧ كراسة كتب المؤلف معظمها بخط يده، فلما أصيب بالتراكوما تولى كتابتها سكرتيه تحت إشرافه. والشغرات التي تشاهد من حين لآخر في الكراسات إنما حدثت عندما كان شديد الانشغال كوزير مما حال بينه وبين تسجيل مذكراته. ويلاحظ بصورة متكررة أن المذكرات لم تكن تخضع لترتيب زمني، فعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٣٥ يذكر حادثة حدثت في سنة ١٩٣١، أو إذا ورد ذكر لموضوع أثناء حديث له مع صديق ما إذا به يعلق على شيء له صلة بالموضوع حدث في الشهر السابق. ومما يضيف إلى اللبس حقيقة أنه لم يرقم الكراسات فيما عدا تسجيله



لسنة وشهر الأحداث. وقد رقت المجلدات بعد وفاته، وبعض المجلدات تحمل أرقاماً مزدوجة، فمثلاً رقم مجلدان برقم ٦، واحد منها خاص بأحداث سنة واحدة، في حين أن الآخر تناول أحداث فترة سنتين تاليتين، كما أن هناك مجلدين مرقين برقم ١٦، والمجلدان ١٥-١٧ تليها المجلدات ٥-٩. وبالرغم من هذه العقبات الطفيفة، إلا أن المذكرات التي تغطي السنوات من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٤- من سنة نقي فتح الله بركات إلى نيشل Scychelles مع سعد زغلول حتى سنة وفاته. زاهرة بالمعلومات. ولم يسبق لباحث أن رجع إلا إلى مجلدين فقط من هذه المجموعة، وأنا أوجه جزيل الشكر إذ تبعت بفحص المجلدات فحصاً كاملاً.

ولقد كان أشخاص آخرون غاية في السخاء في إعطائي معلومات تتناول هذه الفترة، وكانوا من الشخصيات التي اشتركت فيها، أذكر من بينهم؛ صاحب السعادة محمود محمد محمود (باشا) وصاحب السعادة شريف صبرى (باشا) وصاحب السعادة ا. ثروت وحرّم المرحوم حسين هيكل (باشا) وحرّم المرحوم مكرم عبيد (باشا) ولكل منهم أنا مدينة ببالغ الشكر، كما أنني مدينة بالشكر أيضاً للمرحومة هدية هانم بركات عن معلوماتها الثيرة خاصة عندما قامت بتحرير الأدب الثوري في سلال شراء الخضروات في سنة ١٩١٩، وكيف نظمت قيام نساء القاهرة بمظاهرات احتجاج، كما أدين بالقدر الكبير لأُمى السيدة عطية هانم رشوان عن معلوماتها كشاهد عيان في انتفاضة ١٩١٩ وعن ماروته عن هذه الأرملة.

وقد عُقدت في إنجلترا لقاءات طويلة حول فترة بيرسى لورين

مع جورдон وترفليد Gordon Percy Loraine

الذى منحني سخاء، كمهدى به دائماً، الكثير Waterfield

من وقته وأمدني بالتقرير من معلوماته، كما منحني سير لورنس جرافتي-سميث

الذى كان سرده Sir Laurence Graffety Smith

للأحداث غاية في الامتاع وتعليقاته على الشخصيات المعنية تفوق كل تقدير، منحني هو الآخر الكثير من وقته بسخاء، وأنها شاكره له ولزوجته ماتسنياه يمتزلهما من يوم جميل.

ولا يسمنى الا ان أعرب عن عميق امتناني للسيد ألبرت حوراني لكرمه الذي لانهاية له في قراءته للمخطوطة وتعليقاته، وللسيد رفعت أبو الحاج لملاحظاته الديدة، وللسيد مالكوم كير، كما أعرب أيضا عن إمتناني لزوجي الذي تحمل، بما اعتاد عليه من صبر، كل المراحل التي مر بها الكتاب حتى ظهوره إلى النور، وكان يفضلي لا بحبه فحسب بل أيضا بنقده السديد. كما أننى أعرب عن شكرى الحار لساعدي في البحث: ضحى سليمان لمعاونته لي في جانب منه، كما أننى مدينة بصورة خاصة لزملائي العديدين العاملين بمركز جوستاف، أ. فون جرونباوم لدراسات الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا لوس انجلوس، وبخاصة «سبيروس فريونيس» الابن، المدير السابق للمركز لتشجيعه لي، و«وتريزا جوزيف» مديرة التحرير بالمركز، لما قامت به من دور بارع في تحرير المخطوطة، و«ايقلن أودر» و«ايلاهاي باد كوباي» التي تولت نسخ المخطوطة على الآلة الكاتبة.

كما أننى مدينة أيضا لمركز الأبحاث الأمريكى بالقاهرة. على منحته لي لمواصلة بحشى بالقاهرة في سنة ١٩٧١، وللمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية الذى ساعدنى بكرمه على إستكمال البحث في إنجلترا في سنة ١٩٧٢، وأشكر لكلية سنت انطوني في اكسفورد لسماحها لي بالاطلاع على مجموعتها، وكان بودى الاطلاع على الوثائق المصرية في القاهرة لستى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ (وبقية سنوات الفترة التى يتناولها البحث تخضع لقاعدة انقضاء خمسين سنة على ابداعها): ولكنى لم أستطيع الاطلاع عليها في سنة ١٩٧١ نظرا لما كان محظورا

وقتها الاطلاع على الوثائق . وفي سفرى إلى مصر سنة ١٩٧٥ ، بحثا عن مادة  
لموضوع آخر، بعد أن صارت مخطوطة كتابى هذا بين يدى مديرة التحرير،  
سُمع لى بالاطلاع على أوراق سعد زغلول ، وقد ضمنت الكتاب هذه المادة  
العلمية . وانى لأعرب عن بالغ امتنانى لسعادة نائب وزير الثقافة الدكتور  
الشنيطى لسماحه لى باستخدام هذه المادة العلمية . وللسيد جبران جبران مدير  
دار الوثائق القومية بالقاهرة وقتذاك ، وللعاملين بدار الوثائق ، وأخص بالذكر  
منهم : السيدة سوسن عبد القنى والسيد/هاشم عبد العظيم والسيد/ابراهيم فتح  
الله أحد، لكرمهم .

## مقدمة

يذكر لنا علماء الوراثة أن الفرد يرث خصالا يرجع زمنها إلى أجيال بعيدة من الأجداد تنتمي إلى أحد الأبوين. ويذكر لنا علماء النفس، ومن أشهرهم يونج Jung، بوجود ذاكرة تجميعية ترجع إلى الماضي البعيد. ونحن كمؤرخين، إذا وضعنا هاتين المعلومتين جنباً إلى جنب، يمكننا أن نستخلص أن الشعوب كالأفراد، ورثت هي الأخرى خصالا وذاكرة تجميعية سياسية، وهي بمثابة الأسمنت تربط أناما معا كشعب وتدفعهم إلى تطوير خصائص تميزهم عن غيرهم عن الشعوب وهي ماننوه إليها عندما نتحدث عن الاستمرار التاريخي.

والتاريخ مستمر استمرار الذاكرة، ويندر أن يُظهر انقطاعات فجائية، بالرغم من وقوع كليهما في هفوات. ويجب أن نتذكر، قبل كل شيء، أن التغيير الاجتماعي في الماضي كان تغيراً بطيئاً وأن التأثيرات السياسية والاجتماعية الجديدة قد أخفت تماماً، ما أمكنها، أساساً تقليدياً أقدم، قد يزول أو لا يزول بمضي الوقت، وقد يندمج في الجديد تحت دوافع قوية، أو قد يقوض الجديد وقد يكشف عن رقع من المجتمع التقليدي القديم. ويلاحظ أنه في هذا القرن

العشرين ، ونحده الذى نعيشه ، أن التغير قد صار سريعاً جداً حتى أن شعوباً انطلقت من عصر استخدام الجمال إلى عصر استخدام الطائرات النفاثة والذى يمتد فيه التجانس ببطء وعناد ليصبح نمطاً عالمياً .

وتاريخ مصر الحديثة كثيراً ما كتب دون أن يؤخذ الماضى فى الاعتبار، وقد عولج العصر الحديث كما لو كان قد ولد كامل النمو مثل منيراً Minerva (١) من أيام احتلال بونابرت Bonaparte فى سنة ١٧٩٨ وماتلاً ذلك من وصول محمد على إلى الحكم فى سنة ١٨٠٥ ، وهى حقيقة أن سنة ١٧٩٨ تاريخ مناسب لبدأ به تاريخ مصر الحديثة لأن المرء يجب أن يبدأ بداية واضحة بفترة زمنية ما ، وكان الإحتلال الفرنسى تجربة جديدة ، وبدأت مصر ، فى ببطء ، جديدة ومختلفة بالفعل ، فى القرن التاسع عشر ، وإن كانت قد حملت معها سمات وندبات الماضى الذى يمكن تعقبه فى شىء راسخ كان له أعماق الأثر على مصر ، أعنى تكوينها الزراعى .

لورجعنا بعيداً إلى فجر الحضارة لوجدنا أن مصر كانت - ولا تزال فى بعض الجوانب - بلدا يغلب عليه الطابع الزراعى . وذلك العامل لا يقود المرء إلى افتراض نتائج اقتصادية معينة فحسب ، بل يقوده أيضاً إلى فهم عوامل سيكولوجية معينة . والتعاقب الدورى للفصول ، الذى يمكن التنبؤ به وإن تغير ، والترميمات الحتمية التى تقوم بها الطبيعة بعد تدميرات دورية ، وعجز الإنسان فى مواجهة العناصر ، والهبة التى تجود بها الأراضى والتى يعتنى بها أيما عناية - كل هذه العوامل ساعدت على خلق عقلية الفلاح المصرى . كما أن تعاقب الحكومات الأوتوقراطية والاضطهادية والبؤس الدائمين ، مثلها مثل وجود حكام أجاناب غرباء عن البلاد ، زادت بنصيبها فى خلق سمات أخرى يمكن أن تتيح لعالم التحليل النفسى وحده مطلق العدل فى وصفها . ولو ترجمت هذه الخصال إلى عبارات سياسية تاريخية لأمكن أن تلخص فى أنها إحساس



بالفردية متطور للغاية. إحساس بالاعتماد على النفس - وريية أساسية عند الإنسان في أخيه الإنسان، بل إحساس أكبر بالعداء للحكومة والريية فيها، والذي كان هدفها الوحيد في الماضي إخطهاد واستغلال الشعب، ومن هنا كانت الحاجة إلى تطييب خاطرها، أو ما هو مع ذلك أفضل، خداعها، لو أمكن ذلك بسلام وبدون عواقب وخيمة؛ وخصلة أخرى هي إعتقاد ديني عميق بأن المرء يسير قدره وإن ما هو «مكتوب» على الجبين لا بد من نفاذه، يتحد معه إيمان بالرحمن الرحيم؛ وأخيرا، وفوق كل شيء، غريزة حب البقاء، إستمساك وإحتمال، تفسرها أكثر أساليب ردود الفعل السياسية والبشرية. وكما قال الأب سيز L'Abbé Sieyes بعد الثورة الفرنسية، يستطيع المصري أن يقول أنه بالرغم من بيئته وبالرغم من حكوماته، قد أتاح له قدرة البقاء، «لقد بقي Il vécuit»، وأكثر من ذلك أنه في القرن العشرين أمسك في النهاية بزمام السلطة في يديه، وشكل حكومته هو نفسه من بين أبنائه. وإذا كانت ثورة ١٩١٩ قد أتاح للبلاد حكما ذاتيا محدودا، فلقد كانت ثورة ١٩٥٢ بكل عيوبها ونقائصها أول مثل في تاريخهم التسجيلي، منذ زمن الفراعنة، لحكومة مصرية وطنية تحكم مصر؛ ولهذا السبب، إن لم يكن ذلك لسبب غيره، تحمل هذه الثورة إعزازا في غيلة المصريين التجميعية.

وحقيقة أن مصر لم يحكمها مصري وطني لفترة تربو على ألف سنة، قد أضفت على الحياة السياسية المصرية سمة خاصة هي عدم تواؤم الشعب مع الحكومة. وكانت الحقيقة التاريخية حقيقة أن الأكثرية تقطعها أقلية غريبة عنها، يعتبرها كل من الحكام والمحكومين القاعدة المتبعة، وخلق عند غالبية المصريين ما يمكن أن يسمى بالنظرة اللاسيامية. ولما أطاح محمد علي وأسرته من الأتراك الألبانيين بالممالك لم يكن هو وأسرته سوى حكام غرباء عن البلاد، ولما انتقل بالتالي سلطان أسرة محمد علي بصورة مشينة إلى حاية

بريطانية مسترة كانت أو خلاف ذلك، لوفكر غالبية المصريين في الأمر بالمرّة، فلربما هزوا أكتافهم مستهجنين ولتمتموا معلقين «كلهم أولاد كلب».

وفي الواقع، كان الأمر مختلفا عندما حاول المصريون انتزاع الاستقلال من البريطانيين في سنة ١٩١٩، اذ وقتها تخلى الشعب عن لا مبالاته وشارك في تضال المصريين ضد سلطان غير المصريين. لقد جادل كثير من مؤرخي الغرب فيما إذا كانت ثورة ٩ مارس ١٩١٩ ثورة من تلقاء نفسها أم كانت مصطنعة، عما إذا كانت قد نظمها الوفد أم أن الوفد فوجيء بها، عما إذا كانت مظاهرة قومية أصيلة أم كانت محض صدقة أتيحت للغوغاء ليعبروا عن الكثير من إحباطاتهم. والموضوع الذي يتخلل هذه التحريات (رغم عدم إتصالها بالموضوع) هو موضوع الدهشة من أن يقوم بالثورة مصريون، ومع ذلك فلا يسع المرء إلا أن يرجع إلى حويلات الجبرتي لتعقب استمرار مثل هذه الثورات في حياة مصر السياسية. صحيح أنه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت هناك ثورات مماثلة محدودة مسرح أحداثها in locale بإستثناء ثورة

عراقى. وذلك لأسباب واضحة مثل قصر الاتصالات، وإن كانت هناك أدلة على أنه كانت هناك إبتغاضات وطنية أصيلة في كل عقد تقريبا من الحياة المصرية، وبالرغم من أن دوافعها كانت دوافع اقتصادية. وأية ثورة لا تحركها دوافع اقتصادية؟. إلا أنها انطوت على تعبيرات احتجاج على حكومة العصر الأجنبية، مما يبرر وصفها بأن كانت حركات قومية أصيلة. ولم يكن محض صدفة أن يصبح اليوم «عمر مكرم» وهو الذى نظم حركة المقاومة الشعبية في ثلاث مناسبات متفرقة خلال حياته (اثنتين ضد المحتلين الفرنسيين في سنتي ١٧٩٨ و ١٨٠٠ ومرة ضد الوالى العثمانى عندما ساعد محمد على على اعتلاء عرش مصر في سنة ١٨٠٥) أن يصبح بطلا من الأبطال الشعبيين. وبعد ثورة ٩ مارس ١٩١٩، قام أعضاء الوفد، بالفعل، بحركة منظمة في العاصمة وفي

قليل غيرها من المدن وبعد اغلاق المدارس نُقل الطلاب عند عودتهم لبيوتهم في الريف ، نقلوا خبر اندلاع الثورة إلى أرجاء الريف ؛ ولكن التنظيمات الفرعية للوفد أعقبت قيام الثورة ولذلك لم تقم بشرحها ، ولكن ما شرحها بالفعل هو أن الثورات كانت صورة احتجاج كما فهمها المصريون ، أنها صورة من الصور القليلة الفعالة المتاحة في ذلك الوقت ؛ وإذا ما هيئت لهم بواعث أو إثارات كافية فيحطمون قوقعة جمودهم وسهبون للرد وسيلجأون إلى العنف كما حدث لهم مرات عديدة في الماضي . وربما اختلفت أسباب ثورة ١٩١٩ عند كل شخص ( وإن كان ذلك ينطبق على كل حركة ثورية أو حركة احتجاج ، ويستطيع الطبيب النفسي وحده أن يخبرنا بالدوافع الكامنة التي تسوق الفرد إلى أن يثور محتجا ) ولكن جسارة وحزم الرد يمكن أن تفرق في عبارات الاحتجاج التلقائي من جانب كل الأفراد الذين انضموا إلى الثورة .

ولم يكن في مصر فرد مثل أيزنشتين Eisenstein ، ليسجل على فيلم تأثير رسالة الوفد على الشعب وليظهر الجماهير الغفيرة ، رجالا ونساء وأطفالا - وهي تواجه بنادق العدو وتسقط تحت وابل الرصاص . وعالجت التقارير الرسمية البريطانية الأحداث في تحفظ وعزتها إلى تلك العبارة الشائعة التي كانت تستخدمها كلما فشلت في إدراك التيارات السائدة في البلدان الخاضعة لاستعمارها ، عبارة « التعصب » . وعلى شاكلة كافة المستعمرين لم يكن في استطاعتهم فهم الحركات القومية في مستعمراتهم - إذ كان منطقهم هو: ألم يحكموهم حكما عادلا وعلى أحسن وجه وخلوصهم من طغيان قومي ؟ - ولهذا اختاروا استنكار وجودها أو الإقلال من جسامتها . ولما لم يكن في استطاعة البريطانيين أن يفهموا قلة المنطق الأساسية التي تلازم ثورة ما أو أية أيديولوجية تخالف أيديولوجياتهم ، فلقد اعتبروها قائمة على « أكاذيب » ، ولزمن طويل ظل المسؤولون المصريون والبريطانيون يتبعون في محادثاتهم مع

بعضهم البعض أسلوبا ليس فيه أى تفاهم ، تميزت به كافة الأوساط الإستعمارية .

واليوم ، فى ضوء تقييم الأحداث بعد وقوعها ، وخلافا لبعض المواقف السائدة ، يجب أن نقرر أن ثورة ١٩١٩ كانت بلا شك تعبيرا عن القومية بكل ما تنطوى عليه هذه الكلمة : رغبة فى التخلص من الإحتلال البريطانى ، ومن أحباط عاناة شعب مضطهد كان يعزوا اضطهاده إلى الحكومة وإلى الإحتلال البريطانى الذى جاء بالحكومة إلى السلطة وأبقاها حيث كانت . ولم يكن كثير من المصريين ، ومن بينهم بعض أعضاء الوفد ، واثقين من أن محاولتهم قد يكتب لها النجاح ، ولكن ذلك لم يمنع الإنسان من أن يحاول ، وهو سبب آخر لاحترام هؤلاء الأشخاص الذين لم تثبط من عزائمهم مثل تلك المفارقات التى قد تبدو أنها لا يمكن التغلب عليها . ولقد أثار نجاح حركاتهم دهشة الوفد والبريطانيين على السواء ، واذ بعد زغلول ، الذى صار رمزا للمقاومة الشعبية ضد السلطات البريطانية ، خاصة بعد أول تقى له إلى مالطة Malta فى سنة ١٩١٩ ، يحتل مكانه وسط الأولياء والقديسين ، ولفترة طويلة لم يستطيع أحد أن يحل محله حتى عبد الناصر نفسه .

وهناك ضعف جوهري فى عبادة البطل hero worship هو أنه ينظر إلى البطل نظرة تكاد تكون مقدسة وصوفية على أنه معصوم من الخطأ وخلو من العيوب . كل هفواته يتلمس لها الأعذار كما لو كان يخشى مما لو أقر أحد أن به عيبا فسيؤثر على حركته تأثيرا فى غير صالحها وسيترع الثقة فيها ويضعفها . مثل هذا الأسلوب الساذج قد يسود أثناء حياة البطل ، أو لفترة قصيرة بعد وفاته ، عندما تكون صياغة الأسطورة فى أوجها . وهو إجراء طبيعى أن تنسج قصة فى أية حركة ، وأمر حتمى ، بالمثل ، أن الأجيال المتعاقبة ينبغى أن تحاول قياس ووزن الحقائق فى صورة أكثر موضوعية ، لا رغبة فى تحطيم

الأسطورة بل بوحى من حب الاستطلاع . بوحى من الموضوعية ، بروح الرغبة في المعرفة ، التى من المفروض أن تحرك كافة المؤرخين : وهذا قبل كل شئ ضرورى لأن كل جيل يرى التاريخ بأعين مختلفة ومن زاوية مختلفة ، ولذلك فإن علماء التاريخ الحديث من المصريين ، بينما هم يدركون تمام الإدراك ماتدين به مصر لسعد زغلول ، يحاولون أن يصوره على ما هو عليه فى الواقع . وعلى شاكلة أجدادنا ، نحن نعلم أن قيمة حركة ما لا يمكن التكهن بها دائما على أساس شخصيات مؤيديها أو زعمائها ، ولأننا أكثر تشككا من أجدادنا ، فإننا نعلم أن لكل امرء عيوبه ، وإن عيوب الأبطال فى المصطلحات التاريخية أكثر مأساوية من عيوب الفرد العادى . وبعد دراسة أريكسون Erikson لشخصية لوثر Luther . صار من الصعب أن ننظر إلى الأبطال بنفس النظرة التى كنا ننظر بها اليهم فيما مضى . ولقد كانت أول محاولة عصرية لإعادة تقييم سعد زغلول كانت الدراسة التى قام بها د . عبد الخالق لاشين وصدرت له جزئين الأول وعنوانه «سعد زغلول : دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤» (القاهرة ١٩٧١) ، والثانى وعنوانه «سعد زغلول : دوره فى السياسة المصرية» (بيروت : ١٩٧٥) . والكتاب الذى بين يدي القارئ هو محاولة لتصوير الحياة السياسية فى مصر من ١٩٢٢ حتى ١٩٣٦ ، ولعرض القوى أثناء عملها ولتوضيح القيود المفروضة على الشخصيات الهامة من خلال الشخصية والظروف معا ، وذلك لرسم الخطوط العامة دون ما حاجة إلى تفصيلات كثيرة جدا ، وهو محاولة أيضا لتصوير دور الشخصيات السياسية على المسرح المصرى إلى جانب شخصية سعد زغلول ، ولنح الثقة حيث قد ولى عن الثقة زمانها ، كما فى حالة «عدلى يكن» .

وكان يُنظر إلى تلك الفترة من الحياة السياسية فى مصر ، بوجه عام ، على أنها تجربة فى الحياة الدستورية أصابها الفشل . وعندما بدأ عهد عبد الناصر فى



منتصف هذا القرن بفترة أقسى في كتبها من عهد صدقي، أكدت الاعتقاد بأن النظم الدستورية عاجزة عن الرسوخ في أرض معادية للنظم الدستورية كما بدت مصر. ومن هنا كان وصف المصريين بأنهم أرقاء، لم يعتادوا على حكومة ذاتية، وأنهم عاجزون عن تقديرها؛ ومن هنا فقط أدت خطوة بسيطة إلى استخلاصات أن المصريين لم يفهموا إلا السلطة والطغيان وليسوا في أدنى حاجة لأية صورة أخرى من صور الحكومات، وأن مصر كانت «أرض المضطهدين والمظلومين *une terre d'opresseurs et d'opprimes* وستمر كذلك. إما لعيب مفرج في الشخصية القومية المصرية أو للإعتقاد بأن الإسلام يشجع الميول التسلطية.

وجدالي في هذا الكتاب هو أن غالبية النقد لم يكن جائرا فحسب بل كان أيضا من جانب واحد، وأنه قائم فقط على جزء من الرواية. لقد كانت التجربة الليبرالية نجاحا جزئيا، وشهدت في الواقع نمو عناصر عديدة كانت لها حيويتها في تطوير مصر في المستقبل، مثل بداية حركة التصنيع، وتحرير المرأة وانتشار التعليم وتحسين الصحة، وتوقيع معاهدة التحالف المصرية الأنجلزية سنة ١٩٣٦- التي كانت بكل ما بها من عيوب، خطوة في الاتجاه الصحيح.

أما فيما مأميت به التجربة الليبرالية من فشل، فقد عُزى فشلها لا إلى الإسلام أو إلى الشخصية القومية المصرية، وإنما إلى أسباب معينة سياسية واجتماعية؛ وكانت الأسباب السياسية هي الوجود البريطاني والملك. والنمو الليبرالي أشبه بنبات رقيق في حاجة إلى جو سياسي سليم ليرعرع، وقد أختنق ذلك النبات قبل أن ينمو، وقد يكون أقرب صدقا وصف الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٦ بأنها محاولة إجهاض لمولد نظم ليبرالية، لأنه بينما كان إطار النظم موجودا، أهدقت به كثير من القيود لتجعله عاجزا عن أداء عمله. ولا يمكن أن

يكون هناك ملك ومحتل أجنبي وحكومة محلية، وكلها تتجه اتجاهات مختلفة، ثم ندعى بأن النظم قد فشلت. وطالما كانت الحكومة المصرية مضطرة لأن تدعى بالملك والملك خاضع للمحتلين فلا يمكن أن تقوم قيامة لحكومة مستقرة.

وبالإضافة إلى الموقف السياسى، كانت هناك عوامل إجتماعية واقتصادية بمثابة عوائق إضافية تعوق تطوير حكومة دستورية، وبصورة خاصة: انخفاض مستوى التعليم ووجود أقلية برجوازية وطنية لا يمكنها أن توازن نفوذ ملاك الاراضى ولا قبل لها بتحديثها، واقتصاد كانت تتحكم فيه وتدبر أموره مصالح أجنبية.

ومع ذلك، كان المجتمع المصرى طوال تلك الفترة مستمرا فى تحمل عملية تغيير بدأت فى القرن التاسع عشر وإن كانت قد أسرعت خطاها فى القرن العشرين؛ وكانت النتيجة توسع الطبقة البرجوازية وظهور طبقة غاملة وانتشار التعليم الذى نجم عنه تعطل المثقفين من جراء الإمكانيات المحدودة، وبدء ظهور طبقة معبرة من أرياب الحرف، وطرأت تغييرات على الأفكار وعلى الحقائق الاقتصادية. وإذا كانت عملية التغير قد زادت من التقلب السياسى الذى بلغ الذروة فى ثورة عسكرية، فلقد نتج عنها أيضا مجتمع عصرى، مجتمع أكثر قدرة على إقامة حكومة دستورية من المجتمع الذى كانه من قبل بعشرات السنين. وهكذا دفعت الأحداث السياسية فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن بالتالى التطورات الإجتماعية والفكرية، دفعت بمصر، فى الواقع، إلى العصر الحديث.

وكان لظواهر التغير الفكرى الذى جرى فى المجتمع المصرى أن مكّن المسلمين من أن يصبحوا جزءا من العالم الحديث، ويظلوا مع ذلك مسلمين، ومع ذلك فقد واجهت أثناء توافرى على البحث لإخراج هذا الكتاب صعوبة

إدراك بعض مؤرخي الغرب كيف يمكن لشخص أن يفرنج وأن يظل مع ذلك مسلماً. وتكمن جذور ذلك العائق الذهني في حقيقة أن هؤلاء المؤلفين لا يمكنهم أن يفصلوا بين لب الإسلام وصوره. ويستطيع المرء أن يحس بتلك الصعوبة، نظراً لأن كثيرين من المسلمين يواجهونها هم أيضاً، ولكن يبدو دائماً أنها ناجمة عن فكرة ولي زمانها، إن لم تكن لازالت قائمة، عن ماهو الدين، كما لو كان الدين قد صيغ في قالب شكلي في الماضي السحيق ومن ثم فهو لا يتغير، وهي فكرة يؤمن بها كثير من رجال الدين في كثير من الأديان إيماناً راسخاً، أو قد دفعوا بأشياعهم إلى الإيمان بها. واليوم، يمكننا أن نقبل حقيقة أن الدين هو عملية فكرية متغيرة ومتطورة، وأن بعض الممارسات، التي كان ينظر إليها في الماضي على أنها أساسية للخلاص، مثل عدم أكل الكاثوليك للحوم يوم الجمعة يمكن التخلي عنها دون أن يصاب المرء بسوء. ونحن نعلم أن المعتقدات والممارسات الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين تغيرت في العصر العباسي ومستمرة في التغير في العصر الحديث، تماماً مثلما اختلفت المعتقدات والممارسات المسيحية الأولى عن تلك التي كانت في العصور الوسطى وعن تلك السائدة في العصر الحديث. والصعوبة التي أشير إليها هي صعوبة أن المؤلفين الغربيين، نتيجة لعدم فهمهم للإسلام كدين وكثقافة: يبدو أن إعتقادهم هو أن المسلم إذا إطلع على فكر الغرب لابد أن يتخلى عن المبادئ الإسلامية أو أنه لا يستطيع أن يجمع بين الفكر والثقافة الإسلامية.

وهناك ظاهرة ثانية، أوثق ارتباطاً بالأولى، وهي عجز بعض الكتاب عن فهم حقيقة أن شخصاً ما يمكن أن يفرنج ثقافياً ويظل مع ذلك مصرياً وطنياً، ومرد ذلك الاعتقاد الذي كان أساساً لتلك الفكرة إلى عبارة مكان يرددها في أواخر القرن الماضي، كرومر Cromer، القنصل العام البريطاني وحاكم مصر غير المتوج، والتي تضمنت أن المصري إذا فرنج مرة

كان لزاما عليه أن يتخلى عن أصوله أو ينبذها لأنه سيصبح وقد طغت عليه  
عظمة الحضارة الغربية وتملكه الخجل من حضارته. (٢) لقد كان هذا هو  
الأساس الواضح لحملة فرنسا الحضارية وكان البرر الذي إستندت إليه كل  
القوى الإستعمارية؛ وعندما حاول المصريون أن يكشفوا زيف مايقوم عليه  
مثل هذا التبرير، اتهموا بأنهم عاكفون على الدفاع عن الدين.

وعند جيل أكثر عصرية، فإن تحول أفكار أى مثقف أمر مسلم به من غير  
ما تضمن أن فيه انتزاعا له من ثقافته ومن شخصيته الوطنية، ولو أن ذلك  
يمكن أن يحدث كما شهدناه في الجزائر ولكن من الممكن أن يُنظر إلى التحول  
الفكرى على أنه محنة سيكولوجية واجتماعية دون أن تكون محنة وطنية؛ ولذلك  
فإن جيلى من المصريين على وعى تام بأصوله وتقاليده، لأنه كثيرا ما كان  
علينا أن نتعلمها بأسلوب مشوه من خلال انعكاس غربى أوعلى الأقل، كان  
النمط الغربى يطرح أمام أعيننا مجالا لشتارنة؛ ولذا حاولنا أن نعرف أين هى  
الحقيقة. ومثل الشخص الذى يرى نفسه فى مرآة مشوهة يكون أكثر وعيا بعيوبه  
من شخص يتطلع إلى مرآة عادية، تعلم الفكر المصرى ما هو أكثر عن نفسه وعن  
شعبه من خلال ماتعرضه مصادر فكرية غير مصادره، وكانت نتيجة مايعرضه  
الفكر الأجنبى عنا هى السوفى ادراك الذات والوطن، وليس التخلي عن أى  
منها. ولذلك كانت ظاهرة مألوفة بين كثير من الوطنيين فى العالم الثالث،  
وبين علماء الانسانيات المتشبعين بثقافة غربية عن ثقافتهم، أن صاروا نتيجة  
لذلك أكثر صدقا فى وعيم بثقافتهم الذاتية وقيمها وعيوبها من الشخص الذى  
ألف فحسب مجالا محدودا من ثقافته الذاتيه، وأفضل من أن يُخرج مسلما تجرد  
من إسلامه ومصريا تجرد من مصريته، كما كان يعتقد كرومر إعتقادا جازما  
بما كان سيجره التعليم على مصر (٣) نجد أن التعليم الحديث قد أخرج جيلا من  
أناس مثقفين هم لالامهم بالتقاليد الانسانية لكلتا الثقافتين كانوا أكثر ادراكا

للاسلام ولصر، وبالتالي لم يتخلوا عن أى منها. لقد سعوا، على النقيض من ذلك، إلى إعلاء قيم كل منهما.

وكان أولئك الأشخاص في نظر العقليّة الغربيّة هم بالضرورة مخادعين لأنّ الإنسان الغربي لا يمكن أن يتقبل أن يجمع المرء بين كلتا الثقافتين في آن واحد، فلا يمكن القول «ثقافتى راقية في اعتقادي وثقافتهم راقية في اعتقادهم» إذ هو في حاجة دائماً إلى أن يقول «ثقافتى هي الأفضل» ولذلك فإن ما صرح به كرومر من أن الشيخ محمد عبده «لا أدري» agnostic «(١) تناقله بعض العلماء المصريين وادّاعوه على أنه حقيقة دون أن يتحققوا من مدى صدق هذه العبارة، لالشيء إلا لأنها اتفقت والمعتقدات الأساسية عند المؤلفين الغربيين وتحزباتهم تجاه الاسلام ومصر. لقد تفاضوا عن حقيقة أن العبارة جرت على لسان رجل يستخف بكل من الاسلام والمصريين وهو الذي لم يُجر نقاشاً دينياً مع الإمام محمد عبده على الإطلاق؛ ولو أنهم أجهدوا أنفسهم وتعمقوا في التقصى لعلموا كم كان محمد عبده مسلماً ورعاً تقياً: ففي مرة عندما كان الشيخ محمد عبده وأحمد لطفى السيد يقضيان الصيف في جنيف، أسر الشيخ محمد عبده للطفى بأنه يأمل أن يمتد به العمر ليخلص الإسلام من خرافاته، فتسائل لطفى مداعباً عما سبق إذ أن من شيء في الإسلام، فإتزعج الشيخ محمد عبده من ملاحظة لطفى أيما إتزعاج رغم أنها لم يخرج عن أن تكون دعابة، لدرجة أنه رفض أن يحدث لطفى على مدى يومين حتى قدّم له الترضيات اللازمة عن الاستخفاف بالاسلام.

ونجد الموقف نفسه عند مؤلفين يدعون مثلاً أن الدكتور محمد حسين هيكل وطه حسين مرّاً بطور «رجعى» عندما تخيرا أن يكتبوا عن موضوعات اسلامية، وتوجد أمثلة أخرى كثيرة، ولكن ليس هدفى هو التبرير والجدل، بل هدفى هو أن أشير إلى أن التحزبات و«التعصب» مارسها ويمارسها المؤلفون الغربيون



مثلاً مارسها ويمارسها المؤلفون الشرقيون وأتينا تناضل اليوم لتحرر أنفسنا من هذه الخصال، رغم أننا ربما نتمنى خصالاً غيرها هي بالمثل مثار لوم ولكن ذلك أمر لامناص منه. ولا شك أن جيل المؤرخين الذي سيعقبنا سيثير بدوره إلى عيوبنا، لأنه إذا كان على جيل أن يعيد كتابة تاريخه الماضي في ضوء مبادئه الراهنة، ومن وجهة النظر العالمية، وحالة المعرفة، فلا بد له أن يكتب أيضاً مع أخذ قرائه في الاعتبار. والمؤرخ اليوم له جمهور أعرض، ولذلك يجب أن يلتزم بمستوى أكثر دقة، طالما أنه يعرف، ولا يستحث، أن أية زلة يمكن التصدي لها، ويرجو أن بعض ما يكتبه قد يثير اهتماماً وجدلاً، لأنه كلما جاء في الآريوباجيتيكا Arcopagitica (٥) ينبغي أن يكون دعاء المؤرخين: «من دون كل الحريات امنحني حرية المعرفة، حرية الكلام وحرية الجدل الحر بما يليه على الضمير» (ميلتون Milton).

## هوامش المقدمة

- (١) الهة الحكمة عند الرومان، ويقابلها الإلهة أثينا Athena عند اليونان (الترجم)
- (٢) كرومر، «مصر الحديثة»، ج ٢، ص ٢٢٨
- (٣) المرجع السابق
- (٤) المرجع السابق، ص. ١٨٠
- (٥) كتب صدر لميلتون في سنة ١٦٤٤ دافع فيه عن حرية التعبير وحرية الكتابة، وهو يعد أحد أحسن رسالتين تشرّيتين كتبها ميلتون، أما الرسالة الأخرى فكان عنوانها «مذهب ونظام الطلاق The Doctrine Discipline of Divorce» (الترجم)



## الفصل الأول

# أبناء النيل

لا زالت الزراعة حتى اليوم هي العمود الفقري لمصر. وفي سنة ١٩٣٦ أمدت الزراعة البلاد بأكثر من نصف الدخل القومي، ولا تزال تحرك نصف القوى العاملة في الوطن. (١) وبالرغم من أن الصناعة سرعان ما بدأت في النمو منذ سنة ١٩٣٠، إلا أن الصفات الطبيعية السائدة في مصر كانت صفات بلد زراعي تناثرت به رقع صناعية في المدن، وكانت قلة ومتباعدة بعدا شاسعا في الوجه القبلي، وإن كانت تشكل ترابطا أوثق في الوجه البحري. ولفهم جوهر ومنطق المصريين ينبغي على المرء أن يفهم الفلاح ومجتمعه، وأن يتعقب قيمه ومعتقداته في النمط السياسي للأرض، لأن التشكيل السياسي لمصر ما هو إلا حصيلة التفاعل بين الفلاحين، المواطنين المصريين، والحكام أيا كانوا.

والفلاح المصري هو رمز مصر؛ ومجتمعه وثقافته متجانسان. لقد تميز بأن استغله وأنتهكه على مدى قرون، وعلى حد سواء، حكام غريباء عنه وسادة وطنيون؛ كان تحت رحمة عناصر الطبيعة التي كانت قادرة على أن تحطمه بالمثل بما كانت تجره عليه من جذب وفيضان، مخلفة في أعقابها الأوبئة والجوع، وكان يواسيه ويخادعه أئمة الدينون. لقد بدأ كما لو كان كل شيء وكل واحد قد تأمرضه

ليجعل حياته باثـه وظروفه يرثى لها ، ومع ذلك لم يكن أحد من حكامه يرثى حاله . وقد يبدو أنه كان رمزا لكل ألوان المعاناة التي كُتبت على الإنسان بعد هبوطه من الجنة ، ومع ذلك منحه الله أيضا منحة إلهية هي منحة البقاء . ولما كان مطحونا بطبيعته في الطين ، فلقد استمد من ذلك قوة أعانته ، وفي بعض الأحيان كان يكافؤه بسخاء ، وكان ازاء ذلك الطين الثـنى قد أظهر حيا فاق غيره من كل ألوان الحب ، ومن أجله كرس حياته . وعند الفلاح كانت قطعة الأرض هي أقصى نعمة ، وقد يفعل أى شىء من أجل الحصول عليها ، ومع ذلك فلقد كانت أعظم سخرية للقدر هي أن الفلاح الذى أحب الأرض وأفلحها كان يُنكر عليه امتلاكها ، وغالبا ما كان ملاك الأرض الشرعيون هم من يعيشون بعيدا عنها وكانوا يعتبرونها مصدر دخل فحسب ، بل لقد كانت أكثر سخرية من ذلك : حقيقة أنه بالرغم من أن الملكية العقارية كانت ملكا لملاك غائبين عنه ، لم تكن بمصر أريستوقراطية عقارية أبدا ، ولم يكن فى استطاعة ملاك الأراضى أن يبرروا حتى ملكيتهم لها بدعوى العرف ، إذ لم يكن بمصر على الإطلاق حـب عقارى *noblesse terrienne* ، بل لم يكن فى استطاعة المالك أن يدعوا ذلك الحق ، لأن الملكية العقارية لم تكن إرثا .

كانت الملكية الزراعية فى مصر قائمة على نظام معقد سأحاول أن أعرضه : مبـطا وملخصا : كانت الأرض منذ الفتح العثمانى فى سنة ١٥١٦ تُعتبر ملكا للتاج ، ولكنها قُسمت من أجل الأغراض الإدارية والاقتصادية إلى « اقطاعات » و « التزامات » ، تُطرح ضريبة فلاحتها إما فى مـزاد علنى إلى ملتزم أو تعطى إلى مـملوك بيك من بيكوات الممالك ، أو تمنح لقائد من قواد الفرق العثمانية كمكافأة عن خدمات أداها ، وكانت مهمة الملتزم أن يقوم بدور جابى الضرائب على ماله من قطعة أرض وأن يدفع المبلغ المتفق عليه مع المسئولين إلى « الرزنامة » وأن يحتفظ بجزء كأتعاب له . وقد تضمن الالتزام

«أرض الوسية»، وهي قطعة من الأرض كان يسمح للملتزم بأن يفلحها خالصة من أية أعباء مالية، فكانت معفاة من الضرائب كما كانت تُفلح بطريق السخرة يستخرفها فلاحو الالتزام. وصارت بعض أراضي الوسية، بمضى الزمن، ملكية خاصة، وتحول الكثير منها إلى أرض وقف؛ وصارت الأوقاف الخيرية والأهلية الوسيلة الأساسية التي تمنع المسؤولين من مصادرتهم للأرض، كما كانت وسيلة لتأكد من أن الورثة المسرفين لم يصبحوا معوزين بسرعة بالغة.

وكان الحق الوحيد للفلاح، فالح الأرض، في ظل ذلك النظام، هو حق فلاحية الأرض، الأثرية، طوال استمراره هو وورثته في عدم دفع الضرائب للملتزم. ولا يمكن طرد الفلاح إلا في حالات استمراره في عدم دفع الضرائب. وكانت تفرض ضريبة الأرض على القرية بأسرها، وكان يقوم بتحديد المبالغ المستحقة على الفلاحين أكبر الفلاحين سناً، شيخ القرية، وذلك تبعاً لمقدار الأفدنة التي يقوم كل فرد بفلاحتها، إلى جانب درجة خصوبة الأرض؛ وأى تقصير من جانب أى فرد في دفع الضرائب كان يتكفل به غالبية الفلاحين قسراً؛ ومن ثم كان دفع الضرائب عملاً جماعياً تقع عقوبته على القرية بأسرها.

ألغى محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨) نظام الالتزام على اعتباره أنه نظام تبديدي في جمع الضرائب، وألغى الوسيط، الملتزم، واستبدل الوضع بأن جعل الضريبة تؤول للدولة مباشرة؛ وبعد ذلك لما زادت احتياجاته للمال عن ما تحويه «الرزنامة» لجأ إلى نظم مختلفة مثل «العهد» (٢) و «الأبعدية» (٣) و «الشفلك» (٤) وكافة الأساليب لتقسيم الأرض بين الأغنياء وجمع الضرائب المستحقة منهم أو فلاحية أراضي جديدة.

كما حاول أيضاً توزيع الأراضي على الفلاحين بأنصبة قدرها خمسة أفدنة،

وهو ما يمكن أن يعني بداية لظهور طبقة صغار الملاك . ومن سوء الحظ أنه لم يعط الفلاح أى رأس مال يستعين به ليعمل فى أرضه ، وفرض عليه ضرائب فى غير مراحة ، مما دفع بكثير من الفلاحين إلى أن يهجروا أراضيهم ، وفى الوقت نفسه ، وزع محمد على إقطاعات كبيرة من الأراضي على أصدقائه وأقاربه ، واتجهت الملكيات الكبيرة إلى إلهام قطع الأرض الأصغر منها العاجزة عن أداء ديونها .

وفى سنة ١٨٥٨ طبق فى مصر نظام الأراضي العثمانى ، ومنذ تلك الفترة فصاعدا ، صار من الممكن أن تصبح الأرض ملكية خاصة نظير إثبات أن الضرائب قد دُفعت كاملة عن خمس سنوات ، وبالتالى كانت تصدر عقود التملك ؛ ولكن مثلما كان عليه الوضع تماما فى القرون الماضية ، كان من النادر أن يمتلك فالح الأرض الأرض التى كان يزرعها ، وصارت نصف الأراضي يمتلكها ٢٪ من السكان ؛ وبالرغم من أن الغالبية العظمى من ملاك الأراضي كانوا أصلا من الفلاحين ، فإن كثيرين من المالكين الجدد لم يكونوا كذلك ، وكان أكبر ملاك الأراضي فى البلاد من عهد محمد على فصاعدا هم أفراد الأسرة المالكة الذين حلوا محل المالك كأكبر مجموعة مالكة للأرض ، وكان العنصر الجديد فى صورة ملكية الأرض هو ظهور ملاك أراضي من الأجانب ، ومن شركات للأراضي ، ومن أفراد أقليات محلية وبخاصة الأقباط ، ولم تظهر هذه المجموعة كملاك للأراضي إلا مع الاحتلال البريطانى ، ومع ذلك لم يشكل ملاك الأراضي من الأجانب أكثر من ٥٪ من مجموع المالكين ، بالرغم من أن ملكياتهم كانت تغطى مساحات كبيرة من الأراضي ، إذ فى سنة ١٩٣٢ بلغت جملة ملكيتهم ٧٠٠.٠٠٠ فدان .

ولقد شغلت السلطات البريطانية فى مصر حالة عدم ملكية الفلاح لعقار ، ولكنها لم تفعل إلا القليل لعلاج الوضع ، وعندما بيعت أرض الحكومة قسمت إلى إقطاعات كبيرة كانت باهظة فى ثمنها لدرجة يصعب على الفلاح المتوسط الحال شراؤها ، فمثلا أدى بيع أراضي الدائرة السنية من سنة ١٩٠٠ إلى سنة



١٩٠٦، إلى زيادة عدد كبار الملاك كما أشار إلى ذلك كرومر في تقريره عن سنة ١٩١٦، بدلا من خلق مجموعة جديدة من صغار الملاك. وكان الجانب الأكبر من الأرض المشتراة في ذلك العهد ممولا بقروض قدمتها البنوك الأجنبية مقابل رهونات، وكانت تعطى القروض فحسب لمن يمتلكون عقارا بالفعل، واستمرت القروض مقابل رهونات لتكون سببا في زيادة ملكية الأرض بين من يمتلكون الأرض بالفعل أو ما يماثل ذلك (٥).

ولقد أعربت الحكومات المصرية المتعاقبة قولا لا عملا عن أنها تنوى بيع أراضي الحكومة لصغار الفلاحين. مثل وزارات سعد زغلول في سنة ١٩٢٤، ومحمد محمود في سنة ١٩٢٨، والنحاس في سنة ١٩٤٢. ولكنها انتهت دائما بطرحها للبيع اقطاعات كبيرة تفوق امكانيات الفلاحين، وكانت الأراضي التي يستصلحها الأفراد أو شركات الأراضي يتدرأ أن تؤول إلى الفلاحين نظرا لأن الفرد أو الشركة كانا يقومان باستردادها، ولا تجزأ أبدا إلى قطع صغيرة.

وكان للتحسينات التي أدخلها محمد علي واستتاعيل (١٨٦٧-١٨٧٩) على نظام الري مامكن البلاد من الانتقال من ري الحياض إلى الري الدائم، وقد أدى نظام الري الجديد إلى زيادة عدد المحاصيل سنويا كما أدى إلى زيادة رقعة البلاد المزروعة بنحو ١ مليون فدان، وإن كان قد جلب أيضا ماله صلة بذلك من آفات مثل الطفيليات التي تكاثرت في مياه الترغ الراكدة، كما جر مشكلات الصرف والملاحة واستنزاف التربة. وكان اسماعيل أيضا هو من قدم أول دفعة ضخمة لانتاج القطن، حتى أنه في مدى فترة وجيزة، أثناء الحرب الأهلية الأمريكية امتلأت جيوب الفلاحين بالمال، ولكن لم يدم الرخاء طويلا، وأدى انخفاض أسعار القطن في نهاية الحرب إلى عناء الكثيرين ملاكا وفلاحين على السواء. ومع الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٨٢ تحولت مصر إلى بلد ذي محصول واحد. وكانت مصانع القطن النعمة في لانكشير Lancashire إلى جانب دثن مصر الأجنبي سبين وجيهين

في نظر كرومر لتحويل اقتصاد البلاد إلى القطن ، وكان كبار ملاك الأراضي ممن جنوا من وراء ذلك أرباحا وفيرة ، بالتغني العادة للاستجابة لطلب المستعمر ، حتى اضطر في النهاية «مخزن غلال روما» السابق إلى إستيراد القمح لاستهلاكه المحلي .

وإدراك أن مثل هذا التطور الاقتصادي غير المتوازن كان مضرا على المدى البعيد لم يظهر إلا مع الحركة الوطنية بوحى من مصطفى كامل ، لأنه هو الذي كشف عن الآثار الوخيمة للسياسة الاقتصادية البريطانية في مصر ومع ذلك لم يتخذ إلا القليل من الإجراءات لعلاج هذه العيوب ، حتى بعد ثورة ١٩١٩ .

وكتب «شارل عيسوى» يقول أن الزراعة في مصر تميزت بنظام بالغ التطور وبأسلوب العمل المكثف وبإسراف في استخدام الأسمدة واعتماد على القطن ، وبتوزيع للملكية الزراعية غير عادل بصورة صارخة ، مصحوب بالقدر اليسير جدا من حق امتلاك الأراضي وفلاحتها (٦) .

ولقد حصلت الملكية العقارية في مصر على دخلها الأساسي من القطن ، بل حتى الصناعات الرائدة لم تتجرأ إلا في القطن كصناعات : الغزل والنسيج والحلج والكبس ؛ وكان القطن أكثر المحاصيل غلوا في تكلفة زراعته فيما يتصل بالعمالة وانفاق رأس المال ، ولو أنه كان يأتي بأعلى عائد مالى ؛ ويوضح ذلك ما قدره شارل عيسوى للتكلفة النسبية لزراعة المحاصيل الأربعة الرئيسية في سنة ١٩٤٨ (انظر الجدول رقم ١) .

وتعمود الفواكه والخضروات بأرباح أعلى بكثير ، وإن كانت تتطلب أيضا أن لا بد أن يكون المالك على درجة أكثر تخصصا في المعرفة الزراعية خاصة بالنسبة للفواكه المستحدثة مثل المانجو ، إذ تتطلب نفقات أكبر من رأس المال ، نظرا لأنه كان على المالك أن ينتظر بضع سنين حتى تنمو الأشجار قبل أن يكون في إمكانه توقع جنى ربح من وراثتها ، فضلا عما تواجهه من مشاكل التلف

والتخزين؛ ولذلك استمر القطن يمثل أساس الاقتصاد المصري، اذ كان من السهل تسويقه، كما كانت البنوك تتقبله كضمان للقروض، ولم يكن القرويون يستهلكونه، ويمكن تخزينه بدون تلفيات، وكقاعدة عامة، كان صغار ملاك الأراضي ممن يمتلكون عقارات أقل من ٣ أفدنة يزرعون الغلال لاستهلاكهم الخاص، كما كانوا يزرعون البرسيم كعلف لحيواناتهم، أما كبار ملاك الأراضي فكانوا يزرعون القطن اذ كان في استطاعتهم أن يدفعوا ثمن البذور والأسمدة، وكانوا يحصلون على أعلى الأرباح. وكان ٢١ في المائة من أراضي البلاد تزرع قطناً (١٧١٦٠٠٠ فدان) و ١٩ في المائة منها تزرع ذرة (١٥٦٢٠٠٠ فدان) و ١٧ في المائة تزرع قمحاً (١٤١٠٠٠ فدان، ولم تكن حتى لتكفي الاستهلاك المحلي وكانت تدعمها استيرادات من القمح) و ١٨ في المائة منها تزرع برسياً (١٥١٠٠٠ فدان) أما بقية مساحة المحاصيل وكانت نحو ٢٥ في المائة من جملة الأرض المنزرعة التي كانت تبلغ ١٠١٠٠٠ فدان فكانت تزرع محاصيل متنوعة مثل الكتان وقصب السكر واليصل والأرز، وهذه المحاصيل هي أيضاً محاصيل تصدير. (٧) ولم ترد كثيراً رقعة الأرض الزراعية في القرن العشرين، اذ كانت زيادتها زيادة طفيفة من ٢٨٠٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٢ إلى ٨٤٥٠٠٠ فدان في سنة ١٩٥٢، ولكن نُقِذت مشاريع الري الشاملة والباهظة التكاليف وأُتاحت للأرض بأن تتحول إلى رى دائم أُتاح لها بالتالي أن تزرع ثلاثة محاصيل في دورة مداها سنتين، وبذا زادت مساحة المحاصيل من ٧٧ مليون فدان في سنة ١٩١٢ إلى ٩٣ مليون فدان في سنة ١٩٥٢، ولذلك كانت تبذر بذور القمح والبرسيم من نوفمبر إلى مايو، وخلال شهرى يونيو ويوليو تترك الأرض بلا حرث لإراحتها، وكان موسم القمح من أغسطس إلى نوفمبر، وديسمبر ويناير بلا حرث، وفترة زراعة القطن من فبراير إلى نوفمبر. وقد تحول كثير من ملاك الأراضي دورتهم الزراعية إلى دورة كل ثلاث سنوات لكنى يتيحوا للأرض أن تستريح فترة أطول مما لو

كانت تخضع لدورة زراعية كل سنتين ، وهذا زادت غلة المحصول بصورة جديدة بالتقدير.

### جدول رقم ( ١ )

تكاليف زراعة المحاصيل الأربعة الرئيسية سنة ١٩٤٨  
(مقدرة بالنسبة المئوية)

المحصول	الايجار	تكاليف الزراعة	اجالى	تقييم المحصول	الربح
القطن	١٦٦	١٦٧	٣٣٣	٤٤١	١٢٦
الذرة	٧٠	١٢٤	١٩٤	١٦٩	١٨-
القمح	١١٤	١١٢	٢٢٦	١٦٢	٣٨-
البرسيم	١١٧	٦٦	١٨٣	٢٨٨	١١٨

المصدر شارل عيسوى : Egypt in Révolution ، لندن ١٩٦٣ ص ١٤٠

وكان لتلك الصورة أن تستمر بدون تعديلات جوهرية حتى ثورة ١٩٥٢ ، عندما حددت فقرة في قانون الاصلاح الزراعى أن يمتلك الفرد ٢٠٠ فدان ، وعُدِّل القانون عقب ذلك إلى ١٠٠ فدان ثم إلى ٥٠ فدان للفرد ، وفى ذلك تفتيت للملكيات الزراعية الكبيرة وإضعاف لسيطرة مالك الأرض على الفلاحين . وقد صار مؤخرا ، أمرا مألوفاً تقر يع كبار ملاك الأراضى بأنهم « اقطاعيون » ، ولكن يجب ألا يُغفل المرء الدور الإقتصادى الهام الذى لعبه نفس هؤلاء الملاك وأسلافهم فى توكيد التكامل القومى ، وكما أشار «إيليا حارق» فى هذا الصدد أنه من خلال جهودهم نشأ التبادل الإقتصادى بين المدن والريف ؛ «وقد دفع بهم اهتمامهم بحماية حقوق ملكيتهم الخاصة التى امتلكوها حديثا ،

وبتأمين طرق التجارة، دفع بهم إلى الدفاع عن وجود نظام دستوري ومركزي»، (٨) وجعلهم مؤيدين لأية حكومة وطنية ضد أتوقراطية ملكية واحتلال أجنبي .

وكانت العلاقة بين مالك الأرض والفلاح علاقة استغلال ، ومن هنا كان الاتهام «بالاقطاع» . وقد كان الفلاح إما مستأجرا أو شريكا في المحصول أو أجيرا باليومية ؛ وفي الحالات الثلاث جميعها ، كان تحت رحمة مالك الأرض الذي كان يحدد شروط الدفع ويمكنه أن يرفع الإيجار بمحض إرادته ويطرد الفلاح لعدم سداد الإيجار؛ وكـمستأجر، عادة ما كان يدفع الفلاح الإيجار من المحصول ، وفي سنة ١٩٣٩ كان مقدار المؤجر من الأرض ١٧٪ فقط منها ، وارتفع هذا الرقم في سنة ١٩٥٢ إلى ٧٥٪ ؛ وكشريك في المحصول ، كان يورد الفلاح المحصول الغالي ، القطن ، لمالك الأرض ويشاركه في القمح والأرز ويحتفظ بالذرة والبرسيم لاستخدامه الشخصي ، ولهذا فانه بينما كان اتجاه مالك الأرض اتجاهها اقتصاديا تسويقيا ، ظل الفلاح الإقتصادي يهدف إلى معيشته ، ومع زيادة تغيب ملاك الأراضي عن أراضيهم ، ظهرت مجموعة من الوسطاء استأجروا الأرض من المالك مقابل مال مدفوع فورا- من الباطن- وأجروها للفلاح ، وهو إجراء رفع حتما من سعر الإيجار وخفض من ربح الفلاح .

وقد كان عدد كبير من كبار ملاك الأراضي يقيمون في عواصم المدن ولا يعودون إلى أراضيهم إلا في أوقات بذر السقاوني والحصاد ، وكان غيرهم يتغيب كلية عن أرضه ويُعينون نظارا لتولى هذا العمل . وكانت أسباب تغيب ملاك الأراضي عديدة ، ولكن يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن الممالك كانوا هم أيضا ملاكاً للأراضي متغيبين عن أراضيهم ، ولذلك لم يكن هذا النظام بجديد ، وكان السبب الأول والهام ، الجديد ، ظهور أجهزة ممثلة جذبت إلى العاصمة ملاك الأراضي الأصليين

ولقد كان ملاك الأراضي هم الذين حثوا على قيام حكومة دستورية ممثلة للشعب، يجدون فيها صوت الأغلبية وتحمي أملاكهم من الحكومات الجائرة، وبخاصة فيما له صلة بالاقتصاد المائي الذي يكون فيه الري تحت رحمة الحكومة ويمكنها التحكم فيه بطريقة تجعل منهم كبار ملاك للأراضي أو تحطمهم بها؛ لذلك كان على ملاك الأراضي تدعيم العلاقات بين المدينة والقرية، ولم تكن هذه العلاقات علاقات اقتصادية فحسب بل كانت سياسية أيضا. وهكذا فإن أية جماعات كان لها وجود سواء في ظل الحماية البريطانية أو بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣، كانت مكدسة بملاك الأراضي، الذين اضطروا إلى قضاء وقتهم بين أملاكهم ودورات انعقاد البرلمان في المدينة. ولقد اضطروا موظفو الحكومة أيضا، بحكم وظائفهم، لأن يتبعوا النمط نفسه.

وكان السبب الثاني هو أن بعض ملاك الأراضي لا يعلمون إلا القليل عن الزراعة، وهم إما أن نشأتهم لم تكن من وسط الفلاحين واستثمروا أموالهم في الأرض كوسيلة لتحقيق ربح أو، لو كانت نشأتهم من وسط الفلاحين، فقد دُربوا ليصبحوا بيروقراطيين. وكان امتلاك الأرض شرطا لا بد منه لمن كانت لهم مطامح اجتماعية. وفي بلد تسوده Sine qua non

العقلية الريفية، كان الأغنياء ممن لا أرض لهم يُدفعون إلى الإحساس بطريقة مالا تخلو من دهاء بحاجتهم إلى ثروة ثابتة ولذلك كان الأثرياء ممن لا أرض لهم يسارعون لعلاج هذا العيب بامتلاك أرض، حتى لو كان في استطاعتهم أن يستثمروا أموالهم في مجال آخر غير هذا المجال بما يدر عليهم أرباحا أوفر. وكان ذلك سببا من بين الأسباب العديدة في أن عددا كبيرا من صفوف الثوريين بعد ثورة ١٩١٩ كانوا من بين أسر الفلاحين، وإن كان بعضهم قد جاء من بين البرجوازيين المهنيين الذين سرعان ما انضموا إلى صفوف مجموعة كبار ملاك الأراضي. وكان مالك الأرض ينتمي إلى صفوف «الأعيان» ولم يكن يطمح



أن يتغلغل في صفوف «الذوات» ولا لظل فيما هو أشبه بعزلة اجتماعية لأن الاعتراف بثرائه لا يمنحه أى وضع .

وكان السبب الثالث هو أن المدن ، وبخاصة القاهرة العاصمة السياسية ، والاسكندرية العاصمة التجارية ، هي مراكز القوة التي تمسك بزمام الاغراء بالعصرية والرخاء . ولم يكن هناك من مفر أمام من كانت لهم مطامح سياسية وبراعة اقتصادية من أن ينزحوا إلى المدن ولا يعودون إلى الريف إلا عندما تستوجب الضرورة الماسة ذلك فحسب . وكانت تنتقل الأسر التي أطفائها في سن الدراسة إلى المدن ، نظرا لأن المدارس الداخلية كانت نادرة جدا ، وبعد مدة فضلوا مسرات المدينة على متاعب الحياة الريفية .

كما أن الروابط العادية التي ربما كانت تربط مالك الأرض بأرضه أخذت ، في وقت من الأوقات ، في الضعف مع كل جيل أخذ بأسباب المدينة وكثيرا ما أخذت ؛ ثم صار ينظر إلى الأرض وإلى الفلاح الذي يفلحها بنفس نظرة الصراف . وقد يعلق الساخرون على هذا بأنه كان هو وضع ملاك الاراضي دائما ازاء الفلاح ، ولكن لوربما كان هذا أمرا مسلما به في الماضي ، إلا أنه في القرن العشرين قد أضعف على الأقل ، بناء المجتمع ، كما أضعف قيام حكومة حقيقية تمثل الشعب ، كما أدت أيضا إلى عدم الاستقرار الاجتماعي الذي انتهى بثورة أخرى في سنة ١٩٥٢ .

وكان فلاحو العقار يقيمون بالعزبة ، وكان بمصر منها عدد يصل إلى حوالي ١٥٠٠ عزبة ؛ وكان صاحب العقار يعد بيوت العزبة ليقم بها الفلاحون بدون مطالبتهم بإيجار ، ولكن لو طرد الفلاح من الأرض لفقد داره أيضا . وكان قاطنو العزبة يشكلون وحدة مترابطة ترابطا وثيقا ، وكثيرا ما كان ترابطهم ببعضهم البعض بروابط الدم أو بالتزاوج . وقل أن يسمح لغريب أن ينضم إلى المجموعة . ولو حدث لسبب من الأسباب أن بيعت قطعة من الأرض في المنطقة

إلى شخص ما خارج مجتمعهم ، فقد يتحد فلاحو العزبة ضد الوافد الجديد ويحاولون اقصاءه ، إما بإحراق محاصيله أو بسرقة ماشيته أو حتى بالإعتداء عليه لإجباره على بيع الأرض لواحد داخل مجتمعهم ، ولذلك لم يعن شراء الغريب للأرض ضمانا للملكية العقارية مالم يُظهر المالك أنه كان أكثر قوة من المعارضة المحلية .

وكانت لكل عزبة مساحة معينة من الأرض خصصت لها ، شكلت «زمامها» ولا يمكن لأحد أن يزرعها إلا قاطنو العزبة ، ومع ذلك ، فلو حدث أن أمتصلحت أرض جديدة وشيدت عزبة جديدة ، جُلبت فلاحون من المناطق المكتظة بالسكان ليقيموا في العزبة الجديدة . وفي القرن العشرين ، صارت مضر بلدا متعطشا للأرض ، ولم تكن هناك أرض قط تكفي كافة الفلاحين ، وخاصة عندما صار أمرا حتميا تناقص الملكيات الزراعية من خلال الارث . وحتى الآن ، مع تحديد حجم الملكيات العقارية الكبيرة ، لم تعد هناك ، مع ذلك أرض كافية لتفي بمتطلبات سكان الريف المتزايدين ، وبخاصة عندما يحلم كل فلاح طوال حياته بإدخار ما يكفي من المال لشراء فدان أو فدانين .

وقد ظلت حياة الفلاح ، ظاهريا ، بلا تغيير منذ زمن الفراعنة ، فهو يرتدى « الجلاية » و « اللبدة » على رأسه ، ويعمل في الطين عارى القدمين من طلوع الشمس إلى وقت الغروب ، كما كان يفعل أجداده الذين سجلت صورهم النقوش البارزة على مقبرة « تي Ti » التي ترجع إلى سنة ٤٠٠٠ ق . م . وفي الماضي كان رى الحياض يجفف الطين لفترة من العام ، خلال موسم التحاريق ، وبذلك كان يقضى على كافة الطفيليات التي تعيش فيه ، فاذا ما ارتفع النيل وفاض على الاراضى ، أخصب الغرين الغنى الأرض وأحيائها وقواها . ولقد وضع الرى الدائم حدا لهذا النظام ، فالحقول يمكن أن تروى اليوم العام بطوله من خلال ترع تخزن الماء ، ولذا لم يعد الطين يجف جفافا تاما ، وإنما تحول ، بدلا من ذلك ، الى أرض مهياة تماما لتوالد طفيليات مثل

البلهارسيا والانتكليستوما، تدخل الجسم البشرى مثلاً عند انغماس القدم العارية في الطين فتستقر في الأمعاء وتسبب مرضاً شديداً الانهاك من خصائصه استنزاف الدم وما يعقب ذلك من ضعف مستمر لمقاومة كافة الجراثيم. وبعد ثلاث سنوات من التحول إلى اليرى الدائم في منطقتي قنا وأسوان ارتفعت حالات الإصابة بالبلهارسيا والانتكليستوما من صفر- ٢ في المائة إلى ٤٣- ٧٥ في المائة، بينما ظهرت بين ٧٥ في المائة من جملة سكان الريف إصابات ببلهارسيا (٩) وهكذا وجد الفلاح المصرى القوى البينية، الذى يمكنه أن يعمل بلا كلل تحت أشعة الشمس الحارقة ما بين ١٢ إلى ١٤ ساعة يومياً، وجد نشاطه وقد تقوض وجسده وقد صار فريسة لطفيليات أضعفت مقاومته وأدت إلى موته المبكر؛ وحتى يقاوم السببات العميق الذى تسببه الطفيليات في جسده، لجأ الفلاح إلى تعاطى الحشيش الذى يوهمه باستمرار قوته وبخصوبته الجنسية، كما لجأ أيضاً إلى شرب كميات ضخمة من الشاي المركز شديد الحلاوة.

ورمال مصر تجلب هى الأخرى عند بدء هبوبها مرضاً في شكل «تراكوما» وكان قدماء المصريين يعبدون الرمال على أنها الإله ست Seth . عدو وأخو أزوريس إله النضرة والخضرة. وكانت العداوة بين الأخوين ترمز إلى النضال الأبدى بين الصحراء والأرض المنزرعة. والتراب الجاف الحائق الذى يجيئ في أعقاب كل خطوة تخطوها في مسالك الريف، وانخفاض المستوى الصحى، كل ذلك قد أكسب مصر شهرة لا تحسد عليها، هى أن بها أعلى نسبة من العمى (١٠). والاعتقاد السائد في عين الحسود، قد شجع الآباء على أن يتركوا أبنائهم قذرين ما أمكن، ويتركوا الذباب يتجمع على وجوه الصغار دون إزعاج له لا لشيء إلا لإخفاء جمال الطفل وليدراً عنه نظرات الحسد التى قد تضره من خلال ما تنفثه من شر.

وكان جهل الفلاح بالمبادئ الأولية للصحة سبباً في ارتفاع نسبة الوفيات

بين الأطفال ، الأمر الذى حشه على انجاب أكبر عدد ممكن مادام من المؤكد وفاة الكثير من أطفاله . وانجاب الزوجة الشابة للأطفال أمر جسمى ، وحملها المستمر يحلها امرأة عجوزا قبل الأوان ؛ إن لم يتوفها الله فى سن مبكرة إما من حمى التيفاس أو من أى من المصائب المتصلة بانجاب الاطفال . وكان الجهل بالصحة فى المدن سببا فى استمرار اجتياح الأوبئة للبلاد ، بلا هوادة ، حتى قدوم الطب الحديث وفرض أساليب صحية أكثر صرامة ، وبخاصة شرب المياه النقية .

ولكل من الفلاحين والفلاحات نصيب كبير فى زيادة درجة الأمية ، وفى الاعتقاد بالخرافات ، حليفها الذى لا يفارقها . ولقد كشف احصاء سنة ١٩٣٧ عن أن ٨٢% من السكان ممن تريد أعمارهم على خمس سنوات أميون : ٧٤% من الرجال و ٩١% من النساء (١١) . وبالرغم من هذا العائق ، أوعى من جرائه ، كان الفلاح قادرا على أن يؤدي عمليات حسابية ذهنية بارعة بصورة لا يمكن تصديقها ، طالما أن الحسابات هى جزء متكامل فى حياته العملية ، فضلا عن أنه وهب ذاكرة ممتازة واعية ، أكثر شبا بذاكرة البدوى فى العصر الجاهلى الذى كان قادرا على تلاوة قصائد طوال بعد سماعه لها مرة واحدة .

ومنذ أمد طويل ، أذهلت الحاسة الفنية عند الفلاح جيرانه فى المدينة ، الذين كانوا مخطئين فى اعتقادهم فى أنه نظرا لقسوة حياة الفلاح ولأنه غير متعلم فلا بد أنه أيضا ليست له مواهب على الإطلاق ، ولكن الاحساس الفنى احساس غريزى فى الفلاح ، فالاطفال بعد أبسط تدريب فى فنون النسيج قادرون على نسج أرق أنواع السجاد بتركيبات ألوانه المعقدة وبتصميماته المعقدة أيضا ، كما برهن على ذلك ، وبصورة مذهلة ، ويصا واصف بتدريبه لأطفال قرية الحرائية بالقرب من الأهرام ، كما أن الحصر التى تنسجها كل قرية لاستعمالها الذاتى ، والمنسوجات وأوانى الشرب ، كلها تنهض دليلا على

الاحساس بالجمال الذى كان جزءا طبيعيا مما ورثوه من زمن غارق فى القدم وغذاه تنوع الألوان والتنوعات التى يزخر بها الريف .

وللفلاح ملكة فنية أخرى حباه الله بها ، هى ملكة الشعر ، له وزن وقافية . ولعل من يعيشون بالقرب من الطبيعة موهوبون بمثل هذه المواهب . وقد دفع الكبت المستمر على مدى القرون بالفلاح إلى تطوير ملكة الشعر الشعبي المرتجل الذى كان غالبا ما يلحن وينشد « كموال » أو يردد « كزجل » . ولقد كان الشعر الشعبي انتقادا بصورة لا تتغير لحياة الفلاح ، وكان صمام أمن أتاح له التعبير عن مخاوفه وريبه وشقائه وآماله ؛ وهو صورة من أقدم صور الفن ، فضلا عن أنه بالغ المرونة : فأى حادث جلل فى حياة الفلاح مثل زيارة جابى الضرائب ، أو مشاق دنشواى أو ارتقاء حاكم أو عزله ، يتغنى به ارتجالا وعلى الفور . وقد بقيت على مر العصور شذرات من الشعر الشعبي ، بفضل ذاكرة بعض المسنين الواعية ، وبفضل جهود علماء عصرين ، أمثال أحمد رشدى صالح ، كافحوا لجمع هذه القصائد وما يتصل بها من فنون شعبية كجانب هام من التراث الثقافى المصرى ، رباط يمكن العودة به إلى أيام الفراعنة . وبما يؤسف له أن معظم الشعر الشعبي قد فقد ، لأنه كان كله شفويا ولكن لما كان كل جيل يخرج منه شعراؤه هو ، فإن الصورة الفنية هى التى تعيش على الدوام ومن بين أكثر ما لدينا من الوثائق تعبيرا عن حياة الريف فى القرن الثامن عشر ، وثيقة فى صورة قصيدة شعبية طويلة كتبها شخص أو عدد من أشخاص مجهولين ، اختاروا لأنفسهم اسما مستعارا هو « أبو شادوف » ( ١٢ ) . وتصف القصيدة فى عبارات متولة فقر الريف ، والخوف اليائس من زيادة جابى الضرائب الذى أحال الرجال إلى كائنات تكاد تجثو على ركبتها من شدة الجبن كما عبرت عن مطامح قاطنى الريف . ولغة القصيدة تؤذى الآذان الرقيقة بفظاظتها وسوقيتها ، ولكن الصور التى تنقلها لا يمكن أن تنسى فهى أكثر



حيوية من بيان منمق لمسافر أو لبيروقراطي حكومي أو حتى لشاعر أكثر تهذيبا .

و يكاد يتغنى الفلاح حالا استطاع أن يتكلم ، يغنى وهو يعمل ، وطوال أيام الحصاد يستأجر أحسن المنشدين في القرية لالشيء إلا ليغنىوا وينشدوا الأناشيد التي يُجتمَع على نغماتها المحصول . واليوم في أى موقع بناء لا يزال في استطاعتك سماع رئيس العمال يغنى أغنية بينما يردد العمال المقطع الأخير وهم يعملون . و يبدو أن الغناء يخفف العبء و يقضى على رتابة العمل ، ولذا صار جزءا من العمل نفسه . وتحكى الأغاني عن الحياة والموت ، كما أن فيها أيضا سخرية وثناءً ونقداً . وكثير من الأغاني مدح في الذات العلية وفي الرسول كصورة من صور العبادة في أغنية ، ترجع أصولها إلى أصول إسلامية ولعلها أصول صوفية . ولقد بدأت « بلبل الشرق » أم كلثوم حياتها طفلة قروية تقرأ القرآن الكريم ثم اتجهت الى الأغنية . وقراءة القرآن الكريم عند المسلم العربى مماثلة للتغنى بأغنية في ثقافات أخرى ، وعند من يستهونهم محر كلام الله ، يجدون في الاستمتاع إلى مقرأء ممتاز نشوة شاملة ، لأنه بينما يشيع السرور في حواس السمع ، يثير أيضا حية دينية و يبعث في السامعين احساسا روحانيا بالمشاركة . وبعض مشاهير مقرئى القرآن الكريم أمثال الشيخ الشعشاعى والشيخ محمد رفعت وأحد ثهم الشيخ النقشبندى ، ذوى الأصوات الرخيمة ، رفضوا أن يدنسوا أصواتهم بالتغنى بأغاني دنيوية ، ولذلك يلعب اللحن الدينى أو الدنيوى دورا أساسيا في حياة الريف ، وهو وسيلة من الوسائل القليلة المتاحة للفلاح ولا يخضع للرقابة ولا يعاقب عليه ولا تجبى عنه ضرائب ولا يصادر ، على عكس كل شيء غيره يملكه . والنغم الذى يسمعه المرء عند اقترابه من حقل هو نفس النغم الذى كان يُسمع منذ آلاف سنين مضت ، لأن الناي المصنوع من البوص والذى يستطيع أى طفل أن يجمعه من شواطئ الترع و ينفخ فيه ، هو أقدم آلة موسيقية . وصوت الناي الحزين وهو يتردد في جنبات الحقول

يقاطعه من حين لآخر صرير الساقية الرتيب وهى تدور، وتغريد طير من الطيور من وقت لآخر. هو جانب متكامل للريف المصرى ومن حين لآخر تسمع الموسيقى الحية المتقطعة لحواقر حارما، يعقبها ذلك النهيق العجيب، الذى يقلق الراحة كما أقلقها طوال العمر تقريبا؛ أما اليوم فان السيارة تعلن عن قدومها ضوضاء تدل على أن أنبوية العادم بها فى حاجة ماسة للإصلاح، كما يسمع صوت نغير عال، وعادة ما تخفيها سحابة من تراب تهب وسط الطريق نهبا خطيرا وهى محملة بآدميين وأمشة أو بدواجن، وفى أعقابها كل كلب غتال فى القرية وكل طفل ممن لا يعملون بالحقول. فتلك هى الدلالة المميزة لعصر الصناعة، ولكنها سرعان ما اختفت وأفسحت الطريق لأصوات الريف الدائمة التى لا تتغير، والتى تهجع وتهدىء الأحاسيس، والتى أوحى لقاطنى المدن بكتابة النثر المتع عن الريف حتى أعادتهم رتبة الحياة إلى ضجيجهم الذى ألفوه. ولكن تحت صفاء حياة الريف عنف وقسوة غريبة فى شدتها، منها تشكلت خصال وشخصية الفلاح، شخصية يمكن أن تتواءم مع غاية الفرح وأقصى البؤس بدرجة سواء، بل وبلا مبالاة لأنه نشأ على الاعتماد بأن الدهر قلب، سينقلب إن أجلا أو عاجلا. وعبد الرحمن الشرقاوى، الذى شب من مجتمع الفلاحين صور لنا صورة دقيقة وقلقة لمن كان يطلق عليهم «المعذبون فى الأرض». وقد ألهمت ظروف الفلاح الكتاب المصريين ابتداء من الدكتور هيكل فى روايته الرومانسية «زينب» والدكتور طه حسين بالمثل فى روايته «دعاء الكروان» التى اتسمت برومانسية أكثر واقعية، ألهمت المؤلفين المعاصرين فى كتاباتهم التى تميزت بأنها أكثر واقعية. وإذا كانت هذه الروايات جميعها تصف ماعليه حياة الفلاح من بؤس، فهى تصور أيضا صبره الذى تحمله طويلا، وخصاله التقشفية التى اكسبته الاعجاب والمهانة معا؛ ولهذا، تستخدم عبارة «الفلاح» كعبارة مدح، لتوضيح قوة الشخصية والأصالة كما تستخدم كعبارة تنطوى على إهانة، لتوضح عدم النضج والجمود وهما صفتان متناقضتان جوهريتان فى الفلاح.

وفي كتابه عن فلاحي مصر، يتحدث الأب عيروط، الذي قضى معظم حياته في بقاء الريف، يتحدث عن «المساواة التقليدية للمرأة بالرجل في الريف»، (١٣) وقد تثير هذه العبارة دهشة كثيرين ممن هم على علم بالصورة التي لا تتغير للمرأة الذليلة التي تدعن لزوجها في كل الأمور. وفي الوقت الذي قد يكون فيه ذلك الوصف ملائماً في الواقع لقسم صغير من البرجوازية الوسطى والتحتانية في المدن، فهو لا يتلائم على الإطلاق مع المجتمع الريفي الذي يشكل القسم الأكبر من سكان مصر. وربما كان في استطاعة المرء أن يتعقب أصول مثل هذا الدور الإيجابي للمرأة لورجعنا إلى قدماء المصريين عندما كانت الأم «مركز النفوذ في البيت» أثناء احتفالات الأسرة الدينية، وكان نفوذها يفوق نفوذ الأب بوجه عام في عقائد أخرى؛ (١٤) وإلا فقد يقال فحسب أن لاجمال في الحياة الريفية لشخص مدلل ذليل، اذ ينبغي على كل واحد أن يتحمل أعباءه وإلا سقط على حافة الطريق.

والفلاحة أكثر تحرراً من شقيقتها الحضرية، فهي لم تعرف الحجاب قط رغم أنها تجذب في استيحاء غطاء رأسها على فها الباسم اذا مامريها غرباء، ولم تعرف الحريم قط. وكشريك نشيط في الحياة الاقتصادية لبيتها، تحركاتها ليست بالمحدودة، فلها حرية التجول بين الرجال، ولكن تحمل بها المصائب إذا ماؤخذت وحدها مع رجل أو لو أنها أفتحت حلقة الرجال في المساء. وهي تعمل في الحقول وقت الحصاد وتقوم بتربية الكتاكيت لتبيعها أو تقايض عليها وتحلب البقر وتصنع الزبد أو اللبن، وهي وحدها التي تبيع وتساوم طوال أيام الأسواق الأسبوعية، وفي الواقع بينما يعمل الزوج لإقامة أود الأسرة بذراعه القوية تعتبر الزوجة العقل المفكر لها. و يدعن الفلاح لحكم زوجته في معظم المعاملات الاقتصادية، بينما لا ينفوه الزوج الحضري حتى بمالياته لزوجته. والفلاحة في معظم الحالات تكون بمثابة صراف العائلة ومستثمرها معا؛ وهي تقرر متى يحين الوقت لشراء عجلة صغيرة أو صغار الكتاكيت، أو عندما

يدخرون ما يكتفى من مال ليدفعوه مقدم قيمة المستحق دفعه من ثمن قطعة الأرض التي كانوا يتمنون دائما الحصول عليها . وتختار الفلاحة زوج ابنها ، آخذة في اعتبارها يسر الأسرة التي ستصاهاها ، وقدرة زوجة ابنها المنتظرة على العمل في البيت ومعاونة حماها ، وأن تنجب لها أطفالا أقوياء . وكل عروس شابة كتب عليها أن تعيش تحت نفوذ حماها الحديدي ( وقد تكون الحماية عمها أو خالتها ) تداوم على اتباع هذا المبدأ حينما يحل دورها في التسلط والسيادة ، ويرضخ الأبناء لأمهاتهم إلى درجة تسليمها دخولهم حتى تصبح لهم بيوت يستقلون بها .

والفلاحة مثل الفلاح ، تحب أن تنجب الكثير من الأطفال ما أمكنها ، فهم ضمانها وأمنها الإجتماعي ضد اليوم الذي لا تستطيع فيه أن تعمل ، وهم الروابط التي تربطها بزوجها ، وتمنعه من اتخاذ زوجة أخرى كما تأمل . وهي تعلم أن كثيرين من أبنائها سيموتون قبل أن يبلغوا الخامسة من أعمارهم ، ولكن كل واحد ممن سيكتب له البقاء منهم سيجلب المال للأسرة . وأى طفل دون الخامسة من عمره ، ذكرا كان أو أنثى ، يستطيع أن يرعى البقر ويملا جرار الأسرة من البئر أو النهر ، ويحمل الطعام إلى الرجال في الحقول . ويعمل الطفل الذي يزيد عمره على خمس سنوات ، وقت جنى القطن الذي يحتاج إلى مرونة أنامل الطفل لاستخراج الألياف ، وفي أوقات أخرى يلتقط الطفل يرقات دودة القطن قبل أن تتعدى طورها وتنزل الدمار بالمحصول ، وهكذا يعتبر كل طفل مساهما في ميزانية الأسرة أكثر من كونه فما اضافيا يستحق أن يُطعم . وإذا كان في استطاعة الاقتصادى أن يبرهن على أن تكاليف الطفل تفوق اسهامه في دخل أسرته ، فإن مثل هذا التقدير الدقيق لا يقنع الفلاح أبدا ، ولذلك لم يبرهن البرنامج الحديث لتحديد النسل على نجاحه حتى اليوم . ويريد الفلاح لأبنائه أن يتحصلوا على التعليم . وهو ما يفسره على أنه القدرة على القراءة والكتابة وتعلم الحساب وحفظ القرآن الكريم . ولكن بشرط ألا يتعارض ذلك مع كسبهم

لأقواتهم . ووقت جنى المحصول تخلو المدارس جميعها من التلاميذ ، كما هو حال المناطق الريفية في العالم بأسره ، اذ يتوجه التلاميذ إلى الحقول ليكسبوا أودهم . وأبناء الفلاحين لا يتجاوز تعليمهم ، في العادة ، أولى مراحل التعليم مالم يكونوا مكفوفى البصر ، ولو كان هؤلاء المكفوفون أصواتهم رخيمة ، يصبحون مقرئين للقرآن الكريم ، ومن وهب منهم رجاحة العقل يصبحون فقهاء . والفلاح الأكبر سعة في المال ، مالك الأرض الصغير ، هو وحده الذى يستطيع أن يعمل دون ما حاجة إلى تشغيل أبنائه لكسب أجور ، ويبحث بهم إلى المدرسة الاعدادية والثانوية ، والتعليم فيها بالجمان . ويعمله هذا ، من المحتمل أن يصبح الطفل إما أفنديا لو أمكن أن يلتحق بوظيفة في المدينة ، أو يصير عضوا في الهيئة الادارية في الريف ، وهذا يعنى أنه يصبح جديرا بأن يسعى لوظيفة مثل « خولى أو « صراف » ، أو لو برهن على ذكائه التام لأسندت إليه وظائف أفضل .

وفى المجتمع الزراعى ، كل فرد لابد أن يكون له عمل يناسبه ، فاذا لم يكن لأحد عمل مناسب وجب على الشخص « الزائد » اذن أن يتوجه الى أى مكان آخر ، فيستطيع أن يذهب إلى القرية المجاورة ويؤجر نفسه كعامل أو يمكنه أن يذهب إلى مجتمع الحضر وينغمس فى نظامه كعامل باليومية أو كخادم أو بستانى أو بواب ، أو يزيد من تضخم فئات المتعطلين وأنصاف المتعطلين . ولم يكن الفائض الزراعى يشكل مشكلة فى مصر حتى كان القرن العشرين ، اذ عندما توسع التصنيع ، صار فائض العمالة من الريف أمرا استلزمه نظام التصنيع . وإذا كان « دفع » التضخم السكانى فى المناطق الريفية « وجذب » التصنيع سببا فى سرعة تزايد سكان المدن ، وبينما كان تعداد سكان القاهرة فى سنة ١٩١٧ : ٧٩١ر٠٠٠ نسمة ٢٥% منهم مهاجرون مصريو المولد ، ارتفع التعداد فى سنة ١٩١٧ الى ١٣٦٢ر٠٠٠ نسمة ، من بينهم ٣٤% مهاجرون (١٥) . وتعطى هذه الأرقام أكثر من معنى ، عندما نلاحظ أن سكان مصر فى سنة ١٩١٧ كانتوا ١٢ر٧٥١ر٠٠٠ نسمة ، وفى سنة ١٩٢٧ صاروا



١٤٠٠ر٢١٨ وفي سنة ١٩٣٧ صاروا ١٥٠٠ر٩٣٣ نسمة (١٦). وإذا سلمنا بالزيادة النسبية الصغيرة في تعداد سكان البلاد، لوجدنا أن زيادة التضخم في سكان المدن زيادة كبيرة بصورة ملحوظة، وقد بلغت مصر اليوم مستوى خطر التضخم السكاني، نظرا لأن مساحة المحاصيل قد زادت زيادة طفيفة، بينما جاوز تعداد سكانها الثمانية وثلاثين مليونا؛ ولكن المشكلة كانت آخذة في التفاقم حتى في سنة ١٩٣٧، وعندها ألحت الحاجة إلى الإسراع وإدخال التصنيع لاستخدام الفائض السكاني، ولكن حتى سنة ١٩٦٠ لم يُستخدم في النشاطات الصناعية إلا ١٠ في المائة من السكان، حتى أن عددا أكبر وأكبر من الناس كانوا يزرعون نفس قطعة الأرض كما حدث في العقود الأربعة أو الخمسة السابقة. وهي درجة من الفقر أكبر لبلد هو بالفعل فقير.

لآلاف من السنين فرض مجتمع مصر المائى حكومة مركزية قوية، ومن هنا كانت نظرة الفلاح للعالم محصورة في اتصالاته بالحكومة، الحكومة البشعة. كان اتصاله في الماضي ممثلا في جابي الضرائب وجشعه الزرى، وفي السخرة المهيمنة و«الكرباج»، وبعد ذلك في عصر محمد على أضاف الى قائمة مساوىء الحكومة مصيبة التجنيد الإجبارى، ولتلك الأسباب كان يكن للحكومة كراهية هى طابع الفئة المظلومة التى لم تكن قد أعربت بعد عن مطامعها فى الحكم، ولذا لم تكن نظرتة بالنظرة السياسية كما أنها أظهرت أكثر من هذا، «أخلاقيات الايمان بالقضاء والقدر... الخضوع للقوى الأعلى الغامضة (١٧)» ومن وقت لآخر كان يثور فى انتفاضات، ولو أنها كانت أندرفى المناطق الريفية عنها فى مجتمع المدينة، حيث أظهر اتصال ووجود أو التماس عناصر أكثر تنورا وأكثر انصاتا لأصواتها، أظهر على الأقل نمطا لانتفاضه كل عشر سنوات أو خمسة عشر سنة طوال أواخر القرن الثامن عشر (١٨).

وبمجيء الاحتلال البريطانى، عرف الفلاح قدرا أكبر من العدالة فى الضرائب بينما ألغى «الكرباج» والتجنيد الإجبارى، كما ألغيت سخرة

العمل أراضى الأغنياء ( وفي أوقات الشدة، مثل وقت الفيضان، كان الفلاحون يتقدمون للسخرة طواعية لحماية حقولهم وبيوتهم). ولما كان الري يعتمد على نظام مخطط تخطيطا مركزيا، بدأ الفلاح يقدر عدالة مهندسى الري الانجليز، الذين أقروا أن لا بد وأن يزود الفلاح تزويدا منتظما وبالجنان بمياه الري لرى محاصيله، وألا يحتكر مالك الأرض الغنى، الماء كله. ولذلك السبب ظل مهندس الري هو الأجنبي الوحيد الذى لم يكسب احتقار الفلاح ومن بين كل التحسينات والأنظمة الجديدة التى أجزت أثناء الاستعمار البريطانى كانت القوانين الجديدة غامضة تماما بالنسبة للفلاح ولم يُجهد أحد نفسه لشرحها له، ففرضت عليه غرامات لمخالفته للقواعد التى لم يكن يعرف قط حتى بوجودها، لأن القانون وضعه الأفندية فى المدينة وفرضوه على الناس وبأسلوب قاس لم يترك للفلاح أى حق فى المراجعة، بل إلى أن يلجأ إلى إتباع عادة القرية وينقض القانون إما كرها أو عمدا، وهى قضية فى صلب اختصاص القانون الجنائى. وأية حكومة تدعى لنفسها الحق فى معاقبة مقترف الخطأ، ولكن المجتمع الرئى أنكر عليها ذلك الحق واعتبره حق الطرف الجريح، ومن هنا كانت عادة القرية التى يرجع تاريخها إلى أيام القبيلة أن القتل لا يمكن أن يحوّه إلا الشار، أشبه بالعار الذى يلحق بفرد من أفراد أسرته كهتك فعلى لعرض أو ارتياب فى هتك عرض أخت أو بنت وتكون عقوبته قتل الفتاة والمذنب بيد أقرب الأقارب من الرجال، ومن هنا كان من المحتمل أن يُقترف القتل فى وضوح النهار وسط سوق مكتظ، ولا يمكن أن تجدد، ولن تجدد، شهودا يشهدون باقتراف القتل، ولن يواجه ضابط الشرطة الذى يقوم بالتحريات، إلا انكارات لو حاول الاستمرار فى تحرياته ولن تقابله إلا شقاء نعيم عليها الصمت، وباستمرار لوقام المسئولون بسؤال الأب لإعتراف صراحة بقتله لابنته لأنها لم تكن عفيفة ولا يفهم الأب وجماعته من سبب محاكمته وسجنه لتقصوه لجرم أساء إلى شرفه، وعند إطلاق سراحه من السجن يرحب بالمجرم

بفرحة عظيمة في القرية، وكما يذكر عيروط في هذا المجال، فإن «مصر بلد كثيرة جرائمه رغم أنه ليس أساسا بلد إجرام» (١٩).

والهوة بين التشريع والحقائق الاجتماعية مردها إلى عدد من الأسباب وإن كانت أساسا نتيجة لمحاولة التفرنج. والأنظمة التشريعية مستوردة جميعها من الدساتير التشريعية الغربية وفرضت على المجتمع دون القيام بأية محاولة لتبرير أو شرح قيمة هذه الدساتير، وأهمل العرف كما أهملت مبادئ القوانين الشرعية في عملية متابعة العصر التي بدأت بمحمد علي وأسرعت خطاها في عهد إسماعيل وفي ظل الاحتلال البريطاني. وهكذا كانت شريعة البلاد والقانون الوضعي في تنافر، ولكن الهوة بين الاثنين آخذة في التقارب بمضي السنين ولو أنها لا زالت قائمة وإن كانت بدرجة أقل. وكانت الظاهرة الواضحة للهوة في الفهم التشريعي متمثلة بوضوح في تدهور الأمن العام الذي كان يمثل مشكلة أيام كرومر Cromer واستمر في بقائه مشكلة لوقت طويل؛ وهو ما زال مشكلة في بعض الأماكن النائية حتى اليوم، بالرغم من أن قطع الطريق يمكن أن تقمعه بشدة السلطات التي صارت تحت تصرفها وسائل عديدة أكثر مما كان عليه الوضع في الماضي. وقطع الطريق مظهر من مظاهر تحدى السلطات، أما غيرها من المظاهر التي كانت أقل وضوحا فلا تزال آخذة في الزيادة، وهي بوجه عام تعبيرات عن عدم الاستعداد للتعاون مع الحكومة مالم تجبر على ذلك، وتعبير عن النفور من تصديق أي شيء تصرح به الحكومة.

وكان «تباعد» الحكومة، في اعتقاد الفلاح، حصيلة قرون من السيادة الأجنبية، ولكنه استمر إلى اليوم كاحدى مخلفات الماضي، حتى بعد أن صارت الإدارة المصرية قلبا وقالبا وفي أي وقت في الفترة موضوع بحثنا هنا، باستثناء الفترة التي حكم فيها سعد زغلول، لم يحس الفلاح بالفعل بأن حكام العاصمة كانوا فلاحين أمثاله. لقد كان سعد زغلول مختلفا عن هؤلاء الحكام، كان يتحدث كفلاح، ويفهم الفلاح، وجعل الفلاح يفهمه ويتواءم معه، ولم

تكن لأحد غيره تلك القدرة، لأنه في الوقت الذي كانت للنحاس أحاسيس شعبية، كان أكثر حضرية في نشأته، ومن ثم كانت له في الحضر شعبية أكثر. ولذلك، كثيرا ما كانت اجراءات التصويت مبعث سخرية عالم تتحرر عملية الانتخاب من تدخل الحكومة، وهو أمر من النادر حدوثه. وكان الوفد هو الحزب الوحيد في مصر الذي كانت له تنظيمات فرعية قائمة على فهم تام لتسلط النظام الطبقي الاجتماعي في القرية. وحتى لو كان الفلاح قد أعطى صوته للوفد عن محض رغبته، لم يكن الوفد ليشق في حكمه، فكان ينقد الفلاح ليصوت لصالح الحزب.

ولو تركنا جانبا كبار ملاك الأراضي الغائبين عنها أو غير ذلك، فإن للقرية نظاما طبقيًا محددًا تمامًا: ففي مستوى قوة جهاز السلطة: العمدة أو شيخ البلد الذي كان يهيمن على نوعيات مختلفة من الموظفين كالحفير أو الشرطي المحلي وفي استطاعة العمدة أن يجزل في الرعاية أو يعاقب معارضيه أو يضايقهم بالقبض عليهم أو فرض غرامات عليهم، وغالبا ما كان هو أغنى رجل في القرية، وكان لبعض العمد من الثراء الوفير ما يكفي لصعود السلم الاجتماعي وشراء لقب الباشوية باغداق أموال على الحكومة أو على حزب معين. ويعد العمدة بمثابة همزة وصل بين أفراد القرية والعالم الخارجي، وبخاصة ملاك الأراضي ومسؤولي الحكومة ومفتش الري كما كان أيضا القناة الرئيسية التي تتم الاتصالات عن طريقها، حتى لو كان ذلك الاتصال فحسب عن طريق التليفون، رمز السلطة والنفوذ. وكانت المهام التقليدية للعمدة: تقديم واجبات الضيافة للمسافرين وإغاثة المحتاج، وكلاهما يرفع من قدره في المجتمع، لأن الكرم فضيلة يُبالغ في اطرائها، كما يتوسط العمدة في مختلف أنواع المشاجرات من شخصية إلى اقتصادية، ويسوى المنازعات التي لو لم تسولجرت المتنازعين إلى اجراءات قضائية طويلة في أمدها باهظة في تكاليفها. وللعمدة داخل نطاق نفوذه، عمليا، سلطان غير محدود فيما ينزله من خير أو ضرر لأن مجتمعه مقر

وراض عن وضعه الخاص كزعيم على ورئيس سياسى . والعمدة الذى كانت تعيينه الحكومة لا يكون له نفوذه إلا اذا اعترف به أيضا زعيما لمجتمعه ، وإلا لما كان لانتخابه من نتيجة ولوجدت الحكومة نفسها فى وضع تضطرفيه إلى إحلال آخر محله ، ولذا كان تعيين العمدة فى الواقع اعترافا رسميا بوضعه الهام فعلا فى المجتمع ، ولكن لما كان أى مجتمع عادة مايكون به أفراد عديدون مهمون ومتنافسون ، كان اختيار عضومهم دون الآخرين محمدا لنظام السيادة الطبقية فى القرية .

ويعاون العمدة مجلس من الكبار يمثل فيه مختلف عصبيات وعائلات القرية ، وعادة مايكون الفرد المختص بمجالس القرية هو فقيه القرية أو العالم أو القس ، وكان كلاهما يحتل مكانه خاصة بفضل ما يتمتع به من معرفة دينية ، وأحيانا مايقوم أيضا بتسوية الخلافات وإسداء النصيح والحكمة ، استنادا إلى مواهبه الذاتية ، كما كان يمارس أيضا وظيفة المعلم والقاضى والناصح الأمين لمجتمعه ؛ وكان نفوذه يفوق نفوذ العمدة ، ولو استطاع لحجبه . وكان بقية مجتمع القرية مرتبا ترتيبا تنازليا تبعا لأهميته ولدرجة الثراء ، احتكاما إلى مبدأ حجم ملكية أفراد العائلة وصلاتهم بالحكومة من خلال أفراد العائلة الآخرين ومن خلال وظائف أفراد العائلة . وكانت وظائف ناظر العزبة والخولى والصراف وناظر مطحن الدقيق وحارس سراى الباشا ، رغم أنها جميعا وظائف خاصة ، إلا أنها كانت متصلة بطبقة أعيان الريف ، ولذلك لتحكم شاغليها فى استئجار ورفق العمال ، وللازمته لمن هم أعلى سلطة ونفوذ ، أعنى كبار الملاك الفاشين منهم أو الموجودين . وداخل مجموعة الأعيان كان السن يلعب دورا هاما ، وعادة ماكان الشباب ينتظرون مجيء دورهم لتتقل السلطة إلى أيديهم ، مالم يكن الشاب محتلا لمنصب ذى نفوذ ، ثم يأتى فى أسفل السلم الطبقي فى القرية : عمال اليومية ومن لا يملكون شيئا فى المجتمع .

ومالك قطعة الأرض الكبيرة يدير دائرته من خلال ناظر الدائرة ، وغالبا مايكون

أحد الأقارب الفقراء في القرية أو ابنا لأحد أفراد رعيته ، رباه مالك الأرض ليشغل تلك الوظيفة ، لأنه بينما كان كبار ملاك الأراضي ، في الماضي أتراكا شراكسة ، كان المصريون ، طوال القرن التاسع عشر ، يدخلون في زمرة كبار ملاك الأراضي . ولما كان الكثير من المجموعات الحضرية الحديثة الثراء ، في وقت ما ، من الفلاحين ، فلقد كان من الندرة وجود مالك أرض غنى ليس له في قريته أقارب فقراء كثيرون . ونظرا لصلاته بالمدينة ، فلقد كان من المتوقع أن يساعد مالك الأرض أقاربه الفقراء ، بل ويعاون في الواقع القرية بأسرها إذا ما كانت هناك مشكلة لها صلة بالحكومة .

وكما كان الوضع في أيام الالتزام ، كثيرا ما كان الناظر يشرى نفسه على حساب مالك الأرض ، وبخاصة المالك الغائب عن أرضه ، أو من فقد صلاته بالوسط الريفي من خلال اقامته جيلا في الوسط الحضري . وفي القرية ، كانوا يخشون الناظر أكثر من خشيتهم للباشا الذي يعيش بعيدا في المدينة ، لأن الناظر الذي ارتقى حديثا من بين الفلاحين كان أشد على الفلاحين من سيده ، ولذلك ، لم يكن أمرا غير مألوف أن تجد ناظر عزبة كبيرة وقد أصبح مالكا لها . وصاحب الملك الذي يبعث في طلب المال من الناظر كلما احتاج الى المال ، يدين نفسه للناظر الذي يتحول الى مقرض مال لسيده ، إن لم يصبح مرابيا أيضا . وصاحب الملك الغائب عن أرضه ، غنيا كان أم فقيرا ، كانت صلاته بالفلاحين محدودة ، وكان يعتمد على الخولى في تنفيذ أوامره الاقتصادية منها والسياسية .

ووقت الانتخابات ، كانت كل عناصر المجتمع الريفي يأتمرون بأمر العمدة لاستدعاء ومداهنة وتهديد ، أو رشوة الناخبين للتصويت كما يشاء . وكان العمدة مسؤولا عن كافة اجراءات التصويت ، ومن ثم كان مسؤولا عما يدلى من أصوات طبقا لتعليمات الحزب الذي ينتمي إليه . وقد ينقلب الوضع رأسا على عقب ، ولا يحدث ذلك إلا في حالة ما إذا أصدرت الحكومة اوامر



للعمة مضادة لأوامر حزبه ، ودعمت أوامرها بتواجد مسئول من المحافظة تحميه فرقة من الشرطة ، أوفى حالة ما إذا كانت القرية تضم أكثر من مالك أرض واحد لهم انتماؤاتهم السياسية المختلفة .

ومن ثم ، صار وقت الانتخابات بمثابة حمام دم مع «فتوات» كل مجموعة تزايد على أصوات الفلاحين ، وتحطم الرؤوس لتوضح أنها كانت تعنى أمراً جدياً . وحصيلة مثل هذا الاستمرار فى الاتغماس فى النشاط السياسى politicking من جانب الحكومة والأحزاب ، هو أن الفلاح نادراً ما كان يصوت عن إقتناع سياسى ، وكانوا يحتالون عليه باستمرار ويضلّلونه ، ولذا كان تصويته بدافع من مصلحته الذاتية إذ ما عرضت عليه رشوة ، وبدافع من الخوف عند مواجهته بتهديد . وحقيقة أن مسئولا له منصبه الخطير مثل المدير أو محافظ المديرية يتدخل فى عملية الأنتخاب ، لم تكن إلا توكيداً لرأيه الساخر عن عملية الأنتخاب ، ولم تكن إلا مشجعا له إما عن صواب أو خطأ على أن يحاول أن يتخطى القانون لو كان فى استطاعته أن يفعل ذلك وهو فى مأمن .

ولذلك لم تكن تعتبر سلطة الحكومة مصدر عون أو إغاثة على الإطلاق ، بل كانت مقرونة فحسب بالكبت والتحكم فى القانون لصالح القوى . وكان الفلاح يسعى لرفع الظلم عنه من خلال القنوات الخاصة ، وكان من النادر أن يلجأ إلى القانون بل كان يلجأ إما إلى العمة أو إلى صاحب الملك الذى يعمل عنده لو أمكن لشكواه أن تصل إلى أذننى أى منها ، وكان لكل قرية عصاة مجرمية من أبنائها المماثلة لعصابات المافيا (٢٠) ، وكان صاحب الملك أو العمة يلعب دور الأب الروحى لها .

وكان مصدر راحة الفلاح الوحيد هو دينه . وهى غير شاكلة الديانة المسيحية التى تركز على مفهوم أصل الخطيئة وتخصب الناس بإحساس

الخطيئة، يحس المسلم نقي السريرة أنه مجرد من الخطيئة، ويعتقد أن نجاته من النار ستكون بفضل طاعته لله وإسلامه، وهو يعتقد أن أية ذنوب يقتربها ستمحى من اللوح المحفوظ بما يؤديه من عمل صالح. وعلى أية حال فإن «المقدّر» يلعب دورا هاما في فلسفته للحياة، ولو حل به يوم نحس لنتم قائلا: «هذه إرادة الله»، ولوا ابتسم الحظ له لقال، «هذا من فضل الله»، ومع كل تهيدة تنطلق منه يعقبها تلقائيا بقوله: «عفوك وسترك ورضاك»، وتماثرا مثلا أن «العطس» في المجتمع الغربي يرد عليه بكلمة «Gesund = صحة» heit «، يرد عليه في مصر بعبارة من أكثر العبارات ترديدا وهي: «الحمد لله». وبالرغم من أن معرفة الفلاح بدقائق دينه محدودة، وعقيدته بسيطة جدا، وسيطر عليه توقير الأولياء وإيمان بالخرافات، إلا أنها تحوى أكبر درجة من «التقديس» أكثر مما تحوى عبارات من هو أكثر تفقها، لأنه كما ذكر إيليا د Eliade في هذا المجال: انه المعيار الذى يشكل الظاهرة» (٢١)، وواضح أن خبرة الجماهير تختلف عن خبرة الصفة، ولكن لا يعنى هذا أن تفسيراتهم كانت أقل «تقديسا» بالمرء. فالعين الحسود واغراءات الشيطان كلها واقعية جدا عند الفلاح، ويعتقد أنها أساس كل المصائب، فلو قبض على فلاح يسرق لأتذكر مسؤوليته الذاتيه وادعى أنها «وَزَّ الشيطان»، ولوداهمت دودة القطن محصوله لاستدعى فقها، ليتلو أحاديث الرسول من البخارى في جنبات الحقل الأربعة، فلو دمر محصوله لأتذكر أن ذلك نتيجة أى إهمال بل لتساءل ألم يتل الأحاديث الشريفة؟ ولا يلوم إلا عين الحسود (٢٢). وليس من المعتقد اليوم أن يؤمن الفلاح إيمانا كبيرا فى الشيطان أو فى البخارى فيما له صلة بذلك الموضوع، اذ عليه أولا أن يرش حقوله بالمبيدات الحشرية، ثم يتلو الكتاب الكريم.

ولذلك، كان فى الماضى أهم فرد فى مجتمع القرية نفوذا باستثناء العمدة، وأحيانا يفوق العمدة، هو العالم، على الرغم من أنه أفسح مكانه فى التاريخ

الحديث لعلم المدرسة ، وبعد ثورة ١٩٥٢ ، احتل هذا المكان موظفون آخرون أمثال أعضاء الاتحاد الاشتراكي ، وكان الشيخ أو العالم موضع احترام لمعرفة بالدين ولهذا كانت مهمته بمثابة موجه أخلاقي ، وقاضى ، وموضع ثقة ، ونموذجاً يجتذى به في مجتمع القرية بأسرها ، وكان الناس يسعون إلى صحبته ، لأن حفظه «لكلام الله» يجعل منه مخلوقاً متميزاً ، وبركاته يُسعى إليها باستمرار. ولو حدث أن كان الشيخ صوفياً ، أو لو كان صوفياً ولم يكن عالماً ، وهو أكثر انتشاراً ، فلقد كان من المعتقد أنه على صلة مباشرة بالأولياء ، لأنه بينما تجد عبادة الأولياء استقباحاً من أكثر الناس ترمناً ، إلا أنها تجد تشجيعاً من الصوفية الذين يسندون قوى قدسية خارقة لكثير من مشاهير المتصوفين . والالتجاءات إلى رجل مبارك هي السمات الأساسية للحياة الريفية (والحضرية كذلك) ، فكثيراً ما يوصى باللجوء إلى الشيخ ليلقى بسحر على عدو أو يفك سحراً حاكمه عدو ، وإذا كان شخصاً أميناً فمن لا يثق في قوى خارقة لا وجود لها ، فلا زال الناس يؤمنون بأن تلاوات من آيات الله ستصنع المعجزات ، ويرجون رضاه .

وأكثر الأحداث بركة في حياة الفلاح هي زيارته لأضرحة الأولياء لاستئصال البركة عليه وعلى أسرته ، فولد السيد البدوي بطنطاً يحج إليه أكثر من مليون شخص سنوياً ، والأثرياء حقاً هم القادرون على تحقيق حلم الحج إلى مكة ، باعتبار أنه قمة الفرائض في حياة الفرد المسلم .

ولهذا ، كان نفوذ الدين أو أقرب مثال له كفسير السلطة المحليه له ، كان بالغ التأثير على الفلاح ، وهو أمر أقره من بيده السلطة في كل الأزمنة ، ولذلك كان العلماء هم الذين اقنعوا الناس بتقبل حكم الطغيان لأنه كان أفضل من الحكومة الفوضوية . وقبل عصر وسائل الاتصال الجماهيرى ، استعانت الحكومة بشخصيات دينية لتشجيع القيام بأصلاحات معينة . وعندما كانت تقام طلمبة مياه في القرية ، كان يُحث العالم على أن يشرح للناس نعم الماء النقي ويُشجع الفلاحون على استخدامه بدلاً من شرب مياه الترعى الملوثة ، والتي

يعتقدون خطأ أن بها قوى الخصب، بينما كانت هي أيضا أكبر مصدر للأوبئة .  
واليوم يُبحث علماء الأزهر على تبصير الناس بفضائل أدوية منع الحمل  
contraceptives وهم يشتركون في المناقشات التليفزيونية  
لايضاح أن فائدتها متمشية مع المعتقدات الدينية . وإذا ما حل وباء ، يُستدعى  
العمدة والعالم ، لمعاونة المسؤولين في تطعيم الأهالي بأن يكونا أول اثنين في  
صفوف من يتعاطون المصل ، ليضربا أحسن مثل . وبالمثل كانت المعارضة  
تستعين برجال الدين لإثارة الناس على الحكومة ، مثلما استعان الملك فؤاد  
بجامعة الأزهر في سنة ١٩٢٤ ضد سعد زغلول وضد الوفد أو بعد ذلك في سنة  
١٩٣٦ ، عندما استعان الملك فاروق بالأزهر ضد الوفد .

وهكذا كانت عقلية الفلاح مليئة بمزيج من فهم بسيط للإسلام ، وكثير  
من العقائد الشعبية ذات الصبغة الدينية مع شيء بسيط متبق من الاعتقاد في  
مذهب الروحيين عباد الطبيعة animism باعتبار أنه عودة إلى القديم ،  
إلى تراثه الفرعوني ؛ وكثير من احتفالاته الرسمية التي لها علاقة بالميلاد والموت  
والأرض ، كانت بلا شك فرعونية بحته في أصلها غشاها طلاء رقيق من  
الإسلام أو المسيحية .

وكان تأثير العامل الديني على أهالي الريف واحدا من أسباب نجاح حركة  
الإخوان المسلمين ، كما سنرى فيما بعد . وكان الإخوان المسلمون يتحدثون  
بعبارات يفهمها الفلاح وكانوا ينادون بالعودة إلى المبادئ الإسلامية  
للحكومات وبالعودة إلى العدل والاتصاف الاجتماعيين ، ولايستطيع أحد أن  
يعترض على هذه الآراء ، ولكن الإخوان المسلمين خطوا خطوة تجاوزوا بها  
حدودهم عندما أوضحوا بالمثل كيف يحيون حياة طاهرة ، وأهم من ذلك ،  
توضيحهم كيف تصبح موقفا في شؤونك المالية عن طريق اتباع حياة شريفة .  
وبعبارات تكاد تكون متطهرة ، سعوا لربط النجاح المادي بالحياة الورعة ، عن  
طريق المعونة الذاتية أو « بعملية الاكتفاء الذاتي » التي استخدمت الموارد

المتاحة في تبصر ونجاح ، وبذلك برهنوا على صدق مانادوا به . ورغم عدم وجود أرقام تحت يدي ، فانه في اعتقادي أن الغالبية الكبرى من أهالي الريف ، أن لم يكونوا اخوانا بالفعل ، فهم على الأقل متعاطفون تعاطفا وثيقا . وفي الوقت الراهن تمت تصفية الحركة سياسيا بعد تنفيذ حكم الاعدام في قادتها بتهمة الخيانة ، ولكنتي لأشك في أنه إذا مازع الحظر عنها لعادات لجمع شملها في أعداد ضخمة .

ولقد أخطأ كثير من المؤلفين المصريين والأجانب ممن يكتبون عن مصر ، أخطأوا في اعتقادهم أنه نظرا لجهل الفلاح فهو أيضا أحق . وفي كل الأخبار ، قديمها وحديثها ، تكثر النكت عن سلامة طوية الفلاح ، وكيف أن الحضري يخدعه بسهولة عند بيعه لبضاعته في المدن ؛ ولكن الحقيقة مختلفة تماما ، إذ من الواضح أن هناك فلاحين أذكاء وآخرين حق ، كما هو الوضع في أي مجتمع ، ولكن الصفة الأساسية في الفلاح المصري يشاركه فيها فلاحون آخرون عديدون ، هي الريبة في الغريب ؛ فالفلاح قد يخدعه شيخه ، ولكن يندر أن يخدعه أي شخص آخر باستثناء أن يخدعه الغريب . على أن عائقه الأساسي في الماضي كان أميته ، ولذلك فغالبا ما كان يختم على مستندات لم يكن في استطاعته أن يقرأها ، وكثيرا ما كان المرابون الأجانب يغشونه في شئون أرضه . وقد تولدت ريبته في الغريب من الاضطهاد والاستغلال ، وزادت هذه الريبة مع نضاله من أجل البقاء وتعطشه للأرض . وتكتسب ثقة بصعوبة ، ويثور أهل المدينة على ما يسمونه « خبث » الفلاح ويصفونه بأنه « صبياني » ، بل إن « الأب عيروط » ليصفه بذلك ، لأنه لا يملك نفس الأسلوب الذي يملكه قاطن المدينة . ويختلف منطق الفلاح عن منطق الفرد الحضري ، فبيئته مختلفة وأسلوب حياته مختلف ومتطلباته وآماله مختلفة ، ومن ثم كانت اجاباته مختلفة هي الأخرى ، فلوسألته عن المسافة الى القرية المجاورة لأجاب الفلاح « أجر الوصول إليها قرشان » لأن كل فرد في مجتمعه على علم بالمسافة التي أجر

الوصول إليها قرشان، لأن أجر المسافة أهم لديهم من تقديرها بالأميال، ويُعقب قاطن الحضر على مثل هذه الإجابة بأنه، أى الفلاح «غبي». وباختصار، تختلف الاجابات السلوكية داخل الثقافة نفسها باختلاف البيئة؛ ولكن لما كان الفلاح في هجرته الى المدينة قد أخذ معه مستوياته الثقافية، ففى هذا تبرير لاعتبار مضر شعبا من الفلاحين.

ومعظم شخصيات مصر السياسية والفكرية فى القرن العشرين كان أصلهم من الفلاحين أمثال: سعد زغلول وأحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى وطه حسين ومصطفى النحاس ومكرم عبيد، فجميعهم نشأوا فى بيئة ريفية أو فى مدينة صغيرة ريفية الطابع، ولهم الكثير من خصال الفلاح، عدلها بدرجة أو أخرى تدرهم على حياة الحضر وتعليمهم الغربى، ولكنهم تأثروا فى السنوات الأولى من حياتهم تأثرا قويا بالمجتمع الريفى، وفى سنواتهم الاخيرة إما استمروا فى تقبل قيم ذلك المجتمع تقبلا كليا أو جزئيا، أو تخلوا عنها تماما. لقد استمر سعد زغلول يفكر كما يفكر الفلاح، وأحمد لطفى السيد، بينما كان مبقيا على روابط التعاطف والمشاركة الوجدانية مع ذلك الوسط، تخلص عنه فكريا، ومن هنا كان تواؤم الفلاح مع سعد زغلول، بينما كان من النادر أن يتجاوب مع أى شىء قاله أو كتبه أحمد لطفى السيد، لأن ماقاله أو كتبه فى عبارات أهل الحضر، وله منطق لا يدركه إلا أهل الحضر وكانت الهوة هائلة بين اطاره الفكرى وبين اطار الفلاح الفكرى؛ وعلى سبيل المثل، فى سنة ١٩١٣ أثناء الانتخابات للجمعية التشريعية، دغا أحمد لطفى السيد لترشيح نفسه على أساس «ديمقراطى»، ولكن المعارضة التى كانت تعرف أن الفلاحين ليست لديهم فكرة عن ماهى الديمقراطية، نشروا اشاعة أن الديمقراطية تعنى الالحاد، وبناء على ذلك، أعطى الفلاحون أصواتهم لمنافسه الذى لم يستخدم أية عبارات عصرية (٢٣).

ولذلك استمرت مشكلات الفلاح فى ظل أى عهد لتكون مشكلات



الفقر، وأدى إلى تفاقمها وزيادة تضخم السكان الذى حوّل نصف سكان الريف إلى «عماله زائدة» بلا وظائف ملائمة فى الريف، فى انتظار أن تجتذبهم الصناعة إذا مابدا التصنيع على مستوى ضخم بدرجة كافية. وتحالف مع فقر الفلاح: المرض الذى ألقى بعبئه الثقيل بالقضاء على الأرواح، وعلى كفاءة العمل بدرجة التيقظ؛ ثم هناك أخيراً، الجهل الذى يعوق الفلاح عن ممارسة حقوقه كمواطن، مادام لا يدرك حتى بتلك الحقوق والالتزامات التى حولته إلى «غالبية صامتة» ليصبح العوبة فى يد كل من وصل إلى السلطة، كما جعلته تحت رحمة السياسيين. وهكذا، فانه لو بدا أن تاريخ الحياة السياسية فى مصر قد كتب بلغة قيام الوزارات وسقوطها، وبلغة المساومات الخفية بين أفراد الصفوة، لكان لهذا ما يبرره فى مصر إلى حد ما، لأن الشعب قد بلغ الحضيض فى الجمود وعدم الانشغال بالعملية السياسية.

وفى سنة ١٨٩٧، كان أقل من ١٥ فى المائة من سكان مصر يقطنون ١٧ مدينة كبيرة وصغيرة، سجلت الإحصائيات أن عدد قاطنيها وصل على الأقل إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٦-٨ فى المائة يقطنون مدينة القاهرة. وفى سنة ١٩٣٧ كان نحو ٣٠ فى المائة من السكان يعيشون فى الـ ٥٧ مجتمع الحضرى الحجم، منها ١٢-١٥ فى المائة تقطن القاهرة (٢٤)، ولنا عودة إلى هؤلاء الأهالى الحضريين.

وفى الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٦، كان التصنيع لا يزال محدود المجال، وباستثناء بنك مصر الذى أنشأه طلعت حرب فى سنة ١٩٢٠ وفروعه (٢٥)، كان يهيمن على التصنيع أجنبى غير مصريين، وكان من النادر تجمع العمال الحضريين فى وحدات عمل تزيد على وحدات عمل فى ورشة، وكان قانون العمل بطيئاً فى ظهوره، كما كانت الحركات العمالية بطيئة هى الأخرى فى ظهورها، وكان اهتمام القادة الوطنيين الأوائل، قليلاً بعمال المدن، وكانوا يركزون اهتمامهم فحسب على تنظيم الجماعات الطلابية، ويستثنى من ذلك

محمد فريد، من الحزب الوطنى ، الذى أعطى دفعة لقانون العمل ، ويرجع الفضل فى صدور القوانين الخاصة بتشغيل الصبية فى سنة ١٩٠٩ ، الى جهود حزبه (٢٦)، وقد حظر هذا القانون استخدام الصبية دون سن التاسعة فى مصانع حلبج القطن والطباق والمنسوجات ، وتنظم استخدام الاطفال دون سن الثالثة عشرة . وكانت شروط العمل ، بوجه عام ، مروعة ، ولكن لم تكن الضمائر الاجتماعية قد تيقظت بما فيه الكفاية لخطورة موقف عمال المدن ، الذين لم يكن لهم النفوذ الكافى لتوجيه أنظار الحكام إلى مشاكلهم .

وحقيقة أن التحضر كان سريعا فى تقدمه لا تعنى أن الأخلاقيات الريفية عند انتقالها إلى المدينة كانت بالمثل سريعة فى تغيرها . وكما ذكرت جانبى أو لعد فى دراستها الرائعة عن القاهرة (٢٧)، فإن المهاجرين إليها نقلوا قيمهم الثقافية معهم ، وخلقوا مراكز ريفية داخل الوسط الحضرى . وبالرغم من ذلك ، كان هناك مجتمع حضرى صغير له خصائصه الذاتية ، بعضها شبيهة بخصائص المجتمع الريفى ، وبعضها تختلف عنها اختلافا جوهريا .

وكان المجتمع الحضرى مقسما أيضا إلى هياكل تنظيمية وتجمعات محددة تحديدا أكثر وضوحا من تلك التجمعات الريفية . وكانت الهوة بين كل مجموعة وأخرى أكثر اتساعا فى المدن الكبرى ، وكانت الاتصالات بينها محدودة أكثر لعدة عوامل مثل البعد ، والانتقال ، وطبيعة المساكن . وكانت فى قاعدة السلم الاجتماعى : الطبقات العاملة التى كانت على شاكلة الفلاحين : أميين ، يؤمنون بالخرافات ومصابين بالأمراض و يشاركونهم الريبة نفسها بالحكومة . وطوال القرن الثامن عشر ، اعتادت الجماعات الحضرية على الإفصاح عن معارضتها وتحديها للحكومة فى القيام بانتفاضات . وقد أدى نظام الحكم المختلف الذى فرضه محمد على إلى تغيير أمور كثيرة ، من بينها الانتفاضات الحضرية ، ولذلك كثيرا ما كان يساس سكان المدينة كما يساس الفلاحون . وكلا الجماعات الحضرية والريفية تقاسمت أساسا الانحساس بعدم الأمن

الإقتصادى ، الذى كان مع ذلك أسوأ حالا فى الحضر ، اذ بينا يستطيع الفلاح أن يعيش من الأرض كان العامل فى المدينة فى حاجة إلى اقتصاد نقدى ليعيش . وكلا الجماعات الحضرية والريفية تقاسمت فلسفة «معلّش» التى لأصول لها فى الإسلام ، اذ يستوى فيها الأقباط والمسلمون ، بل هى بالأحرى نتيجة تقلب الحكومات والحكام . ومع ذلك فلقد أظهر عمال المدينة ، الذين كان عليهم أن يتغلبوا على عدم ضمان العمل وعلى ظروف العمل الخطرة ، دون أن يستفيدوا من ذلك الترابط الوثيق بالطبيعة الذى يولد الأمل ، أظهروا خصالا شخصية تختلف عن خصال الفلاحين . و ينعت قاطن المدينة نفسه «بأبن البلد» أو «بنت البلد» تميزا لنفسه عن «الخواجة» الغريب وعن «الموظف» و «أبن الذوات» . وقد اكتسبت هذه الكلمة اليوم تضمينا اضافيا لشخص محافظ على الاتجاهات الفكرية التقليدية ، وغير «مفترج» . وفى دراسة اجتماعية حديثة أجريت عن «أبن البلد» كان المعتقد أن خصاله البارزة هى مايل (٢٨) : مَرِح ، بهيج الروح ، عنده حاسة للفكاهة قوية ، قد تجعله يحيل أى موقف ، مؤلم كان أو سار ، الى موضوع للمرح والسُرور . وخفة ظله هى نعمة لولا تمتعه بها لما تغلب على حياة قاتمة ؛ والفكاهة صمام أمن تجعل الناس يصمدون فى وجه الظروف الصعبة ، وهى وسيلة من وسائل مزيلة الكوارث بعرضها فى صورة ساخرة ، ولذلك كان العنصر الأساسى لحديثه هو «النكتة» التى تصوّر رد الفعل الشعبى لأى وضع بإيجاز ولباقة (٢٩) .

و يعيش ابن البلد لوقته ، وكثيرا ما يتهم من هم أغنى منه بأنه يعوزه التبصر ، وفلسفته فى الحياة يبدو أنها : لماذا أدخر ليوم مطير إذا كان كل يوم يبدو مطيرا ، والله يرزق ، وإلا فإن صديقا ما أو جارا ماسيما يده دائما بالعون . والصفتان اللتان تميزان ابن البلد عن الفلاح تتلخصان فى كلمتين هما : «الفهلوة» و «الشهامة» ؛ والشهامة تتضمن الشجاعة والفروسية والجرأة والرجولة الزائدة ، والأدب والحكمة ؛ أما الفهلوة ، فهى أصعب وصفا ، وهى

تعنى المضاء والدهاء والتواؤم وسرعة البديهة ، ويمكن أن تتضمن شيئا عن شخص مخادع محتمل أو يمكن أن تتضمن أن من يتمتع بهذه الصفة شخص مؤثر، ولكن في خيلاء، وتوحى الكلمة بالمرونة والأدب اللذين يؤديان إلى موافقة سطحية. وبدلا من أن يرد ابن البلد على طلب بعبارة «لا» باردة، يقول «ان شاء الله»، ويدرك المصري على الفور ما بالكلمة من تضمينات نفى من نبرة الصوت، ولكن البريطاني كان يرفض أن يدرك ما وراء التعبير السطحي، وكان يصف تلك الحصلة بأنها مخادعة أو تفاق، كبرهان على الإفتقار إلى الشجاعة الأدبية. ومن ناحية أخرى، كان المصريون يعتبرون صراحة البريطانيين وقاحة ونقصا في التربية وافتقاراً إلى اللباقة الاجتماعية بكل تأكيد.

والتناقض اذن ابن البلد سريع البديهة المستهتر نوعا وبين الفلاح بطيء التفكير، الحريص، كان تناقضا ألهم مهارات العديد من الممثلين الهزليين. ويُعجب جمهور الحضر بتلك الشخصيات السياسية المتميزة بالشهامة والفهلوة، الذين كانت أحاديثهم جذابة ومثيرة وكانوا يتجاوبون معهم، ومن هنا كان حبهم لسعد زغلول، وبدرجة أقل لمصطفى النحاس.

وابن البلد كالفلاح، ينزع إلى الفردية، وعلى شاكلة الفلاح الذى كان عليه أن يتعلم التعاون مع القرويين من أبناء قرية للصمود في مواجهة جأى الضرائب وفي مواجهة الطبيعة، والذى عاش عيشة أكثر جماعية، كذلك كان على قاطن المدينة أن يتعلم أيضا أن يعيش عيشة جماعية، ربما لا مجرد العيش، وإنما لأسباب تاريخية وسيكولوجية.

وفي القرون الماضية، كان أصحاب الحرف ينتظمون جميعهم في نقابات، وهو إجراء مناسب لجباية الضرائب. وقد قدمت النقابات التى تقع في نفس الخط الطبوغرافى، قدرا معينا من التعاون والأمن لأعضائها، وكان رئيس

النقابة بمثابة حاجز يصد بلاء الحكومة عن الفرد بنفس الأسلوب الذى يعمل به العمدة أو شيخ البلد فى القرية . وكانت الضرائب توزع على نقابة ، وكان رئيس النقابة يطالبها بجمعها من الأفراد الأعضاء تبعاً لمدى ما يتجرون فيه وما يحصلون عليه من أرباح . وجاءت أولى الضربات التى وُجّهت إلى النقابات مع سياسة محمد على الخاصة باحتكارات الحكومة ، وبتشجيعه للتجار الأوربيين وللواردات الرخيصة التى غزت المجتمع التجارى المحلى . وطوال القرن ، أدى تدفق البضائع الغربية الرخيصة إلى إستئصال شأفة بعض النقابات الحرفية ، بينما قضى التغيير فى نظام جمع الضرائب على البقية الباقية منها . وفى سنة ١٨٩٠ ، أجاز قانون يقضى بفرض ضرائب فردية على العمال والموظفين ، وتقرر مبدأ حرية ممارسة أية تجارة أو مهنة ؛ ولذلك حدثت ثغرة قبل أن يصبح العمال الصناعيون عديدين بالدرجة الكافية لأن يدركوا المزايا التى يمكن الحصول عليها بالانخراط فى نظام تعاؤنى حديث ، وفيما يمكن أن يقدمه اتحاد التجارة من تدعيم لقوة اتفاقيات العمل .

ولقد قُدر اجمالى الصناعيين من بين الأهالى فى مصر سنة ١٩٢٧ بـ ٥٠٧١٤٨ رجلاً و ٤٨٢١٨ امرأة ( أنظر الجدول رقم ٢ ) من جملة تعداد السبكان البالغ عددهم ١٧٧٨٦٤ ر ١٤ ، وتذكر الاحصائيات أن عدد المؤسسات الصناعية فى سن ١٩٢٧ كان ٣١٤ ر ٧٠ منها ٤ فى المائة تستخدم أكثر من عشرة أشخاص ، حتى أن الغالبية الكبرى من المؤسسات الصناعية كانت من نوعية محلات الحرف اليدوية أو الورش . وعلى العموم ، كان العمال الذين يعملون فى مؤسسات عمالية كبيرة مثل مؤسسات صناعة السجاير ، كانوا من جنسيات أجنبية ، فضلاً عن أن المؤسسات كان يملكها أجانب ، وهذا يوضح لماذا بدأت أولى حركات اتحاد التجارة فى مصر بالمؤسسات الأجنبية التى نظمت هى أيضاً أو أول إضراب ؛ ولما لم يكن العمال قد جمعوا شملهم بعد فى مجتمعات عمالية كبيرة ، ولأنهم لم يكونوا متمتعين بنظام النقابات ، ولذا فقد

مرت بهم فترة طويلة من الإحساس بعدم الأمان وبالأحباط ، كما سنرى فيما بعد .

جدول رقم ( ٢ )  
بتوزيع السكان طبقاً لمهنتهم

المهن	ذكور	إناث
الزراعة	٣٠٠١٢٧٤	٥٢٣٩٣٢
الصناعة	٥٠٧١٤٨	٤٨٨٢١
النقل	١٩٨٣٥٨	١٦٣١
التجارة	٤١٤٩٩٠	٤٤٣٧٣
الحكومات العامة	١٨٤٩٢٠	٤٩٢٩
الحرف	٩٨٣٨٩	١٢٢٦٢
الخدمة المنزلية	١٣١٩٣١	٨٠٩٠٦
مهن غير انتاجية ومجهولة متعطلون (يدخل في ذلك الأطفال دون الخامسة وربات البيوت)	٤٧٣٥٧٧	١٢٢٢٢٤
	٢٠٥١٤٨٦	٦٢٨٠٧١٣

المصدر: مصر، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٢-٣٣ القاهرة ١٢٣٢ جدول ١٢ ص ٣٩

ولكن إذا كان العمال لم يجمعهم تجمع مهني ، فقد كانوا بكل تأكيد متجمعين اجتماعيا ، إذ كانت التجمعات الاجتماعية تتخذ لها مركزا مقهى بلدى فى الحى ، وتتخذ من أفنية « الزوايا » الصوفية أماكن للتجمع . وفى الثلاثينات من هذا القرن ، حل محل الزوايا مراكز الإخوان المسلمين التى تميزت بكثرة نشاطها وحقت نفس المتطلبات الاجتماعية والدينية فى قالب أكثر ديناميكية . ومع ذلك ، يجب ألا نقع فى الخطأ الشائع فى افتراض أن الصوفية كانت فى طريقها إلى الزوال . وإذا كانت الطوائف الصوفية قد فقدت الكثير من ثرائها ونفوذها نتيجة منافسة المنظمات العمالية لها ، فهى لا تزال



نشيطة وتكسب أتباعا جددا (٣٠). وفي الزاوية أو مركز الاخوان، كان الشخص الحضري يجرد الدفء والتجاوب الاجتماعى الذى تجده جماعات أخرى في «النادى» الاجتماعى.

والحى وحدة اجتماعية متلاحمة يرجع تاريخها إلى قرون، عندما كان يميل أفراد نفس النقابة إلى العيشة في نفس الأحياء، عندما كان لكل «حارة» بوابتها التى كانت تغلق عليها إذا ما جئ الليل، وعندما كان لها «فتواتها» الخاصة وكلاهما الخاضعة لتحميها. وإذا كانت بوابات الحارات قد اختفت منذ وقت طويل، إلا أن ما لها من تضمينات اجتماعية مازالت باقية، وتعبير شائع، وهو ليس فحسب عنوان قصة نجيب محفوظ الرائعة التى تصور القاهرة الحضرية بصورة أكثر حيوية مما كان يأمل أى فرد أن يفعله. فالعبارات تتضمن صلوات جوهرية، تزواج، تعاون متبادل، وتلاحم يصل في حدته إلى درجة تكاد تسبب خوفا نفسيا من كثرة الزحام

وباختصار، يمد كل حى أو حارة بالدفء البشرى الذى تحتاجه البشرية ويقلل من الحاجة إلى مزيد من الصلات البشرية خارج محيطها، ومن ثم يتحول المجتمع الحضري إلى كيانات قائمة بذاتها أكثر شبا بعزب الريف؛ وهذه الأحياء البلدية يمكن مشاهدتها في المناطق القديمة من البلد، مثلا، في القاهرة الفاطمية والمملوكية، كما يمكن مشاهدتها أيضا في بولاق، ومنها انتقل أوفر الناس غنى إلى الأحياء الجديدة التى أنشأها الخديو اسماعيل والواقعة إلى الغرب والتي خططها عمود الفلكى مهندس المدنى. أما الأحياء الأوروبية، فقد شيدت في المنطقة الجديدة لجاردن سيتى التى تحيط بمقر السفارة البريطانية، وكان لها أن تشيد على جزيرة «الجزيرة» حول النادى الرياضى؛ كما ظهرت أيضا في المعادى، وهى ضاحية ريفية تقع على بعد نحو ١٠ أميال إلى الجنوب من القاهرة على النيل؛ أو مصر الجديدة، وكانت وأحة في الصحراء تقع على بعد نحو ١٥ ميلا إلى الشمال.

وكان لكل حارة جهازها التقليدي من الفتوات (٢١) وفي الماضي ، كانت العبارة تنطبق على تجمع فروسى لاصحاب الحرف ، ولكن في القرن العشرين ، انحطت لتعني «فتوات» المدينة ؛ وكان الفتوات يتجمعون في مقهى بلدى حول زعيمهم ، ومن الغريب حقاً ، أنه كانت هناك حالات يرأس فيها الفتوات امرأة أو «معلمة» . وكانت العصابة تُستأجر: لضرب خصم ، لتحطيم المقاهى المجاورة ، للاشتراك في مظاهرات سياسية ، ولضرب خصوم سياسيين . وبعض هذه العصابات كان معروفاً عنها أنها عصابات لصوص وسفاحين ، في استطاعتهم أن يفعلوا أى شىء نظير أجر ، وبعضهم كانوا ، بطبيعة الحال ، عناصر عنف في الشوارع فحسب ، ولم يكونوا بالضرورة طريدى عدالة بالمعنى الدقيق . وفتوات «الحسينية» ، وهو حى بالقرب من الأزهر ، كانوا يتمتعون بشهرة مخيفة ، كما كان الوضع أيضاً مع فتوات «المذبح» ، لأسباب واضحة ، إذ أن جمهور المذبح لم يكن يتورع عن أن يستخدم في القتال سكاكين قطع اللحوم والخطاطيف ، ولكن جمهور الحسينية يمكنه أن يُنزل مزيدا من الخراب باستخدام سلاح مميت هو النبوت ، مع الضرب «بالروسية» ، وكان سلاحاً فعالاً بصورة بصورة مدمرة . وضربة الروسية المميتة تترك واحداً من الاثنين في حالة تستوجب استدعاء سيارة الإسعاف . وكان العنف عادة ماينسق ، وكانت إشارة التجمع صيحة «يا الله يا جدعان» ، وكانت أيضاً ائذاراً لمن لا دخل له بالموضوع أن يبتعد بأسرع مايمكنه . ولذلك لم يكن العنف غريباً على حارات المدينة ، وكانت تمارسه بنجاح الأحزاب السياسية التي استحدثته في المظاهرات ، وفي صورة أخرى للمعارضة المنظمة .

وإذا تركنا جانباً الجماعات العمالية في الوسط الحضري ، نجد أن طبقات المجتمع الأخرى كانت تجمعات الطلاب والبيروقراطيين و «الأعيان» .

وكان جمهور الطلاب في المجتمع الحضري يشكل أكثر أعضاء المجتمع انشغالاً بالسياسة وتحملًا لمسئولياتها . كما كان يتغلغل في كل قطاعات المجتمع

في مصر، ومرة أخرى في القرن الثامن عشر، كان العلماء وطلبة الأزهر من بين أول من تظاهروا ضد جور المالك ونظموا مقاومة ضد الاحتلال البونابرتي وسوء الحكم العثماني . وفي سنة ١٨٩٥ أحيا مصطفى كامل النشاط السياسي الطلابي لخدمة الحركة الوطنية، كما تولى مصطفى النحاس، وكان عضوا سابقا بحزب مصطفى كامل، تولى جمع الطلاب حول الوفد عندما اجتاحت الحركة الوطنية البلاد.

ولم تكن أسباب النشاط السياسي الطلابي أن لديهم فراغا كبيرا، كما ادعى الساخطون، أو لأنه لم يكن لديهم شيء أفضل ليفعلوه بل كانت هناك أسباب أعمق؛ اذ يذكر لنا السيكولوجيون أن الشباب في أواخر العقد الثاني ومستهل العشرين من أعمارهم يجتازون عتبة ذاتية عندما تظهر « تلك الظروف الداخلية الغامضة وتلك المشاكل العاجلة الناجمة عنها »، وهم يحسون بالحاجة إلى التخلي عن جزء من ثقافتهم، كما يحسون أيضا بالحاجة إلى تنظيم . وهم على « استعداد للامداد بالقوة البدنية وتهية الصخب الجمهوري للثورات واثارة الشعب واقترايف الاغتيالات خلالها . وغالبا ماتكون معرفتهم قاصرة ولا يعيرون أهمية للنتائج الحقيقية المتضمنة، ومن ناحية أخرى [ هم ] أكثر تشوقا للالتزام بقواعد القيود البدنية وبالتركيز الفكري الكامل » . أن نفس المحنة الذاتية هي التي [ تجعل ] الشباب، حتى عندما لا تكون هناك التزامات أيديولوجية أو حتى إهتمام، تجعلهم يكرسون حياتهم في سبيل زعماء أفراد وجماعات، و يكرسون أنفسهم لأنشطة عنيفة ووسائل صعبة» (٣٢).

ولما كان كثيرون من الطلاب فقراء، وغالبيتهم على استعداد لأن يتحملوا المسؤولية السياسية، فلقد نجحت الأحزاب السياسية في كسب ولاء الطلاب . وفي استخدامهم في المظاهرات العامة، وكان على الأحزاب، فيما بعد، أن تسجل عددا كبيرا من زعماء الطلاب في كشوف مهايا الحزب، وكانت تستدعيهم لتنظيم اضرابات بطريقة أو أخرى .

وكان بالقاهرة مركزان رئيسيان يمكن للطلاب التجمع فيها؛ الأزهر وساحة جامعة القاهرة بالجيزة. وكانت أرض ساحة الجامعة يحرم على شرطة المدينة انتهاكها، وكان كل ماتستطيع الشرطة اتخاذه من اجراءات فى حالة قيام انتفاضة طلابية هو أن يحاصروا الساحة حصارا سلميا، وإذا لم يكن قدوم الشرطة فى حينه أو لو عجزت عن السيطرة عليهم، كان فى استطاعة الطلاب فك الحصار وركوب مركبة من مركبات الترام المتجهة إلى المدينة وعبر جسر ين حتى يصلوا إلى منطقة الدواوين حيث مقر الوزارات التى كانت متاخمة لبيت سعد زغلول. ولقد حدثت أولى الصدامات بين الطلاب والشرطة فى ثورة سنة ١٩١٩، ووضعت نمطا اتبع حتى اليوم إذا ماتظاهر الطلاب إعرابا عن احتجاجهم؛ فأخذت الشرطة تتبع طريقة سريعة لاحتواء الطلاب، وكانت هذه الطريقة هى فتح الجسرين المتحركين عبر النيل، وبذلك يحجز الطلاب على الضفة الغربية للنيل. وكان لمظاهرة الطلاب أن تصبح واحدة من الدلالات الشائعة فى الحياة السياسية المصرية وقت المحن، ولم تكن قليلة تلك الوزارات التى سقطت عندما عاملت الطلاب بأسلوب بالغ الغلظة، لأنه فى بلد فيه أميون، للطلاب وضع ثابت باعتبارهم مفكرو المستقبل وقادة الجيل القادم. ولما كان جهاز الطلاب يتغلغل عبر جميع الفئات الطبقية فى المجتمع، فلقد وجد السكان أنفسهم جميعا ضالعين إذا ما قام الطلاب بمظاهرات، ومن لم يكن لهم أبناء فى سن الالتحاق بالجامعة، فلقد كان لهم أبناء فى المدارس الثانوية أو حتى المدارس الابتدائية ممن سرعان ما يحذون حذوهم إذا ما لاحت فى الأفق حركة كبيرة. وعندما كانت تغلق المدارس والجامعات خلال الفترات العصيبة، كان الطلاب يعودون إلى دورهم فى جميع أرجاء البلاد يحملون معهم آراءهم التى كانت تنتشر بسرعة إلى أقاصى البلاد. ومن ثم، كان الطلاب كوسيلة للدعاية ونشر الأفكار وإشاعة القوضى ونشر النشاط السياسى، أكثر الوسائل الدعائية فعالية فى البلاد.

أما بقية سكان الحضر فيشكلون سلماً صاعداً من طبقة عمال كانوا يذرة وقتذاك إلى فئة البيروقراطيين، أي «الموظفين». وكانت الخدمة، في الحكومة لها تقدير عال، إذ كانت تضمن مرتباً منتظماً، وفيها ثبات وأمان ومعاش مناسب عند الاحالة إلى الاستيداع؛ بيد أن سنوات الحرب قضت على ذلك الاعتقاد، نظراً لأن الأشخاص ذوي المرتبات المحدودة كانوا هم أكثر الناس معاناة للتضخم المالي الرهيب. ومع ذلك، كان موظفوا الحكومة يأملون أن يرقوا في درجاتهم، وكان ذلك وسيلة للتحرك الاجتماعي الرأسي وكانت الوظيفة في الحكومة يمكن أن تفتح الكثير من الأبواب السياسية والاجتماعية، وإن كانت لا تفتح الأبواب المالية، مالم يكن الموظف قد اعتاد قبول «الهدايا». ومن الواضح أن قمة المستويات في المجموعات البيروقراطية الحضرية كانت تكتسب نفوذاً سياسياً نظراً لاتصالهم بمختلف مصادر السلطة في الوزارات الأخرى وبأعضاء البرلمان وبالأحزاب، بل كان موظفوا الحكومة في المناطق الريفية أكثر أهمية باعتبارهم صوت السلطة أو ممثلين للحكومة. ويكره غالبية الموظفين أن ينقلوا إلى المناطق الريفية إذ لن ينعموا فيها برفاهية الحياة، فضلاً عن صيغهم من ضرر تبعائهم عن مركز السلطة. ومالم يكن «للموظف» «واسطة» بصورة ماعن طريق قريب له، فإنه يمكن نسيانه ويبقى في الريف لفترات طويلة من الزمان. لقد صار استخدام «الواسطة» وسوء استخدام موضوعا لسخریات بارعة عن الحياة المصرية ودنيا الموظفين، كتب عنها ومثلها بديع خيرى ونجيب الريحاني، اللذين أسسا مع المسرح الحديث في مصر.

وتشمل قمة المستويات في المجتمع الحضري، الأشخاص الذين يطلق عليهم لقب «الذوات»، وأنا أتردد في تسميتهم الوجهاء، لأنه يبدو أن ذلك اللقب ألصق «بالأعيان»، ويقصد به باللغة المصرية وجهاء الريف، بينما لقب «الذوات» له تضمين حضري واضح، وهم يسمون أيضاً «الباشوات»، وأنا أتردد مرة أخرى في أن أسميهم طبقة لأن الوضع الوراثي لم يكن سوى عاملاً

واحداً من عوامل العضوية في تلك المجموعة، إذ كانت تنطبق فقط على من كان أصله من الأتراك الشراكسة، وكان هؤلاء الأخيرون في تدهور مستمر منذ ثورة عرابي في سنة ١٨٨٢، وحل محلهم في إصرار فلاحون مصريون أصيلون. وكانت العضوية في مجموعة الباشوات تحدد لها الخدمة في الحكومة، من الوجهة النظرية، لكي يصبح الشخص باشا، كان عليه أن يقدم للحكومة خدمة ماحتي ولو كانت مالية فحسب، لأن اللقب كان في الامكان شراؤه.. وباختصار، كانت مجموعة الباشوات مؤلفة من رجال ينكون بزماء الأمور ويمثلون الحكومة. ويجب ألا يعزب عن بال أحد أن الحكام الحقيقيين لمصر كانوا لايزالون: المعتمد البريطاني والمستشارون البريطانيون في خدمة الحكومة. و«الباشا» الذي كان في حياته أقرب ماواه للورد الانجليزي، يتلوه في مكانته «البيك» الذي كان أشبه بالبارون، ثم يتلوه «الأفندي»، الذي اعتبر في مصر الحديثة، على خلاف ما كان عليه في تركيا، لقباً شرفياً. أما السلم الطبقي الديني، فكان يضم مجموعة مختلفة من الألقاب في قتها «الامام وهو لقب ملازم «للمفتي الأكبر» و«شيخ الإسلام»، وكان ملازماً لمنصب شيخ الأزهر، أما من كانوا أقل ثقافة وقدرًا من العلماء فكان يطلق عليهم «سيدنا» أو لو كانوا ممن يسرون على طريقة من الطرق الصوفية فيسمون «مولانا».

وفي القرن الماضي، كانت المستويات الطبقيّة محدودة خير تحديد ومتميزة في وضوح، فلم يكن أحد يخطئ في مصري على أنه «باشا» حتى ولو كان شخصياً مثل «علي مبارك»، إذ كان الباشوات عامة من الأتراك، ولكن بنهاية القرن صارت الخطوط المحددة غير واضحة، وسرعان ماخلق التعليم دخول الثقافة الغربية، مجموعات جديدة، في حين أن غيرهم ممن كانوا في الماضي مجموعات من العاملين تحت سلطة الأثرياء، جمعوا ثروات جديدة وتطلعوا جديدة إلى الوصول إلى وضع أسمى في المجتمع. وباختصار، كان التغير



الإجتماعى الذى بدأه محمد على ومن خلقوه من بعده، آتخذا فى التحقيق، وآزره فى ذلك الاحتلال البريطانى لمصر. وقد أدت الثورة العرابية كما أدى الاحتلال البريطانى إلى الحث على قيام الحركة الوطنية، إلى اضطراب الفوارق الاجتماعية السابقة، وظهور مجتمع جديد من مواطنين مصريين أثرياء ومتقنين ثقافة عالية، كانوا يسعون إلى أن يحكموا بلادهم هم أنفسهم وبذلك يتخلصون من السيادة الثنائية، للسلطة البريطانية والصفوة التركية الممثلة فى القصر ومن يقومون على خدمتها. لقد فكروا فى تحقيق ذلك عن طريق قيام لون من حكومة دستورية تنتخب انتخابا شعبيا.

ومن المعروف بوجه عام هو أن الصورة السليمة لحكومة برلمانية يمكن أن تحيا فقط فى مجتمع توافرت فيه الخصال التالية: (٣٣)، أولا، مستوى معين من التعليم يتيح لمجموعة الناجحين المثقفين أن تتوازن مع صفوة حاكمة مثقفة ثقافية عالية، مما ييسر تبادل الأفكار بين المجموعتين، وأكثر أهمية من ذلك، خلق أيديولوجية عامة بين الوطنيين؛ ثانيا؛ أن تكون هناك درجة من التصنيع وأن يكون هناك توزيع عادل للثروة بين الناس؛ ومجتمع مؤلف غالبية من الفلاحين وملاك الأراضى لهو مجتمع تكون السيادة فيه لثانيتها، وتكون فيه الحكومة محصورة فى طبقة ملاك الأراضى. ومجتمع تتركز فيه ثروة البلاد فى أيدي صفوة صغيرة من الناس بينما الجماهرة الكبرى منهم شغلها الشاغل السعى وراء كسب العيش؛ لهو مجتمع أكثر تعرضا لأن يقع تحت تأثير زعامة شعبية ولم يتسلط عليه، عن مجتمع موزعة فيه الثروة توزيعا أكثر عدلا، فيه الناس مقتدرون ولديهم الوقت الكافى ليشغلوا أنفسهم بالشئون العامة؛ وأخيرا من الضرورى أن يكون هناك مستوى معين من الاتصالات، وهذا يعنى الحاجة إلى طرق وسكك حديدية ووسائل اتصال جماهيرى لخلق قنوات اتصال تنبث فى أرجاء الوطن وتربطه بمراكز السلطة.

كل هذه العناصر كانت تنقص مصر فى سنة ١٩١٩. كانت هناك صفوة

مثقفة صغيرة قادت الحركة الوطنية، وكانت تلتها جبهة كبيرة من الأميين. وكانت البلاد في أدنى درجة من التصنيع، وكل ما كان موجودا منه تركز غالبيته في أيدي الأجانب، وكان هناك قدر معين من المنشآت الأساسية كما كان هناك توسع في الاتصال الجماهيري، ولكن ٨٠ في المائة من سكان البلاد كانوا أميين.

كان المجتمع المصري المصري بمثابة حلقة تامة وأن كانت حلقة إن كانت حلقة مفرغة تدور حول نفسها إذ طالما أن البلاد يحتلها عنصر أجنبي فلا يمكن أن تصبح مستقلة ولا يمكن قيام حكومة دستورية، ولكن لولم تصبح مستقلة لما استطاعت أن تتطور وتصلح مجتمعا. وطالما أن أساس الحياة الاقتصادية في البلاد يتحكم فيه الأجانب والامتيازات الأجنبية فلا يمكن أن يكون هناك أمل في نجاح أية إجراءات اقتصادية، وبدون التصنيع وبدون قيام طبقة برجوازية وطبقة عاملة للتوازن مع ملاك الأراضي، لا يمكن خلق ديمقراطية حقيقية. كان كل شيء يتطلب أن يؤدي في آن واحد، ومع ذلك يمكننا لأن كل عنصر كان يتوازن توازنا دقيقا مع عنصر آخر. ويمكن للمرء أن يقول نظريا أنه كان في استطاعة الوطنيين المصريين المحاربة في كل الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكننا نعرف أنه من الثابت أنه لم يتطور مجتمع قط بمثل هذه الصورة، وأن الإصلاحات تأتي جزئية، ولذلك ركز الوطنيون جهودهم على الوضع السياسي وأجلوا بقية مشاكل مصر لوقت يعقب ذلك، وهم يعملون هذا كانوا يأملون فقط في نجاح جزئي، ولكن ذلك النجاح الجزئي وضع الإطار لمجتمع مصري حديث، ولذلك كان يمثل تقدما واضحا جليا.

وعشرات السنين من التاريخ المصري، التي أعقبت ثورة سنة ١٩١٩، كان من الممكن أن يطلق عليها بحق «التفصال من أجل السيادة في مصر»، ولتفسر هذا العنوان الشهود بأنه تفصال شمل البريطانيين والقصر وبقية المصريين، ليعطى مصر شكل مجتمعا في المستقبل.

## هوامش الفصل الأول

(١) أنظر باتريك أوبرين Patrick O'brien في مقاله: «زيادة الانتاج الزراعى الطويلة الأمد فى مصر» ١٨٢٠-١٩٦٢، الذى نشر فى كتاب عنوانه «التغير السياسى والاجتماعى فى مصر الحديثة» اعداد ب. م. هولت P. M. Holt (لندن ١٩٦٨)، ص ١٦٢.

(٢) المهلة: قطعة أرض تعطى لشخص بتعهد بدفع ماعلى القرية من أموال مقدما ثم يتولى هو تحصيلها (المترجم) من الفلاحين، وله أن يسخر الفلاحين فى فلاحه أرضه.

(٣) الأبعدية: وهى الأرض الخارجة عن زمام النواحي (القرى) واستبعدت لأنها لم تكن منزوعة. (المترجم)

(٤) الشفلك: كلمة تركية تعنى الحقل الذى يزرع سنويا بمحراث يجره ثوران، وقد اتسع مفهوم الكلمة ليعنى المزرعة الكاملة المعدة. (المترجم)

(٥) انظر، د. عبد الرحيم عبد الرحمن، «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» (القاهرة: ١٩٧٤)، وانظر أيضا رسالة د. على بركات: «تطور الملكية الزراعية وأثره على الحركة السياسية» (جامعة القاهرة، ١٩٧٢)

(٦) شارل عيسوى «مصر فى ثورة Egypt in Revolution :» (لندن ١٩٦٣)، ص ١٢٦.

(٧) ا. كروتشلى A. E. Crouchley : «التطور الإقتصادى فى مصر الحديثة» "The Economic Development of Modern Egypt" (لندن ١٩٣٨)، ص ٢٢٣

(٨) ايليا حارق؛ «الهيئة السياسية للفلاحين: دراسة لمجتمع مصرى The Political Mobilization of Peasants : A Study of on Egyptian Community (بلومنجتون، ١٩٧٤)، ص ١٩

(٩) شارل عيسوى: «مصر فى ثورة» ص ٩٢

- (١٠) شارل عيسوى : « مصر فى ثورة » ص ٩٢
- (١١) المرجع السابق : ص ٩١
- (١٢) يوسف الشربيتى : « هز الكهوف فى شرح قصيدة أبى شادوف » (بولاق ، ١٨٥٧).
- (١٣) عيروط : الفلاح المصرى ص ١٣٦
- (١٤) جوشيم دوتش : علم الاجتماع الدينى Joachim Wach: The Socidogy of Religion (شيكاغو، ١٩٤٤)، ص ٦٢
- (١٥) چانيت أبولند : « القاهرة، ١٠٠١ سنة للمدينة المظفرة -Cairo, 1001 Years of the City Victorious » (پرستون، ١٩٧١) ص ١٧٤ ؛ وانظر أيضا شارل عيسوى : « مصر فى ثورة »، ص ٨٤.
- (١٦) چانيت أبولند : « القاهرة، ١٠٠١ سنة للمدينة المظفرة »، ص ٧٧
- (١٧) كارل مانهايم Karl Mannheim : « الايديولوجية واليوتوبيا Ideology and Vtopia » (نيويورك، ١٩٣٦)، ١٩١
- (١٨) اندريه ريموند André Raymond : « الأحياء الشعبية فى القاهرة فى القرن الثامن عشر "Quartiers et mouvements populaires au Cairo au xviii ème Siècle" مقال فى كتاب قام بجمع مادته هولة. Holi ، وعنوان الكتاب « Political and Social Change: in Modern Egypt » ص ١٠٩ ومابعدها وانظر أيضا د. عفاف لطفى السيد : « دور العلماء فى مصر خلال مستهل القرن التاسع عشر » بنفس الكتاب المشار اليه، ص ٢٦٤
- (١٩) عيروط : « الفلاح المصرى » ص ١٤٥
- (٢٠) المافيا Mafia جمعية سرية اجرامية تكونت من أبناء صقلية وغيرهم من الايطاليين، وهى تزاوّل نشاطها فى ايطاليا وفى مدن أجنبية خارجها (المترجم)
- (٢١) مرسيا ايلياد Mircea Eliade : « أنماط فى الديانة المقارنة Patterns in Campartive Religion » (نيويورك، ١٩٥٨) ص ١-٢٣
- (٢٢) يروى د. محمد حسين هيكل قصة عمالة فى مذكراته، وسمعت أنا القصة عن أبى وعمى (المؤلفة)
- (٢٣) أنظر: أحمد لطفى السيد : قصة خيالى، ص ١٤٠. (وقد يظن خطأ أن سيرة حياة أحمد لطفى السيد بقلمه فى حين أن كاتبها فى الواقع هو طاهر الطناحى، بعد سلسلة من لقاءات مع أحمد لطفى السيد)

- (٢٤) چانيت أبولفد: «القاهرة، ١٠٠١ سنة المظفرة»، ص ١٢١.
- (٢٥) لقد أشرت أن يكون المهاجرون ومدير بنك مصر مصريين الجنسية، وهذه الشركات هي: مصر للحلج ١٩٢٤، مصر للنقل النهري ١٩٢٥، مصر للإنتاج السينمائي ١٩٢٥، مصر للقرن والنسيج بالمحلة الكبرى ١٩٢٧، مصر لصايد الأسماك ١٩٢٧، مصر للكتان ١٩٢٧، مصر لتصدير القطن ١٩٣٠، مصر للصباغة وديغ الجلود، مصر للبواخر، مصر للتأمين ١٩٣٤، مصر للبترو، مصر للتعدين ١٩٣٧، مصر للقرن والنسيج بكفر الدوار، مصر للأسمت، مصر للأدوية ١٩٣٨.
- (٢٦) عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، ١٩٦٢، ص ١١٠.
- (٢٧) چانيت أبولفد: «القاهرة، ١٠٠١ سنة للمدينة المظفرة»، ص ١٢.
- (٢٨) مقتبسة من محاضرة للدكتورة ليلى الحمامسى، مديرة مركز أبحاث العلوم الاجتماعية بالقاهرة، ألقاها بجامعة كاليفورنيا، لوس انجليس، في ديسمبر ١٩٧٣.
- (٢٩) عفاف لطفى السيد (مارسوه): «الصورة المتحركة في مصر»، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ "The Cartoon in Egypt", Comparative Studies on Society and History، ١٣، ١ (يناير ١٩٧١) ١٥-٢.
- (٣٠) هذا ما ذكره للمؤلفة شيخ مشايخ الطرق الصوفية في مصر، في سنة ١٩٦٣.
- (٣١) أحمد لطفى السيد: قصة حياتي، ص ٢٤.
- (٣٢) إيريك إيركسون Eric Ericson : «لوثر الشاب» Ypung Man Luther. (نيويورك، ١٩٥٨)، ص ٤٢.
- (٣٣) شارل عيسوى: الأمن الاقتصادية والاجتماعية للديموقراطية في الشرق الأوسط "Economic and Social Foundations of Semocracy in the Middle East مقال في مجلة الشؤون الدولية International Affairs العدد ٣٢، ١ (يناير ١٩٥٦) ص ٢٧-٤٢.





## استقلال رجل الساعة

تحدد موقف مصر السياسي على مدى أربعة قرون حتى سنة ١٩١٩ بوضعها الشرعي كولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية، بالرغم من أنها من القرن الثامن عشر فصاعدا، مارست حكما شبه ذاتي في ظل المماليك ووجود الوالي العثماني الرسمي، وكان محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨) على وشك أن يفوز بالاستقلال لمصر، عندما فوتت القوى الأوروبية، وخاصة إنجلترا، عليه ذلك في سنة ١٨٤٠، ولكنه استطاع على الأقل أن يثبت أقدام أسرته كحكام وارثين لمصر، ولكن الاحتلال البريطاني، الذي تم في سنة ١٨٨٢ بإيعاز من الحاكم المصري، الخديو توفيق، للمعاونة في قمع الثورة العربية، غير الصورة، ومن ذلك الوقت فصاعدا صارت مصر يحكمها القنصل العام البريطاني لورد كرومر Lord Cromer الذي وضع نظاما عرف باسم الحماية المُقنعة The Veiled Protectorate بها أجهضت السلطة

التنفيذية المصرية وحل محلها المعتمد البريطاني والمستشارون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية. وكانت نتيجة ذلك أن صارت الحياة السياسية في مصر مرآة للصراع بين الامبراطورية العثمانية والقوى العظمى، أو بين القوى

العظمى نفسها. ولقد منح نظام الامتيازات الأجنبية، منح بامتيازات أعفت الأجانب المقيمين في مصر (كما كان هو الوضع أيضا في أجزاء من الإمبراطورية العثمانية) من أن تطبق عليهم أحكام القوانين التشريعية المصرية، وبإنيار السلطة التشريعية والمالية، كما منح أيضا للقوى العظمى أن تبث الشئون المصرية بعداوتها الدولية. وعلى العموم، لم يكن للمصريين أية سيطرة على بلادهم، لم يكن لديهم ما يحميهم من إساءة حكامهم في استخدام سلطانهم أو من الأشخاص الذين كانوا يحكمونهم، اللهم إلا الضمير الأخلاقي للمديرين البريطانيين ومجلس العموم وضمير الخديو الأخلاقي. ولم يكن أي البديلين يبعث على الرضا: لأن الإنجليز لم تكن تحركهم إلا مصالح الإمبراطورية وكان الخديو يحركه احساس مشوب بالحكم المطلق والمصلحة الذاتية.

لقد أتاح الوجود البريطاني في مصر، للبلاد، فترة من الهدوء والتبصر جاءت بإحساس الاستقرار بعد كروب الثورة، ولكنها كانت في الوقت نفسه، باعثا لقيام حركة وطنية في سنة ١٨٩٥ بزعامة مصطفى كامل. لقد تألم الوطنيون الشبان من أن يكونوا خاضعين لسيادة أجنبية. ولما لم يكونوا على علم بصرامات حكم اسماعيل، فقد أحسوا بالأمن في افتراضهم بأنهم يمكنهم أن يحتلوا السلطة الحاكمة ويعدوها لخدمة البلاد. وفي عهد اسماعيل وابنه من بعده، أنشأ طغيان الخديوية حركة طالبت بحكومة دستورية، وبلغت هذه الحركة ذروتها في حركة عرابي. وعقب ذلك، طالب الوطنيون أيضا بحكومة دستورية، لأن في ذلك صونا من التدخل البريطاني في شئون الحكومة، فضلا عن أنه سيكون صونا من المزاعم الخديوية ولذلك كانت الحركة الوطنية التي تزعمها مصطفى كامل تسعى إلى وضع حد للاحتلال البريطاني لمصر، وللتخلص من أعباء الامتيازات الأجنبية التي عرقلت الإدارة التشريعية ومالية، ولتأسيس 'حكم دستوري'. (١) ولقد أيدت التجمعات الوطنية الأخرى، مثل

«حزب الأمة»، كل مطامح حركة مصطفى كامل، وإن كانت تركز اهتماما أكبر على الحاجة إلى حكومة دستورية للحد من أتوقراطية حاكمهم، وأضافت عاملا آخر وهو الرغبة في قطع الروابط مع الامبراطورية العثمانية وجعل مصر تحكم نفسها حكما ذاتيا شرعيا.

وفي سنة ١٩١٢، طرح أحمد لطفى السيد، المتحدث بلسان حزب الأمة، خطة لإعلان استقلال البلاد استقلالا ذاتيا عن تركيا التي تورطت وقتها في حرب مع إيطاليا حول طرابلس الغرب بليبيا، ولكن لم يكن من رأى كيتشنر Kitchener قنصل بريطانيا العام أن الوقت مناسب، كما اعتبر محمد سعيد، رئيس الوزراء وقتذاك، أن في هذا الاجراء خيانة، في حين أن الخديو عباس أعجب بهذه الخطة واقترح أن يتوجه وفد مؤلف من «عدلى يكن» و «سعد زغلول» و «أحمد لطفى السيد»، إلى لندن للتعرف على وجهات نظر الحكومة البريطانية (٢)، وكان عدلى يكن وزيرا للخارجية في الوزارة السابقة، وكان سعد زغلول نائب رئيس الجمعية التشريعية المنتخب وزعيم المعارضة، وأحمد لطفى السيد محرر «الجريدة»، ولكن لم يكن في استطاعتهم اتخاذ أية خطوات لأن الرأى العام في مصر كان حازما في الوقوف مع تركيا في محنتها. وأدرك الأصدقاء الثلاثة أن أى تحرك تجاه الاستقلال الذاتى للبلاد في المحنة الراهنة لن يقابله أى تأييد عام، ولذا صرف النظر عن هذا الاتجاه مؤقتا.

وأثناء الحرب العالمية الأولى قطعت الصلة الشرعية بين مصر والامبراطورية العثمانية، وفي سنة ١٩١٦ أعلنت مصر، بناء على موافقة الحكومة المصرية، محمية بريطانية، على اعتبار أن الظروف قد تتغير إلى ما هو أحسن اذا ما انتهت الحرب. ولم يكن المصريون يتوقعون وقتها أنهم سيحل بهم زمن أصعب ليخلصوا أنفسهم فيه من الحماية البريطانية عن خلاصهم من السيادة التركية. ومن بين ما جاء به الحرب في بدايتها من مضايقات: اعلان الأحكام العرفية

وحظر التجمعات العلنية ، ولم يكن يقل عنها مضايقة : الاحتلال العسكرى لمصر بأعداد ضخمة من قوات الحلفاء . وبالمقارنة بالفرق البريطانية الضئيلة التى كانت مقيمة بمصر منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان ليل الفرق العديدة المتدفقة إلى الراحة والاسترخاء قبل وبعد المعركة ما أضعف عزمة الشعب وأدى إلى تضخم مالى واثراء فاحش ، كما أوغر الجراح التى عانى منها الشعب من الوجود الاستعمارى .

لقد حظرت سنوات الحرب كما حظرت الأحكام العرفية المناقشات العلنية حول المطالب والموضوعات الوطنية ، ولكن المناقشة الخاصة كانت مستمرة بين السياسيين ورجال الفكر ، ولم يكن فى الامكان وضع خطط حازمة حتى يهدأ تيار الحرب و يتكشف أمر المنتصرين . وفى سنة ١٩١٨ ، بعد أن أعلن الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson مبادئه الأربعة عشر ، وبعد أن أصدر الحلفاء اعلانهم الذى وعدوا فيه الأقطار التى كانت تابعة فيما مضى للإمبراطورية العثمانية بتقرير مصيرها ، التقي أصدقاء خمسة هم - سعد زغلول باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك ومحمد محمود باشا وعلى باشا شعراوى - لمناقشة مستقبل مصر ، ومن ذلك اللقاء ومن المناقشات التى أعقبته ، ولد حزب الوفد .

كان الرجال الخمسة مواطنين مصريين من أصل فلاحى ، فسعد زغلول وأحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى كانوا أبناء عمدة قرى متوسطى الثراء وشبوا فى وسط ريفى فيه انتظموا فى « بكتاب » القرية ؛ أما محمد محمود وعلى شعراوى ، فكانا أبواهما من بين أغنى ملاك الأراضى فى البلاد ، ومع ذلك ، فلقد كان الأخير محافظا على لهجته الصعيدية ؛ وكانوا جميعهم يتمنون إلى نفس الجيل - وكان سعد زغلول وعلى شعراوى أكبر الأعضاء منا بنحو عشر سنوات - تعلموا جميعهم تعليما وطنيا وغريبا ، وكانوا جميعهم ، باستثناء سعد زغلول ،

أعضاء في «حزب الأمة» أو على الأقل مثل سعد زغلول من أقوى المتعاطفين معه، وكلهم تزوج من إحدى بنات أعيان الأتراك الشراكسة، ولكنهم مع ذلك كانوا لا يزالون يتذكرون بوضوح تلك الأيام التي كان يطلق فيها السادة الأتراك على المصري «پس فلاح Pis - Fellah» أي «فلاح قذر»، كما كانوا يذكرون عندما كان العمدة والأعيان المصريون يضربون بالسوط إذا ما عجزوا عن أن يوردوا ضرائب القرية في ميعادها (٣). وكانت الكراهية والنفور من المصفوة التركية أكثر عمقا في تغلغلها في النفوس من كراهيتهم للاحتلال البريطاني، ولذلك كانت حاجتهم إلى اذلال الأتراك ورغبتهم في الإحلال محلهم كأعيان في البلاد، قوتين دافعتين هامتين، كانتا تشكلان الفارق الجوهرى بينهم وبين أعضاء الحزب الوطنى، الذى لم يرفض أعضاؤه تأييد سياسة وحدة اسلامية بمصادقة السلطان، أما الفارق الجوهرى الآخر بين الحزبين هو أنه بينما كان أعضاء حزب الأمة غالبيتهم من أعيان لهم مصالح ثابتة يسعون إلى حمايتها والحفاظ عليها، كان أعضاء الحزب الوطنى غالبيتهم من صغار البرجوازيين الحضريين الذين لم يلقوا تأييدا من التجمعات المحلية، أو لم تكن لهم حتى عصبية في الريف.

ولد سعد زغلول في قرية إبيانه، إما في سنة ١٨٦٠ أو ١٨٥٧ وكان أبوه عمدها. توفي أبوه وهو صبى في السادسة من عمره، فتكفل بتثيسته أخوه الأكبر من أبيه (٤). وعلى شاكله الأطفال في نفس عمره، تلقى العلم في كتاب القرية، وفي سن الثانية عشرة دخل الأزهر، ثم صار واحدا من أتباع الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى، وصار مساعدا للشيخ محمد عبده في تحرير الوقائع المصرية الجريدة الرسمية، وانضم إلى الشيخ محمد عبده في الثورة العربائية ولعب دورا صغيرا سجن من جرائه لفترة قصيرة، ويبدو أنها خلقت عنده نفورا من الفعل السياسى زمنا طويلا. وأخيرا بدأ في الاشتغال بالمحاماة، ثم حصل على درجة الليسانس في القانون من فرنسا، ولما كان على صداقة مع

الأميرة نازلي فاضل، ابنة عم الخديو ونحسبه، فقد التقى في صالونها بالمسؤولين  
البريطانيين، وتصادق مع هاري بويل السكرتير، الشرقى ثم  
مع لورد كرومر، وأرتفع نجمه في أواخر الأربعينات من عمره عندما تزوج من  
ابنة مصطفى باشا فهمى، وكان معروفًا عنه أنه أكبر رئيس وزراء في مصر مؤيد  
للبريطانيين. وتكون سعد زغلول لنفسه اسمًا كقاضي في محكمة الاستئناف حيث  
أكسبه أسلوبه المنطقي الواضح احترام المحامين الذين كانوا يترافعون أمامه (٥).  
وفي سنة ١٩٠٥ عينه كرومر وزيرًا للمعارف، وكان منصبًا حساسًا بصورة  
خاصة، نظرًا لأن مصطفى كامل كان في ذلك الوقت قد أيقظ الطلاب للعمل  
الوطني، وكانوا يتظاهرون باستمرار وينظمون الاضرابات باسم الوطنية.  
وكان سعد زغلول يعتقد، في ذلك الوقت، أن الاستقلال وهم وأمل باطل وأن  
ثورة مصطفى كامل ثورة مجنون ينبع على القمر (٦)، وهكذا كان الرجل الذي  
صار فيما بعد قبة الطلاب وتشيد بذكره الجماهير، كان غالبية حياته متعاطفًا  
مع الحكم البريطاني في مصر، الذي كان يعتقد أنه أفضل بكثير من سوء  
الإدارة الخديوية.

بدأ تقارب سعد زغلول من الحركة الوطنية قرابة سنة ١٩١٣ عندما ترأس  
المعارضة في البرلمان باعتباره نائب رئيس الجمعية التشريعية المنتخب. ويعزو  
البعض السبب في تغير موقفه إلى حقيقة أن سياسة القنصل العام البريطاني  
السابق، الجنرال الدون جورست Gen. Eldon Gorst  
للتقارب من الخديوي عباس قد أوضحت للعناصر السياسية المعتدلة في مصر أن  
أملهم في تمصير السلطة نهائيًا لن يتحقق وأن محاولاتهم لقيام حكومة دستورية  
لأنهاء الأوتوقراطية الملكية لم تلق تشجيعًا من المسؤولين البريطانيين (٧)، وعزا  
آخرون تغير سعد زغلول إلى عداته للورد كيتشنر خليفة جورست، الذي كان  
يكرهه بدوره ورفض أن يعين سعد زغلول عضوًا في الوزارة من تلك الفترة  
فصاعدًا، نلاحظ مبادئ معارضة مشتركة للحكم البريطاني في مصر من



جانب أعضاء حزب الأمة المعتدلين في مولاتهم للبريطانيين ، ومن جانب أعضاء الحزب الوطني ، حزب مصطفى كامل .

ولم يكن سعد زغلول طوال حياته العامة يعتقد أن البريطانيين يمكن دفعهم إلى الجلاء عن مصر عن طريق ثورة أو أى عنصر آخر في برنامج مصطفى كامل للعمل الوطني . ومع ذلك ، كانت سنوات الحرب وما أعقبها من تصريحات الحلفاء التي وعدوا فيها «أصدقاءهم» الخاضعين للسياسة التركية ، بالاستقلال ، قد قوى الاعتقاد بأن الحكم الذاتي ، ان لم يكن الاستقلال ، في طريقه إلى أن يُمنحوه . ومثل غيره من المصريين والعرب ، آمن سعد زغلول بالوعود التي أدلى بها الحلفاء .

وكان عبد العزيز فهمي ألمع عقلية قانونية في البلاد ، وكان هو وأحمد لطفى السيد صديقين منذ سنى دراستها بمدرسة الحقوق مع اسماعيل صدقي وعبد الخالق ثروت ، واشترك هو وأحمد لطفى السيد في تأسيس جمعية سرية تهدف إلى تخليص مصر من الوجود البريطاني ، وهى جمعية مالبت أن اندمجت لفترة قصيرة في الحزب الوطني الذى كان وقتها جمعية سرية صغيرة لها نفس الهدف . كان فهمي محاميا وصار واحدا من أبرز المحامين في البلاد ؛ وفي سنة ١٩١٣ انتخبت في الجمعية التشريعية حيث انضم إلى سعد زغلول في صفوف المعارضة .

وكان أحمد لطفى السيد ، مفكر المجموعة كما كان أيضا من أتباع الشيخ محمد عبده ، ووضع أيديولوجية حزب الأمة واشترك في تأسيسه في سنة ١٩٠٧ ، كما اشتغل لمدة ثمان سنوات محررا «للجريدة» ، جريدة الحزب ، وفيما بعد ، كان عليه أن يعاون في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، كما سبق له أن عاون في تأسيس حزبي الوفد والأمة ، وصار المشرع غير الرسمي لأنظمتها . ومع ذلك ، لم تكن أكثر انجازاته بقاء هى تأسيس الأحزاب السياسية فحسب ، بل

كونه مربيا أيضا. ولعله فعل الكثير من أجل مصر عندما كان رئيسا لجامعة  
قواد الأول- القاهرة الآن- عنه كسياسي، حتى اكتسب لقب «أستاذ  
الجيل».

ومحمد محمود هو ابن محمود باشا سليمان، أحد ملاك الأراضي الأثرياء،  
وكان الابن نفسه يمتلك أراضي شاسعة في الوجه القبلي، وهكذا ولد، كما  
يقول المثل العامي، وفي فمه ملعقة من فضة.

وأما علي شعراوي، فكان ثريا بالمثل، تزوج من هدى هانم سلطان،  
وكان المعروف عن أبيها أنه واحد من أغنى أغنياء مصر، وقد أسست فيما بعد  
الحركة النسائية.

وكان الرجال الخمسة لهم نشاط سياسي في السنوات السابقة للحرب،  
وبعد انتهاء الحرب تجددت الرغبة عند الزعماء المصريين لوضع خطة موحدة  
للعمل الوطني. وبما يبعث على السخرية أن سعد زغلول «أبو الثورة» لم يكن  
يرى في بادئ الأمر الحاجة إلى اتخاذ أية مبادرة مع السلطات البريطانية بل  
كان يعتقد أن المبادرة يجب أن تأتي من جانبها، بالرغم من أنه وافق بعد ذلك  
على ضرورة زيادة التخطيط عندما لقي تشجيعا من «حسين رشدي باشا»،  
رئيس الوزراء، و«عدلي يكن» وزير الخارجية (٨).

وثلاثة من المجموعة، هم: سعد زغلول وفهمي وشعراوي- وكانوا جميعهم  
أعضاء في الجمعية التشريعية- اختارهم الاثنان الباقيان، ليشكلوا وفداً لمقابلة  
«سير ريجنولد وينجيت Sir Reginald Wingate»<sup>٩</sup>،  
المندوب السامي، في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، لمناقشة مستقبل مصر. وبالرغم  
من أن الرفاق لم يكونوا في بادئ الأمر واثقين تماما مما يريدونه أكثر من صورة  
ما من صور الحكم الذاتي، إلا أنهم وجدوا أنفسهم وقد انجرفوا أثناء حديثهم مع  
«وينجيت» لقد أحس «فهمي»، وكان شخصا سريع الغضب جدا، بأن

«وينجت» أبدى استخفافا بقدرة مصر على الحكم الذاتي ، وأعلن باختصار أنهم قد جاءوا ليطالبوا بالاستقلال التام (١) . وكان وينجت متعاطفا نوعاً مع طلب المصريين ، ولكن لسوء الحظ أن الحكومة البريطانية كانت مشغولة جداً بالمشاكل التي واجهتها عقب الحرب ، عن أن تهتم بالمصريين ، وبعد مضي بضعة أشهر بعد ذلك ، عجل هذا التفاوضي بحدوث أزمة .

بعد عشرة أيام من الاجتماع بوينجت ، شكّل الأصدقاء الخمسة ، بالإضافة إلى اثنين جدد هما: عبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوبة ، تنظيمًا عرف باسم الوفد المصري ووضعوا مجموعة من القواعد المعبرة عن أهدافه : كان الغرض من الوفد النضال من أجل استقلال مصر التام بالطرق السلمية (مادة ٢) ... استمد الوفد قوته من ارادة الشعب ورغبته (مادة ٣) ... فتح الوفد باب عضويته لكل من يسعى لتحقيق نفس الأهداف (مادة ٨) . (١٠) وفي محاولة للحصول على أقصى حد من التأييد الشعبي ، توجه الوفد إلى الشعب وطالب بأن يفوضه بأن يتكلم باسم مصر . وفي مظهر من الوحدة لم يسبق له مثيل ، أيدت الحكومة الوفد ، وتجمعت آلاف التوقيعات من الشعب تفوض أعضاء الوفد أن يتصرفوا كمندوبين عن المصريين في نضالهم من أجل الاستقلال ، وامتدت عضوية الوفد لتشمل ممثلين من الحزب الوطني ومن طائفة الأقباط التي أظهرت بمشاركتها لأول مرة لبقية المصريين ، أن القضية قضية مشتركة ، واتسعت لجنة الوفد المركزية ليلبلغ عدد أعضائها سبعة عشر ، في حين أن الأعضاء غير الرسميين سرعان ما ازداد عددهم ليشمل الشعب بأسره تقريباً .

وبالرغم من أن سعد زغلول سرعان ما اختير لرئاسة الوفد ، إلا أن كل خطوة خططتها اللجنة المركزية تخطيطاً جماعياً ، ثم صاغها بالعربية أحمد لطفى السيد وبالفرنسية اسماعيل صدقي ، ولقد اختار المؤسسون الأصليون سعد زغلول رئيساً للوفد لسببين : أولاً ، لأنه كان أكبرهم سناً وأعلامهم مركزاً باعتبار أنه كان رئيساً للوزراء من قبل ، كما أنه انتخب نائباً لرئيس الجمعية التشريعية ؛

ليفوتوا على رجل يكرهونه و يرتابون فيه، أعنى محمد سعيد باشا المطالبة برئاسة الوفد استنادا إلى أقدميته كرئيس وزراء سابق (١١). وفي اختيار سعد زغلول افترض الأعضاء الآخرون أنه سيكون الأول بين نظرائه، وفي الواقع كان هو كذلك خلال الأيام الأولى من فترة اضطرابهم، ولكن الظروف، بالاضافة إلى شخصية سعد زغلول، مالبثا أن غيرا ذلك.

ولا يقاظ التأييد الشعبي، شرع أعضاء الوفد في مخاطبة الناس، وسافروا إلى مختلف أرجاء البلاد ليجتذبوا الأهالي لتأييدهم وليعطوا لحركتهم شرعيتها. وكان سعد زغلول خطيبا مفوها رغم ما به من عيوب كلامية، كما كانت الدوائر القضائية والسياسية على علم بهذا من خبرتها معه، وهكذا فرض سعد زغلول على الشعب، وقد استغل فصاحته أكبر استغلال في مخاطبته للجماهير؛ ومن خلال خطبه الشعبية أدرك سعد زغلول قدرته كخطيب. صحيح انه كان معروفا في الجمعية التشريعية كخطيب مقنع، ولكنه أثناء اتصالاته بأفراد الشعب أحس بقدرته على أن يؤثر فيهم ويفوز بتأييدهم. عندما كان يتحدث عن التحرر من الطغيان وعن الاستقلال، كان يبدو أنه ينتقى من ذاكرته التي ترجع به إلى ماضيه كفلاح: موضوعات وأحاسيس تواءمت مع الذاكرة التجميعية للفلاح ومع المتطلبات الراهنة، وقد أفصح اتفاق الاثنين عن نفسه في تجاوب فوري من جانب الجماهير، وفي اعجاب غريزي من الأعماق وعلى شاكلة «بيد پاير (١٢) صاحب الزمار السحري»، كان سعد زغلول يسير والناس من ورائه إلى حيث يقودهم، وكلما نمت الحركة الوطنية كلما ازداد ادراكه بقدرته ومكانته في الوفد، ونظرا لأنه كان يملأ منصبه بالدرجة التي لا يمكن أن يشاركه أحد فيه، فلقد صار يعتبر نفسه خلاصة تجسيد لمصر ويعتبر أن واجب الأعضاء الآخرين هو اتباعه فحسب. ومن خادم للبريطانيين - كما كان أعداء زغلول يدعونه يوما ما، تحول تحولا كاملا ليصبح في أعين الشعب رمزا لمطامع مصر في المستقبل. ومع ذلك فقد ظل سعد زغلول في نظر لجنة الوفد

المركزية واحدا من الزعماء العديدين ، وظهر نضاله الأخير من أجل رئاسة الحزب المطلقة في باريس سنة ١٩٢٠ ، عندما اكتشف فيه زملاؤه أنه مثل ، وحش فرانكشتين خلقوه ولم يعودوا بعد قادرين على إيقافه عند حده .

ولقد أثار الاضطراب الذي سببه هياج الوفد في البلاد ، بالرغم من الأوامر البريطانية بحظر اللقاء خطب علنية ، أثار غضب وفزع ميلن تشيهم Milne Chestham مصر ، كما أثار غضب وفزع ميلن تشيهم القائم بالأعمال ، الأمر الذي دفعه إلى أن يلجأ إلى القوة : ففي ٩ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول واسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل ، ونفوا إلى مالطة ، ففجرت هذه الحادثة مظاهرة عامة تأييدا للوفد ، وعندما أخذتها السلطات ، تسببت في قيام انتفاضة عنيفة هي ثورة سنة ١٩١٩ . وهناك من يعترضون على تسمية هذه الأحداث بـ «ثورة» طالما أنها لا تتواءم مع المتطلبات المتواترة لثورة ما كما عرفناها في كتب التاريخ ، ومع ذلك فهي في نظر المصريين كافة تمثل ثورة لأنها أقصت صفوة حاكمة لتفسح مجالا لغيرها ، كما أنها عبأت الجماهير ، لقد كانت قطعا ثورة ضد الوجود البريطاني في مصر ، وتأييدا للوفد وزعمائه والمبادئ التي يتمسكون بها . وبالالتجاء إلى اجراءات القمع ، دفع البريطانيون برجل مريض في الثالثة والستين من عمره وله تاريخ طويل من التعاون معهم ، ليصبح ثوريا وزعيما لبلاده .

ولقد شهد ١٠ مارس ، وهو اليوم التالي لالقاء القبض على أعضاء الوفد ونفهم ، شهد مظاهرة سلمية ضخمة قادها طلبة مدرسة الحقوق واشترك فيها طلاب مدرستي الطب والهندسة . ولما رفض المتظاهرون الامتثال لأوامر الشرطة بالتفرق ، اعتقل مئات عديدة وسجنوا بالقلعة ، ولم يكن طلاب المدارس الثانوية ولا طلاب الأزهر يعلمون بأمر هذه المظاهرة حتى نهاية اليوم ، عندئذ خططوا لتنظيم مظاهرة في اليوم التالي احتجاجا على ما جرى من

اعتقالات ، وانضم اليهم سائقو الترام وسيارات الأجرة ، وشلت حركة مواصلات النقل في المدينة ، واغلقت المحال التجارية تضامنا مع الحركة . في هذه المرة قوبل المتظاهرون بنيران ينادق الشرطة ، وقتل ستة من الطلاب وجرح اثنان وعشرون ، وتجددت المظاهرات في اليوم التالي ، يوم ١٢ مارس ، وفيه قتل وجرح عدد كبير من الطلبة أكثرهم من طلبة الأثره ؛ ومالبثت أن قامت كل طائفة من الطوائف في البلاد بالاضراب ، واشتركت في المظاهرات : نقابة المحامين ، وكل موظفي الحكومة — وهو أمر أذهل البريطانيين لان البيروقراطيين كانوا عنصر استقرار منذ زمن سحيق — كما اشترك في المظاهرات عمال السكك الحديدية ، بل ونساء الأعيان محجبات حتى أعينهن ، وسرن في الشوارع وهن يصحن بهتافات تطالب بالاستقلال . وطير الطلاب أنباء الانتفاضة الى كافة أرجاء البلاد واندلعت الاضرابات والمظاهرات في المدن الكبرى والصغرى والقرى ؛ وقطعت خطوط السكك الحديدية وحطمت العربات لمنع القوات البريطانية من اخاد الانتفاضة ، الأمر الذى دفع بالجنرال بلفن General Bulfin ، القائم بأعمال القائد العام للجيش البريطانى ، فى يأسه الى أن يصدر انذارا بأن أى تخريب جديد للسكك الحديدية سيكون سببا فى حرق أقرب القرى ، معاملة بالمثل ؛ ولكن الانذار لم يوقف الأهالى ، وتوقفت مواصلات السكة الحديد تماما ، واغتيل موظفو وضباط الجيش البريطانى فى الاقاليم .

وفي ٢٥ مارس ، وصل الى مصر الجنرال  
النسبى General Allenby مندوبا ساميا جديدا ، ونصح بأن يطلق سراح سعد زعلول والوفدين المتقين وأن يسمح لهم بأن يطرحوا قضيتهم فى مؤتمر الصلح بباريس ، فأطلق سراح زعماء الوفد فى ٦ من ابريل وسمح لهم بالتوجه الى باريس ، بينما أبحر بقية أعضاء لجنة الوفد المركزية الى فرنسا للانضمام الى أصدقائهم فى باريس حيث كانوا يأملون أن يطرحوا القضية



المصرية أمام مؤتمر الصلح ، ومع ذلك استمرت الاضطرابات في مصر دون أن تهدأ حتى نهاية تلك السنة ، وعلى مدى عشرة أشهر كاملة ، حتى بلغ عدد المصريين الذين قتلهم السلطات البريطانية ثمانمائة ، وبلغ عدد الجرحى ألفاً وأربعمائة (١٣). وفي محاولة لتفهم أسباب القلاقل في مصر ، شكلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة لورد ملتر Lord Milner ، الذي وصل إلى مصر في ديسمبر لتتحرى الموقف . وفي مصر قوبلت اللجنة بمقاطعة شبه اجماعية دامت حتى مغادرتها للبلاد في مارس سنة ١٩٢٠ ، وكانت تحرياتهم قد قوبلت بتوجيهات بمناقشة قضية مصر مع ممثلي مصر ، الوفد المصري في باريس .

ولم تكن خيبة الأمل التي منيت بها لجنة ملتر تعد شيئاً بالقياس لما منى به وفد مصر من خيبة أمل في باريس ، اذ لم يتحدث معهم أى من الممثلين في المؤتمر . وفي يأسهم في مواجهة هذا الجمود ، قرر أعضاء الوفد أن يلجأوا إلى مساعدة عدلى يكن وزير الخارجية ، وأبرق له سعد زغلول ليأتى فوراً . رد عدلى بأنه على استعداد تام لذلك ووصل باريس في ابريل ١٩٢٠ ، ومن خلال اتصالاته ، أفلح في فتح أبواب الدبلوماسية ووافقت الحكومة البريطانية ، وتحت تأثير ملتر ، على أن تمنح وفد مصر حق طرح قضيتهم ، فتوجه سعد زغلول وعدلى وقلة من أعضاء الوفد الآخرين إلى إنجلترا في شهر يونيو لبدء محادثات مع المسؤولين وبخاصة ملتر ، وهكذا بدأت أول جولة من جولات المفاوضات الانجلو مصرية ، التي كانت تبدو أنها لا تنتهى ، حول معاهدة لتسوية الأمور بين كلتا الدولتين ، بالرغم من أن محادثات ملتر- سعد زغلول كانت تجري على مستوى مناقشات غير رسمية .

وبينا أفرأ مبدأ استقلال مصر ، حدثت البنود التي عرضها ملتر على سعد زغلول من ذلك الاستقلال في كلا الداخل والخارج ، ودعمت إنجلترا وجودها في مصر بعدد من الشروط ، وأهم من ذلك أنها فسرت وجودها بأنه شرعى ؛

وبالرغم من هذه العيوب كان رفاق سعد زغلول على استعداد للموافقة على بنود الاتفاقية ولكن سعد زغلول صمد في انتظار المزيد حتى « بلغ طريقا مسدوداً على حد قول ملتر (١١) ويزعمون أن سعد زغلول ذكر لصحفي مصري أنه كمصري «أدهشته وأسعدته» البنود التي عرضها ملتر، ولكن كرئيس للوفد «أرى أن التوصيات لا يمكن قبولها» (١٥)، وأوحى بقية أعضاء الوفد بأن تطرح البنود على الشعب المصري لمعرفة رده. وكان واضحاً أن رد الشعب كان فاتراً، بالرغم من أنه لو كان سعد زغلول أظهر علانية، تأييده للمحادثات لما كان هناك شك في أن يحذو الناس حذوه.

خلال سير محادثاته مع ملتر، ازدادت رغبة سعد زغلول في أن كان عدلى دافع آخر في مساعدته الوفد وأنه كان في الواقع يحاول أن يبيت أمراً، لصالحه، مع البريطانيين (١٦)، وكان سعد زغلول يعرف الفرنسية ولا يعرف الانجليزية وكانت المحادثات مع البريطانيين الرسميين تجري بالفرنسية، ومن حين لآخر كان عدلى يقول شيئاً بالانجليزية، الأمر الذي أثار شكوك سعد زغلول، وسواء كانت هذه الشكوك لها أساسها أم أنها قائمة على مبعث ضيقه بسبب أن عدلى قد نجح حيث فشل هو، فلا يزال ذلك موضع بحث، بالرغم من أنه يبدو أن هناك سبباً مقنعاً لتبرير شكوك سعد زغلول، وتبقى الحقيقة وهي أنه بينما كان بقية أعضاء الوفد معترفين بحميل عدلى ومقدرين لجهوده، نيابة عن مصر، حتى ولو كان في بذلها خدمة لذاته، كان سعد زغلول على النقيض منهم.

ولما كان سعد زغلول مستبداً بطبعه، فلقد ساعد مرضه وشيخوخته على تقوية استعداداته وجعله ملولاً عن المعارضة والمجادلة، وكان مالقيه من احباطات في باريس سبباً في شجاره مع كل عضو من أعضاء الوفد باستثناء أحمد لطفي السيد، الذي كان يلجأ دائماً إلى أن يهديء من روعه ويتحاشى لسانه السليط، بل لقد كان أكثر ما يحس به سعد زغلول شخصياً من مرارة هو ما كان يكتنه غالبية أعضاء الوفد لعدلى يكن من اعجاب وثقة، لا لأنه كان

«ار يستوقراطياً بمعنى الكلمة» فحسب ولو أنهم كانوا متأثرين بذلك أيضاً، بل لذكائه وأدبه الدائم الذى كان يتناقض تناقضاً تاماً مع قضاظة سعد. زغلول، ولكن لما صار سعد زغلول رئيساً للوفد، لم يكن بالشخص الذى يسمح لأى فرد سواه أن يحل محله، خاصة إذا كان رجلاً مثل عدلى الذى كان نقيضه التام، ولم يكن سعد زغلول «الفلاح» يسمح لعدلى «التركى» أن يحطمه.

كان سعد زغلول فلاحاً بأعرق أحاسيه، أعنى، كان يتصرف بمفرده يرتاب فى الآخرين ويتشكك فى دوافعهم، كان تواقاً إلى الشهرة ويؤمن بقدره. وكان طويل القامة، متقشفاً فى مظهره، عينا صغيرتان ولكنها نفاذتان، فوق شارب متيز، أبيض كث، له رقة فى مظهره فطرية ومؤثرة؛ كان يظهر بوضوح فى أى تجمع لطول قامته، ولصورته النيلة وذكائه الوقاد. كان يبدو ار يستوقراطياً بطبيعته، ولو أنه كان عصامياً؛ كان عليه أن يناضل طويلاً ويمشقة ليكسب شهرة ومكانة فى مجتمع كان يقدر المنبت والثراء ولكن كان نادراً ما يقدر الموهبة. كان متفطرساً ومغروراً، يتأثر بالاطراء، وكان تحارق الذكاء. كان رجل الجماهير، زحف إلى القمة من خلال قوة الإرادة المحضة، وكان وحشاً سياسياً، لو استدعى الأمر لحارب مستخدماً أدنى الوسائل، وإذا ما واثته فرصة قلما يؤتبه ضميره عن طعن شركائه فى ظهورهم، ولكنه فى استطاعته أيضاً أن يكون وفيّاً مخلصاً. كان خطيباً يجعل الناس تتوأم معه ومع قضيته، ولذا صار شعار رجل الشارع «كلنا سعد»، ولذلك كان محل تبجيل الفلاح والطالب ورجل الشارع وكل مصر تقريباً بصورة لم يسبق لزعيم قبله أو بعده أن تمتع بهذا الاحترام، ولو أنه كان أيضاً مكروهاً ومهاباً ومحترماً من خصومه.

كان عدلى يكن على النقيض تماماً: ولد ار يستوقراطياً، ولكن كان يبدو أقرب لأن يكون فلاحاً من سعد زغلول، اذ كان أسمر البشرة، ملاحه زنجية

يعزوها البعض إلى أجداده السودانيين، ومع ذلك، فلقد كانت تربطه بالأسرة المالكة رابطة قرابة. كان واسع الثراء، ولم يكن يحارب قط من أجل البقاء أو الشهرة إذ أتيا له بحق المولد، فضلا عما كان يتمتع به من صفات مؤكدة وبخاصة مهارته الادارية. تلقى العلم في فرنسا وتركيا، والتحق بالمدارس الفرنسية والألمانية في مصر. كان أول عمل التحق به في خدمة الحكومة عندما عُيِّن سكرتيرا خاصا لنوبار باشا، وهكذا عمل عن قرب مع أعظم داهية سياسي في مصر. وفيما بعد عُيِّن وزيرا، واشترك في وزارة رشدي باشا واختص فيها بالخارجية. ولم يكن عدلي اريستوقراطيا فحسب، بل كان أمينا أيضا، عنده «عزة نفس»، وهي من الخصال التي يقدرها الناس في مصر تقديرا عظيما، وهو لا يحط من قدر نفسه أبدا ليؤدي عملا وضيعا، ويدر أن يقبل الاشتراك في أي أمر أعنف من مناقشات سياسية نبيلة. كان يفضل أن يستقيل عن أن يحط من قدر نفسه بالاشتراك في شغب سياسي. كان رجل دولة Statesman ولكن لم يكن سياسيا Politician وكان عدلي دائما محل إعجاب، ولكن نظرا لترفعه، كان من النادر أن يكون محبوبا، وقلة من الشعب يعرفونه، وهو بدوره نادر أن يتصل بالناس، ونادرا ما كان يتأثر بهم، لو حدث؛ ومع ذلك كان رجلا حكما يمكنه أن يرى جانبي المشكلة، وكان يحترم آراء غيره (١٧).

لم يكن سعد زغلول أدهى رجل سياسي في مصر على الإطلاق. إذ أن ذلك الدور كان وقفاً على اسماعيل صدقي، كما لم يكن سعد زغلول أعمق مفكر، إذ كان ذلك الدور دور أحمد لطفى السيد، ولم يكن حتى أكثر الساسة نشاطا، إذ كانت هذه بلا نزاع صفة مصطفى النحاس. كان سعد زغلول رجلا منا، مريضا، يعاني من مرض السكر والتهاب المفاصل (النقرس) ومرض القلب، وكلها جميعا جعلته متقلبا وسريع الغضب ولكن كانت له خصال فاقت ما كان عليه كل السياسيين غيره في مصر: كانت لديه القدرة على القيادة

وجعل الآخرين يسيرون خلفه مستسلمين ، كانت لديه العزيمة على النجاح مهما كانت الصعاب ، والمهارة في التخلص من المواقف الصعبة ، ويتحد مع هذا اعتقاد راسخ رسوخا ثابتا يشاركه فيه كثير من الزعماء هو أنه هو وحده الذى يمكنه أن يقود بلده إلى النجاح . ويمكن للمرء أن يقول أن اعتقادا مثل هذا الاعتقاد هو نتيجة شخصية أنانية ، وهو مالا يرقى إليه شك ، وقد يعتبرها المرء نتيجة هبة روحانية charisma ، وهى عبارة مستهلكة لدرجة أنها فقدت الآن مغزاها الأصيل ، أو يمكن أن يعتبرها المرء عظمة ، لأنه بالرغم من أن سلوك سعد زغلول قد يكون معييا بصورة لا يمكن تصديقها ، إلا أنه كان بارزا تماما . وقد يدعو سلوكه أحيانا إلى كرهه ولكنه كان شخصية لا يمكن تجاهلها .

عندما أنهت محادثات ملر- سعد زغلول في آخر أغسطس ، عاد الوفد إلى باريس لينضم من جديد إلى بقية رفاقه ، وهناك اقترح عبد العزيز فهمى أنه طالما أن المحادثات غير الرسمية مع ملر لم تؤد إلى شيء محدد ، فيجب على «عدلى» أن يقود مجلس الوزراء فى مفاوضات رسمية مع الحكومة البريطانية ، ويجب على الوفد أن يؤيد عدلى . ولم يكن بمستغرب أن يعارض سعد زغلول الفكرة ، وزاد اقتناعه عن ذى قبل بأن عدلى كان يخطط من وراء ظهره . لقد حكم على الخطة بأنها «اغتيال» سياسى له (١٨) ، على أن واحدا من أعضاء الوفد ، وقد نفذ صبره من غطرسة سعد زغلول ونوبات استيائه وتقلباته بوجه عام ، انفجر قائلا ان الوفد جاء إلى هنا ليسير قدما بقضية مصر لا بقضية سعد زغلول ، فوافق سعد زغلول على مفضض بأن يلتزم بقرار الأغلبية ، التى كانت الفصيل بينهم ، ولكنه خطط بينه وبين نفسه أن يحفر قبر عدلى سياسيا ، إذ بدأ بعد ذلك الانشقاق فى صفوف الوفد ، وسرعان ما اتسع إلى تصدع .

كان فى استطاعة سعد زغلول أن يستفيد من عدلى ، وقد حدث ، ولكنه عندما استنفذ خدماته وأحس بخطورته الكامنة على وضع سعد نفسه ، خطط

لتحطيم عدلى دون أدنى احساس بخطر للضمير، فلقد حث مصطفى النحاس، الذى كان يطيعه طاعة عمياء، أن يبعث برقية إلى القاهرة نشرت فى «الأخبار»، جاء فيها أن عدلى كان كارثة على الوطن»، ولكن لما احتج بقية الوفدين عليه بسلوكه مثل هذا السلوك، أجاب مبررا: «سأقطع رقابهم قبل أن يقطعوا رقبتي» (١٩). كان سعد زغلول يعمل بأسلوب يمكن التكهن به تماما، لأن مهمة أى زعيم سياسى صاعد هو أن يزيح الزعيم الذى له الغلبة والذى تمثل فى «عدلى». ولكى يفعل ذلك لا يمكن لسعد زغلول أن يسمح بوجود أية مجموعة منحرفة بين الصفوف، ولذلك كانت خطوته التالية بكل تأكيد التخلص من كل الوفدين الذين كانوا متعاطفين مع عدلى، ليتركوا له وحده التحكم فى الحزب، يحيط به فقط أولئك الأعضاء الذين كانوا على اتفاق تام مع أساليبه وأهدافه.

وفى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ أُسند إلى عدلى تشكيل وزارة كما أُسندت إليه رئاسة وفد مصرى رسمى للتفاوض على اتفاقية مع الحكومة البريطانية. وبالرغم من برقية سعد زغلول خطط عدلى يكن ليكون سعد زغلول ضمن الوفد الرسمى لزعماء الوفدين ودعاه مع الآخرين، فقبل سعد زغلول الدعوة بشرط أن يرأس الوفد، ويدو أن عدلى قد وافق، ولكن وزير خارجية بريطانيا لورد كيرزون Lord Curzon رفض ذلك وأصر على أن رئيس وزراء مصر يجب أن يكون رئيسا للوفد (٢٠). وفى الوقت نفسه، اتخذت لجنة الوفد المركزية فى مصر، خلافا لرغبات سعد زغلول قرارا جماعيا فى شهر أبريل بتأييد حكومة عدلى ومفاوضاته مع بريطانيا. لقد أثار دهشهم رد سعد زغلول بتصريحه العام بأنه سينضم إلى الوفد فقط لو كان على رأسه، وطالب الشعب بمعارضة حكومة عدلى، زاعما أن أية مفاوضات تجريها لن تمثل مطالب الشعب الذى فوضه وحده لتحقيقها. وعند عودة سعد زغلول إلى مصر، لقي ترحيبا جنونيا من الشعب الذى لم يترك لديه شكاً فى سلطانه عليه، وعندئذ أدرك أدراكا تاما أن



الناس كانوا جميعهم مؤيدين له وأنه يمكن أن يستقنى عن زملائه الأوائل و يسلك كيفما شاء دون ماخوف من العواقب .

ولكن ردا على ذلك نشر محمد محمود وأحمد لطفى السيد وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ، خطابا عبروا فيه عن استنكارهم لموقف سعد زغلول ، مؤكدين أن ريته فى وزارة عدلى واصراره على رئاسة الوفد قائمان على أسباب شخصية . ولايتفق مع ماينصح به غالبية الوفد ، وهم لذلك براء من « اجرائه التعسفى الانفرادى » (٢١) . وفى ٢٨ إبريل سنة ١٩٢١ ، استقالوا من الوفد ، ومالبث أن أعقب ذلك استقالات أعضاء آخرين فى لجنة الوفد المركزية حتى استقال كل المؤسسين الأصليين للوفد فيما عدا سعد زغلول ، ومن أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم ثمانية عشر ، بقيت فقط فئة مخلصة مؤلفة من خمسة حول سعد زغلول . ولقد أفضى عن الوفد كل من جعلوه حزبا منظما تنظيما قائما على صفوف جماعية بدلاً من اعتماده على فرد واحد ؛ وقد أصبح الوفد بذلك يديره شخص واحد ، وصار الحزب على استعداد تام لتحقيق مطالبه ، وكان سعد زغلول يحيط نفسه بشبان من ذوى النشاط السياسى أمثال : مكرم عبيد ومصطفى النحاس ومحمود النقراشى ، وقلة من الكبار الأكفاء أمثال : واصف غالى وعلى الشمسى ، وابن اخت سعد زغلول ، فتح الله بركات ، الذى ظل معه أيضا ، ولكن كانوا جميعهم ينفذون أوامره بلا نقاش .

لقد كان رجل الساعة ، ولذلك كان أية محاولة للتفاوض مع انجلترا بدونه مقدر لها الفشل حتى ولو تم الحصول على تنازلات ، لأن الوفد سيعترض عليها . ولقد كان هذا هو نمط المفاوضات الأنجلو مصرية وسبب فشلها حتى سنة ١٩٣٦ عندما تغيرت نظرة جميع الأحزاب تغيرا حتميا بسبب الوضع الدولى .

ولقد اتخذ الصراع من أجل السلطة بين سعد زغلول والقوى الأخرى فى مصر ، اتخذ منذ البداية أبعاد الحياة و الموت . ولكى يتزع الثقة فى عدلى وفى

المنشقين من الوفدين، مؤيديه الأساسيين، طلع سعد زغلول بمفهوم صوفى عن الوفد ودوره هو فيه وهو الموقف الذى يلتزمه غالبية الثوريين الذين يدعون أنهم مختارون لأنهم دائما على جانب الحق. لقد أسرفى مذكراته «يلزم أن أضع نصب عيني أن أكون يوما من الأيام «فريدا» لازميل لى... وما بى من حاجة لأن أكون «موقدا» ولا أن أكون رئيس حزب بل يكفى أن أكون «مثل غاية» وحاملا لمبدأ، فإذا كان لهذا أعضاء كانوا معى، وإلا بقيت لوحدى». وكان سعد زغلول يقول علانية أن الوفد ليس حزبا، بل مفوضا يتخذ سلطته من الشعب ومعبرا عن ارادة الشعب، تماما نفس العبارات التى استخدمها مصطفى كامل وطبقها على حزبه. لقد قال سعد زغلول: «بجرم من يقول أننا حزب يطالب بالاستقلال»، واستطرد: «لأن هذا يتضمن أن هناك أحزابا أخرى لا تريد الاستقلال، فالشعب بأسره يريد الاستقلال، ونحن المتحدثين بلسان الشعب نطالب به، نحن أمناء الشعب (٢٢). هنا كان الزعيم الفلاح يعبر عن رغبات كل الفلاحين وكل أولاد البلد المحرومين من ميراث مصر. فى معارضتهم لعدلى يكن ولكل «الذوات» الآخرين الذين نهوهم على مدى قرون. وباعتباره صوت رأى العام، كان الوفد، اذن هو الحكم النهائى فى كل القرارات التى تتخذها أية حكومة كانت فى الحكم، لقد كان الوفد السلطة الحقيقة فى البلاد، لأنه هو وحده الذى يعرف ما يريد الناس، وكان الوفد وحده هو الذى يؤمن على حماية مصالح الشعب. لقد كان أبرع وسيلة للطمع فى دوافع أى حزب آخر اذ من الواضح أنه ليس مفوضا من الشعب، وكانت هذه العقيدة هى التى سيطرت على جوهر الوفد حتى زوال الحزب بعد ثورة سنة ١٩٥٢.

وفى أول يوليو سنة ١٩٢١، توجه عدلى إلى لندن لبدء المفاوضات، ولعله كان يدرك أن جهوده محكوم عليها بالفشل من البداية. لقد اجتاحت مصر الاضرابات والمظاهرات وشجعها سعد زغلول الذى كان يصف المفاوضات بأن

« جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » ، وهم بذلك يشكون في وطنية عدلى ، كما يشكون في ولائه لوطنه ويمهدون الطريق الرقضى الفورى لأية بنود يستطيع عدلى أن يحققها .

وطوال المفاوضات ، يبدو أن الحكومة البريطانية كان يحركها خوف من أنه قد تحل محلها في مصر قوة أجنبية أخرى ، خاصة إذا ماسمح للحكومة المصرية أن تعين مستشارين غير بريطانيين في الوزارات ، وإذا ما انسحبت القوات البريطانية من المدن المصرية فأصبح كلا الأمرين موضوعين حيويين في المحادثات . وعندما بدا أن أيما الطرفين لم يصل إلى قرار نهائي ، تعجل لورد كيرزون وقدم إلى عدلى في ١٠ نوفمبر مذكرة مشروطة لا اتفاقية مقترحة بين البلدين . وتمهد مسودة الاتفاقية لالغاء الحماية ووضع مسودة لا اتفاقية دائمة ، بمقتضاها يكون لصر أن تسلك سلوك التحرر في علاقاتها الخارجية ، ولكن كان ينبغي عليها ألا تدخل في أية اتفاقية سياسية مع أية قوى أجنبية دون مشاورة سابقة مع الحكومة البريطانية ، ولا بد من بقاء القوات البريطانية في مصر لمساعدة مصر في دفاعها عن حدودها ، ولحماية اتصالات الامبراطورية ، وعلى الحكومة البريطانية أن تستمر في التفاوض مع القوى العظمى لالغاء الامتيازات الأجنبية ، وعلى الحكومة المصرية أن تعين مستشارا ماليا وقانونيا ، وأن تراعى ألا تعين أى موظفين أجانب في جيشها أو في دواوينها بدون اتفاق مسبق مع المندوب السامي البريطاني . وكانت البنود مماثلة بوجه عام لبنود محادثات ملتر- سعد زغلول ، بالرغم من أنها كانت أكثر تقييدا لمصر .

رفض عدلى مسودة الاتفاقية على أساس أنها ممنوحة « بصفتها اجراء فعلى من اجراءات الوصاية » (٢٢) ، وأبجر عدلى عائدا لمصر لتستقبله الجماهير على أنه خائن خان وطنه بمحاولته التفاوض البريطانيين بدون سعد زغلول ، فاستقال عدلى على الفور ، ووضع تقليدا لمن خلفه من الوزارات - هو أن الفشل في التفاوض مع بريطانيا تعقبه الاستقالة .

وبينما كان سعد زغلول منفيا في مالطة في سنة ١٩١٩، أنشأ جمعية سرية واسعة الانتشار بمساعدة عبد الرحمن فهمي، وكان قلة قليلة من الوفديين على علم بها. وقد برهنت هذه الجمعية على فائدتها في تنفيذ برنامج سعد زغلول لاثارة الاضرابات، لأنه أوكل اليها تنظيم اضرابات ومظاهرات جماهيرية تأييدا له ولتوضيح مدى تأثيره على الشعب. ولو كان لسعد زغلول المسرح المصري كله، لأتيحت لثرواته الفرصة لأن تحقق نجاحا، ولكن كان عليه أن يداخل في صراع مع دعامتين رئيسيتين أخريين هما سلطان مصر والمعتمد البري يمانى، وكلاهما يعارضانه؛

فلقد كان السلطان فؤاد (المليك بعد سنة ١٩٢٢) صنوا كفوًا لسعد زغلول. كان سادس أبناء الخديو اسماعيل الثمانية، وترى غالبية حياته منفيا في ايطاليا حيث خدم في الجيش الايطالى، ثم بعد ذلك عينه السلطان العثمانى ملحقا عسكريا في فيينا لمدة سنتين، وعندما اعتلى عرش مصر ابن أخيه، الخديو عباس، عين عمه فؤادا رئيسا للحرس. وفي مصر، كان فؤاد أميرا فقيرا عُرف عنه أنه مقامر وزير نساء. بدأ تصادم فؤاد مع سعد زغلول عبر مائدة البوكر، اذ كثيرا ما كان يتغلب عليه المصرى. تزوج فؤاد من الأميرة شويكار، حفيدة ابراهيم باشا، ولكنه طلقها بعد أن أطلق أخوها رصاصة على حلقه استحال استخراجها وخلفت له نباحا مميذا يربك سامعه. وكان فقره في بداية حياته سببا في أنه شرع في تكديس أكبر قدر من الثروة كلما سنحت الفرصة، ولم يكن جمعه لها من أقوم طريق. لقد نصبته السلطات البريطانية على العرش كبديل ضعيف عقب وفاة السلطان حسين كامل، خليفة عباس، ورفض ابن حسين تولي العرش. ولما صار فؤاد سلطانا في سنة ١٩١٩، تزوج من ابنة عبد الرحيم صبرى باشا، حفيد الكولونيل سيف Col. Sève الشهير في مصر باسم سليمان باشا الفرنساوى، فأنجبت له ابنا في سنة ١٩٢٠ هو الأمير فاروق.

كان فؤاد رجلا ذكيا ومستهترا، يؤمن، على شاكلة سعد زغلول، أن

القدر اختاره لأداء أمور جليلة. كانت أمنيته، مرة، أن يقع عليه الاختيار ليكون ملكا على ألبانيا، فلما لم تتحقق له، اعتبر ذلك فألا لأمر أفضل مستحل به (٢٤). وعندما عُين سلطانا، تهادى في دور الحاكم، وعلى شاكلة أبيه اسماعيل كان لقواد جاذبية، وكانت له عقلية شديدة الالتواء. كان رجلا قوى البنية، وسيما، وذا نشاط لا يحد، كان يحب العمل بقدر حبه للهو، كان على اتفاق مع ملك ايطاليا، بموجبه يبعث كل منها بمحظياته للآخر عن طريق البحر إذا سئما منهن. كان مولعا بالنكات الجارحة للغير، اذ خدش ذات مرة حياة سيدات محترمات من نساء المجتمع الأجنبي بأن أطلعهن على صورة لما كان يسميه «حيوان جميل»، ولم تكن إلا صورة لمحارب عار من قبيلة الدنكا مفتول العضلات وذوقه خارقة. وكان قواد حاد الذهن، كثير القراءة جدا، وهب ذاكرة ممتازة. وقد يندر أن يحدث شيء في مملكته دون أن يسترعى انتباهه، وكان بالمثل، على علم تام بالشئون الدولية؛ وكان فوق كل شيء رجلا حازما. كانت معرفته بالعربية محدودة وكانت أحاديثه العلنية تقابل بالضحكات من رعاياه المخلصين لتشويه لغتهم، ولكنه سرعان ما أتقنها، وهى مهارة جديرة بالملاحظة، وكان يتكلم العربية جيدا فيما عدا إذا حاول أن يصف أشياء بأنها «فوق العادة كويس»، فهى عبارة لازمته رغم أنها لاستخدام لها فى العربية، بل هى ترجمة حرفية للعبارة الفرنسية :

“extra- ordinairement bien”

وعند اعتلائه للعرش، تردد لفترة حول أية سياسة يتبعها، وأظهر تشجعا للوطنيين، ومع ذلك، فن الملاحظ طوال حكمه، أنه كان يتأمر لتقويض الحكم البرلماني فى مصر ولا بطلال الدستور والغانه، لأنه لم يكن يؤمن بقيمة أى منها. وكرجل قادر وذكى، كان مما يعيه رفضه التفكير فى مشاركة المصريين حكم مصر. (ولكن وقتذاك كان تفكيره القصر، كما قال مكيا فيلى Machiavelli. ، شيئا وتفكير السوق شيئا آخر). أن من أخطأوا الظن

في بادئ في أن فؤادا شخص يستهان به ، سرعان ما غيروا حكمهم ، بل حتى أعداؤه ، أظهروا له احتراما مقرونا بمقد . ويمكن أن يُعزى نجاحه في نضاله ضد الحياة الدستورية في مصر إلى عاملين : الأول تأييد بريطانيا له : لأن منها اقتراف من أخطاء في مصر ، كان يدرك في تحليله النهائي للأمور ، أن الحكومة البريطانية ستسانده ، فهي التي جاءت به إلى العرش وهي الضامن لاستمرار بقائه ملكا . أما العامل الثاني ، فهو أن فؤادامن خلال سلطانه كحاكم ، كان في استطاعته أن يلوح أمام عيني أي سياسي بمنصب رئيس الوزارة الذي يهيئ البصر ، ويكسب تعاونه .

وكثيرا ما كان دارالندوب السامي البريطاني ، ذلك القصر الثاني المطل على النيل عند قصر الدوبارة ، كثيرا ما كان يحيط تحركات رجال قصر عابدين لوصاروا شديدي الشغب أولو وقفوا في وجه المصالح البريطانية . لقد كان المندوب السامي البريطاني هو الحاكم الفعلي لمصر منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان ظهور الوفد واندلاع اضطرابات سنة ١٩١٩ ، سببا في ارسال الجنرال ( فيلد مازشال فيما بعد ) « ألني » مندوبا ساميا لمصر . وكقائد عسكري مظفر في المنطقة ، باعتباره الرجل الذي كسب الحرب في الشرق الأدنى في حرب فلسطين ، وكانت لألني شهرة مجيدة في مصر ، وأهم من ذلك ، كانت له حظوة عند المسئولين في إنجلترا . ولم يكن « ألني » على شاكلة سلفه « وينجت » الذي لم يستطع أن يؤثر على السلطات البريطانية التي اهتمت في غير ما إنصاف بتشجيعه للمطالب المصرية . لقد أثارت قلق « ألني » ، مثلما أثارت قلق مختلف المقيمين البريطانيين في مصر والطوائف الأجنبية بأسرها . الاضطرابات التي كان ينظمها الوفد ، فأوعز « ألني » لوزارة الخارجية البريطانية بالحكمة التي تكمن وراء خطوة مثل « زيارة مسبقة لبوارج أسطول البحر المتوسط لمصر » . وفي ١٧ مايو ١٩٢١ قبيل بدء محادثات عدلي - كيرزون ، بعث « ألني » إلى « كيرزون » بذاكرة كتبها سير ويليام هير Sir William Hayter المستشار القانوني البريطاني بوزارة المالية ، جاء فيها



أنه لن يقبل أى مصرى أن يصبح شريكا فى اتفاقية دائمة مع بريطانيا العظمى، إذا لم يكن هناك ضمان باستقلال مصر التام، وطالما أن الأمل ضعيف فى نجاح المفاوضات المتوقعة، «فلا بد من البحث عن حل آخر»، ثم أضاف «ألنبي» أن الحكومة البريطانية يجب أن تعد نفسها بسياسة بديلة قد تضطر إلى تنفيذها بدون موافقة مبدئية من الجانب المصرى (٢٥). لقد أدرك «ألنبي» كما أدرك كثير من المصريين أن عدلى لن يستطيع أن يتفاوض بأية درجة من درجات النجاح لأن إنجلترا لم تكن على استعداد لأن تمنح مصر استقلالاً تاماً، ولكنه كان يعتقد أن من واجب الحكومة البريطانية أن تقوم بأية حركة تعبر عن حسن نواياها وتشجع مصر بين آخرين على التعاون مع السلطات البريطانية، ومع ذلك، فلقد أدرك أيضا أن هذه الحركة، أيا كانت قد تبوء بالفشل فور فضح سعد زغلول لها على الملأ وتحقيره من شأنها على أنها: أحسن من غيرها "a pis aller"، وأن الوسيلة الوحيدة لقطع خط الرجعة على هذه المعارضة المحتومة هو اتخاذ إجراء إيجابى، وتبقى سعد زغلول خارج البلاد حتى تستقر الأمور.

ولوضع حد لما كان يشهده سعد زغلول وقتئذ يوميا من صدمع للسلام العام، تشجيعا لسياسيين أكثر اعتدالا، على التعاون مع المندوب السامى البريطانى، اعتقل «ألنبي» فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ سعد زغلول هو وابنى اخته عاطف وفتح الله بركات، ومصطفى النحاس ومكرم عبيد، ونفاهم بادية الأمر إلى عدن ثم إلى سيشل Seychelles.

عارض عدلى فى تقي سعد زغلول، وأصر على أنه لو كان «ألنبي» يريد اتباع مثل هذا الإجراء فليتبعه بعد استقالة عدلى حتى لا يثبهم أنه حاك مؤامرة ضد رئيس الوفد. وكان اثنان من أصدقاء عدلى، وهما عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى، كانا أقل تأثرا كما كان مؤيدين للنبي، وحالما اتراح سعد

زغلول من الطريق، بدءا في العمل مع «ألبي»، وخطط ثلاثتهم تلك السياسة المعبرة عن 'حسن النية' والتي أشار إليها «ألبي»، في مراسلاته.

كان اسماعيل صدق عضوا من أعضاء الوفد الموفدين إلى باريس، ولكنه طرد عندما اتهم بـ 'بقية أعضاء الوفد هو وعمود أبو النصر بإقشاء الأسرار. وكان صدق ابنا لأحد كبار موظفي الحكومة، وولد لينعم بـ 'ثراء عريض. كان رجلا ذا ثقافة عالية جدا، كما كان سياسيا ذكيا، ولو أنه كان مستهترا، ولم يكن يؤمن كثيرا بأي شيء سوى رغبته في الوصول إلى السلطة. لقد كانت ملاحظة واحد من أقرب أصدقائه عنه أن هناك أمورا ثلاثة لا يمكن لصدق أن يقاوم اغراءها قط: السلطة والمال والمرأة (٢٦)». وفي سنة ١٩١٥ كان صدق طرفا في فضيحة مع ابنة يحيى باشا ابراهيم التي آثرت الانتحار عن أن تواجه الفضيحة، فأقيل من الوزارة؛ ومرارا وتكرارا، بل وتقريبا حتى نهاية حياته الطويلة جدا، كان محور فضائح نسائية وصفقات مالية مريبة. وبالرغم من انضمامه للوفد، ولعل انضمامه كان تحت تأثير صديقيه أحمد لطفى السيد وعبد الخالق ثروت، بل كان عليه أن يعاون فيما بعد في تأسيس حزبي «الأحرار الدستوريين» و «الاتحاد»؛ إلا أنه كان أساسا يفضل العمل بمفرده، وكان أكثر سعادة عندما يتصرف بدون قيود أو ألعيب الحزب.

كان صدق جذابا، مثقفا ومحدثا لبقا، كان يأسر أصدقاءه وأعداءه على حد سواء، وكان أصدقاءه رغم علمهم التام بعيوبه، يغفرون له كثيرا من جراء هذه الخصال ذاتها: وهو يستحق أن يطلق عليه بحق أذكى رجل في مصر، وكان صديقه المقربان أحمد لطفى السيد وعبد الخالق ثروت مختلفين عنه بكل الاختلاف. كان ثلاثتهم أصدقاء منذ أيام دراستهم في مدرسة الحقوق. وبالرغم من أن كل واحد منهم اتبع طريقا سياسيا مختلفا، ومعارضيا في بعض الأحيان، إلا أنهم ظلوا أصدقاء حتى آخر حياتهم.

كان أحمد لطفى السيد وعبد الخالق ثروت متصلين بالحركة الوطنية منذ بدايتها تحت قيادة مصطفى كامل، على أن أحمد لطفى السيد انشق مبكرا على مصطفى كامل اعتبارا منه أن التزام مصطفى كامل للخديوزاد عن الحد وعاون في تأسيس حزب الأمة سنة ١٩٠٧؛ أما ثروت فقد ظل صديقا وفيا لمصطفى كامل حتى النهاية، وبينما كان صدق سياسيا وإداريا بارعا، كان ثروت رجلا دولة.

ولعل عبد الخالق ثروت كان أقل الموظفين الحكوميين المصريين نصيبا من التقدير. كان أمينا ودعوبا وقديرا، ومع ذلك كان له أسلوب يكشف عن ضعفه أدى به إلى أن يتغاضى عن أفظع صور استغلال السلطة التي كان يقتربها زملاؤه إذ ماترأس الوزارة. كان يسعى دائما إلى تجنب المواجهات المكدره، خاصة مع زملائه، ولذلك سمح لوزارته أن تصبح مضغة في الأفواه لما بها من فساد، في حين أنه كان أمينا أمانة بعيدة عن أية ريبة. وفي مجال اختصاصه، كانت له قدرة على حل المشكلات المعقدة وعرض الأمور في وضوح وبإيجاز، كان يتصرف بلباقة خاصة في المفاوضات، وكان يدرك المقصود من الكلام بسرعة فائقة، وهذا أحد الأسباب التي حثت عدلى على أن يطلب استدعاءه إلى باريس في سنة ١٩٢٠. وعلى غير شاكلة صدق، لم يكذب ثروت قط، رغم أنه كان أحيانا يتجنب فحسب الإشارة بشيء إلى أمور معينة، ومن أجل ذلك كان كثير من أبناء وطنه يسمونه الثعلب، بينما كان آخرون يرون أنه أشبه بالزئبق (٢٧).

وكان المسئولون البريطانيون يحبون ثروت ويحترمونه. كانوا يصفونه في تقاريرهم التي كانوا يبعثون بها إلى إنجلترا بأنه أقرب إلى السياسى الليبرالى الانجليزى من الطراز القديم، «يكره الاستبداد كما يكره الفوغائية» وكانوا شديدي الإعجاب بالولاء الذى كان يكنه لأصدقائه الانجليز حتى خلال أصعب الأوقات (٢٨) «.

و يرجع الفضل لشروت وصدق معا على مساعدة «ألبي» على ادراك ضرورة أن تتقدم الحكومة البريطانية بخطوة صداقة تم عن استعداد للالتقاء بالمصريين في منتصف الطريق، وكانا يعتقدان أن هذا قد يُضعف شركة الوفد و يتيح لأية حكومة مصرية تشكّل، أن تسير المهمة الحيوية، مهمة صياغة الدستور.

وكانت نتيجة مداولاتها، أن أصدرت الحكومة البريطانية، بايعاز، من «ألبي»، إن لم يكن تهديدا منه للويد جورج Lloyd George ، أصدرت من طرف واحد تصريح سنة ١٩٢٢، الذي أنهى الحماية وأعلن أن مصر مستقلة ورفع السلطان قواد إلى مرتبة ملك مصر، وتحفظت الحكومة البريطانية، وفقا لما ارتأته، بأربع نقاط ماثرتزاع حتى يصبح في الإمكان «عن طريق المناقشة الحرة والتسوية الودية من كلا الجانبين عقد اتفاقيات بخصوص ذلك أيضا (٢١)»، وكانت التحفظات الأربع هي ضمان اتصالات الامبراطورية البريطانية في مصر، والدفاع عن مصر ضد أي هجوم أو تدخل أجنبي، وحماية الاقليات في مصر، والسودان ووضعه.

هذه التحفظات الأربع سلبت كل شيء من مصر إلا الاستقلال الشرعي de jure ، إذ سمحت باستمرار نفوذ غير منتقص لبريطانيا على الحكومة المصرية، وأتاحت لبريطانيا استخدام التحفظات كوسيلة للتدخل، وسمحت باستمرار الوجود العسكري البريطاني، والقيمة الوحيدة للتصريح هي أنه مهد الطريق لدستور ولقيام حياة برلمانية. وفي نظر ثروت وصدق أن تلك الحقيقة نفسها كانت تعني نصرا، ولكن كان من رأي سعد زغلول والوفد أن التصريح الذي تمخضت عنه مفاوضات أجرتها أقلية منشقة، لم يكن إلا «كارثة وطنية»، تنازلا عن الحقوق الوطنية وخيانة للقضية الوطنية. ولكن لما كان سعد زغلول في المنفى وقتذاك، لم يكن هناك في وسعه إلا القليل الذي

يمكن عمله ، وهو اطلاق سيل من برقيات الاحتجاج لم تصل معظمها ، وكان يعبر عن غضبه على « الجبناء » الذين « خانوا مصر » وخاتوه هو . ( ٣٠ )

عين عبد الخالق ثروت رئيسا للوزراء ، واختيرت لجنة لوضع مسودة الدستور وقانون الانتخاب ، وكانت الحكومة البريطانية مؤيدة لوجود دستور وحكومة انتخابية يمكن أن تعقد تسوية بين البلدين ، ومع ذلك ، أحس الوفديون أنهم طالما رفضوا الاعتراف بشرعية التصريح ، فإن أى اشتراك من جانبهم فى لجنة دستورية سيكون قبولا ضمنيا للتصريح ، ولهذا عارضوا فى تشكيل لجنة دستورية ، وتباحثوا من أجل قيام جمعية تشريعية انتخابية على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة التى يرضون عنها لوضع مسودة الدستور ، وعندما رفض اقتراحهم قاطعوا اللجنة وطالبوا بإلغاء قانون الأحكام العرفية الذى أعلن فى مصر فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، واطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ، وبخاصة سعد زغلول ، وكان الرد على مآثراره من اضطرابات هو : اعتقالات بالجملة وتوقيع غرامات باهظة ، وإصدار أحكام بالسجن ، وحكم على البعض بالاعدام ، وبعد ذلك أوقف التنفيذ .

وشكلت اللجنة الدستورية من اثنين وثلاثين عضوا ضمت العقليات القانونية الرائدة فى ذلك الوقت ، رجال أمثال : حسين رشدى باشا ، وعبد العزيز فهمى وحسين هيكى ، كما ضمت ممثلى أقليات دينية وأعضاء من مختلف الجماعات مثل عرب البدو الذين كان يمثلهم صالح الموم باشا . ولقد أراد عبد العزيز فهمى ، وكان واحداً من المشرعين المدققين ، أراد أن يُخرج دستورا مثاليا ، دستورا يضمن للشعب الحصانة من الاجراءات التعسفية من جانب السلطة التنفيذية أو من جانب الملك ؛ وكان حسين رشدى ، رئيس الوزراء السابق ، الذى ترأس الوزارة خلال سنوات الحرب ، كان أكثر واقعية نتيجة معرفته الوثيقة بمراكز القوى . كان يعرف أن الملك فؤاد لا يمكن أن يقبل

«ستورا يسلبه كافة سلطاته؛ ولذا شرع رشدي في الوصول إلى حل وسط بير الكمال وبين ما هو ممكن (٣١).

وكان الملك شديد السخط على الدستور الذي كان محقا في ارتياحه في أن سيكون متحررا جدا وديموقراطيا جدا، وشرع في اتباع سياسة مضايقة الوزارة في محاولة لزعزعة الثقة في وزارة ثروت والماطلة في توقيع الدستور. وكان فؤاد يبغض ثروت دائما لصداقته الوثيقة بعدلى يكن الذي كان، باستثناء سعد زغلول، المصرى الوحيد القادر على أن يصمد أمام فؤاد، بل وأحيانا ما كان يوقفه عند حده. وزادت الكراهية التي كان يكنها فؤاد لكلا الرجلين بالتالي لأصدقائهما، مع شكوكه في أن سيكون الدستور وسيلة أساسية قد يستخدمونها للحد من الامتيازات الملكية، ولهذا فاتح فؤاد الوفد في تشكيل وزارة، كوسيلة لاسقاط وزارة ثروت. (٣٢)

وفي الوقت نفسه؛ نظراً لعلم عدلى وثروت وصدقى بنوايا الملك، شرعوا في تأسيس حزب سياسى يساند وزارة ثروت ويحمى مسودة الدستور. وعقدت اجتماعات عديدة لانشاء الحزب، وكان انعقادها في سراى عدلى، وقد وصفها الدكتور حسين هيكل في مذكراته (٣٣). أما أحمد لطفى السيد الذى عاد ليتقلد منصبا بالحكومة مديرا لدار الكتب، والذي كان يعد أيضا واحدا من أعداء الملك فؤاد اللدودين *bêtes noires*، وكان مع ذلك أيضا واحداً من مؤسسى الحزب، فلم يكن في استطاعته أن ينضم إلى الحزب رسميا، ولذا كان يعمل من وراء الكواليس منظما له، ووقع اختياره على الدكتور هيكل ليعمل محررا لجريدة الحزب «السياسة» التي مالبثوا أن أصدروها. وكان أحمد لطفى السيد يؤمن بأن ثروت وصدقى، باعتبارهما اليد اليمنى لعدلى في وزارته الأخيرة، يجب أن يكون كلاهما عضوين في الحزب، ولكن محمد محمود اعترض بشدة على انضمام صدقى، مدلا على أنه لا يمكن أن يعمل معه، ولذلك



لم ينضم صدق إلى الحزب رسمياً. وجدير بالذكر أن الكلمة التي ألقاها عدلى في نخبته من المستمعين في أكتوبر سنة ١٩٢٢ والتي أعلن فيها ميلاد حزب الأحرار الدستوريين، كان كاتبها أحمد لطفى السيد؛ لقد أعلنت برنامج الحزب: لتأييد استقلال مصر، وقيام حكم دستوري، وحماية الحقوق المدنية، وحرية الرأي وإقامة العدالة الاجتماعية.

وكانت عضوية الحزب الجديد ممثلة تماماً في تكوينها لحزب الأمة القديم، وكان مؤلفاً أكثرية من الوفديين النشقين ومن السياسيين المعتدلين والموظفين الشبان وكبار ملاك الأراضى. وبينما كان الأعضاء القياديون في حزب الأحرار الدستوريين تستغرقهم جميعهم الحركات الوطنية في وقت أو آخر، كانوا يتميزون بإيمانهم بأن التقدم التدريجي خطوة بخطوة في سبيل الاستقلال التام بئس أكثر من محاولة اتخاذ إجراءات طائشة، وكانوا يعتقدون أن اتخاذ سياسة اعتدال ووفاق مع بريطانيا قد يؤدي إلى نتائج أسرع مما لو كان قد تمخض عنه عناد سعد زغلول. وفي الوقت نفسه، أكدوا أن الدستور أكثر ضرورة ملحة كصون لأية حكومة ضد الملك، الذي كانوا جميعهم يرتابون فيه، والذي كانت أوتوقراطية معروفة حق المعرفة. ومرة أخرى، كما في عهد عباس حلمي الثاني، كان الدستور يُنظر إليه على أنه علاج شامل panacea لكثير من المساويء وأن الحكومة البرلمانية بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستقلال، وكان المنطق وراء ذلك أنه سوف يؤدي في النهاية إلى انسحاب الوجود البريطاني، ولكن ظل الملك دائماً هناك ليتدخل في شؤون البلاد. هؤلاء الرجال، باعتبارهم أبناء عصر التنوير، شاركوا الاعتقاد بأن المشاكل يمكن حلها بالمناقشة المنطقية، وأن البريطانيين تميزوا بخاصية معالجة السياسات معالجة منطقية، بينما كانوا يؤمنون بأن الملك التركي يفتقد تلك الصفة وأنه كانت تحركه أهواؤه الذاتية وأحاسيسه الشخصية، ولم يدركوا إلا مؤخراً حقيقة مبدأ لورد بالمرستون Lord Palmerston أن الدول تحركها مصالحها الذاتية ولا يحركها العقل (٢٤).

كان أتباع حزب الأحرار الدستوريين قليلين ، وظل دائما يمثل حزب الأقلية ، ولكنه كان حزبا أهميته تفوق أعداده بفضل مكانة أعضائه . كان هذا الحزب حزب المفكرين الذين لم يرضوا عن الغوغائية demagoguery وهو حزب الصنفوة ، صلاته قليلة بالجماهير التي كانت بلا شك مغلصة في تأييدها لحزب الوفد المعارض . كان في اعتقاد الأحرار أنهم يمكن أن يحكموا البلاد حكما عقلانيا وعادلا وأن الجماهير مستفيد من مثل هذا الموقف الأبوي

Paternalistic attitude

ومرور الزمن سوف يدركون

أين توجد مصلحتهم . لقد صار الحزب معروفا بحزب «الذوات» كتنقيض لحزب الأمة ، ولعل السبب في ذلك لم يكن درجة ثراء أعضائه (اذ كان الوفد أغنى منه كحزب) وإنما بسبب تباعده عن المناوشات اليومية الحياة الحزبية العادية . وكانت به فوارق طبقية أقل ، بكل ماتضمنته هذه العبارة من معنى ، لأنه قبل كل شيء كان محمد محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفى السيد ، أصلا من الفلاحين كما كان سعد زغلول ، ولكن الفارق كان أكثر في الموقف وفي المعالجة السياسية . وقد أدرك رجل الشارع بمجدة فراسته ، دون حاجة لأن يكون قد قرأ عن ماركس Marx ، أدرك بغريزته أن الأنماط السياسية لها صلة مباشرة بالوضع الإجتماعي ، وأن رجال حزب الأحرار الدستوريين يمثلون البرجوازية الواسعة الثراء الذين يفكرون بعقليتهم وأيديولوجيتهم الخاصة .

لقد أقنعوا عدلى يكن الذى عادة ما كان يتباعد عن سياسات الحزب ، أقنعه بقبول رئاسة الحزب (٣٥) . وفي سنة ١٩٢٤ استقال ، فحاول الحزب اقناع عبد العزيز فهمي ، الذي لم يكن حتى عضوا بالحزب ، لتولى المنصب ، فقبله بعد تردد لأنه كان مصابا بالوساوس ، وكان يعتقد وقتها في قرارة نفسه أنه مريض .

وعند تشكيل حزب الأحرار الدستوريين ، أسست صحف المعارضة أعضائه «لصوص وقتلة» ، لعلهم ظنوا أنهم شكّلوا الحزب لتحطيم رمز الوطنية ،

أعنى حزب الوفد . وفي مهارة كان لابد من فقد الثقة في العدو، معنويا، حتى يصبح عاجزا سياسيا، وهكذا أُسند إلى شفيق منصور، الذي رأس جماعة الأربابيين والذي نفذ فيه حكم الشنق فيما بعد لاغتياله السرداري سنة ١٩٢٤ (٣٦)، أُسند إليه اغتيال عدلي يكن وحسين رشدي، لما كان من المقرر حضورهما اجتماع الحزب في نوفمبر سنة ١٩٢٢، ولكن الغنى الاجتماع لسبب ما، وعلم بالفائه جميع الأعضاء فيما عدا عضوين هما: حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدي، ولما كان كلاهما يشبهان في مظهرهما الخارجي عدلي ورشدي، شكلا وحجبا، فما أن بلغا مقر رئاسة الحزب حتى أطلق عليهما شفيق منصور الرصاص وأرداهما قتيلين وهكذا تطورت الحرب الباردة بين الحزبين بصورة لا تعرف اللين، تطورت إلى حرب ساخنة. ومن مبخرة القدر أن سعد زغلول لم يصل إلى علمه شيء عن الاغتيالات لأنه كان بالمتن.

لم يساعد ثروت كثيرا أن يؤيده حزب سياسي جديد في مواجهة امتياز الملك وفي مواجهة المظاهرات الشعبية التي حركها الوفد ضده، فاستقال في النهاية وكانت الوزارة التي خلفته برئاسة يوسف باشا وهبه من الضعف بالدرجة التي لم يدم بقاؤها أكثر من ثلاثة أشهر قبل أن تستقيل هي الأخرى، وظلت البلاد بلا وزارة لما يقرب من أربعين يوما، وصار الأمن العام وقتذاك مشكلة مع المظاهرات والانشقاقات اليومية وتملكت المدن الكبرى موجة من الفزع، وألقيت القنابل على الموظفين العسكريين البريطانيين، كما أُلقيت في معسكراتهم، واغتيل عدد من الضباط البريطانيين، وعُزيت هذه الأفعال إلى جمعية الوفد السرية، وعاش السياسيون المصريون في فزع من أن يغتالوا، وقد اقترفت بالفعل محاولات اغتيال عديدة ضد ثروت ويوسف باشا وهبه.

وفي مارس سنة ١٩٢٣ شكلت أخيرا وزارة مؤقتة برئاسة يحيى باشا إبراهيم، وكان سعد زغلول راعوانه قد أطلق سراحهم من معتقلهم في سيشل،

وسمح لهم بالعودة إلى مصر، كما أطلق سراح المعتقلين السياسيين الآخرين، وأعلن الدستور في إبريل، وبعد ذلك بيضعة أيام أجاز قانون الانتخاب.

وكان الدستور الذي صدر مختلفا اختلافا شامعا عن الدستور الأول الذي وضعت اللجنة مسودته وكان في الواقع وفاقا قبلته اللجنة فقط اعتقادا منها أن دستورا معيبا خير من لا دستور، ولعلمها بأن فؤاد، من المحتمل أن تسانده الحكومة البريطانية، كان على استعداد لأن يكافح بالباع والذراع للحفاظ على امتيازاته. كان الدستور الجديد أكثر تسلطا، حوّل السلطة التشريعية للملك وللمجلس البرلمان؛ إذ كان من حق الملك أن يختار ويعين رئيس الوزراء (ماده ٣٨) وحق تأجيل دور انعقاد البرلمان (ماده ٣٩) وحق إقالة الوزارة وحل البرلمان (ماده ٤٩) وحق تعيين رئيس مجلس الشيوخ ونحسب أعضائه (ماده ٧٨)(٣٧)، وكانت كل مادة من هذه المواد يستخدمها الملك فيما بعد لتقويض الوزارة والبرلمان؛ وبالرغم من عيوب هذا الدستور، إلا أن كل الهيئات رحبت به باستثناء الوفد. ولما كان الوفد قد قاطع اللجنة الدستورية، فلم يكن في وضع يمتدح فيه إنجازها. والواقع هو أن سعد زغلول عند عودته من المنفى في سيشل، وصف تصريح ١٩٢٢ بالاستقلال بأنه «أقصى كارثة حلت بالوطن كما وصف اللجنة الدستورية بأنها «لجنة الأشقياء»، ومع ذلك، ومن سخرية القدر تماما، أنه عندما أوقفت حكومة زيور العمل بالدستور في سنة ١٩٢٥، ناضل سعد زغلول والوفد تضالاً بطوليا من أجل إعادته، لأن الدستور كان الوسيلة الوحيدة لتوكيد سيادة الوفد وباعتبار حزبهم حزب الأغلبية، كانت لهم الغلبة في البرلمان، وقد سمح لهم مركزهم القوى برئاسة الوزارات أو مهاجتها حتى تستقيل.

أما قانون الأحكام العرفية، الذي كان شوكة من أقصى الشوكات في جنب الوفد، لحده من حرية الدعوة لاجتماعات عامة والتجول في الريف،

فكان لابد من إنهاء العمل به. لقد أقر «لورد كيرزون» وجوب إلغاء قانون الأحكام العرفية، ولكنه أصر على أن الأبقاء عليه كان ضروريا بالنسبة للحكومة البريطانية حتى يجاز قانون التعويضات لتغطية المبالغ التي استنفدت خلال سنوات الحرب، وحتى يسن قانون لتنفيذ اتفاقية السلام. وفي ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣، أجازت وزارة بحسبى ابراهيم قانون التعويضات، وألغى قانون الأحكام العرفية فى ٥ يوليه، وفى الشهر نفسه صدر قانون يسمح لكل الموظفين الأجانب العاملين فى خدمة الحكومة المصرية أن يعتزلوا الخدمة فى خلال سنة أو يستمروا فى خدمة البلاد بصفة مؤقتة حتى سنة ١٩٢٧؛ ولقد أدى اعتزال هؤلاء الموظفين للخدمة وتعويضاتهم عن انتهاء خدماتهم، أدى، فيما بعد إلى عداء شديد بين المعتمد البريطانى والحكومة المصرية، كما سنرى.

عندما أطلق سراح سعد زغلول من المعتقل، يبدو أنه كان فى حالة أكثر هدوءا واستلاما، لأنه قبل وصوله إلى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣، أعلن عن استعداداته لأن يضع يده فى يد أى شخص يعمل معه «لتحقيق» آمال مصر كاملة»، وأضاف انه لا يريد إلا خدمة «الملك والبلاد» (٢٨). وتوجه لزيارة الملك فور وصوله، وبدأ كما لو أن فترة من الصداقة والوثام على وشك أن تبدأ، ولكن الانتخابات المقبلة استغرقت اهتمام كل فرد.

ولهذا يمكننا أن نختار سنة ١٩٢٤ كتاريخ مناسب نبدأ به صفحة جديدة فى تاريخ مصر، فترة شكلت انفصالا عن الماضى بالمعنى القانونى فحسب. وليس انفصالا بأى معنى آخر؛ فلقد اعترفت بريطانيا رسميا بمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة، لها نظام ملكى وارثى، وحكومتها حكومة برلمانية، هذا من الناحية النظرية ولكن الواقع هو أن مصر كانت لا تزال مثقلة بوجود جيش احتلال ومستشارين بريطانيين فى الجيش والادارات، وكانت الحكومة تحدد من حريتها الامتيازات الأجنبية التى استمرت تستثنى أغنى المستوطنين

الأجانب من قوانينها التشريعية والمالية، وكانت مشكلة السودان لا تزال بدون حل، ولذلك كان استقلال مصر يعمده كثير من المواطنين دعابة قانونية، ثريداً ألقى لتهدئتهم، بينما أكثر السياميين اعتدالاً، كانوا يعتقدون، من ناحية أخرى، ولهم بالمثل ما يبرر اعتقادهم، أن الاستقلال الشرعى *de jure* خطوة في الاتجاه السليم قد ينتهى وحده باعتراف فعلى *de Facto* بالحقوق المصرية.

وفي السنة نفسها، بعث موظف بريطاني في مصر بخطاب إلى صديق له إنجلترا، وصف فيه الموقف في مصر، وتنبأ بالأنماط السياسية المقبلة بعبارات عبرت عن ثاقب فكره، فقال، أن السلطات البريطانية في مصر على وفاق اليوم مع كل الأحزاب لأنها تدرك أن (أ) أى حزب يلى الحكم سيؤجّه إليه اتهام بأنه بالغ الخضوع للمندوب السامى، و(ب) المعارضة ستفاوض مع المندوب السامى لضمان مساعدته لاسقاط الحكومة، (ج) وستصرح الحكومة علناً عن سخطها على المندوب السامى بينما هى مرأ تعتمد على تأييده، (د) وسيبحث كل واحد على الجلاء التام عن مصر والسودان؛ ولكنه أضاف انه لا يحس أى واحد من البريطانيين بقلق لأنهم يعرفون أن الجيش المصرى مجرد من فعاليته لأن «كل ذخيرته فى القلعة، وتولى كتيبه بريطانية حراستها حراسة فائقة»؛ ياله من تعليق ساخر ولكنه بارع جداً، صيغ فى قالب ماهو متوقع حدوثه من أمور! (٣٩)

وكانت نتيجة الانتخابات التى أجريت فى يناير سنة ١٩٢٤ نتيجة متوقعة، بل أن أكثر الناس تفاؤلا من بين المعارضة كان يندران يتوقعوا شيئاً لا يقل عن اكتساح ساحق للوفد. وحققت النتائج كل آمال الوفد، اذ بلغ عدد المقاعد التى فاز بها ١٥١ مقعداً بينما فاز الأحرار الدستور يون ب ٧ مقاعد وفاز الحزب الوطنى، حزب مصطفى كامل القديم، الذى كان لا يزال يحاضر، فاز



بمقعدين، وفاز حزب المستقلين بـ ١٥ مقعدا، كما أسفرت النتائج أيضا عن أن كل الزعماء من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ومن يتعاطفون معهم أمثال عبد العزيز فهمي، «أبو الدستور»، وإسماعيل صدقي، ومحمود عبد الرازق، سقطوا في الانتخابات، وكان الوحيد من بين زعماء حزب الأحرار الذي فاز بمقعد هو محمد باشا محمود، وطعن مجلس النواب في انتخابه في إبريل سنة ١٩٢٤، ردا على هجوم وجهته صحافة المعارضة على انتخاب أحد الوفديين. وكان الوفد وقتذاك في موقع السلطة تشريعيا. ولقد تحقق لهم تماما ادعاؤهم بأنهم يمثلون أغلبية المصريين، المنتخبين، ولم يجروا أحد على أن ينازع سعد زغلول عندما ادعى بأنه يتكلم باسم مصر بأسرها؛ وبالرغم من أن الناس كانوا دوما وراء سعد زغلول، فلقد كان مناوؤوه: القصر ودار المندوب السامي البريطاني، وكلاهما لا يعتبرونه إلا زعيما شعبيا مثيرا لحماس الغوغاء وعامة الشعب، وفوق كل شيء، كان يمثل خطرا على مصالحها التي لم تكن بالضرورة متفقة مع مصالح عامة المصريين الذين كانوا لا يحفلون بأمرهم على اعتبار أنهم بجهلهم لا يرقون إلى أن يكون لهم رأى جدير بالتقدير أو حتى يكون لهم رأى على الإطلاق؛ وكان يكمن في هذا عيب من العيوب الأساسية في السلوك السياسي مستقبلا، عدم القدرة على تقبل ما وراء انتخاب ديمقراطي من تضمينات، بمعنى السماح لممثل الشعب أن يحكموا البلاد أحرارا بلا قيود عليهم. وكان نتيجة ذلك أن أُنكر على كل وزارة مصرية أن تطلق يدها، وكان يتحرش بها، حتما، إما القصر أو دار المندوب السامي أو كلاهما معا.

وفي خطاب من خطابات العديدة، وصف سعد زغلول ثورة سنة ١٩١٩ وقال أن أهم نتائجها كان تمصير الاقتصاد، وسفور المرأة واشتراكها في الحركة الوطنية، وزوال طبقة الباشوات، وقبض الفلاح على زمام السلطة، واختفاء العناصر التركية من السياسات المصرية (١٠). وباستثناء الإشارة إلى حجاب المرأة، يلاحظ أن ذلك الخطاب يكاد يشبهه إلى حد كبير جدا خطاب من

خطب جمال عبد الناصر بعد ذلك ببضع وثلاثين سنة، فهل لم يطرأ تغير خلال تلك السنوات الثلاثين؟

بالرغم من أن الاقتصاد بدأ في التصير تحت دفع طلعت باشا حرب له عندما أسس بنك مصر في سنة ١٩٢٠ وفروعه في السنوات العشر التالية، إلا أن اجراءاته كانت بطيئة جدا، واستكمل فوراً عقب ثورة سنة ١٩٥٢ عندما أصدر عبد الناصر القرارات بتأميم الاقتصاد وفي سنة ١٩٦٠ حتى يمكن للمرء أن يقول انه صار اليوم في أيدي مصرية، وكان الاقتصاد قبل ذلك الوقت يتحكم فيه العناصر الأجنبية في مصر، التي كانت بفضل الامتيازات الاجنبية معفاة من جميع الضرائب ومن الخضوع للقوانين المصرية، كما أن الغالبية الكبرى من العملة كانت غير مصرية أيضا. وادعى كثير من الأجانب، فيما بعد، أن الفضل يرجع إليهم في تطوير الصناعة المصرية؛ وتبقى الحقيقة وهي أن النمو الاقتصادي في مصر على أيدي الأجانب أفادهم أكثر مما أفاد المصريين، وكان المستفيدون ثلاثة أرباع المليون من الغرياء المقيمين في مصر وثلاثة أرباع المليون من المصريين الذين كانوا أول من تأثروا بالثقافة الغربية (٤١)، وظل الأهالي كما هم لم يطرأ عليهم تأثير. وكانت كل المكاسب بوجه عام تنقل للخارج، ومن ثم فإن القول بأن البلاد استفادت لم يكن قولا صحيحا.

وتخلت المرأة بالفعل عن الحجاب وشاركت في الحركة الوطنية بصورة فعالة. وبالرغم من أننا سنروى قصتها فيما بعد تفصيلا، فلقد كانت حقيقة معروفة في البلاد أن المرأة في المجتمع لعبت دورا رئيسيا في تنظيم وتوجيه الحركات القومية. لقد نظمت وأشرفت على مقاطعة البضائع الانجليزية، وأثارت حماس الشعب وهربت المنشورات إلى مناطق نائية في البلاد، واستمرت في التواصل بدلا من زوجها اذا مات أو اعتقل. وفيما بعد، قامت نفس المرأة المصرية بحملة ضخمة في الميدان الاجتماعي في البلاد. ومن خلال المؤسستين التوأمين: مبرة

محمد على والمرأة الجديدة، أنشأت المرأة شبكة من المستشفيات والمدارس والصيديات وملاجئ الأيتام ومراكز للتأهيل كانت أكثر انتشارا وفعالية من تلك التي أسستها وزارة الشؤون الاجتماعية، التي كثيرا ما لجأت إليها لمساعدتها.

ولكن هل قبض الفلاح على زمام السلطة؟ هل اختفى العنصر التركي كما اختفت طبقة الباشوات؟ لم يكن العنصر التركي في السياسات المصرية إلا ظلا لوضع رهيب كان قائما يوما ما في القرن الماضي. وعلى شاكلة نجم بعيد بُعد ملايين سنوات ضوئية ومستمر في إشعاعه تجاه الأرض لفترة طويلة بعد فثائه، فكذلك الحال مع العناصر التركية التي لم يبق منها إلا القليل الذي تمثل فحسب في الأسرة المالكة وفي قلة أخرى أمثال عدلي وزير، وعند ذلك الوقت تمصرت الصفوة التركية، وتزوج المصريون، حتى زغلول، من الأتراك، أو نسل صفوة الأتراك الشراكة الذين ضايقوا عرابي وأتباعه، فلم تكن لهم في الواقع نتائج تذكر في سنة ١٩١٩، حتى ليتذكر المرء أن سعد زغلول وكثيرين من رفاقه ممن كانوا يكبرونه، أنهم كانوا نهاية جيل كتب عليه أن يعاني من السيادة التركية ومن تمييزهم لأنفسهم عن المصريين الوطنيين. تموت الذكريات بصعوبة ولعشرات السنين بعد اضمحلال النفوذ التركي ظل المصريون تعاودهم هذه الذكريات، ولم يبق من التأثير التركي إلا أثر فعال هو تركيز في النظام الملكي، ولم يكن في الامكان عمل شيء حياله، حتى كانت سنة ١٩٥٣ عندما صارت مصر جمهورية.

لقد أشار سعد زغلول إلى انقراض طبقة الباشوات ومع ذلك كان هو نفسه باشا. وهل كانت هي في الواقع طبقة؟ لا بد أن يكون الجواب بالنفي لأن اللقب سرى عبر الطبقات، اذ بينا في القرون الماضية كان من المحتمل أن يصف هذا اللقب طبقة ما، فهو اليوم يصف فحسب صفوة البلاد، صفوة من السياسيين والمفكرين والبيروقراطيين، وكثيرا ما يطلق على واحد من

الأثر ياء، رغم أنه لم يكن بالضرورة هو الوضع، وهو وضع استمر يجدد نفسه بدم جديد، بتحويل السياسيين الناشئين والطبقة الحاكمة الجديدة إلى باشوات. ولعلها سخرية قدر أن عبد الناصر في انتقاضات الخمسينات من هذا القرن عثف الباشوات الذين كان يعنى بهم نفس الرجال الذين ثاروا في شبابهم على قدامى الباشوات، وكانت معاملة بعد الناصر للباشوات معاملة عنيفة للغاية؛ فهو في الواقع حظ بهم، طالما أنه ألغى ألقابهم ونقل امتيازات هذه الفئة وملحقاتها إلى صفوة حكومته الجديدة إلى الخبراء الفنيين المهرة Tech nacrats

إن ما كان يعنيه سعد زغلول هو: الاحلال التدريجي لصفوة تعتمد اعتمادا كليا في بقائها على أي القصرين-عابدين أو قصر الدوبارة- واستبدالها بصفوة أخرى من أصل الفلاحين لا تعترف كلية بالقصر، ظهرت من بين الأهالي واعتمدت في تأييدها على الشعب. وكانت للبرجوازية الجديدة التي قادت ثورة سنة ١٩١٩، جذورها في المجتمع الريفي ولكنها اتسعت فشملت محامين ومفكرين وبيروقراطيين طالبوا بنصيب في عملية الحكم بالأسلوب الطبيعي لكل جماعات ناشئة. لقد صار أبناء من كان يطلق عليهم سادتهم الأتراك في الماضي، اسم «بس فلاح Pis - Fellah» (الفلاح القذر)، صاروا الآن ندا لهم إن لم يصبحوا رؤساءهم. وبالرغم من أن البرلمان الجديد كان مؤلفا إلى حد كبير من ملاك الأراضي ورجال من أصل ريفي، إلا أن إشارة سعد زغلول إلى قبض الفلاحين على زمام السلطة، يشكك المرء في أنها لم تكن إشارة عامة إلى أن السلطة يتولاها الشعب بل إشارة يعنى بها نفسه وزملاءه، إشارة إلى كل أفراد الصفوة الجديدة، من كانوا فلاحين وسعدوا بتحررهم النفسي، الذي تمتعوا به مؤخرا، من أغلال سيادة الأتراك الأرستوقراطية المريرة والتي طال أمدها.

أنهى سعد زغلول خطابه بقوله أن «الاستقلال الخارجي لا قيمة له ما لم

يكن هناك تحرر داخلي» وهو قول يؤيد التفسير السابق رغم أنه ينطبق أيضا بصورة مؤسفة ومريرة على الوجود البريطاني كأنطباقه أيضا على الامتيازات الأجنبية، ولن يضمن التحرر الداخلي إلا وجود دستور، لأنه الحصن الوحيد القائم بين الفلاحين وبين آخر معتقل تركي في البلاد أعنى النظام الملكي.

ولقد انتظرت مصر في قلق، متطلعة لعهد جديد يبدأ، عهد وعد به سعد زغلول في كل خطابه، عهد جاد في سبيله بسخاء من استشهدوا وجرحوا من أجل القضية الوطنية، وستولى حكم ذلك البلد هيئة برلمانية انتخابية شعبية حقة لأول مرة في تاريخ مصر بأسره.

---

## هوامش الفصل الثاني

---

(١) لمزيد من التوسع في دراسة الفترة، انظر: «بيرك: مصر Berque. L'Egypt» ،  
روبرت تينور Robert Tignor : المصرية والحكم الاستعماري البريطاني في مصر  
بين ١٨٨٢-١٩١٤  
Modernization and British Colonial Rule in  
Egypt: 1914-1972 (بريستون، ١٩٦٦)، أنور عبد الملك:  
الأيدولوجية والنهضة الوطنية

(باريس، ١٩٦٩)، ب. ج. فاتيكيتس P.-J. Vatikiotis  
تاريخ مصر الحديثة A Modern History of Egypt (نيويورك، برايجر ،  
١٩٦٩)؛ عفاف لطفى السيد (مارسوه): مصر وكرومر Egypt and Cromer ، عبد الرحمن  
الرافعي: مصطفى كامل (القاهرة، ١٩٤٥)، أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمألة المصرية  
(القاهرة، ١٩٦٤)

(٢) أحمد لطفى السيد: قصة حياتي، ص، ١٣٢

(٣) أحمد لطفى السيد: قصة حياتي، ص ٢٠

(٤) عباس العقاد: سعد زغلول، ص ٩

(٥) عبد العزيز فهمي: «هذه حياتي» (القاهرة، ١٩٥٢) ص ٢٥، وهو كتاب ألفه طاهر الطناحي بعد لقاء مع عبد العزيز فهمي، وليس سيرة حياة.

(٦) محمد رشيد رضا: «تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده» (القاهرة ١٩٣١). ج ١ ص ٥٩٢

(٧) أنظر: عناف لطفى السيد (مارسوه): «مصر وكرومر»، ص ٨، وجدير بالذكر أن فتح الله بركات يذكر رواية مختلفة (مذكرات فتح الله بركات (١٩٣٠)، ١٦ ب: ٤٠؛ فقد ذكر بركات أنه بعد إغتيال بطرس غالى، كان من المقروض أن يختار رئيسا للوزراء بحق الأقدمية، ولكن عين محمد سعيد بدلا منه، وذكر الخديو محمد سعيد أن جوريت رفض تعيين سعد رئيسا للوزارة. وقد ادعى فتح الله بركات أنه منذ ذلك الوقت فصاعدا «مارس سعد زغلول مليا بالضمينة من الخديو» وهل يمكن أن يضيف المرء «ومن «البريطانيين» أيضا؟ اذ يذكر سعد زغلول رواية أخرى. وفي سنة ١٩١٥ كانت هناك محاولة أخرى لدخول سعد زغلول الوزارة، وكان كثر وقتها في لندن، فرفض بالرغم من أن ماكماهوى المندوب السامى كان مؤيدا للتعيين (مذكرات سعد زغلول، ٢٩: ١٥٩١) وانظر أيضا: عبد الخالق لاشين: «سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية بيروت، ١٩٧٥»، ص ٦٥

(٨) ذكر كل من «رشدى» و «يكن» لسعد زغلول أن نيتها الفرار الى لندن ومناقشة قضية مصر، واتفقا على أن مشروعا لحزب الوفد قد يقوى موقعها تماما في مفاوضات اللطات البريطانية، وكان كثير غيرهما لديهم خطط مماثلة من أجل مستقبل مصر. انظر: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص ٣٠ وما بعدها

(٩) أنظر رواية عبد العزيز فهمي نفسه في كتاب: «هذه حياتي» ص ٧٨

(١٠) عبد الرحمن الراقى، «ثورة سنة ١٩١٩» (القاهرة، ١٩٥٥)، ص ١٠٠

(١١) هذا ما ذكره أحمد لطفى السيد للمؤلفة.

(١٢) بطل ألماني أسطوري، لشدة تعلق الناس به، كانوا يقلدونه في كل أفعاله. (الترجم)

(١٣) بريطانيا -ال-ظمى: المناقشات البرلمانية، مجلس العموم، سنة ١٩١٩، المجلد ١١٨، عمود

١٥٣٤



(١٤) أنظر: زايد: التنفّال من أجل الاستقلال "Struggle For Independence" ، ص ٩٦ ، وأنظر أيضا فيما يتعل بتقرير عن لجنة ملر، لورد لويد: «مصر منذ عهد كرومر Lord Lloyd: Egypt since Cromer (لندن، ١٩٣٤)، ج ٢، ص ٣٦٧.

(١٥) جرافتي سميث، الشرق المشرق Graffley Smith: Bright Levant ، ص ٧٦

(١٦) استغل تشارلز سميث Charles Smith حقيقة ارتياب سعد زغلول في كتابه التتظر صدوره الذي يتناول فيه ترجمة حياة محمد حسين هيكل

(١٧) ملاحظات عن أعضاء الوزارة المصرية الجديدة، بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية ٢٧١/٧ يولييه ١٩٣٦ وكان من بين مهام السكرتير الشرق جمع هذه الملاحظات التي يمكن أن يطلق عليها بكل فخر «اللامح السيكولوجية»

(١٨) عبد العزيز فهمي: «هذه حياتي»، ص ١١٤، وأنظر أيضا: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص ٢٧٥

(١٩) عبد العزيز فهمي: هذه حياتي: ص ١١٤، وأنظر أيضا: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص ٣١٨

(٢٠) لورد كيرزون إلى لورد «ألبي»، ١٤ مارس ١٩٢١، وزارة الخارجية البريطانية ٢٧١/٦٢٩٣

(٢١) لورد ألبي إلى لورد كيرزون، ٣٠ مارس ١٩٢١، وزارة الخارجية البريطانية ٢٧١/٦٢٩٥؛ أنظر أيضا: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ص ٣٢٣

(٢٢) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول، ص ٣٢٨، وأنظر أيضا، ألبرت حوراني: «الفكر العربي في العصر الليبرالي Arabic Thought in Liberal Age» (لندن، ١٩٦٠)، ص ٢٢١

(٢٣) أنظر زايد: «التفّال من أجل الاستقلال»، ص ١٠٣، وأنظر أيضا: بريطانيا العظمى، مصر، المجلد الرابع (١٩٢١)، أعمدة، ١٦٦٦-٨-١٠ بالنسبة لاجابات عدلي كاملة.

(٢٤) هنا ما ذكره يحيى الدين بركات (باشا) للمؤلفة مع ما ذكره من تفاصيل سياقي ذكرها فيما بعد

(٢٥) أنظر: ألني إلى كيرزون، ١٧ يونيو ١٩٢١، وزارة الخارجية البريطانية  
٦٢٩٥/٣٧١

(٢٦) معلومة مستخلصة من مذكرات فتح الله بركات، نقلا عن توفيق دوس (باشا)

(٢٧) مذكرات بركات (١٩٢٣) ٨٤/١٤

(٢٨) ملاحظات عن أعضاء الوزارة المصرية، ٧ يوليو ١٩٢٦، وزارة الخارجية البريطانية  
١١٥٨٤/٣٧١

(٢٩) للتفاصيل الكاملة، أنظر بريطانيا العظمى، المراسلات التي تتناول الأحداث في مصر  
العدد ٩٠ Great Britain: Correspondence Respecting Affairs in Egypt

(٣٠) مرسكوت Mr Scott، القائم بأعمال الدوب؛ السامي البريطاني، إلى لورد  
كيرزون، ٩ سبتمبر ١٩٢٣، وزارة الخارجية البريطانية ٨٦٩٣/٣٧١

(٣١) عبد العزيز فهمي: هذه حياتي، ص ص ١٤٠-٤١

(٣٢) مذكرات بركات (١٩٢٣) ١٥: ٥٢، وأنظر أيضا «ألني» إلى «كيرزون»، ١٥  
أغسطس ١٩٢٢، وزارة الخارجية البريطانية ٧٧٣٦/٣٧١

(٣٣) دهيكل: مذكرات، ج ١، ص ١٤٤ وما بعدها.

(٣٤) Countries are motivated by Self-interest not by reason

(٣٥) الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج ١، ص ٦٩

(٣٦) أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٣٧) للتفاصيل الكاملة، أنظر عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١١٦  
وما بعدها.

(٣٨) مذكرات بركات (١٩٢٣)، ١٠: ١١

(٣٩) المستر موري Mr. Murrdy إلى المستر إنجرام Mr. Ingram ٢٦ ديسمبر  
١٩٢٣، وزارة الخارجية البريطانية ٨٩٦٣/٣٧١

(٤٠) حوارني: «الفكر العربي في العهد الليبرالي»، ص ٢١٦

(٤١) عيسى: «مصر في ثورة»، ١٩٦٣، ص ٢٦٥

## ملك القلوب

كانت وزارة سعد زغلول الجديدة خليطا عجيبا من الوفدين المخلصين والسياسيين المحنكين أمثال محمد سعيد وتوفيق نسيم رئيسي الوزراء السابقين ، وأحمد مظلوم رئيس آخر جمعية تشريعية . وكان غريبا أن تضم أول وزارة وطنية مثل هؤلاء الرجال : فقد كان سعيد سياسيا بلا مبادئ ، وكان محل رغبة الكثيرين . لقد قبل أن يشكل وزارة بعد استقالة وزارة رشدي في سنة ١٩١٩ ، وهو اجراء كان يعتبر مضرًا بالوفد والقضية الوطنية ، ولكن كانت له عصبية مناصرة قوية بالاسكندرية ، وكان نسيم رجلا محترما ، خدم رئيسا للديوان الملكي ، ولكنه كان من أول من رحبوا بعودة سعد زغلول من المنفى ، ومهد الطريق للقائه بالملك ، وبذا كان من الواضح أنه الجسر بين الوزارة الجديدة والقصر ؛ وكان مظلوم حياديا ، وكان السبب الرئيسي في اختيار سعد زغلول لهؤلاء الرجال هو اعتقاده أنهم سينفذون أوامره ، ومع ذلك كان لهم من المكانة ما يكفي لأن يخدموا كرباط يربط بالماضي وبالملكية (١) . أما بقية أعضاء الوزارة فكانوا وفدين من بينهم اثنان من الأقباط ، « مرقس حنا » و « واصف غالي » . ثم كان هناك حسن حبيب ونجيب الغرابلي وفتح الله

بركات ومصطفى النحاس ؛ والأخيران صحبا سعد زغلول عند نفيه إلى سيشل .  
كان فتح الله بركات ابن أخت سعد زغلول و يده اليمنى ، - كما كان عضوا  
بارزا في المجلس الاستشارى . وقد مكنت مهارته التنظيمية للوفد اكتساب  
التأييد الشعبى فى كافة أرجاء الوجه البحرى ، كفلاح ثرى وعين من الأعيان ،  
فضلا عن أنه كان سياسيا بارعا ، عرف فتح الله بركات كيف يتعامل مع  
الفلاح ومع الأعيان على حد سواء ، وكان هو الذى خطط لحملة الدعاية  
وسافر الى قرى الوجه البحرى قرية قرية ليجمع التأييد للوفد . كان فتح الله  
بركات رجلا حساسا وشجاعا ، كرس نفسه تماما لخدمة خاله ، ومع ذلك  
كان يقف جحر عشرة فى طريقه : جهله بلغة أجنبية فى وقت كانت فيه  
العلاقة مع إنجلترا عنصرا حيويا فى الحياة السياسية فى مصر .

وكان النحاس قاضيا سابقا وعضوا فى الحزب الوطنى ولكنه انضم الى  
الوفد عندما اتفقت الأحزاب على التعاون فى سنة ١٩١٩ ، وكرس جهوده لسعد  
زغلول وللوفد ، ولكن كان يعتبره بعض الوفديين ذا شخصية متقلبة ، فى حين  
يرى البعض الآخر أنه لم يكن صحيح العقل تماما (٢) . وكان حكم سعد  
زغلول عليه أنه متسرع ، عنيد ، ينقصه مراعاة السلوك العام . لقد شارك معا  
نفيا طويلا . ولقد زاد إعجاب سعد زغلول به لموهبته فى أداء الأمور على أكمل  
وجه ، ولما له من موهبة برهنت على فائدتها بوجه عام فى تنظيم مظاهرات الطلبة  
فى سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٠ (٣) ، لأنه إذا كان مصطفى كامل هو أول من  
استخدم الطلاب فى الأنشطة السياسية كهورة من صور الضغط ، فقد هذبها  
الوفد بفضل جهود مصطفى النحاس ، الى وسيلة قوية ، ولم يكن للنحاس  
مناص من أن يقع تحت تأثير شخصية أقوى - تمثلت فى بادىء الأمر فى سعد  
زغلول ، ثم بعد ذلك فى مكرم عبيد وعمود فهمى النقراشى .

وواصف غالى هو ابن بطرس باشا غالى ، رئيس الوزراء الذى اغتيل سنة  
١٩١١ . كان رجلا ذكيا مثقفا ، أقرب لأن يكون شاعرا ، ولما كان متزوجا

من امرأة فرنسية كان يعتبر فرنسي الميول (٤) ولا اغتيل أبوه ، خلق حساسية في الدوائر القبطية بزعمه القول بأنه أخذ جانب مغتالي أبيه ضد مغتالي وطنه ، ومع ذلك ، لم يكن معتادا ، باستثناء تلك الحالة الوحيدة ، على أن يصرح بمثل هذه التصريحات العاطفية ، وكان يعتبره كل من البريطانيين والمصريين رجلا رزيا وحكيا .

بدأت الوزارة فترة عملها تسبح ف دفء حماس الوفاق . وكان الملك في ود معها . وعند استقبال الملك فؤاد لسعد زغلول رئيسا للوزارة دخل الأمير الصغير فاروق الغرفة ملوحا بعلم مصري وصائحا : « بحيا سعد » (٥) ، وهي حركة مدبرة من الملك الذي كان يعرف كيف كان سعد زغلول يتأثر بالاطراء ومن سوء الحظ أن الوثام لم يدم طويلا ، وخلال فترة قصيرة لم تتعد أربعة أشهر قدم سعد زغلول استقالته مرتين ، وكان واضحا أنها حركات تكتيكية ، إذ في كل مرة كان يتجه الى القصر ليقدم استقالته كانت تصحبه مظاهرة شعبية تقف تحت نوافذ القصر وهي تصبح « سعد أو الثورة » . كان سعد زغلول واثقا تمام الثقة من ادراكه بشعبيته في البلاد ؛ وفي إحدى المناسبات قال في كبرياء : « لو كان هو [فؤاد] ملك مصر ، فأنا ملك قلوبهم » (٦) ، وكانت المظاهرات برهانا مرثيا وواضحا لذلك الادعاء .

لقد تحقق تماما الكثير مما كان يثير استياء زغلول من الملك ، لأن الأخير كان يعمل بمحض ارادته الشخصية ولا يعاونه في ذلك إلا بطاقته (٧) وفي مقدمتهم حسن باشا نشأت ، الذي صار أكثر شخصية مكروهة في مصر بعد الملك ، وكان يعد بمشابهة شوكة في جنب كل وزارة لتدخله في كل أمورها التنفيذية سواء كان ذلك بأوامر من مولاه أو بأوامره الذاتية ؛ ولذلك كان الصراع غاية في الأهمية بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية للبلاد ، إذ كان لابد من أن يُتخذ كسابقة ويقرر ما إذا كان الملك أو الوزارة ينبغي أن يكون الجانب التنفيذي الأقوى ، أعني الحاكم الحقيقي للبلاد .

حدث أول صراع بين الملك ورئيس الوزراء حول ترشيح الشيوخ لمجلس الشيوخ الجديد. لقد سنت المادة ٧٤ من الدستور أن يعين الملك خمس أعضاء مجلس الشيوخ؛ فادعى الملك فؤاد أن له وحده سلطة تعيين من يرغب تعيينه دون استشارة الهيئة التنفيذية، ولكن سعد زغلول أصر على أن التفسير الدستوري السليم هو أن الملك يعين الشيوخ بعد التشاور الواجب مع حكومته طالما أن المادتين ٦٠ و٦٢ من الدستور ألقت المسؤولية الكاملة لحكم البلاد على الوزارة. وقامت أزمة دستورية، واتفق الطرفان على أن يلجأ إلى المدعى العام للمحاكم المختلطة، وكان وقتها البارون فان دن روش<sup>(٨)</sup> البلجيكي الأصل، للوصول إلى قرار. ولقد وصف فان دن روش، الحادثة في مذكراته، على أنها صراع بين ملك مصمم على التمسك بامتيازاته الشخصية؛ ورئيس وزراء مصمم على إقرار السلطة التي منحها له الدستور. لقد سمع البلجيكي سعد زغلول يقول في نبرة تهديد «لو أخذت رأي الشعب لما كان هناك أدنى شك في ذهن أي شخص عما ستكون عليه النتيجة. إن الشخص الذي كان يحكم مصر قلبا وروحا، يستطيع أن يثير غضب الجماهير الرهيب». لقد طلب «فان دن روش» أمهاله بضع دقائق حتى يتيح لنفسه أن يجمع شتات فكرة ثم قال: إن روح الحكومة الدستورية تحكم بأن المسؤولية تقع على عاتق الوزارة وأن أي تعيين للشيوخ يجب أن يتم خلال الوزارة<sup>(٩)</sup>. وأمام الأمر الواقع. قبل الملك الهزيمة، قبلها بتسامح عظيم ومرت الأثرمة.

وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٤، افتتح أول برلمان. وقرأ سعد زغلول خطابه من المنبر، وبالرغم من أن الوزارة الجديدة بقيت في الحكم لأقل من سنة إلا أنه وضعت نمطا سلوكيا للوزارات التي جاءت بعدها. بادىء ذي بدء، شجع الوفديون نظام الغنائم<sup>(١٠)</sup> بالنسبة لم يرعاهم الحزب، وبمقتضاه عُيِّن مؤيدو الوفد في وظائف حكومية وأقصى خصومهم عن وظائفهم. لقد أعلن سعد زغلول أنه يريد حكومة زغلولية لها ودما من أصغر عمدة إلى أكبر



بيروقراطي (١١) . وبالرغم من أن نظام الغنائم شائع في معظم الأحزاب السياسية في العالم بأسره ، إلا أنه إذا ما نُقِذَ إلى أقصى مداه لكان مفككا للانتقال السليم للسلطة خاصة إذا كانت هذه هي الحال مع حكومات كانت تقدم وتسقط بسرعة بالغة كما في مصر . وهكذا كانت كل حكومة تصل إلى الحكم تحذو حذو الوفد فتحل رجالها محل رجال المعارضة . وكان العمدهم أول من يجرى عليهم الاحلال ، لأن العمدة كان الشخص الذي يعطى الأصوات وقت الانتخاب ، وكان الموظفون في المديرية يقصون عن وظائفهم أو ينقلون ، بل كان الموظفون الحكوميون البيروقراطيون الذين لم يكن في استطاعة اقضاءهم ينقلون إلى وظائف في الريف بقصد إبعادهم عن مجال السلطة ليدوقوا مرارة الاعمال حتى تدمط الوزارة ويستطيع حزبه أن يعيدهم إلى مجال عملهم في المدن . وكان كثير من الأشخاص الذين لا يصلحون لأية وظيفة عامة يعينون على أساس ولائهم للوفد أكثر من الاستناد إلى أية مواهب لهم ، بل أن رجلا كرس حياته لخدمة الوفد مثل فتح الله بركات أورد في مذكراته التعليق المثير الذي مؤداه أن كل رجل بدا مشغولا بترقية أقاربه في الوظائف العامة ، بغض النظر عن أحقيتهم (١٢) .

والوعود التي كان يعدها سعد زغلول بحماس بالغ للوطن ، كانت تُنسى بسهولة أو تُترك جانبا . وقانون الاتحادات الذي لم يرض عنه الشعب والذي أجازته حكومة سابقة في سنة ١٩٢٣ بعد إلغاء قانون الأحكام العرفية والذي كان مقصودا به الوفد الذي هاجمه في صخب ، صار الآن أداة في أيدي الوفديين ليتدخلوا في تكيم الصحافة . وحرية الصحافة التي أيدها الوفد بحماس عندما كان خارج السلطة ، نُسي ، وأعقب ذلك مضايقة صحف المعارضة مثل جريدة « السياسة » (١٣) .

وفي الوقت نفسه ، استمر الاضطراب الداخلي ، وبالرغم من أن عدد العمال كان لا يزال طفيفا ، يكاد يكون يشمل ١٠ في المائة من السكان ، مع

تصنيع لايزال في نشأته ، نظم العمال اضطرابات واسعة النطاق طوال سنة ١٩٢٤ لتحسين ظروف العمل . كان معظم العمال متركزين في القاهرة والاسكندرية ، ولذلك لم يكن أى اضطراب من جانب العمال ليثير حكومات ذلك الزمان . وبالرغم من أن العمال انضموا الى ثورة ١٩١٩ ، إلا أنهم في الواقع لم يلعبوا دورا بارزا في أنشطتها ، من ناحية لقلة عددهم ، ومن ناحية أخرى لأن أكثر مجالات العمل كان يمتلكها غير المصريين . لم يكن سعد زغلول ولا الوفد يحسان بالارتياح الى العمال لتشككها في اتجاهاتهم البلشفية ؛ بل لقد وجه اتهام الى اتحاد أمه في سنة ١٩٢٠ شخص روسى يهودى ، من المؤكد أنه كان اشتراكيا ورحالة (١٤) : وكان لاستمرار اضطرابات العمال ما أقنع سعد زغلول في النهاية بأن من واجب الوفد أن يعمل على انتظام العمال في صفوف الحزب ، وأنشئ حزب للعمال في حينه تحت رعاية الوفد ؛ وكما سنرى ، لم يكتب للاتحاد من النجاح ، وكان السبب الرئيسى هو أن سعد زغلول بتنشئته الريفية لم يفهم العمال أو حتى يتعاطف معهم ، ومن أجل هذا ، لم يحاول أحد غيره من الشخصيات الرائدة وقتها أن يفهمهم أو يتعاطفوا معهم ، ولذلك واجه العمال نقالا عميرا حتى مُنحت لهم بعض مطالبهم بعد ذلك بعشر سنوات .

وقد ساد القلق بين بقية الشعب أيضا ، وكانت أثقل ضربة تزلت بآمال الشعب هي عندما قُتل زعيمهم سعد زغلول في التفاوض على توقيع معاهدة مع حكومة العمال في انجلترا برئاسة رامزى مكدونالد (١٥) في صيف سنة ١٩٢٤ ، ولقد علقت مصر آمالا عريضة عندما وصلت حكومة العمال الى الحكم في تلك السنة اذ كان في اعتقاد معظم المصريين أنها ستكون أقل امبريالية من حكومة المحافظين ومن ثم ستكون أكثر استجابة للمطالب المصرية . وسيطر على المصريين نفس الاعتقاد طوال الأربعة عقود السابقة عندما كان قدوم أية وزارة عمالية في بريطانيا يهللون له على أنه تذيير بتغير في

السياسة الانجليزية عن سياسة المحافظين ، وبرهنت الأمانى المصرية فى كل مرة على أنها ضاعت سدى ، لأنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية برئاسة سير هنرى كامبل بانرمان (١٦) . فى سنة ١٩٠٦ قبلت استقالة لورد كرومر (١٧) ، إلا أن إلدون جورست (١٨) ، خليفة كرومر ، لم يشجع القضية الوطنية ، كما أن وزارة العمال برئاسة لويد جورج (١٩) هى التى نفت سعد زغلول مرتين من مصر ، ومع ذلك كان مكدونالد صديقا قديما لسعد زغلول ، كما أن حزبه ، عندما كان يمثل المعارضة ، أيد سياسة استقلال مصر - ولكن عندما يأتى حزب المعارضة الى الحكم يسلك سلوكا . مختلفا تماما . وكان لمكدونالد أغلبية صغيرة فى مجلس العموم ، ولم يكن على استعداد لأن يغامر بوزارته لتحقيق مطالب المصريين ، ولا حتى يلتقى معها فى منتصف الطريق ، طالما أنه كان يعرف أن المجلس يرفضها بلا تردد .

وقبل سفر سعد زغلول الى إنجلترا ذلك الصيف من سنة ١٩٢٤ ، قامت قلاقل عنيفة فى السودان ، وألقى سعد زغلول خطابا فى مجلس النواب المصرى أشار فيه الى حوادث الشغب وعبر عن استنكاره لأبى إجراء تقوم به بريطانيا يستهدف فصل مصر عن السودان ، وكان الرد على هذا الخطاب : تصريحاً ألقاه لورد بارمور (٢٠) فى مجلس اللوردات أعرب فيه عن أن نوايا بريطانيا هى عدم التخلّى عن السودان ، وعلى الفور قدّم سعد زغلول استقالته للملك الذى رفض قبولها (٢١) .

فى ذلك الوقت ، بدأ سعد زغلول يشك فى أن السلطات البريطانية تغاضت عن رئاسته للوزارة كطعم لاضعاف حماسه الوطنى من خلال اضعاف شوكة ومكانته . ولو أن سعد زغلول السياسى سلك فى أية صورة سلوكا مختلفا عن سلوك سعد زغلول الزعيم الوطنى ، لأمكن أن يقال للناس بأن زعيمهم لم يكن إلا مغامرا ورجلا يتوق الى السلطة حتى إذا ما وصل إليها نسى كل تصريحاته السابقة (٢٢) . ولقد ساعدت طبيعة سعد زغلول المرتابة على تقوية اعتقاده بأن

المفاوضات المرتقبة لن تكون إلا اختبارا لموقفه كوطني ولن تكون إلا وسيلة لاجباره على قبول بنود تصريح سنة ١٩٢٢ أسسا للمفاوضات ، ولذلك كان موقفه حازما لا رجعة فيه ، وكان أمرا طبيعيا ألا يقبله الانجليز ، وكان الموقف البريطاني بالمثل موقفا متشددا .

كانت المطالب المصرية التي حملها سعد زغلول معه الى انجلترا هي : انسحاب القوات البريطانية من مصر ، ووحدة مصر مع السودان ، وتخلي بريطانيا عن دعاوها في حماية الأجانب والأقليات في مصر (٢٣) ، وكان ذلك هو أحد التحفظات الأربعة ، ولكن كان لا يمكن لأية وزارة بريطانية أن تعتبر حماية قناة السويس شيئا أقل من نقطة أساسية في سياسة الدفاع الامبراطورية ، كما عارضت لجنة بريطانيا للدفاع الامبراطوري في انسحاب القوات البريطانية من المدن المصرية (٢٤) . أما بالنسبة للسودان ، فإن مشهد المظاهرات الراهنة المعادية لبريطانيا ( والتي كان البريطانيون يعتقدون أن الوفد هو محركها ) فلم تكن لدى بريطانيا نية في التخلي عنه على الاطلاق .

وحتى لو كان موقف سعد زغلول قد ضعف ، فإن من الشكوك فيه الى حد كبير ان كان مكدونالد في وضع يسمح له بأن يقدم لمصر تنازلات ، إذ كانت حكومته في وضع مزعزع تماما ، وسقطت بالفعل بعد شهر من فشلها في المفاوضات .

وبالرغم من فشل سعد زغلول في الحصول على أية تنازلات من بريطانيا إلا أنه لم يكن إلا باسلا وعاد الى مصر بروح مظفرة ، معلنا بأنه بالرغم من أنه لم يفز بشيء فهو لم يخسر أيضا شيئا ، أعنى أنه لم يتنازل عن أى حق من حقوق مصر ، وأوضح أنه سواء كان داخل الحكم أو خارجه فإن موقفه من استقلال مصر هو نفسه تماما ، وقال : «دعينا لتتحرر فأبينا» (٢٥) .

عند عودة سعد زغلول لمصر ، واجهته أزمة داخلية ، لأن فؤاد قسّر فشل سعد زغلول في التفاوض لعقد معاهدة ، فصره تفسيراً مختلفاً تماماً عن تفسير سعد

زغلول له ، اذ اعتقد أن موقف رئيس وزرائه قد ضعف وأن وزارة المحافظين التي جاءت في أعقاب حكومة العمال التي تؤيد سعد زغلول بل قد يسعدها أن تراه خارج الحكم . ولتحقيق تلك الغاية ، حرض فؤاد الأثرمر ضد الوفد ، وسمع سعد زغلول طلبه الأثرمر وهم يرددون « لا زعيم إلا الملك » بعد أن كان هتافهم الدائم : « لا زعيم إلا سعد » (٢٦) . وما زاد الأمور سوءاً أن الملك عتيق ، دون أن يستشير حكومته ، حسن نشأت ، عدو مصر اللدود ، في منصب نائب لرئيس الوزراء ، وأنعم عليه بأرق وسام في البلاد ، قلادة النيل ، ليخوله الأسبقية في البروتوكول على بقية أعضاء الحكومة . وعندما واجهت سعد زغلول المشكلتان ، خاصة مشكلة الأثرمر المتمرد ، وعرف تماماً من هو المحرك الأول الذي أثارهم ، قدم للمرة الثانية استقالته إلى الملك في ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ . وفي الوقت نفسه ، قامت ضجة شعبية كما كان متوقعا وصمم آذان الملك الهتاف : « سعد أو الثورة » ، بينما كان لا يزال مجتمعاً بسعد ؛ وبعث أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب إلى الملك معربين عن ثقتهم التامة في الوزارة ، مما اضطر الملك لأن يتراجع في قبول الاستقالة ويطلب من سعد زغلول سحبها . وقبل سعد زغلول سحبها ولكن فقط بعد أن وصل مع الملك إلى اتفاق على أن تصادق الوزارة في المستقبل على كل التعليمات في القصر الملكي وعلى كل براءات الأوسمة ، بمعنى أن تصبح خاضعة لاعتماد الهيئة التنفيذية .

وما كادت تمر ثلاثة أيام حتى حدثت حادثة عنيفة أثارت أزمة بل لعلها كانت أضخم أزمة ، وكانت سبباً في سقوط الوزارة ، إذ اغتيل في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سردار (٢٧) أوقائد عام الجيش المصري ، سيري ستاك (٢٨) ، توجه المندوب السامي « ألني » ، وبقية المسؤولين البرياطين في مصر ، وجهوا اللوم على ماجري إلى سعد زغلول . وكان « ألني » يعتقد أن سعد زغلول قد شجع سرّاً القوغاء ، كما شجع أنواع العنف بما في ذلك الاغتيالات التي استهدفت المعارضة والتي جرت طوال الستين الأخيرتين ( والتي كانت سبباً في

قتل حسن باشا عبدالرازق واسماعيل بك زهدى) ؛ بالرغم من أن سعد زغلول كان في المنفى في ذلك الوقت . وكان رد « ألنبى » على ذلك فظا الى أقصى مدى ، ودون أن ينتظر موافقة من وزارة الخارجية البريطانية ، قدم « ألنبى » للحكومة بلاغا نهائيا بتعويض قدره : ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى ، ومتضمنًا بتسدين صيفا في أسلوب تأديبي بحث : الأول ، يطالب بانسحاب كل وحدات الجيش المصرى الرابطة بالسودان ردا على المظاهرات المعادية لبريطانيا في الخرطوم ، والثانى : احاطة علم الحكومة المصرية بأنه في النية زيادة رقعة الأراضى المنزرعة في السودان بمقدار ٥٠٠.٠٠٠ فدان لمعاقبة المصريين اقتصاديا بتهديدهم بمحصول قطن منافس لهم في السودان .

كانت صدمة سعد زغلول باغتيال « ستاك » صدمة عميقة ؛ ولما علم بالنبا قال : « قد ضمنا » ، لقد اعتقد أنها ثمنى نهاية حياته السياسية ، وكان محقا ، لأنه لم تسند له أبدا مرة أخرى رئاسة وزارة . وبالرغم من أنه كان يحث الشعب ويدبر أموره ، إلا أنه لم يكن على علم بأى اغتيال ، لم يكن يعلم أن مثل هذا الاغتيال كان مديبرا . لقد وقع على صك التعويض في الحال ولكنه رفض قبول البندين الخاصين بالسودان اللذين اعتبرهما مهينين وانتقاميين . وعندما اجتلت القوات البريطانية جمر ك الاسكندرية ، استقال سعد زغلول ، فقام الملك بتعيين أحمد زور رئيسا للوزراء ، وقبل زور بئدى البلاغ النهائى ، وبعد ذلك بشهر حل البرلمان بعد أن ظل منعقدا لفترة بلغت في مجموعها تسعة أشهر .

كان بندا « ألنبى » القاسيين قد صيفا عن قصد لتحطيم سعد زغلول مرة والى الأبد ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية استنكرتها بشدة ؛ إذ كانت تعتبرهما بندين صبياتين وبعيدتين عن حدود اللياقة ، وسألت « ألنبى » عما إذا كان المعدل المعمول به للتعويض عن اغتيال قائد هو الآن ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى . استنادا الى ما جرى في حادثة حدثت مؤخرا عندما طلبت الحكومة





إلى من يهمة الأمر

بريطانيا (مخاطبة مصر) لقد أعطيتك الحرية، فحسبك ألا تقتربني باسمها  
أشياء يجعلني أندم على أنني منحتها لك .»



الايطالية مبلغا مماثلا من الحكومة اليونانية تعويضا عن مقتل « الجنرال تلسني (٢١) » ، وتعبيرا عن استهائها ، أصدرت قرارا بتعيين « نيقيل هندرسن » (٢٠) وزيرا مفوضا في القاهرة الى جانب قيامه بالعمل في دار الندوب السامي (٢١) ، فأدرك « النبي » أن هذا الاجراء يتضمن سحب الثقة فيه ، واستقال كمندوب سامي ، فخلفه سيرجورج لويد (٢٢) ( الذي صار فيما بعد لورد لويد ) (٢٣) .

لم تكن حكومة الوفد حكومة بلا انجازات تماما طوال فترة بقائها القصيرة في الحكم ؛ فلقد عدلت قانون الانتخاب من عملية تتم على مرحلتين الى انتخاب مباشر ، وهي حركة من المسلم به أنها كانت في صالحهم ، بل وأنشأت أيضا ديوان المحاسبة ، ولكي تعطى لأوراق البنوك المصرية استقلالاً ذاتياً أكبر من العملة البريطانية ، غيرت الأسلوب الذي تصدر به ، وأخيرا رفضت أن تدفع نفقات جيش الاحتلال البريطاني التي كانت الحكومة المصرية مجبرة على دفعها منذ سنة ١٨٨٢ (٢٤) . وكان أهم اجراء جوهري قامت به هو طرحها للبيع أراضي الحكومة ، وهي حركة أدت فحسب الى زيادة أملاك طبقات كبار ملاك الأراضي ، نظرا لأن الأراضي مقسمة أقساما كبيرة جدا يعجز أي فلاح صغير عن أن يشتريها ، ولذلك اشتراها كلها كبار الأثرياء .

عندما قُدم من اشتركوا في اغتيال ستاك للمحاكمة بعد ذلك بعدة شهور ، تبين أن المخطط الرئيسي له كان محاميا وفديا سابق ، يشعر بالمرارة ويدعى « شفيق منصور » وكان سعد زغلول دائم الرية في منصور ، وحطم آماله في الوصول الى منصب مدير عام الأمن العام . وكان منصور قد أنشأ جمعية سرية خططت لاغتيال الشخصيات البارزة في موجة من الذعر كان من المفروض أن تسير قدما بمطالب مصر الوطنية ، ولكنها في الواقع أضعفت موقف الوفد - ولربما كان هذا هو هدف منصور النهائي من وراء انشاء الجمعية ؛ ولقد اشتركت في

هذه المؤامرة شخصيتان هامتان من الشخصيات الوفدية هما : أحمد ماهر وزير المعارف العمومية ، ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية (٢٥) ، ولم تقم ضدّهما أدلة اتهام ، وبرأت ساحة أحمد ماهر ، وبالرغم من أن النقراشى قد أطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة ، إلا أن البريطانيين كان يساورهم جانب من الشك فى أنه كان شريكا ، كما سترى فيما بعد .

لم يكن أحمد زيور ، رئيس الوزراء الجديد ، متحميا الى أى حزب ، وكان الشئ الوحيد الذى يميزه هو أنه كان أبداً رجل فى الحكومة . كان رجلاً فكها ، يحب الضحك ، ولم يعتقد أحد أنه كان بالغ الجدية . كان لا يحترم أحداً وهى صفة حيته للبعض ، ولكنه كان يعادى أكثر زملائه جدية بعدم اهتمامه بهم . وكان أسلوبه فى الكلام متجاوزاً حدود الآداب الى أقصى درجة ، فكان ينوّه الى الملك على أنه « قواد عابدين » (٢٦) وإلى حاشية الملك بأنهم مثل شرطة ايطالية (٢٧) . وإن كان زيور بطبيعته كسولاً تمشياً مع بدانته ، إلا أنه مع ذلك لو قرر أن يعمل إذا به سياسى حاذق حذقا جديراً بطالب من طلبته الجزويت . لقد كان يدرك أن أى انتخابات قد تعيد الوفد الى الحكم لما سيحرزه من أغلبية ، ولذلك وضع على الفور خططا توقعه بانتصار سعد زغلول هزيمة ساحقة ، لو كانت مصر تترنوا الى إدارة محترمة ونظام ممتاز وعلاقات ودية معنا [نحن البريطانيين] (٢٨) ؛ وكما بعث ألبى فى تقريره الى لندن ، اختار الملك : زيور بهدف شن « حرب سافرة » على الوفد ، وقد خطط هذا إبقاء على التعاون مع حزب الدستور الذى قد تسعده مثل هذه الخطة .

لقد عانى الأحرار الدستوريون الكثير على يدى الوفد من خلال ما اعتبروه طغيان البرلمان فى ظل سعد زغلول (٢٩) ؛ وكان بعض الأحرار ينجشون الاشتراك فى وزارة واضح أنها ستستسلم لضغط بريطانيا ؛ فرفض ثروت الانضمام الى الوزارة ولكن صديقه اسماعيل صدقى لم تكن لديه مثل هذه المبادئ وقبل منصب وزير الداخلية وعادت عملية الانتخاب على مرحلتين

الى ما كانت عليه ، وبإيعاز من الملك تأسس حزب جديد هو « حزب الاتحاد » ورأسه في يناير ١٩٢٥ يحى باشا ابراهيم أحد رجال الملك . وبينما كانت الانتخابات لاتزال جارية علق سعد زغلول في مفكرته في ١٠ مارس ١٩٢٥ التعليقات التالية التى تبين مدى وضوح تحليله للمشاكل العامة ، بل تكشف أيضا عن غروره العظيم :

« إن فى فوز الوفد مظهرا عظيما من مظاهر قوة الأمة وثباتها ، وضربة قاسية لجميع الذين كانوا ينتظرون القضاء عليه ( هكذا ) بتلك الاجراءات التى لانظير لها من الاضرار بالناس وبحريتهم ، ولكن الوفد تحيط به ظروف كثيرة تجعل انتفاعه بهذه الظروف على الأقل صعبا جدا ، إذ يلزمه أولا رؤوس مفكرة وأيد عاملة وقلوب تكون كلها متحدة على العمل . ثانيا يلزمه معالجة الراى والاجتهاد فى أن تسود ولا تحكم ، ثالثا ، يلزمها أن تعالج الانجليز لكى ينزلوا عن معارضتهم أو على الأقل عن التشدد فيها ، وهو صعب جدا خصوصا بعد أن رأوا منا فى هذه الأيام مارأوا ، ثالثا ( هكذا ) يلزم معالجة الادارة الداخلية باصلاح المحتل منها وهى مهمة شاقة وخطرة ، لأن الفساد ضرب فيها أطنابه وتغلغل فى فروعها وأصبح لا يهم الموظف إلا ضخامة المرتب والكسل والتواكل ، هذا الى ما اعتراه فى الأيام الاخيرة من الميل الى الفساد » ( ٤٠ ) .

لكل هذه الأسباب ، كان سعد زغلول يتصور تغيرا فى البيروقراطية على اعتباره انه الحل الوحيد ، ولكنه رأى فى الوقت نفسه استحالة مثل هذا الاقتراع لأن البلاد ، كما استطرد ، ليس بها عدد كاف من الرجال الأكفاء كما أن اصلاح أخلاقيات المسؤولين أمر غاية فى الصعوبة ، ويختم قائلا أنه قد يكون من الأفضل لو أن الوفد لم يحصل على أغلبية الأصوات بل أصوات كافية لدخوله فى وزارة ائتلافية كشريك صغير ؛ « والوزارة فى حاجة الى رجل عظيم ليرأسها » ويستغرق فى التفكير ويتساءل : « ما الذى يكون » ممن تؤلف

الوزارة ؟ من يكون رئيسها ؟ أما أنا فلا أقبل ولن أقبل ، اذن فمن هو غيري ؟  
موقف حيرة ومحل اشكال ولا يقدر الموافق على حله « (١١) .

وتكشف مناجاة سعد زغلول عن روح الرجل السياسية ، فهو يستخف  
بزملائه وبالمعارضة على السواء ، ولكن لأسباب مختلفة ، وكان سعد زغلول  
يؤمن أساسا بالحكم المطلق - حكمه هو - وكانت الحيرة هي كيفية تنفيذ  
ذلك ، وليس من هو الذى سيحكم البلاد . كيف يصبح سعد زغلول رئيسا  
للوزارة بالرغم من معارضة القصر والمندوب السامى البريطانى ، كانت هذه  
هى المشكلة الحقيقية التى واجهته .

أثناء الانتخابات طلب من المسئولين فى المديرية أن يراعوا أن يفوز فى  
الانتخابات مرشحو الحكومة ، وكانت تصدر الأوامر الى المحافظين بالزام العمد  
بالصويت لصالح مرشحى الحكومة ، وتبعاً لذلك يقوم العمد بالزام الفلاحين  
بالادلاء بأصواتهم لهم . وبالرغم من كل الجهود المبذولة للوصول الى نتائج  
مناخية للحقيقة ، ونظرا لأن معظم العمد كان الوفد قد عينهم ، فاز الوفد بـ ١١٦  
مقعدا من ٢١٤ ، وانتخب سعد زغلول رئيسا للبرلمان ضد خصمه ثروت ،  
فأرسل المندوب السامى البريطانى انذارا نهائيا الى الملك يطالبه بحل  
البرلمان (١٢) . قدم زيور استقالته ، ولكن الملك طلب منه أن يراجع نفسه ،  
ووافق زيور على العدول عن الاستقالة ، ووافق على حل البرلمان وأن يحكم  
وحده بتأييد من الملك بموجب مرسوم . وشكلت الوزارة الجديدة من الاتحاديين  
والمستقلين والأحرار ، وأيدت مبدأ الحكومة المطلقة (١٣) على حساب السلطة  
الدستورية ، وهكذا قوّض الدستور نفس الأشخاص الذين أقسموا على التكتل  
به وحمايته ، بما فى ذلك عبدالعزیز فهمى « أبو الدستور » . والحكم بمرسوم  
كان يعنى اعتماد الوزارة المطلق على القصر أو على المندوب السامى البريطانى  
لبقائها فى الحكم ، ولكن مؤامرات الملك وصنيعته حسن نشأت ، سرعان



ما كشفت عن الضغوط في الوزارة وعن تقويض لذلك الائتلاف بين الأحزاب لصالح وزارة يسيطر عليها القصر سيطرة كاملة .

وكعبقرى الشربللاط الملك أو كأداته الطيعة ، استغل حسن نشأت منصبه في بيع الألقاب والأوسمة متظاهرا بأنه لتمويل حزب الاتحاد الجديد (١١) . وأسوأ من ذلك أنه ادعى لنفسه الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء ، ويعارض الوزراء بل ويرفض قراراتهم ، إذا كانت لا تتماشى مع ما يدعى أنها رغبات الملك . وكان أعضاء مجلس الوزراء يعلمون أن ما يفعله نشأت اجراء غير دستوري لأنه ليس هناك نص يخول لنائب رئيس الديوان الملكي حضور مجلس الوزراء ، ولكن لما كانت الوزارة بأسرها في انعقاد غير قانوني ، وقد أوقفت الحكم الدستوري ، كان عليها أن تبتلع كبرياءها وغضبها وتعتبر على استداد نشأت ثمنًا للتأييد الملكي لها .

وخلال أشهر الصيف ، عندما كان زيور في إحدى زياراته للاستشفاء في فيشي (١٥) ، قرر نشأت أن الوقت قد حان لطرد الوزراء الأحرار من الوزارة وجعل الوزارة اتحادية بأكملها ، وبذلك تكون أكثر طوعية ، ولذلك أثار مكيدة مستهدفة الأحرار، وتركزت على كتاب جدلي صدر مؤخرا للشيخ « على عبدالرازق » ، وكانت أسرة الشيخ من زعامات الأحرار القوية ، ولذلك تبينوا الهدف الصحيح المستغل ضد الحزب . كان الكتاب المقصود وهو « الاسلام وأصول الحكم » يناقش أنه طالما أن محمدا عليه السلام قد بعثه الله نبيا ، لا رجل دولة ، لم تكن الخلافة ضرورية للإسلام ويمكن الاستغناء عنها ، ولذلك كان الحكام المسلمون مجرد رؤساء للدولة ولم يكونوا خلفاء لم تكن مناصبهم تحمل أى تضمين ديني . انزعج علماء الأثر من أجل ذلك ، فأخذ يحثهم (١٦) لاتخاذ قرار ، فأعلن مجلس الأثر الأعلى قراره بأن تسحب من الشيخ درجته الجامعية وأن يجرّد من مباشرة مهام وظيفته كقاض في المحاكم الشرعية .

وكان من المتوقع من وزير الحقانية ، عبد العزيز باشا فهمى ، الذى كان وقتها أيضا رئيسا لحزب الأحرار، أن يوقع قرار سحب درجة الشيخ على عبد الرازق العلمية وحرمانه من مباشرة مهام وظائفه . قرأ فهمى الكتاب قراءة جيدة ، ولم يجده به شيئا يسيء الى الاسلام كما ادعى العلماء ذلك ؛ فضلا عن ذلك اعتبر الاجراء الذى اتخذه العلماء اجراء غير قانونى ، نظرا لأن مجلس الأزهر الأعلى ليس من سلطته أن ينفذ أيا من القرارات ، ورفض التصديق عليها . ولما كان القصر غاضبا من قبل اعترض عبد العزيز فهمى على صفقة عرض فيها الملك أن يستبدل قطعة أرض من أملاكه فى الزعفران بقطعة أرض أخرى تملكها الحكومة بتفتيش بشيش كانت قيمتها أربعة أمثال قيمة القطعة الأولى (١٧) ، فلقد شجعه هذا على عزله من منصبه ، فطلب يحيى ابراهيم باشا القائم بأعمال رئيس الوزراء وأحد رجال الملك فى الوزارة طلب من عبد العزيز فهمى أن يستقيل ، ولكن فهمى ، وكان حاد الطبع ، رفض أن يستقيل من حيث المبدأ ، فـا كان من يحيى ابراهيم إلا أن نقل اختصاصاته الى وزير الأوقاف « ريثما يعين وزير للحقانية » ، فـا كان من الوزيرين الآخرين من الأحرار الدستوريين فى الوزارة وهما : « توفيق دوسن » و« محمد على علوبه » ، إلا أن استقالا من الوزارة .

وكان الاقصاء المزمى لوزير فى الوزارة كان فى الوقت نفسه زعيما لحزب الائتلاف الرئيسى ، كان تعبيرا واضحا على تصميم القصر على أن يحكم من خلال وزارة اتحادية كاملة تكون أداة فى أيدي القصر . ثم حدث بعد ذلك ما هو أسوأ .

لقد أجازت الوزارة الجديدة قانونا جديدا متشددا هو قانون الاجتماعات ، بمقتضاه صارت كل اجتماعات الجمعيات واجتماعات الأحزاب السياسية تستوجب موافقة الحكومة ، ومرعان ما صار القانون الجديد سارى النفاذ لتكميم

المعارضة . وفي ١٣ نوفمبر عقد الوفد اجتماعا لأعضائه في مقرهم الرئيسى ،  
النادى السعدى ، ولكن الحكومة منعت الاجتماع وحاصرت النادى بقوة من  
الشرطة ، وعندما أصر الأعضاء على دخول مبنى نادهم ، أعقب ذلك عراك على  
الرصيف بين شيوخ الوفد وأعضاء البرلمان ، وبين الشرطة . بعد ذلك بيومين  
التى سعد زغلول خطايا طالب فيه بأن يعقد البرلمان ، أول اجتماع له يوم ٢١  
نوفبر كما هو منصوص عليه فى الدستور حتى وللم يستدعه الملك (٤٨) . فى هذه  
المرّة ، ساند حزب الأحرار حزب الوفد وأقرا الاقتراح ، فردت الحكومة على ذلك  
بإصدار قرار حظر للاجتماع المقترح وحذرت بأن الشرطة ستحول دون مثل هذا  
الاجتماع بقوة السلاح إذا لزم الأمر ، كما أصدرت الحكومة أيضا إنذارا الى  
الطلبة بعدم مزاوله أى نشاط سياسى . وحوصر مجلس البرلمان بفرق من الشرطة  
ووضعت حراسة من الشرطة خارج بيت سعد زغلول لضمان عدم وصول أية  
مظاهرات شعبية الى بيته وحتى لا ينعقد فيه أى اجتماع .

وفى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ اجتمع فى فندق الكونتنتال ١٣٤ نائبا و ٥٠ من  
الشيوخ ، وأعلنوا أنفسهم برلمانا منعقدا ، وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس  
النواب ، وأخذ الأعضاء على أنفسهم عهدا بالدفاع عن الدستور . واحتجاجا  
على ذلك السلوك غير الدستورى لوزارة زبور ، اتخذوا قرارا بسحب الثقة فيها .  
ولأول مرة دفعت الضراء . كما دفع الخطر المشترك بكل الأحزاب السياسية :  
الوفد والأحرار بل وحتى الحزب الوطنى الى دفن عداواتها وخدماتها السياسية ،  
وأن تتحد فى محاولة مشتركة لاتقاذ الحياة النيابية من أن تنطفىء جذوتها ،  
ولمعارضة الحكم المطلق . لقد كانت سخريه من السخريات العديلة للحياة  
السياسية فى مصر ، أن حزب الوفد الذى كان أشد الأحزاب مناوئة للدستور ،  
صار الآن أكثرها حماسا لمساندته . واستمر الطلبة فى اضرايهم تحديا منهم  
لقرارت الحكومة .

كان لورد لويد ، المندوب السامى الجديد ، مشغولا وقتها فى المفاوضات

الخاصة بواحة جغبوب في الصحراء الليبية ، إذ ادعى الإيطاليون الذين كانوا يحتلون ليبيا ، كما ادعى المصريون ، أن الواحة جزء من حدودهم وكانت واحة كغيبوب التي أنشأها السنوسي الأكبر ، ملجأ صوفيا ، ولذلك كانت موضع تبجيل كل المسلمين . وكانت المفاوضات ذات طبيعة حساسة ، وكانت الاضطرابات العامة المستمرة في مصر تهدد بقطع المفاوضات ، وكان « لويد » قلقا للوصول بالمحادثات الى نهاية سريعة خوفا من أن يقوم الإيطاليون من جانبهم وحدثهم بضم الواحة ، الأمر الذي قد يزعج بنا [ بريطانيا العظمى ] ، نيابة عن مصر ، في نزاع مع قوة صديقة (١٩) ؛ لذلك قام لويد بزيارة الملك وحذره بأنه سيكون هو شخصيا مسئولا لو فشلت المفاوضات ، وكان الملك يقدر تماما طبيعة الانذار ، فأصدر على الفور أوامره الى الوزارة بأن تستقيل ؛ ثم أجرى تعديل وزارى : فحل محل محمد حلمى عيسى فى وزارة الداخلية : اسماعيل صدق ذو القبضة القوية والأكثر دهاء ، والذي كان فى مقدوره أن يكون أكثر حزما فى الملزمات ؛ وبعد ذلك بيضعة أيام ، انتهت المفاوضات ووقعت اتفاقية بين مصر وإيطاليا بموجبها سلمت واحة جغبوب الى السلطات الليبية ، فثارت الأحزاب المعارضة الثلاثة على هذه الاتفاقية التى سلمت مركز صوفيا الى أيدي الإيطاليين ، وفى تصريح مشترك أدانوا الصفقة .

أما لويد ، وقد انتزاحت من طريقه واحة جغبوب ، صار الآن لا تشغله أية مشاكل ، فوجه اهتمامه الى الشؤون الداخلية . كان لويد يعرف أن حسن نشأت هو مصدر الصدع وأنه لابد من إبعاده ، نظرا لأن تدخله السافر فى شؤون الدولة قد صار مهزلة كبرى ، فقام لويد بالضغط على الملك فؤاد لاقصاء رجله المفضل بى بادية الأمر ، تردد فؤاد ، ثم ، ضد إرادته ، وافق على اقضاء وصيفه ، الذى عينه على الفور وزيرا مفوضا فى مدريد مقابل اقضائه .

اعتقد لويد فى بادىء الأمر أن الثورة الداخلية قد تهدأ لو أمكن احتواء الأحرار وإبعادهم عن الوفد واغراؤهم بالتعاون مع وزارة زيور ، ولكن برهنت

هذه الحيلة على أنها أمر مستحيل ، وقد تكون الانتخابات الجديدة حلا آخر من الحلول الممكنة ، ولكن تحطم هذا الحل كبديل عندما أجازت وزارة زيور قانونا جديدا للانتخاب في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ نص على التزامات مالية تفرض على كل من الناخبين والمرشحين ، كان واضحا أنه يستهدف أن يحرم من حق الانتخاب أو التصويت للبرلمان جبهة مؤيدى الوفد ، الفلاحين ، المعدمين . أعلنت المعارضة أن القانون غير دستوري ، وأعلنت قرارا مشتركا بمقاطعة الانتخابات وشجعوا العمد تشجيعا مطلقا لمقاطعة الانتخابات الأمر الذى يؤدى إلى شل حركة الانتخابات تماما ، وهى الحركة التى كانت تعتمد الى حد كبير على سلطتهم . قدمت الحكومة العمد الستة والثلاثين الذين أيدوا المقاطعة ، قدمتهم الى المحاكمة ، فأخلى سبيل سبع وعشرين منهم ، أما الباقون الذين استقالوا من مناصبهم فأوقعت عليهم غرامات .

وفي ٨ فبراير ١٩٢٦ ، أقيم حفل شاي فى النادي السعدى ، حضره اثنان وسبعون من الشيوخ الأحرار والوفديين والمستقلين الذين اتخذوا قرارات تحذر الحكومة من تطبيق قانون الانتخاب اللا شرعى متحذية بذلك نصوص الدستور . لقد ذكروا أن الانتخابات يجب أن تجرى وفقا للقانون ، وناقشوا ضرورة عودة الحكومة الدستورية بدعوة البرلمان السابق انتخاب أعضائه « وفقا لارادة الشعب » ، الى الانعقاد . وتساءلت وزارة زيور أى من قوانين الانتخاب الثلاثة يعنيه الشيوخ ؟ فكان ردهم قانون ١٩٢٤ الذى وُضع أساس الانتخاب المباشر .

ولما كان لويد على ادراك تام بموجة الكراهية العامة لوزارة زيور ، تلك الموجة التى اجتاحت مصر بأسرها ، لذا فقد نصح زيور بوقف قانون الانتخاب الجديد ، وبإعلان ان الانتخابات المقبلة ستجرى وفقا لنصوص قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩٢٤ .

وكان فوز الوفد في جداول الانتخاب في مايو ١٩٢٦ يعد أمرا مؤكدا ، وقد فاز الوفد بـ ١٤٤ مقعدا والأحرار الدستور يون بـ ٢٨ مقعدا والحزب الوطني بـ ٥ مقاعد والاتحاد بـ ٧ مقاعد والمستقلون بـ ١٧ مقعدا وكانت أكبر مشكلة تواجه كلا من المندوب السامي البريطاني والقصر هي كيف يحولان دون وصول سعد زغلول للسلطة رئيسا للوزراء . وعلى شاكلة « النبي » ، اختار لويد أن يوجه اللوم الى سعد زغلول على كل الاضطرابات التي جرت في مصر ، ولكنه على غير شاكلة النبي ، الذي كان يتجاهل سعد زغلول خارج السلطة وكان يعامله معاملة نبيلة داخلها (٥٠) ، كان لويد مقتنعا أن سعد زغلول كان ملتزما التزاما لا يمكن الفكك منه سياسة معادية للمصالح البريطانية ، ولذا بذل قصارى جهده لابعاده عن العودة الى الحكم رئيسا للوزارة .

لقد قرر سعد زغلول ، الذي كان يعلم أنه لا يمكن أن يصبح رئيسا للوزارة ضد الرغبات البريطانية ولأنه كان مريضا وقتها ، قرأ أن أحسن خطة يجب اتباعها هي تشكيل وزارة ائتلافية يرأسها عدلي يكن ، ووعد عدلي بالتعاون معه وبإطلاق يده . في غضون ذلك ، انتهت محاكمة اغتيال السيدار وبرنت ساحة أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ، ولكن القاضي البريطاني « كيرشو » (٥١) استقال احتجاجا على قرار تبرئة محمود فهمي النقراشي ونعت القرازي بأنه « أجهاض خطير للعدالة » (٥٢) . صدق المندوب السامي البريطاني رواية « كيرشو » وظل غير مقتنع ببراءة كلا الرجلين ، ولكن لم يكن في استطاعته أن يفعل شيئا سوى معارضة النشاط السياسي للرجلين المعنيين ، ولم ينتقض البراءة . ولقد بذل كلا الرجلين جهودا موفقة للوصول الى البرلمان وجلسا على مقعديهما في الوقت المناسب ، وبعد ذلك بعدة سنوات ، في الأربعينات من هذا القرن صار كل منها رئيسا للوزارة ، وكانت وفاتها برصاص من اغتالها ، وكانت المدة بين اغتيال الأول والثاني بضع سنوات ، ولقد جعلت المآسى السنة الناس تردد المأثور « من قتل يُقتل ولو بعد حين » ،



اذ كان هناك من المصريين كثيرين ممن لم يكونوا مقتنعين ببراءة كلا الرجلين .

وبالتدريج ، بدأ سعد زغلول يغير رأيه ، وتغير قلبه مسجل في مذكراته :  
في ٧ مايو توجه عدلى لزيارة سعد زغلول ووعده سعد بتأييده ، وبعد أن غادر عدلى دار سعد ، استغرق الأخير في التفكير في احكامه عن أن يصبح رئيسا للوزارة وفي سماحه لخصومه السابقين لأن يصلوا الى الحكم . ألم يكن أكثر حكمة أن يحمل العبء ، « ولكن يمنع من هذا ضعف الصحة عن أعباء الحكم وعدم وجود من يتحملها في ضعفى » (٥٣) . وفي أواخر الشهر توجه « جيرالد ديلاى » (٥٤) ، مراسل رويتر (٥٥) ، لزيارة سعد زغلول ونوه الى أن لورد لويد الذى لم يستدع سعد قط ولم يقابله ، أراد ضمانا كتابيا من سعد بأنه لن يصبح رئيسا للوزارة ، وهو أمر أثار غضب سعد البالغ ، كما نوه « ديلاى » أيضا الى حقيقة معارضة الملك ، فانبرى له سعد زغلول قائلا : « إذا لم يحترم الملك الدستور فنخلعه » ، ثم رتب « ديلاى » لاجتماع فى دار سعد بينه وبين لورد لويد . كان سعد قد بدأ يشعر بأنه جثمانيا أحسن صحة ، وتحت تأثير تبرئة النقراشى وماهر وتحت تأثير الوفدين المتطرفين - النحاس ومكرم والنقراشى - قرر قبول رئاسة الوزارة .

لقد أمضى ليلة لم يذق فيها طعم النوم سائلا نفسه ما الذى سيقوله للويد وعدلى عن تغيير قلبه ، فقرر أن يقول ان أعضاء الوفد اعترضوا على أن يتولى عدلى رئاسة الوزارة لأنه ليس زعيم الأغلبية وبذلك يكون اختياره غير دستورى .

تم اللقاء بين سعد زغلول ولويد فى ٣٠ مايو ، ويسجل سعد زغلول الحديث بالتفصيل كما فعل لويد وديلاى الذى كان حاضرا ، بالرغم من أن رواية لويد كانت مختلفة عن روايتى الرجلين الآخرين . أخبر لويد ( الذى يشير اليه سعد زغلول خطأ وبصورة متكررة على أنه لويد جورج ) (٥٦) أخبر سعد زغلول

أن الرأي العام البريطاني لن يوافق على أن يصبح رئيسا للوزارة ، فقال سعد زغلول ان زملاءه الوفديين لن يوافقوا على أن يصبح عدلى للوزارة ، ولكن لو صار هو ، أعنى سعد ، رئيسا للوزارة فيشارك فيها كل من عدلى وثروت . فأعرب لويد عن تشككه ، فقال له سعد زغلول : « يمكنك أن تتحرى (٥٧) ، فامساء لويد من تلك العبارة وقال : ( كيف تجرؤ على أن تكلمنى بهذا الأسلوب ! ماذا يحدث لو أخبرت حكومتى بذلك » فأعذر زغلول وقال إنه لم يقصد الاساءة إليه ، وأنه يريد فحسب أن يعرف الحقيقة من عدلى . وافترقا وهما على علاقة طيبة ، أو هكذا اعتقد سعد زغلول (٥٨) ، ولكنه كان مخطئا لأن لويد كان مصمما على أن يلقته درسا .

لقد أراد لورد لويد ، الذى كان امبرياليا من حزب المحافظين (٥٩) حزب اليمين ، أراد أن يعرف المصريين من هو الحاكم فى مصر . ولما كان قد نُقل الى مصر من الهند رأسا ، حيث كان يعمل حاكما لبومباى ، صمم لويد على أن يترجم التحفظات الأربعة بأشد المعانى صرامة (٦٠) . وفى حين كان « ألبنى » يستمع أحيانا الى مطالب المصريين ، كان « لويد » يضيق ذرعا بالاستماع الى وجهات نظر تخالف وجهاته ؛ ولم يكن يصبر على أى نقاش ، وأمام أبسط اشارة كان يميل الى اللجوء الى العنف ويستدعى السفن الحربية . لقد كتب سير لورنس جرافتى سميث (٦١) فى كتابه الممتع عن ذكرياته لما كان سكرتيرا شرقيا مساعدا عندما كان لويد مندوبا ساميا بمصر ، ان لويد كان يقول له : « عندما أرى أشجار الچا كارانداس (٦٢) مزهرة ، أعرف أنه قد حان الوقت لطلب سفينة حربية (٦٣) ، وكان فى اعتقاد لويد أن رياح الخماسين الحارة التى تهب فى الربيع تقلق المصريين وتثيرهم نفسيا ، ولكن التجربى عن سبب الاشارة أو السعى الى حل ودى أمر مخالف لطبيعة لويد ، وكان يفضل ابراز القوة الامبريالية رغم أن القوة لم تعد تأتى بأى عائد يدوم .

واستدعى لويد سفينة حربية فى تلك المرة أيضا ، وصار سعد زغلول يتوقع

شرا . وفي ٢ يونيو اقترح على : محمود فهمى أن يطلب محمد محمود أو أى عضو آخر من أعضاء البرلمان من سعد زغلول أن يرفض رئاسة الوزارة . وفي اليوم التالى أقيم حفل شاي رسمى اقترح فيه مكرم عبيد أن يتنحى « الزعيم » عن أعباء رئاسة الوزارة لمن هو أحسن منه صحة ، وأن يقبل رئاسة البرلمان .

ولقد بدا للويد أن ابتعاد سعد زغلول عن السلطة فى الوقت المناسب ، اختيار حكيم ، ولكن هل كان كذلك فى الواقع ؟ .

فى تقرير عن لقاء عقده لورد لويد عقب ذلك مع ديلاى ورفع له لويد الى وزير الخارجية البريطانية « سير أوستن تشميرلين » (٦٤) ، أعرب ديلاى عن أنه يمكن التوصل الى نتائج أفضل من خلال علاقات أكثر ودية بين المندوب السامى البريطانى وسعد زغلول ، وأنه يمكن حث سعد زغلول للعمل على أسس من التعاون الودى مع لويد ، ونظرا لمكانة سعد زغلول فى البلاد ، فقد كان ديلاى يعتقد أنه من سوء التدبير تجاهل « أقوى عامل فى السياسات المصرية » ، بالرغم من أنهم كثيرا ما استهجنوا تاريخه السابق (٦٥) ؛ بل لقد كان ديلاى يشك فى حكمة رفض التفكير فى أن يصبح سعد زغلول رئيسا للوزارة ، لأن هناك فائدة ما فى التعامل معه مباشرة عن تركه كقوة وراء الكواليس حيث لا يمكن اعتباره مسئولا .

لقد كان فى ملاحظات ديلاى ما ينطوى على فطنة وبُعد نظر ، لا لأنها تنطبق تمام الانطباق على مكانة سعد زغلول فحسب ، بل أيضا لما له من صلة بالتطوير الصحى للحياة البرلمانية فى مصر . لقد كان العرف السائد فى الحكومات الدستورية أن زعيم الأغلبية يُختار رئيسا للحكومة ، ولكن السلطات البريطانية برفضها التفكير فى اسناد رئاسة الوزارة الى سعد زغلول ، قد تجاهلت ، إن لم تكن قد شجعت على تقويض ذلك المبدأ الجوهري . وهكذا كان فى امتحان الملك للممارسة الدستورية ماسنح بتخايم الأمر الى أبعد مدى فيما بعد ، لأنه أمام ناظره الآن سابقة أقرها قصر الدوبارة يمكنه أن يستشهد بها فى

المستقبل ، كما أن عدلى وضع سابقة ضارة وهى أن يأخذ رأى لويد فى أعضاء الوزارة . فى الماضى ، كان هذا اجراءً عادياً أن يتدخل التدوب السامى البريطانى فى تعيين أعضاء الوزارة ، ولكن بمجيء الحكومة الدستورية كسرت هذه السابقة ، فعاد تثبيتها الآن على يد عدلى الذى طلب موافقة لويد قبل اعلان أعضاء وزارته الائتلافية المشكلة من الوفديين والأحرار الدستوريين .

كما طلب عدلى أيضاً موافقة سعد زغلول على وزارته بل وحتى عرض عليه خطاب العرض قبل اذاعته (٦٦) . وكان الوزراء المعينون هم : ثروت للخارجية ومحمد محمود للمواصلات وذكى أبر السعد للحقانية ، وفتح الله بركات للزراعة ومرقص حنا للمالية ونجيب الغرابى للأوقاف وأحمد خشبة للحربية وعثمان محرم للأشغال العمومية وعلى الشمسى للمعارف . وبدأ أن وفقاً تاماً قد دب فى كلا الحزبين اللذين كانا من سنة مضت فقط قد أقسما أن يكونا أعداء ، بيد أن التعليق اللاذع الوحيد لم يأت من عبد العزيز فهمى الذى لم تكن كراهيته لسعد زغلول قد خمدت ، والذى استقال منى رئاسة حزب الأحرار ليلة الوفاق بين الحزبين لتجنب أى اتصال بسعد زغلول ، وهو موقف لم يتخل عنه قط الى آخر أيامه ، ومع ذلك ، كان ترقق فهمى معروفاً حتى المعرفة لزملائه ممن وضعهم أجلاً أو عاجلاً فى قوائمه السوداء ، ولذا كانوا يتجاهلونه .

ولبضع الشهور الأولى ، سارت وزارة عدلى باشا فى هدوء ، وراعى سعد زغلول أن لا يحيد البرلمان عن طريقه ، وكان رئيساً ممتازاً للبرلمان ، وكانت أساليبها لحفظ النظام فعالة ولو أنها كانت مشادة ، وكانت صيحته الشرسة «أسكت» ، التى كانت توقف أحاديث الأعضاء المزعجين ممن يطشون فى حديثهم من منى بهم كل برلمان ، صارت مثلاً سائراً ، وكان ينهر النواب كلما توانوا عن الظهور ، ويصيح عليهم فى الردهات وفى القاعة ليدلوا بأصواتهم ، وكان يعمل كمرب ومعتف ومدير مدرسة معاً : وكان كثيراً من النواب التريفيين البارزين ، ومع ذلك لم يكونوا على دراية بالاجراءات البرلمانية ، ولقد

ذهلوا من مثل هذه المفاجآت التي كان يفاجئهم بها ، ولكنهم كانوا جميعا لديهم رغبة حماسية في تجنب سلاطة لسانه ، ولذا كانوا مضطهدين لأن يباشروا واجباتهم البرلمانية بصورة أكثر جدية مما لو كانوا يميلون الى أدائه . لقد خاب ظن سعد زغلول في الثواب ، كان يتوقعهم أن يسلخوا كبرلاتين اللحظة التي تطأ فيها أقدامهم مبناه ، وتجاهل حقيقة أن مثل هذه الاجراءات ليست غريزية في البشر ولكنها تتطور فقط بالخبرة وبمضى وقت طويل . ولقد كانت خيبة أمل سعد زغلول أكبر في اتباعه الشخصيين . لقد ذكر لفتح الله بركات أن النحاس « متسرع ، صلب الرأى وغير مهذب » ، وأن ويصا واصف يأخذ الأمور ببساطة جدا ، ولا يمكن أن يجد من بينهم واحدا جديراً برئاسة وزارة هامة ، وأنهم يظهرون فقط على السطح عندما « تتقاسم الغنائم » ، وأن عدلى وثروت كانا من الرجال الأكفاء » (٦٧) .

لم يتردد الملك فؤاد في اخفاء استخفافه بالبرلمان وبأعضائه ، خاصة عندما عارضوا عددا من مشاريعه المالية ، مثل صفقة الزعفران أو تمويل جمعيته الجديدة ، الجمعية الملكية لعلم الحشرات ، وخصوصا معارضتهم إزاء ميزانية المعاهد الدينية ، وكانت الحكومة تعلم علم اليقين أن الكثير من سلطان الملك على المعاهد الدينية أساسه رقابته على مصروفاتها ، وأنه كان يحرضها ضد الحكومة بما كان يعدها به من رخاء مادي . وكان فؤاد يصف النواب بأنهم « شلة من عبيد جناء » (٦٨) ، واختياره هذا النعت انما يكشف بوضوح الى أى مدى كان متشبعا بالأفكار العتيقة لأوتوقراطية القرن التاسع عشر فيما له صلة بحقوق الحاكم المطلق وكيف أنه كان أقل ادراكا للدور الذى وضعه الشعب فيه ، دور حاكم دستورى من حكام القرن العشرين . لقد ذكر فؤاد للقائم بأعمال المندوب السامى البريطانى نيقل هندرسن (٦٩) ، أنه لو سقطت وزارة عدلى ، فإنه يفضل أن يصبح مرقس حنا رئيسا للوزارة ، وكانت الأسباب التى أدلى بها بسيطة وواضحة ، اذ كان يرى أن مرقس حنا أكثر جبنًا ،

وكتبى سيكون مكروها جدا من الناس ، ولذلك سيكون رجلا سهل الانقياد له تماما (٧٠) . ولكن لما لم تُظهر وزارة عدلى أية دلالات على فشلها ، حاول فؤاد أن يجرئها وسعد زغلول الى انحراف قد يسقط الوزارة . وبدأت الصحف الموالية للسراى ، مثل « الاتحاد » ، بحملات استفزازية على الوزارة والبرلمان (٧١) ، وكانت هذه الهجمات قد دبرت لخلق اضطرابات فى الوزارة الائتلافية ولاذكاء شك متبادل بين كلا الحزبين .

ولقد حدثت أول أزمة متوقعة فى سبتمبر ١٩١٦ حول نشر كتاب آخر ، وكان الكتاب فى هذه المرة من تأليف الدكتور طه حسين ، وعنوانه « فى الشعر الجاهلى » ، ناقش طه حسين مبادئ معينة تتناول الشعر الجاهلى كان مسلماً بها بلا نزاع وكانت تستخدم فى تفسير القرآن ، ولذلك اعتبرت شكوك طه حسين هجوما على المعتقدات الدينية وعلى صحتها وأثارت هياج العلماء بصورة أشد مما حدث حول كتاب على عبدالرازق ، وربما كان هناك تبرير ما لردود فعلهم إذ أن طه حسين فتح باب البلية فى الشكوك الدينية حول ثبوت القرآن ، ولذلك اتخذ قرار صدق عليه فى البرلمان نص على وجوب مصادرة الكتاب على أساس أنه هدام للدين ، وأنه يجب أن يوقف طه حسين عن مباشرة مهام وظيفته محاضرا بالجامعة ، وأن يقدم للمحاكمة هو نفسه . وإذا كان عدلى محقا فى مناسبات عديدة فى شكواه من تدخل النواب فى شئون الحكومة ، فإنه اعتبر أن ما اتخذ من قرار اجراء أكثر دلالة على التدخل من جانب السلطة التشريعية فى شئون السلطة التنفيذية . لقد خلق تدخل النواب فى الادارة عداوات فى مناسبات أخرى عديدة ، لأن النواب كانوا يؤيدون مطالب ناخبهم بإخلاص تام ، بل انهم بغض النظر عن استهال الأمر ، أخذوا على عاتقهم اصدار قرارات للسلطة التنفيذية ، حتى ان بعض مديرى المديرىات ممن عانوا عنف تدخل النواب ، ألقوا باللوم فى زيادة عدد الجرائم المقترفة على تدخل النواب ، وعلى ما يقدمونه « لرجالم » من تأييد (٧٢) .



جريدة الپنش Punch أوجريدة لندن الساخرة - ٩ يولييه، ١٩٢٤



مأساة نهر النيل

مصر: آه ! يا بنى ، يامن افتقدتك زمنا طويلا ! عد إلى  
جون بول  
والسودان معا: لا نعتقد ذلك

المصدر: جريدة الپنش ، ١٦٧ (٩ يولييه ، ١٩٢٤ ، ٣١)



أعلن عدلى فى حزم أنه لو صدر القرار لاعتبره تصويتا على عدم الثقة بالوزارة ، ومن المعروف أنه فى مثل هذه الحالة ستسقط الوزارة . أما سعد زغلول ، وقد أثار غضبه الهجوم الذى تضاعف فى الصحافة . والذى تضمن أنه يخشى من حل البرلمان ، اتهم عدلى بتحديثه لحقوق البرلمان . وبذل عدد كبير من أعضاء كلا الحزبين قدرا كبيرا من الجهود لتهدة ثورة الزعميين ، وفى النهاية سحب القرار ، وبذلك استطاعت الحكومة أن تسجل نصرا ولكنه لم يدم طويلا .

كان عدلى قلقا ، كان يشك فى أن القصر يستهدف الاطاحة بوزارته وأن المندوب السامى البريطانى قد يتعاون مع الملك ويختلقان حادثة فى الوقت المناسب ، وكان يود أن يستقيل ولكنه كان يخشى أن يضع البلاد مرة أخرى فى وضع حرج بان تحكمها وزارة لا تلقى تأييدا شعبيا (٧٣) .

كان تقرير عدلى صائبا فى مخطط المندوب السامى البريطانى المتزايد على وزارته ، ذلك أن أحمد ماهر انتخب رئيسا للجنة الخامسة فى البرلمان ، كما انتخب محمود فهمى النقراشى سكرتيرا للجنة المعارف به ، فلما تلقى لورد لويد نبأ انتخاب هذين الرجلين اللذين يعتبرهما قاتلين رغم أن المحكمة أبرأت ساحتهما ، اعتبر ذلك حدثا خطيرا ، ودلالة على أن متطرفى الوفد قد أفلحوا فى التأثير على سعد زغلول (٧٤) . وكان من المقرر أن الموظفين البريطانيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية ينتهى عقودهم فى سنة ١٩٢٧ . وبالرغم من القوانين المصرية ، كان لويد يعتقد أن الموظفين البريطانيين يجب أن يستمروا فى خدمة الحكومة المصرية وان من واجب مصر ألا تستخدم موظفين غير بريطانيين فى الوظائف الاستشارية ، فلورفضت الحكومة المصرية الترضوخ ، اذن ففى اعتقاده أنه يجب أن يوجه اليها انذارا نهائيا (٧٥) : صمم لويد على أن يتعامل كما لو كان لا يزال حاكما لولاية خاضعة لبريطانيا متجاهلا تماما حقيقة أن مصر قد صارت الآن بلدا « مستقلا » . لقد كان

لموقفه المتعجرف وأساليبه التعسفية في معالجة الأمور ما جعل أى نقاش في القرارات التي اتخذها أمرا مستحيلا ، وكان هناك أمران آخران أضافا الى مشاكل الوزارة ووصلا بالأمور الى مستوى الخطر .

أما الأمر الأول ، فكان خاصا بالجيش ، وأما الثاني ، فكان خاصا بمشروع قانون العمد . تقدم أحمد خشبة وزير الحربية بمشروع لزيادة حجم الجيش ، فرفض عدلى تأييد المشروع واقترح أن يستأنس برأى الملك ، فرفض الملك بالمثل تأييد المشروع ، ثم ثارت نزاع شرس بين عدلى وعدد كبير من الوفديين ، بخاصة مكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى ، وأصر الأخير على أنه يجب أن يؤخذ في الإعتبار بيان المشاريع التي يتبناها الوفد تجاز في البرلمان ، وأعلن عدلى أنه في هذه الحالة سيستقيل . ولما علم لويد بمشروع خشبة قال لويد لعل الشمسى أن خشبة غبى (٧٦) ، واتهم الشعب المصرى بأسره بالجهل (٧٧) ، وهى لغة بلا شك بعيدة عن الدبلوماسية . تلجمت الوزارة بأسرها عند سماعها لعبارة لويد غير المتزنة والتي أسرع الشمسى بنقلها إلى زملائه ، واستعد كثير من بينهم لتقديم استقالتهم . وفي صورة نادرة للغضب ، إذ بثروت ، وهو الهادئ المهدب دائما حتى في مواجهة الاثارة ، اذ به يفقد أعصابه اثناء اجتماع المجلس ويتم لويد بالزور والبهتان والجنون ، وبخاصة فيما يتصل بموضوع المستشارين البريطانيين العاملين في خدمة الحكومة المصرية (٧٨) .

أما الموضوع الثانى ، فكان خاصا بمشروع قانون تبناه الوفد بموجبه يصبح اختيار العمد بالانتخاب المباشر ولا تتولى الحكومة تعيينهم . لقد ادعوا اجازة مثل هذا القرار سيكون خطوة تجاه الحكم الذاتى المحلى ، ولكن طالما أن كل من لهم حق الانتخاب للبرلمان ، أعنى الفلاحين ، يمكنهم أن ينتخبوا العمد ، فسيؤدى القناتون إلى أن يصبح للوفد نفوذه على المناطق الريفية وهو أمر بات أقوى مما كان عليه من قبل ، وإذا ما انتخب العمد مرة من خلال جهود الوفد ، فسيراعون بصورة ثابتة أن يكون تصويت القرية لصالح الوفد في أى انتخاب .

وحقيقة أن القرويين، مالم يضغظ عليهم، كانوا يميلون دائما إلى انتخاب الوفد، قد بدت واضحة في أذهان خصوم القانون، اذ كانوا يعلمون حق العلم أنه مالم يظل العمد معينين من قبل الحكومة، ومن ثم خاضعين لهيئة وضغظ وزارة الداخلية، فلن يصل أى حزب إلى الحكم سوى الوفد.

وكان أعضاء الوفد المتطرفين يعتقدون أن الظروف السائدة مواتية للتعجيل بأزمة. لقد قدروا أن الحكومة البريطانية التى كانت تواجه مشكلات سياسية فى الجهة الداخلية، كما كان يقلقها أيضا ما فى الصين من اضطرابات، لن تستطيع أزمة فى مصر فى نفس الوقت، ولذلك فستحنى رأسها لمطالب الوفد لتجنب مواجهة ما، ولذلك دبروا لمضايقة عدلى بكثرة الاستجوابات فى البرلمان لاجباره على الاستقالة، ويشتم من عبارات مصطفى النحاس أنهم كانوا يتوقعون من عدلى أن «يستقيل فى داهية» (٧٩). وكان عدلى يدرك تماما كيف يستطيع الوفد أن يساند المشروع مساندة قوية، ولذا تصدى بحزم ضد اقراره وهدد بالاستقالة لو صدر. لم يكن الوفدون المعتدلون، أمثال بركات والشمسى، سعداء بالمرّة بالطريقة التى كان يتبعها مكرم والنقراشى والنحاس للتعجيل باقرار المشروع، وكانوا يأملون أن يقنعوا عدلى بقيمة الوفاق، وبذلك ينقذون الوزارة التى كانوا أعضاء فيها (٨٠). كان سعد زغلول ضحية تصلب الشرايين وكان بالكاد فى دور النقاهة من نوبة من نوبات التهاب الرئة، فكان ضعيفا جسمانيا، سريع الغضب شديد الانهاك، ولذلك كان يتأثر بصورة خاصة من التلميحات عن ضعفه التى كانت تنقل له عن عدلى والتى كان يسكبها فى أذنيه بمهارة كل من مكرم والنحاس؛ فأقر سعد زغلول تدبير مضايقة عدلى بكثرة الاستجوابات فى البرلمان، ولم يعد سعد أذنا صاغية للمعتدلين، وهو موقف سجله فتح الله بركات فى مذكراته، وقد سبق له أن علّق على أن سعد زغلول كان يكره سماع أى رأى يتعارض مع آرائه (٨١).

وجاءت الأسابيع القليلة التى أعقبت ذلك بتغيير فى الموقف. كان الملك

يخطط لرحلة إلى بريطانيا، فارتاب الوفد في أن ملكهم يدبر شيئاً مع الحكومة البريطانية على حسابهم، وحاولوا أن يصلوا معه إلى تفاهم قبل ابجازه. كان فتح الله بركات صاحب اقتراح التقارب من القصر، وقام بالخطوة الأولى عندما بعث ببرقية إلى الملك يعرب له فيها عن أحسن أمنيته لجلالته بمناسبة شهر رمضان، وكان فؤاد، بالمثل، راغباً في الوصول إلى تفاهم مع الوفد (٨٢)، وكان يريد أن يخلف وراءه انطباعاً ودياً وأن يحصل على موافقة على إدراج بعضاً من أحب مشاريعه عنده، في الميزانية. كان يخشى من أن تغييراً في الوزارة البريطانية، كان يبدو وشيكاً، قد يعنى عودة وزارة عمالية قد تصادق الوفد ولا تعيره هواهتماماً. لكل هذه الأسباب، رد الملك على برقية فتح الله بركات ببرقية كريمة موقفاً عليها «فؤاد». وكان يشك كل من الملك والوفد في أن عدلى قد يفكر في الاستقالة من جراء مشروعى الجيش والعمد، ولكن الملك كان يعتقد أن في استطاعته تهدئة الوفدين المتطرفين، وإقناعهم بتأجيل خصوماتهم الساخرة؛ وكان الوفد، من ناحية أخرى، يأمل في أنه لو سقطت الحكومة أن يوافق الملك على اقتراحهم بتشكيل وزارة ائتلافية أخرى، الأمر الذى قد يبقى على البرلمان آمناً من أن يحل، وبذلك يبقون في قواعد السلطة.

وكان لمواقف الوفد الصلبة ولتشديد النواب الوفدين الدائم في البرلمان، ولتدخلهم في الإدارة، بالإضافة إلى عناد لورد لويد وموامرات القصر، ما شجع عدلى على أن يبحث عن سبب معقول للاستقالة وجاءت الفرصة في إبريل ١٩٢٧؛ اذ أثناء دور انعقاد البرلمان قدّم أحد النواب اقتراحاً بالتصويت بالشكر للحكومة على تقديمها المساعدة المالية لبثك مصر. عندئذ انبرى نائب وفدى بالقاء خطاب طويل خلاصته أن الحكومة لم تفعل شيئاً تستحق التصويت بالشكر لها، ورفض الاقتراح، فكان ذلك هو المبرر الذى كان عدلى يسعى إليه، اذ فسّر على الفور رفض التصويت بأنه يتضمن عدم الثقة بوزارته، وفي الحال قدّم استقالته (٨٣).



ذهل الوفديون من استقالة عدلى المفاجئة، بالرغم من أنهم كانوا يحاولون القيام بمناورة مماثلة لما حدث تماما منذ شهر؛ بل لقد صاروا أكثر انزعاجا عندما اقترح الملك ملطفا الموقف، بتشكيل حكومة مؤقتة، وهكذا وجدوا أنفسهم الآن وقد وقعوا في شر أعمالهم. وإذا كان شبان الوفد قد دفعوا بسعد زغلول ليقول عن عدلى بأنه يمكنه أن يستقيل «مع ألف سلامة» (٨٤)، اذ بهم يشهدون الآن سعد زغلول غاضبا وقد استفاق وشفى وساوره شك في أن الملك فؤاد يخبئ شيئا. ويذكر فتح الله بركات، الذى كف بحكمته عن ترديد: «لقد قلت لك هذا»، أن سعد زغلول اتهمه، ظلما بأنه أوقعه في ارتباك، في حين أن من أوقعوه فيها كانوا: النحاس وآخرين، فاقترح بركات أن يختار ثروت ليحل محل عدلى (٨٥)؛ وقبل ثروت بشرط أن يكف النواب عن كثرة استجواباتهم في البرلمان ومقاطعاتهم الاستفزازية وأن يؤجل أخذ الرأى في مشروع الجيش والعمد.

حذر الملك فؤاد لورد لويد من أن ثروت «سينزع تنازلات» من الحكومة البريطانية «رغم أنها»، وأن اختياره، من وجهة النظر البريطانية، سيكون اختيارا خطيرا، لأنه في رأيه أن ثروت له «جرأة سياسية تولدت من شدة جبن طبيعى» (٨٦)، وأضاف الملك قائلا ان ثروت لا يتوقع أن يطول بقاؤه في الوزارة لأنه مكروه بوجه عام، خاصة من سعد زغلول، الذى وجه اليه اللوم باعتبار أنه صاحب تصريح سنة ١٩٢٢. وأخيرا وصل فؤاد بالحديث الى نقطته الرئيسية وهى أن الأزمة الوزارية أظهرت دليلا على تبرم المصريين المتزايد من النظام البرلمانى وقال بأن البرلمان أشبه بغنم تسمى تتبع رائدها حيثما كان دون ماتبصر، والقادة فاسدون والتابعون جهلة والمعارضة قاصرة، ويدل الوضع كله على أنه سياسة عبث. وأضاف قائلا أنه على يقين من أن الحكومة البريطانية سرعان ما تدرك أن الدستور المصرى «مهزلة خداعة» (٨٧). ولأول مرة بصمت لويد و يابى أن يدلى بأى تعليق.

ولما كان سعد زغلول قد تغاضى عن الخيانة في صفوفه والتي كانت موجهة إلى عدلى، لذا كان عليه أن يدفع الثمن بأن يتقاسم الأعباء مع ثروت الذى كان يكرهه، ان لم تكن كراهته له تفوق كراهته لعدلى، وكان قد سبق لسعد زغلول أن أقسم فى سنة ١٩٢٢ بأنه لن يتعامل مع ثروت للدور الذى لعبه فى ارسال سعد إلى المنفى وفى تدبيره المسرحى لتصريح سنة ١٩٢٢؛ ولكن عندما قبل ثروت منصبا فى وزارة عدلى، أصر على أن يعمل الوزراء الأحرار فى تلاحم مع سعد زغلول، قائلا بأن الأحرار قد عقدوا «معاهدة» مع سعد زغلول (٨٨). ومع الظروف السياسية المتغيرة وموقف ثروت ازاءها، اضطر سعد زغلول إلى أن يعامل ثروت معاملة أكثر نبلا من معاملته لعدلى، بل صار فى وضع يمتنى فيه أن يقبل ثروت منصب رئيس الوزراء.

استقبلت ثروت أزمة ضخمة فى أبريل ١٩٢٧، بعد مضى بضعة أسابيع فقط من تشكيله لوزارته الجديدة. بدأت الأزمة أثناء مناقشة البرلمان للميزانية، اذ كان خشبه باشا، وزير الحربية (الذى وصفه لويد بأنه «غبى») قد طلب من لجنة فرعية فى البرلمان أن تقدم له تقريرا عن الأساليب التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار لتحسين الجيش. وتضمن التقرير من ما اقترحه من بنود: وجوب زيادة حجم الجيش، وأن تشكل قوة جوية وأن يلغى منصب السردار الذى ظل شاغرا لثلاث سنوات منذ اغتيال ميرلى ستاك، وأن منصب المفتش العام الذى يشغله فى الوقت الراهن انجليزى آخر هو سبنكس باشا (٨٩)، يجب ألا يصبح له فى هذه الحالة (٩٠) عضوية فى المجلس العسكرى. ولما وصل إلى سمع لورد لويد نبأ التقرير، وقبل أن يعرض عن البرلمان، عجل بإثارة أزمة، أعقبها قيامه بسوء تصرف بأسلوب امپريالى صرف.

كان لورد لويد قلقا باستمرار على ما كان يعتقد أنه «التفتت المنظم» (٩١) «لوضع بريطانيا فى مصر، وكان ذلك واضحا بصورة خاصة فى الجيش، حيث شاهد المصريين يحلون محل السلطات البريطانية فى الوظائف

المحلية، وطبقا لرأى لويد، كانت عملية التمهير تستهدف الجيش أساسا. «لقد صار هدف المتطرفين أكثر وضوحا الآن... كانوا يريدون ثورة مناهضة للملكية الوراثية، وكانوا يخفون هذا الغرض النهائي وراء مطالبة الشعب بالاستقلال التام» (١٢). لم يكن واضحا ما كان يشغل بال لويد أدى به إلى قراره هذا، ولكن ما كان واضحا تمام الوضوح هو أن لويد أراد أن يحث وزارة الخارجية البريطانية للعمل. لقد كان مبدأ مقرا منذ أمد طويل للسياسة الامبريالية البريطانية في مصر، وضع أساسه لورد كرومر هو: تجاهل أية ظاهرة وطنية طالما أن جيش الاحتلال البريطاني موجود على الأراضي المصرية، فاذا ما أخذ النفوذ البريطاني في التناقص، اذن، فقد يدفع هذا بالجيش المصري إلى الانضمام لصفوف الوطنيين، وبحول الظاهرة الشعبية إلى شيء أكثر خطورة بكثير.

وعندما طرح أحمد خشب اقتراحه، استنبط لويد أن المصريين تحت تحريض الوفد «لن يترددوا في تحريك هذه القوى المتحدة لمناهضة الملكية» (١٣). وكانت السياسة التي اقترحها لويد على لندن، قائمة نتيجة لذلك، على وجوب اجبار المصريين على التخلي عن ذلك المشروع وارسال سفن حربية لتهديدهم. لقد كتب لويد أن سعد يستهدف «استخدام موضوع الجيش المصري حجة لتفجير العداء ضد إنجلترا» (١٤).

وعلى العكس من ادعاءات لويد، قال جيرالد ديلافي، مراسل رويترز في مصر، أنه قد أقنع سعد زغلول ليوافق على أن تتولى بعثة عسكرية بريطانية تدريب الجيش المصري بشرط أن يرأس هذه البعثة قائد بريطاني ذو شأن برتبة لواء، وبذا يمكن حل موضوع الجيش، ونقل ديلافي الحديث إلى لويد (ولم يتحادث لويد قط مع سعد زغلول) واعتقد أن الأمر قد سوي وديا. وبما زاد من مخاوف ديلافي أنه علم عقب ذلك أن لويد لم يذكر في تقريره الذي بعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية، لم يذكر شيئا عن اقتراح سعد

زغلول (١٥) ؛ بل حتى بالرغم من تعليمات وزارة الخارجية البريطانية المبلغة للويد والتي طالبت به ألا يثير أزمة وأن يتعاون ، صمم لويد على اتباع أسلوب الزامى وقسرى بدلا من السعى للوصول إلى اتفاق متبادل .

كان لويد موضع رعاية « ونستون تشرشل » (١٦) ، ولذلك كان يحس بأمان تام في اتباع أية طريقة يراها ؛ ولم يكن أوستن تشربرلين ، وزير الخارجية البريطانية ، يرغب في خلق مشاكل مع لويد لأنه كان يخشى أن يساند تشرشل صديقه ويُعقظ الوزارة ؛ فلما طلب لويد سفينة حربية في مايو ١٩٢٧ للمرة الثانية في مدى سنين ، سمح له تشربرلين أن يفعل ما يشاء ، واعتبر الموضوع ليس بالأهمية البالغة التي تدعوا لاثارة أزمة داخل الوزارة البريطانية (١٧) . ومرة أخرى ، احتلت الشؤون المصرية المقام الثاني بعد المصالح البريطانية .

وطوال تلك الفترة احتج ثروت بأن الأمور الخاصة بالجيش المصرى أمور داخلية بطبيعتها وأنها لا تشكل واحدة من التحفظات ، وأصر لويد على أن موضوع الجيش لم يكن إلا انكارا (١٨) للتحفظات ، فما كان من ثروت إلا أن أحنى رأسه للمحتوم وللويد .

وطوال الأزمة الخاصة بموضوع الجيش وقف سعد زغلول موقفا نبيلًا من ثروت ، وكان دائم التأييد له ، كما كان صادقا في تعاونه ، وكانت أية شكاوى شكا منها ثروت ، موجهة إلى غالبية الوفدين ولم تكن موجهة ضد زعيمه . وفي الواقع ، كان ثروت على وشك أن يستقيل في شهر مايو عندما حاول بعض نواب الوفد أن يضغطوا عليه في موضوع خاص بعمدة ديروط . ثار ثروت للتدخل القاضح لأعضاء السلطة التشريعية في شؤون السلطة التنفيذية (١٩) . تشكك الكثيرون في سبب ثورة غضبه ، رغم أنها كانت حقيقة ، إلا أن حديثه عن الاستقالة كان وراءه قشله في أزمة الجيش وموقف لويد المتشدد .

لم يكن أحد من الساسة المصريين يُكن الكثير من الاحترام للويد . لقد اتهموه بانكار الحقائق وبأنه كاذب .. صفة صدمتهم في شخصية انجليزية وكان في الوقت نفسه مندوبا ساميا . لقد كانوا يقولون أنه متقلب .. أشبه بدوارة الهواء .. وأنه كان دائما يغير رأيه ثم ينكر ما سبق أن أكده . لقد أخذوا في اعتبارهم أنه يتدخل أيضا وبصورة متكررة وغير منصفة في الشؤون الداخلية (١٠٠) . وكان عدلي يعتقد أنه متهور ويميل الى اتباع سياسة هي أساسا غير سليمة ، بل كان ثروت يفقد اتزانه ويستخدم عبارات حادة عندما كان يتحدث عن لويد (١٠١)

وكان زملاء لويد البريطانيون يقولون عنه نفس الشيء إلى حد كبير ، فيقول ديلافي أنه كان يميل إلى أن يخفى عن وزارة الخارجية البريطانية «التطورات أو الاتجاهات التي تتعارض مع سياسته الذاتية» (١٠٢) ، ويقول عنه جرافتي سميث ، انه كان عليه أن يبتكر «نشرة أسبوعية للصحافة المصرية» ، ليتأكد بهذه الوسيلة اللتوية من أن مواداً صحفية هامة يود لويد أن يحجبها عن وزارة الخارجية البريطانية قد وصلت لندن فعلا (١٠٣) ولذلك كان يعد لويد مسئولا عن إيغار صدر المصريين نحو انجلترا بعجرفته وبادعائه الخاطئي عن السلطة . لقد كان يحاول أن يبرز كرومر بعد انقضاء ثلاثة عقود على عهد كرومر ، في الوقت الذي صارت فيه مصر من الوجهة النظرية دولة مستقلة ذات سيادة ، ولم تعد محمية مجهولا أمرها .

وخلال صيف سنة ١٩٢٧ ، توجه الملك فؤاد وثروت في زيارة رسمية إلى انجلترا ، وأثناء حديث مع ثروت . أعجب تشمبرلين بعقلية ثروت حتى انه صمم على أن يبدأ معا مفاوضات انجلو مصرية ، وبسرعة دونت مسودة معاهدة . ونظرا لأن لويد لم يؤخذ رأيه ، وحتى لم يحيط علما بالمفاوضات ، علق على ذلك فيما بعد تعليقا حائقا فقال : «ان اصطباد ثروت باشا في وقت الشدة هذا في شباك مفاوضات لمعاهدة معناه أن سقوطه السياسي صار أمرا

محتوماً (١٠٤)، بيد أن حكمه هذا كان على فعل مضى عليه وقت طويل وكشف عن احساس منه بمرارة على أنه ترك في الظلام أثناء اتخاذ اجراءات المفاوضات. ولو كان سعد زغلول باقيا على قيد الحياة أثناء فترة المفاوضات لكانت فرصة لتوقيع المعاهدة، ومع ذلك رفض البرلمان الوفدى المعاهدة؛ ومن سوء الحظ أن توفي سعد زغلول يوم ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ عن سبعين عاماً، وبوفاته انتهى عهد من عهود الحياة السياسية في مصر.

كان سعد زغلول موضع تيجيل من أبناء وطنه، وكان يحترمه معارضوه من بريطانيين ومصريين معا، وكان تأثيره على الحياة السياسية المصرية تأثيرا فريدا، وإن لم يكن مفيدا دائما. لقد شجع الأتوقراطية الوزارية ممثلة في سلوكه عندما وصل إلى السلطة؛ لقد استمر يستخدم في الحكومة أسلوب الرعاية والنفوذ الشخصي. لقد أثقن استخدام أسلوب العنف في الاضرابات والمظاهرات كسلاح ضد المعارضة وكوسيلة لممارسة الضغط باسم الرأي العام. لقد أحاط نفسه برجال ذوى مواهب لها قدرها، وإن كان قد أبعد عنه في الواقع عقليات العصر المتأخرة. لقد بذر سعد زغلول وغذى بذور كثير من الأغراض السياسية التي أحدثت بالحياة السياسة لعشرات السنين المقبلة، لأنه في الوقت الذي كان في استطاعته أن يسيطر على الموقف من خلال قوة شخصيته فحسب وبذلك يخفى عيوب النظام، كان خلفاؤه الذين كانوا أقل منه شأنا في كل شيء، لم يكن عملهم إلا مجرد اظهار عيوب النظام؛ ومع ذلك فقد فعل سعد زغلول الكثير من أجل مصر. ووجد الحركة الوطنية حتى صار اسمه مرادفا لها، ومن أجل هذا، كان كل شيء فيما عداه يغفر له.

ومن الواضح أن السلطات البريطانية في مصر كانت تنظر إلى سعد زغلول من وجهة نظر مختلفة تماما، فقد وصفه روبرت فيرنس (١٠٥) السكرتير الشرقى بداز المندوب السامى البريطانى، بأنه:



« هو أساسا زعيم شعبي ، معجب بذاته ، يغار من كل سلطة لا تصدر عنه ، متعصب لحزبه تعصبا صارما لا يلين ، يخلط العناد بالحزم ، واغتنام الفرص بالتبصر . يبدو أنه عاجز عن وضع مفاهيم . ينشد أولا وقبل كل شيء الترويج لتأثيره الشخصي ، كما ينشد ثناء الشعب عليه ، أستاذ قديم للخطابة المطيبة بالسباب والمزاح . هودائم التأثير على المصريين ببلاغته . مع عدلى وغيره من زملائه الأوائل ، سلك في أوقات مختلفة ، نسوها الآن ، سلوكا وقبحا . . . و ينذر جدا أن تظهر شخصيات بارزة بمثل هذا النمط في هذا البلد . وسعد زغلول باشا يستغل في براعة عواطف أصدقائه أيما استغلال ، وهو أسطوري تماما في تأثيره كشخصية بارزة في أرجاء البلاد ، ومامن شك في أن موته سيلف كل مصر في حزن حقيقى تابع من القلب ، لأنه رجل من أجله ومن جراء القضية التى ألهمها ، عُفِر له الكثير ، وتبقى الحقيقة وهى أنه ، مع كل أخطائه العديدة هو اليوم المصرى الوحيد الظاهر ، بشخصيته وقوته الحقيقتين هو أسمى رمز لمصرى ، ولعل هذا هو السبب الحقيقى فى أنهم يحبونه بالغ الحب ما هى صفاته ؟ معجب بذاته ، عليل ، طاغية ، متقلب الأطوار ، لا يعتمد عليه ، عاطفى ، منتقم ، داهية ، سريع الادراك فى لحظات ، سريع الغضب وطويل المدى فى حنقه ، لا يخلو من شفقه وحب ، يفوق فى نشاطه الذهنى معظم مواطنيه . ضيق الأفق - كما يفوقهم فى المثابرة وفى بلاغة الاقناع والحديث ، ويبز كثيرين منهم فى أمانته المالية . » (١٠٦).

وكل من عرفوا سعد زغلول جيدا يدركون أنه كان متجاوبا مع الكلمات الطيبة ، حتى لو كانت أقرب إلى التملق ، ولكنه كان دائما يرد على العنف بالعنف . وبمعاملة سعد زغلول معاملة متفطرة ، لم ينجح لويد إلا فى جعل السياسى المصرى مناهضا له ، ولو أنه أفلح فى مصادقة سعد زغلول لكان من المؤكد أن يحققا مزيدا من الوفاق البئى . وفى الوقت الذى يكون فيه من البحث التفكير فيما ربما حدث لو أن شخصيات أخرى قد سلكت مسلكا مختلفا ، يتساءل

المصريون باهتمام بالغ وبشكل واضح عما كان متوقعا أن يحدث لو كان الملك  
فؤاد أقل أتوقراطية وأكثر اتجاها لآأن يحكم كملك دستوري ، ولو كان سعد  
زغلول أقل طغيانا ، ولو كانت الحكومة البريطانية أقل عنادا . ألم تكن المعاهدة  
الانجليزية المصرية ليتفاوض عليها في النهاية في سنة ١٩٣٦ ، إن لم يتفاوض  
على معاهدة أفضل ، في موعد أسبق بكثير؟ ألم يكن أمام الحكومة المصرية  
الدستورية وقت كاف لتطوير أصولها؟

من سوء حظ الوفد ، وبالتالي ، من سوء حظ مصر ، أن كان اختيار خليفة  
لسعد زغلول اختيارا عقيما جدا ، وكشف بوضوح عن التيارات المتصارعة التي  
كانت تدور الوعد . وكان في اعتقاد كثير من المعتدلين أن من الواضح أن  
اختيار خليفة لسعد زغلول سيقع على ابن أخته فتح الله بركات ، وكان فتح الله  
بركات سياسيا ذكيا ، بارعا في التعامل مع الناس ، كما كان بارعا أيضا في  
تنظيم المجتمعات الريفية ، ولكنه لم يكن مثقفا ثقافة غربية ولم يكن يعرف أية  
لغة أجنبية ، وهو معوق على المستوى العالمي . واعترض المتطرفون من الوفد  
على ترشيحه على أساس . أن زعامة الوفد ليست اقطاعا وراثيا ينتقل من سعد  
زغلول إلى ورثته ، وما دعم اعتراضهم ، صفية زغلول ، التي كانت لا تميل  
كثيرا إلى فتح الله بركات لأسباب شخصية بحتة . أما غيره من المرشحين  
فكانوا : واصف غالي . وكان في الواقع لا يطمع في مثل هذا الشرف ، ولأنه ربما  
اعترض على ترشيحه على أساس أن ديانته لا تمثل ديانة أغلبية الحزب .  
ومصطفى النحاس ، سكرتير الحزب ، وكان يؤيد ترشيحه المتطرفون الذين كانوا  
يعرفون فيه أنه ربما كان أكثر طواعية من بركات الحريص الحذر ، وقد يسمع  
لنفسه أن يوجهوه ، فضلا عن هذا ، كانت صفية زغلول أكثر إعجابا  
بالنحاس ، الذي كان يتسلقها ويحقق لها أهواءها ، ولذلك اختير النحاس  
ليخلف سعد زغلول زعيما للوفد . وفي تعليق للقائم بأعمال المندوب السامي  
البريطاني ، نيقيل هندرسن ، على مختلف المرشحين لزعامة الوفد ، أن ترشيح

النحاس يمكن «الاعتراض عليه بشدة» لما عرف عنه من أنه «غير متزن عقليا» (١٠٧). وكان سعد زغلول نفسه يعتبر النحاس شديد القلب، ولكن مكرم عبيد ومحمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر أيدوه بكل ثقتهم، وصار النحاس زعيما للوفد كما صار أيضا رئيسا لمجلس النواب.

حزن ثروت لوفاة سعد زغلول، لأنه أدرك أن المفاوضات التي كان قد توصل اليها مع انجلترا لن تتاح لها الآن فرصة النجاح، لأن النحاس لن يصادق هو ولا أعوانه إلا على المفاوضات التي تتم من خلال جهودهم وذلك لكي يمكنهم أن يجنوا المجد الكامل. لقد كان تقارهم مضابقا تماما خطط سعد زغلول الأولى، ولو أن سعد زغلول صار لينا في سنواته الأخيرة، ولربما قبل بنودا فاض عليها سياسى غيره لو كانت البنود عادلة. لقد حاول النحاس ومستشاروه أن يتركوا بصماتهم على السياسات المصرية، ولذلك لم يسمحوا بأى نصر لا يتحقق من خلاصهم.

ولقد مر الملك أيضا بفترة عصيبة مع الوفد. لقد صممت الزعامة الجديدة على أن تبرهن للملك أن تغيير الزعيم لا يتضمن تغييرا في سياسة الحزب؛ وبغض النظر عن يكون زعيم الحزب، فهم قد صمموا في حزم على مناهضة الأتوقراطية الملكية، وعلى أن يجبروه على احترام الدستور (١٠٨). ولقد أظهرت الأحزاب الأخرى التي لم يفرض عليها الوفد نفوذه، أظهرت اتجاهها نحو تدعيم أوضاعها. والائتلاف الذى كان يؤدي واجبه بنجاح في السنة الأخيرة بفضل اخلاص سعد زغلول لثروت، اذ به يتمزق إربا. وكان الوفديون المتطرفون يحرضون النحاس ضد ثروت في البرلمان على أمل أنهم يفلحون من وراء ذلك في إسقاط الوزارة وتنصيب النحاس رئيسا لوزارة، أو، إذا ما عارض المدوب السامى البريطانى في ذلك، يرشح محمد محمود، وزير المالية وقتذاك ونائب رئيس الأحرار الدستوريين، لرئاسة الوزارة، وكان كثير من بين الوفديين مقتنعين بأن محمد محمود متعاطف مع الوفد، بل كان يفكر البعض في اختياره

ليخلف سعد زغلول كرئيس لحزب الوفد؛ ولعله كان يسعد محمد محمود أن يرى وزارة ثروة تسقط لأنه كان يعتقد أنه ربما يقع عليه الاختيار رئيسا لوزارة ائتلافية أخرى. وكان بقية أعضاء الوزارة يحسون بتصارع التيارات المتضاربة. ولقد حدث أن فتح الله بركات وعلى الشمسي اللذين كانا يمثلان المعتدلين بحزب الوفد، استقالا من منصبها بعد شجار مع مصطفى النحاس، ثم مالبا أن سحب استقالتيهما لانقاذ الوزارة من السقوط، آخذين في اعتبارهما أن لوسقطت الوزارة فعلا من خلال مؤامرات الوفد، فلربما أُنْهت بتحرك المؤامرة.

ولقد أظهر حزب الأحرار الدستوريين، هو الآخر، انقسامًا في الزعامة، إذ ارتاب كثيرون في سلوك نائب رئيس الحزب، وفي ازدياد مودته تجاه أعضاء الوفد، في وقت كانت فيه جريدة الحزب، وهي الجريدة «السياسية» تهاجم النحاس، كما ارتابوا أيضا في معارضة زعيمهم محمد محمود لثروت بينما كان من المفروض أن يسانده ولا يعارضه، ولذلك كان البعض شغلهم الشاغل البحث عن رئيس للحزب، اعتقادًا منهم أنه لو علم محمد محمود أنهم أفلحوا في ترشيح رئيس غيره، فلربما استقال من حزب الأحرار الدستوريين، ولكان من المحتمل تماما أن ينضم إلى حزب الوفد (١٠٩).

ولم يكن ثروت يدري ماذا يعمل، وأظهر مزيدا من التردد عن ذي قبل، ومبلا إلى أن لا يفعل شيئا، شخصية قاصرة، انتقدها سعد زغلول قبل وفاته. في حديث مع جيرالد ديلافي، وجه سعد زغلول انتقاده لثروت بأنه لا يمثل الزعامة المنتظرة لرئيس وزراء في مجلس النواب، في الوقت الذي فيه هذا الأمر لازم تماما. لم يكن ذلك متوقعا، وأظهر ثروت قصورا وضعفا أمام الوفد، الأمر الذي لم يؤد إلا إلى زيادة اصرارهم على التخلص منه (١١٠).

لقد وجد الملك أن المعارضة مهياة للقيام بمؤامرة. وطبقا لنصوص الدستور يرشح الملك خمس أعضاء مجلس الشيوخ. وفي وزارة سعد زغلول، بصمت الحكومة أن يكون اختيار المرشحين بموافقتها، وبعد تسوية الخلاف وافق الملك،

ثم خلت خمسة مقاعد، ورفض الملك أن يرشح أحدا. ما لم تكن له الحرية الكاملة في اختيار من يرغب هو في ترشيحه.

وفي حذر، جس الوفد مشاعر الملك فؤاد حول وزارة يرأسها النحاس، وأعرب فؤاد عن موافقته (١١١). وكان الملك يعتقد أنه ب وفاة سعد زغلول بات في استطاعته السيطرة على الوفد بسهولة، كما كان مقتنعا أيضا أن أية وزارة يرأسها النحاس لا مناص من أنها ستثير فوضى وستسقط في خلال فترة قصيرة جدا، مما يتيح الفرصة للملك ليختار وزارة وفق رغباته. كان في استطاعة لورد لويد أن يدرك ما كان يخططه الملك، لأنه طوال السنة كان الملك يفصح تماما عن رغبته في أن يحكم دون وجود عائق سواء كان هذا العائق البرلمان أو الدستور، فحذره لويد بأن على الملك ألا يعبث بالدستور وأن عليه أن يمارس عمله ملتزما التزاما تاما بالأسلوب الدستوري.

ولم يكن في استطاعة بقية من في البلاد أن يفعلوا شيئا سوى أن يعكسوا تردد ومؤامرة زعمائهم السياسيين، واندلعت مظاهرات الطلبة الذين انضموا الى الاضرابات التي كانت تعبر بلاشك عن خيبة أملهم بوجه عام في الوضع السياسي. وسرعان ما تصعدت المظاهرات إلى ثورات، وفي ٨ مارس، اشتبك الطلاب والشرطة اشتباكا عنيفا في القاهرة، وجرح ثلاثون طالبا، وحدثت حوادث مماثلة في طنطا وأسيوط. وأخيرا، توقف ثروت عن المماطلة، وعرض بنود المعاهدة على الحكومة، فلما رفضت البنود استقال، فأُسند تأليف الوزارة الجديدة إلى مصطفى النحاس.

في بادئ الأمر، لم يكن في نية الأحرار أنه ستورين أن يستمروا في تعاونهم مع الوفد، ولكن محمد محمود أوضح لهم أنه لو رفض حزبهم أن ينضم الى التآلف، ولوقام نزاع بين المصريين والحكومة البريطانية، ولو انحل البرلمان نتيجة لذلك، فسيقع اللوم بصراحة عليهم، وقد يتهم الشعب الحزب بالخيانة والتآمر،

خاصة إذا وافقوا، نتيجة للظروف، على أن يشكلوا حكومة؛ فوافق الأحرار على مفض، على أن يتعاونوا مع الوفد، وتألقت وزارة في ١٨ مارس ١٩٢٨.

وبالرغم مما كان للنحاس باشا من أغلبية في البرلمان، فلقد كان مقدرا أن يظل رئيسا للوزارة لمدة ثلاثة أشهر فقط. وتركز الموضوع مرة أخرى على مشروع قانون الاجتماعات، تعديل القانون السابق صدوره في سنة ١٩٢٣ الذي كان الوفد مصمما على اجازته من خلال البرلمان. كان لويد لويد هـ الآخر مصمما على وقف التصديق على القانون، لأنه كان يعتبر أن بنوده تشكل خطرا على أرواح ومصالح الأجانب في مصر، نظرا لأنه سيجرد الشرطة من كافة حقوق التدخل في منع الاجتماعات العامة أو في فض اجتماع قد صار مخلا بالنظام. وقال لويد ان القانون كان تحريضا مباشرا على الاخلال بالنظام ومحاولة متعمدة لشيط هم الموظفين عن أداء واجباتهم (١١٢)، بينما كان يؤيدو صدور القانون يرون فيه وسيلة تمنع مستقبلا الصدام بين الشرطة والطلاب، ويمنع السلطة التنفيذية من قمع المظاهرات العامة العبرة عن استنكار ما، كما حدث في عهد حكومة زيور.

ادعى لويد مرة أخرى أن الوفد بعد وفاة سعد زغلول قد «رجع إلى حالة من التطرف ينتق معها تحمل أية تبعية، أكثر شبا تماما بأيام حملات الاغتيال القديمة، وانحصر نشاطهم التشريعي منذ الصيف الماضي في اجراءات مخططة تخطيطا واضحا لقمع النفوذ الأسي بين الموظفين ولاخضاع المديرين والعمد في المحافظات لهيمنة الحزب، وشل حركة الشرطة في فض المنازعات السياسية في المدة (١١٣)». ولم ينس لويد قط أن أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي اشتركا في قضية النردار، ولم يكن مفتنعا بتبرئة القضاء لهما، ولهذا كان برتاب في أن أية خطة يشتركان فيها تعنى اغتيالا وعنفاء. وأقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها إلى لويد بأن يوجه انذارا شفويا إلى النحاس في ١٩/١٨ إيريل ضد التصديق على مثل هذا القانون، وفي حالة





### الحرية والترخيص بها

بريطانيا (مخاطبة مصر الفتية) : « لقد أعطيتك فرصة العمل ولكن لو استخدمت هذه الفرصة في تقييد يد العدالة فساؤطر لسحبها منك ( بمناسبة استقالة الرئيس البريطاني لمحكمة جنايات القاهرة احتجاجا على إطلاق المحكمة سراح عدد من المصريين المتهمين في الإغتيالات السياسية وجرائم أخرى )



تجاهل الانذار، يوجه انذار نهائى مكتوب شديد اللهجة، وهو ما قام به لويد فعلا بعد ذلك بعشرة أيام مطالبا النحاس بتعهد كتابى بأن الاجراء المشار اليه يعالية لن ينفذ.

بهر الملك لفشل الوفد وأصر على أن يرد النحاس على المذكرة، الأمر الذى دعا لويد إلى أن يعلن تعليقا لاذعا بأن الملك قد عباد لحيله القديمة ليدفع بالنحاس إلى عداء سافر مع السلطات البريطانية وبذلك يمكنه أن يقوض كلا من الوفد والدستور (١١٤)، ولكن لويد تطلع أيضا إلى حقيقة أن الرد كان اجراء ضروريا. بعد ذلك ردت الحكومة المصرية بأنها لا تعترف بحق بريطانيا فى التدخل فى التشريع المصرى، وإن كان الرد قد «صيع فى عبارات ودية»، وأعزبت عن النية فى تأجيل مشروع القانون نظرا لاقتراب البرلمان من فض دور انعقاده. (١١٥) كان لويد سباخا على الرد، وارتاب فى أن مشروع القانون ربما يعاد عرضه فى دور الانعقاد القادم، ولكن الحكومة البريطانية كانت راضية عن صرف النظر عنه.

ولما اتضح للملك فؤاد أن مشروع قانون الاجتماعات لم يمس الوزارة بدوء، فتش عن وسيلة أخرى بها يفقد الثقة فى الوزارة. استمال اليه محمد محمود، وأسر إليه بأنه يريد أن يشكل وزارة عقب سقوط الوزارة الراهنة (١١٦)؛ ومع ذلك كانت الوزارة القائمة محجمة عن السقوط. كان مقرا أن تجرى الانتخابات للمجالس البلدية والعمد خلال الصيف، وكان الوفد يريد البقاء فى السلطة أطول مدة ممكنة حتى يشرف على الانتخابات لصالحه. لقد كانت هناك حقيقة مقررة ومعروفة فى الحياة السياسية المصرية وهى أن المجالس البلدية والعمد هم مفاتيح النجاح فى كل انتخاب، ولكن عندما بعث مصطفى النحاس برسالة شكر إلى الحكومة البريطانية على موقفها الودى خلال الأزمة الأخيرة، اهتزت الوزارة، ومع ذلك لم تسقط. وقُدّم استجواب فى البرلمان بتسأل عما إذا كان هناك داع لأن يتقدم المصريون، من جانبهم، بالشكر

للحكومة البريطانية على انذارها النهائي الأخير، وكثير الأحرار عن أنيابهم في البرلمان، فتصدى مكرم عبيد للدفاع عن موقف الحكومة، واتبرى له عبد الحميد سعيد، الحر الدستوري معارضا، وأخذا يراشقان بعضهما البعض بأعلى أصواتهما، ولبرهة هددت ساحة البرلمان بأن تصبح مسرحا لشغب أشبه بشغب أرصفة الشوارع، ولكن مالبت العقول المادئة أن سيطرت على الموقف لإعادة النظام والكرامة إلى المجلس، وسرعان ما التأم الصدع بين الحزبين للحيلولة دون سقوط الوزارة حتى ينقضى الصيف، ولكن في ١٧ يولية، استقال محمد محمود من الوزارة فجأة، وبعد مضي يومين عرفت أسباب الاستقالة، عندما فاحت أتباء فضيحة علنية تمس بزاوية رئيس الوزراء وملوكه الوطني.

اذ كانت الصحف قد نشرت نص اتفاق يدل على أنه عقد بين النحاس باشا ووينصا واصف وجعفر فخري، ثلاثة محامين موكلين عن والدة الأمير سيف الدين في قضية أمام المحكمة، ذلك أن سيف الدين الذي ادعى انه مجنون عندما حاول قتل الملك فؤاد الزوج السابق لشقيقته، كان ثريا واسع الثراء، وكان الملك فؤاد قد استولى على أملاكه، فأخذ المحامون الثلاثة على عاتقهم استرداد أملاك سيف الدين من الملك وتسليمها إلى والدة الأمير مقابل أتعاب ضخمة قدرها ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصري. وكان وينصا واصف ومصطفى النحاس وقت تحرير الاتفاق نائين لرئيسي مجلس البرلمان؛ فلو كان قد ثبت إثم النحاس، لكان في ذلك نهاية مستقبله السياسي لاحالة، نظرا لما تضمن هذا الاجراء من تعارض المصلحة (١١٧)، ولكن أعلنت براءته في حينها من الاتهامات الموجهة اليه، وإن كانت الحادثة قد منحت للملك بأن يستغل فضيحة النحاس العلنية ليعجل بإقالته من منصبه يوم ٢٥ يولية ١٩٢٨، وأسند الملك إلى محمد محمود تشكيل وزارة جديدة وعلى الفور، طلبت الوزارة الجديدة من جلالة حل البرلمان وتأجيل الانتخابات لمدة ثلاث سنوات. وهكذا أفلح الملك في تدبير انقلاب ثان ضد "سنور والحياة البرلمانية"، وقد عاونه وشجعه في

هذه المؤامرة حزب الأحرار الدستوريين، عاونه وشجعه الأشخاص الذين سبق لهم أن خططوا وصاغوا الدستور. و يبدو أن قواد كان على صواب في أن الحياة الدستورية كانت مهزلة، كما قرر اللويد يوماما، لأن ايقافها قد تأمر عليه ونفذه نفس مؤسسها.

## هوامش الفصل الثالث

(١) يذكر عبد الخالق لاشين في كتابه «سعد زغلول ودوره في الحياة المصرية» (بيروت ١٩٧٥)، ص ٣٥٩، أن بعضهم فرقتهم الملك على سعد زغلول

(٢) ا. ك. كلارك كير A. K. Clarke Kerr، القائم بأعمال الندوب السامي البريطاني، إلى رامزي مكدونالد Ramsay Macdonald، ٥ يناير سنة ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ٣٧١/١٠٠٢٠

(٣) مذكرات فتح الله بركات (٢٥-١٩٢٦)، ١٧ : ١٩

(٤) Francophile

(٥) من كلارك كير إلى رامزي مكدونالد، ٢٤ أكتوبر ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١/١٠٠٢٢

(٦) مذكرات فتح الله بركات (٢٥-١٩٢٦)، ١٧ : ٧

(٧) camarilla

(٨) Baron Van den Bosch

(٩) البارون فيرمن ثان دن بوش Baron Firmin Van den Bosch في كتابه «عشرون عاما في مصر Vingt Années en Egypte» (باريس، ١٩٣٢)، ص ٧٥؛ وكانت راوية سعد زغلول أنه أقنع فان ديش أنه شرعيا على صواب (مذكرات سعد زغلول، ٤٧ : ٢٧٨٩)

(١٠) Spoils System

(١١) مذكرات سعد زغلول، ص ٢٧٧٠، وفيها يتحدث سعد زغلول عن تخليعه الإدارة من «...» وبالرغم من ذلك فانه سرعان ما يلوم نفسه على استخدامه لغة لا تليق برعيم شعبي.

- (١٢) مذكرات فتح الله بركات (١٩٢٣)، ١٥ : ٧٤
- (١٣) د. من حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، ج ١، ص ١٩٠ وبعدها.
- (١٤) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب
- (١٥) Ramsay Mac Donald
- (١٦) Sir Henry Campbell Bannermann
- (١٧) Lord Cromer
- (١٨) Eldon Gorst
- (١٩) Lloyd George
- (٢٠) Lord Parmoor
- (٢١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية، ج ١، ص ١٦٨
- (٢٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول، ص ١٥٤
- (٢٣) مذكرات سعد رسول : ١٥ - ٢٧٠٤ وبعدها
- (٢٤) انظر : ا.و.ب. نيومان. «البحر المتوسط ومشكلاته»، ص ٢٨٥ E.W.P. Newmann: ١٩٢٨  
«The Mediterranean and Its Problems» (London, 1928)
- (٢٥) عباس محمود العقاد : سعد زغلول، ص ١٥٨
- (٢٦) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية، ج ١، ص ١٨١
- (٢٧) Sirdar
- (٢٨) Sir lee Stack
- (٢٩) جرافتي سميث «Graffey Smith» : «الشرق المشرق Bright Levant»، ص ٨٨
- Gen. Tellini
- «Nevile Henderson»
- (٣١) المرجع السابق، ص ٨٩
- (٣٢) Sir George Lloyd
- (٣٣) Lord Lloyd
- (٣٤) عبد الرحمن الرافعي : «في أعقاب الثورة المصرية»، ج ١، ص ١٥٧
- (٣٥) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول، ص ٤٣٠ - ٣١، يدعى أن حسن نشأت حث منصور على اقرار اغتيال لاجراج حكومة الوفد
- (٣٦) «Le Maquercau d'Abdin»



(٢٧) صور الشخصيات المصرية كما صورها روبرت فيرنس، السكرتير الشرق Profile of  
Egyptian personalities drawn up by Robert Furness ٢٥ مايو، ١٩٢٧، وزارة

الخارجية البريطانية F. O. ١٢٣٨٨/٣٧١  
«I Carabinieri

(٢٨) من النبي إلى كيرزون Allenby to Curzon ، ٥ ديسمبر ١٩٢٤،  
١٠٠-٢٢/٣٧١/٣٧١

(٢٩) د. محمد حسين ميكل: مذكرات، ج ١ ص ٢١٤

(٣٠) مذكرات سعد زغلول، ٤٧ : ٢٧٦٢

(٣١) المرجع السابق، وانظر أيضا: عبد الحالق لاشين: سعد زغلول، ص ٤٤٦.

(٣٢) عبد العزيز فهمي: « هذه حياتي » ( القاهرة ١٩٥٢ ) ص ١٥١. ادعى سعد زغلول أن عبد  
القادر حمزة رئيس تحرير « البلاغ » أنه أخبره بأنه اختير رئيسا للبرلمان بناء على اتفاق سري بين  
الابراشي، من رجال الملك، والوفقيين، ولكن نشأت علم به وأخبر النبي الذي أمر الملك بحل  
البرلمان، مما أغضب الملك كثيرا. ولم يصدق زغلول الرواية تماما، ولكنه على أية حال قرآن  
يسجل اسمه في سجل تشريفات القصر الملكي بمناسبة عيد الميلاد الملكي. (مذكرات سعد  
زغلول، ٥٠ : ٢٨٦٢)

absolutism (٣٣)

(٣٤) جراتي سميت: « الشرق الشرق »، ص ١٠٠.

Vich (٣٥)

(٣٦) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ٢٢٧

(٣٧) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ٢٢٨

(٣٨) الموجز التاريخي للأحداث في مصر، ١٩٢٥-٢٦ Historical Summary of

Events in Egypt 1925 - 26 : مارس ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ،  
١٢٣٤٤ / ٣٧١

(٣٩) لورد لويد: مصر منذ كرومر Lord Lloyd. Egypt Since Cromer. (لندن،  
١٩٣٤)، ج ٢ ص ١٥٠

(٤٠) أوراق سنت أنطوني، خطاب من لورد النبي إلى سير ويليام هاتير Sir William  
Hayter. مئخ: دار الندوب السامي البريطاني، القاهرة، مايو ١٩٢٤.

«Kershaw (٤١)

«a grave miscarriage of Justice (٥٢)

(٥٣) مذكرات سعد زغلول، ٥٢ - ٢٩٧٦ وما بعدها، ٢٩٩٦

«Gerald Delaney (٥٤)

Reuter (٥٥)

Lloyd George (٥٦)

Vaus Pouvez Vous renseigner (٥٧)

(٥٨) مذكرات سعد زغلول، ص ٢٩٩٢-٤٩٤ مذكرات بركات (٢٥-١٩٢٦)، ١٧: ٤٦

وما بعدها، لويد: «مصر منذ عهد كرومر» ج ٢، ص ٦٤ وما بعدها؛ وانظر أيضا وزارة الخارجية

البريطانية، F. O. ٢٧١ / ١٢٢٤٤

Tory (٥٩)

(٦٠) مذكرات كتبها جيرالد ديلاي ومراسل رويتر في مصر؛ أوراق سنت إيلون، سبتمبر ١٩٧٠

Sir Lawrence Gralley-Smith (٦١)

Jacarandos (٦٢)

(٦٣) جرافني سميث: «الشرق المشرق» ص ١٠٢

«Sir Austen Chamberlain (٦٤)

(٦٥) مذكرات ديلاي، وانظر أيضا تقريرا عن حديث جرى بين جيرالد ديلاي ولورد لويد بُعث

به إلى سير أوستن تشمبرلين، ٧ سبتمبر ١٩٢٦؛ وزارة الخارجية البريطانية، F. O. ٢٧١ /

١١٥٨٤

(٦٦) مذكرات بركات (١٩٢٦) ٥: ٥٤

(٦٧) مذكرات بركات (١٩٢٥-٢٦)، ١٧: ٢١

«bunch of cowardly Slaves (٦٨)

من نيكل هندرسن القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني، إلى أوستن تشمبرلين، ٨

سبتمبر ١٩٢٦، وزارة الخارجية البريطانية، F. O. ٢٧١ / ١١٥٨٤

«Nevik Henderson (٦٩)

(٧٠) المرجع السابق

(٧١) لويد: «مصر منذ عهد كرومر»، ج ٢، ص ١٨٠؛ وانظر أيضا مذكرات بركات (٢٦-٢٧)

(١٩٢٧) ٦: ١٥

(٧٢) مذكرات بركات (١٩٢٧) ٨: ٤٨-٤٩، وانظر أيضا: الموجز التاريخي للأحداث في مصر

(٢٥-١٩٢٦)، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ١٢٣٤٤ / ٣٧١ ، وأنظر أيضا لويد: «مصر منذ عهد كرومر، ج ٢، ص ١٨٢

(٧٣) مذكرات مركبات (١٩٢٧-٢٦)، ١٣: ٦، وأماكن أخرى في المذكرات

(٧٤) لويد «مصر منذ عهد كرومر» ج ٢، ص ١٩١

(٧٥) لويد: «مصر منذ عهد كرومر» ج ٢، ص ١٨٥

bête (٧٦)

(٧٧) مذكرات مركبات (١٩٢٧)، ٢٥: ٧، وأنظر أيضا بالنسبة لرواية لويد عن الحادثة، وزارة

الخارجية البريطانية... F. O. ، ٢٢ أبريل ١٩٢٧: ١٢٣٥٥ / ٣٧١

(٧٨) مذكرات مركبات (١٩٢٧)، ٢٥: ٧، وأنظر أيضا، (١٩٠٧)، ٢٦: ٩ .

(٧٩) مذكرات مركبات (١٩٢٧)، ٥٤: ٨، وأنظر أيضا، تقرير لويد إلى لندن، ٢٢ أبريل

١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. و ١٢٣٥٥ / ٣٧١

(٨٠) مذكرات مركبات (١٩٢٧)، ٩: ٣ وما بعدها

(٨١) المرجع السابق، (١٩٢٧-٢٦)، ٤١: ٦.

(٨٢) من لويد لويد إلى سيراوستن تشمبرلين، ٢٢ أبريل ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية،

F. O. ، ١٢٣٥٥ / ٣٧١

(٨٣) مذكرات مركبات (١٩٢٧) و ٧: ٩

(٨٤) المرجع السابق ص ٣

(٨٥) مذكرات مركبات (١٩٢٧)، ٩: ١٩

(٨٦) ٢٢ أبريل ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ١٢٣٥٥ / ٣٧١

«dishonest farce» (٨٧)

لقاء بين الملك فؤاد ولويد لويد ٢٦ أبريل ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ،

١٢٣٥٥ / ٣٧١

(٨٨) مذكرات مركبات (١٩٢٧)، ٣٠: ٧، وأنظر أيضا، (١٩٢٨)، ١٣: ١٢

Spinx Pacha (٨٩)

ad hoc (٩٠)،

«Steady elusion» (٩١)

- (٩٢) لويد: «مصر منذ عهد كرومر» ج ٢، ص ٢٠٠ وما بعدها
- (٩٣) المرجع السابق، ص ٢٠٢
- (٩٤) من لويد إلى لندن، ٢٠ مايو ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ١٢٣٥٥ / ٢٦١
- (٩٥) أوراق سنت أظني، مذكرات ديلاني
- (٩٦) Winston Churchill
- (٩٧) أوراق سنت أظني، مذكرات ديلاني
- (٩٨) negation
- (٩٩) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٩: ٥٣
- (١٠٠) مذكرات بركات (١٩٢٧)، ٩: ٤٢
- (١٠١) المرجع السابق، ص ٢٧؛ أيضا (١٩٢٨)، ١٢: ٢٤
- (١٠٢) مذكرات ديلاني، أوراق سنت أظني
- (١٠٣) جرافني سميت: «الشرق المشرق»، ص ١٠٥
- (١٠٤) لويد: «مصر عهد كرومر» ج ٢، ص ٢٣٠
- (١٠٥) Robert Furness
- (١٠٦) من لويد إلى مير أوستن تشمبرلين، مقبلا من فيرس السكرتير الشرق، ٢٣ مايو ١٩٢٧؛  
وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ٧٠٣٧١ / ٢٧١
- (١٠٧) «mentally unbalanced»
- هندرسن إلى لندن، ٢٣ أغسطس ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ٢٧١ / ١٢٣٥٥  
وكان يشاركة نفس الرأي فيرنس، ٢٣ مايو ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية  
F. O. ، ١٢٣٨٨ / ٢٧١
- (١٠٨) كتب نيثل هندرسن، القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني، في تقرير إلى لندن بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ، ١٢٣٥٥ / ٢٧١، عن التصميم الزائد من جانب المصريين أصحاب الوعي السياسي؛ على أن ملكهم يجب أن يكون دستوريا وليس ملكا أتوقراطيا. هذه الأحاسيس التي كانت موجودة بين الأحرار فقط يشاركون فيها الآن، عملائية، حزب الوفد الشعبي. وبالرغم من أن التقرير ليس صادقا تماما. مالم يكن الأحرار المعنيون هم حزب الأمة السابق، لأن الوفد كان نضاله منذ البداية من أجل حكم دستوري. فإن

التقرير على أى حال يصف أخصائير كل المصريين ممن هم على علم بمجريات الأمور.

(١٠٩) لويد إلى تسبرلين. ٦ فبراير ١٩٢٨، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ٢٧١ / ١٣١١٤

(١١٠) مذكرات ديلاني، أوراق سنت أنطوني؛ أنظر أيضا، ٢ يناير ١٩٢٨، وزارة الخارجية

البريطانية F. O. ٢٧١ / ١٣١١٤

(١١١) لويد لويد إلى لندن. ١٩ فبراير ١٩٢٨. وزارة الخارجية البريطانية F. O. ٢٧١ /

١٢٣٥٥

(١١٢) لويد: «... كرومر» ج ٢. ص ٢٥٧. ٥٨٠. وانظر أيضا، لويد إلى تسبرلين.

أول مارس ١٩٢٨، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ٢٧١ / ١٢٣٥٥

(١١٣) لويد: «مصر» ج ٢. ص ٢٧١

(١١٤) لويد إلى لندن. ٣ إبريل ١٩٢٨. وزارة الخارجية البريطانية F. O. ٢٧١ / ١٣١١٨

(١١٥) لويد: «مصر منذ عهد كرومر» ج ٢، ص ٢٧٣

(١١٦) محمد محمود إلى لويد، ٢٩ مايو ١٩٢٨، وزارة الخارجية البريطانية F. O. ٢٧١ /

١٣١٢١

Conflict of interest (١١٧)





## القبضة الحديدية

إن من عجائب الطبيعة البشرية أن من يدعون التزامهم بمبادئ معينة، قادرون على أن يتخللوا عنها ويتبعون أسلوبا على طرق نقيض، باسم الحفاظ على نفس تلك المبادئ. والسياسيات المصرية مليئة بالسخریات، ولكن أكثرها مرارة على وجه الإطلاق هو الحزب الذى يسمى نفسه حزب الاحرار الدستوريين الذى أحس بأنه تورط أو اختير ليحكم بأسلوب بعيد عن التحرر، وليستخلى عن الدستور، ليحكم بمرسوم من خلال مجلس وزراء حتى صاروا مضغة في أفواه غالبية مواطنهم الذين كانوا يطلقون عليهم اسما مثل «حكومة القبضة الحديدية».

كان محمد محمود ابن حزب الأحرار المشاكس. هو ابن محمود باشا سليمان أحد ملاك الأراضى الواصبى الثراء، والذى كان نائب رئيس سابق للمجلس التشريعى وكان يمتلك أملاكا واسعة في الصعيد. ويرجع اصل أسرته إلى الحجاز ولكنها استقرت في مصر منذ أمد طويل، كان محمد محمود ربعة، ذا ملامح سمراء داكنة، وجهه عريض منبسط وشفته غليظتان، يمثل نموذجا لفلاح من الصعيد، وإن كان في الواقع لا يعد نموذجا في أى شيء،

ولا يمثل بكل تأكيد نموذجا لفلاح مصرى . تلقى تعليمه فى مصر وفى كلية بلليول (١) بجامعة أكسفورد حيث حصل على مرتبة الشرف فى التاريخ ، ثم دخل فى خدمة الحكومة ، وسرعان مارق مديرا لمحافظة الفيوم قديرا لمحافظة البحيرة ، وأعفى من منصبه الأخير لاتباعه أساليب تعتبر أوتوقراطية جدا . وكمدبر كان مكروها من كل الموظفين البريطانيين ومصريين ، كما كان مكروها أيضا من وجهاء المحافظة الذين كان يعاملهم جميعا بأسلوب متعطرس .

كان واحدا من الخمسة المؤسسين الأصليين لحزب الوفد . تقى مع سعد زغلول إلى مائة سنة ١٩١٩ نشاطه وتشاخن مع سعد فى باريس سنة ١٩٢٠ ، ولكن على ما هو حثه بعد ذلك ليعمل كوسيط فى المحادثات التى جرت بين سعد زغلول ولورد ملتر ، (٢) وكان محمد محمود واحدا من مندوبين أربعة عادوا إلى مصر لشرح بنود محادثات زغلول- ملتر . وفى وقت مبكر ، صار واحدا من أعمدة حزب الأحرار الدستوريين ، وعندما استقال عبد العزيز فهمى من رئاسة ذلك الحزب فى سنة ١٩٢٦ صار محمد محمود نائبا للرئيس وقائما بأعمال الرئيس ، وبعد أن أقبل مصطفى النحاس فى سنة ١٩٢٨ ، اختير محمد محمود رئيسا للوزارة الجديدة وصار رئيسا للحزب .

ولما كان محمد محمود قد تلقى دراسته فى بلليول ، لذا كان الموظفون الانجليز يعتبرونه شخصا يستطيع أن يتحدث لغتهم ، مع أن هناك ادعاء بأن محمد محمود صار شديد الكراهية للانجليز لأنهم كانوا يدعونه « زنجيا » أو « هنديا » (٣) أثناء ركوبه عربات السكة الحديد أيام دراسته بانجلترا . وسواء كانت القصة صحيحة أو مشكوكا فى صحتها ، فقد كانت تسرد دائما لتفسير كيف صار محمد محمود منفصا فى الحركة الوطنية بينا كان لا يزال مبقيا على تعاطفه الشديد مع البريطانيين . وعلى شاكلة معظم الموظفين الاستعماريين ، لم يكن فى استطاعة البريطانيين فى مصر أن يفهموا أن المواطنين الشخصية لا دخل لها أيا كانت بالمبادئ السياسية ، وبينما كان كثير من الوطنيين المصريين يحبون الانجليز

كأفراد، إلا أنه لم يكن يسعدهم حكمهم في مصر، وكانوا يريدون أن تحكم مصر كلها بأبناء مصر ومن أجلهم. كان محمد محمود طموحا، وكان مقتنعا بأنه الشخص الوحيد الذي حياه الله من الذكاء ما يمكنه من أن يحكم مصر على الوجه الأكمل دون أن يساعده البريطانيون، ومرة أخرى، نجد أن تلك الخاصية من الاقتناع بالتفوق الشخصي التي يبدو أنها الطابع المميز لغالبية السياسيين، كانت لها القلبة.

لقد وصف روبن فيرنس (١) السكرتير الشرق وصديق محمد محمود، وصف في بياناته الوصفية التي بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية عن كبار الشخصيات المصرية، محمد محمود بأنه: «شخصية مؤثرة، ذكي، نشيط، مستبد، عاطفي، برم، عايس، غيور، سليم الطوية، قانط، وهو بوجه عام شخص محبوب، متجاوب جدا مع الأحاسيس الشخصية، يتأثر بالصدقة والنفاق، ويستمتع إلى المشورة الحازمة، وهو بالمثل سريع الاستياء من أية وقاحة وهمية أو ازدراء.... يحب الدسائس، وأعمق من ذلك المؤمرات، على جانب من الشجاعة، ويقال عنه أنه طيب القلب، وهو لا يعتمد عليه تماما.» (٥)

كان محمد محمود أحد بناءة التآلف بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين في سنة ١٩٢٦، وكان يفكر في أن يخلف سعد زغلول كرئيس للوفد لأنه كان يعتقد أنه سوف يكون مرضيا عنه من غالبية أعضاء الوفد، والدليل الواضح هو ما كان عليه كلا الحزبين من تشابه من حيث المبدأ، أما ما كان بينهما من اختلافات فغالبيتها خلافات شخصية. ومع ذلك لم يتردد محمد محمود في التخلي عن التآلف عندما أغراه الملك بمنصب رئيس الوزراء، ومن أجل هذا نعتة الوفد خائنا، بالرغم من أنهم عندما أتاحت لهم الفرصة ذاتها، سلكوا سلوكا مماثلا.

كان فتبح الله ببركات يكره محمد محمود ويصفه في مذكراته بأنه مدبر للدسائس وكاذب، ويفعل الكثير من أجل أن يصبح رئيسا للوزارة (٦)،

وسرعان ما نعت أعضاء الوفد محمد محمود بأسوأ النعوت .

وكانت الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود مليئة برجال أذكاء قادرين أمثال : على ماهر الشقيق الأكبر لأحمد ماهر، وكان أكثر وأكثر تحفظا والتواء رغم أنه كان في ذكائه كذكاء أخيه تماما، وقد عين وزيرا للمالية، وحافظ عفيفي، طبيب الأطفال السابق وعضو الحزب الوطني، انضم إلى الوفد مع مصطفى النحاس في سنة ١٩١٩ عندما اتجهت كل الأحزاب إلى الاتحاد مع بعضها، وكان شخصا ذكيا؛ عمل مديرا لمجموعة شركات بنك مصر وبرهن على أنه اقتصادي بارع، وقد عين وزيرا للخارجية. وكان حافظ عفيفي رجلا طلي الحديث، يعطى انطبعا عن الرقة، ولكنه يمكن أن يصبح عنيفا وحازما كمفاوض؛ وعبد الحميد سليمان، وكان مهندسا تلقى تدريبه في إنجلترا، وعُيِّن وزيرا للمواصلات، بينما عُيِّن أحمد لطفى السيد وزيرا للمعارف. ولم يكن لطفى السيد راغبا في الوزارة من جراء مبادئه السياسية. لقد كتب سلسلة مقالات في مجلة «الجريدة» لشرح للمصريين ما أسماه «السلوك الدستوري» ليرشد بهم إلى حقوقهم وواجباتهم تجاه الحكومة وليعلمهم أن يخلصوا الطغيان والأوتوقراطية ليناضلوا من أجل الاستقلال؛ ولم يكن يؤمن بأن دستورا ما ينبغي التخلي عنه بدعوى عدم جدواه؛ ولكن محمد محمود كان صديقا قديما وعزيزا عليه، فرجاء قائلا: «أتود أن تتخلي عني في ساعة الشدة؟». ولا شك أن لطفى كان في لحظة ضعف عندما تخلى عن مبادئه السياسية باسم مبدأ يعد في نظر المصريين مبدأ أكبر هو الولاء لصديق، ومن ثم قبل تقلد منصب وزارى.

ولقد اتسم معظم الرجال الذين كانوا في الوزارة — أَسَمُوا بالنزاهة والأمانة وبكفاءاتهم وخبراتهم وكانوا حسب ظنهم أحراراً معتدلين خاصة إذا ما قورنوا بالوفدين الأكثر تطرفاً. لقد وافقوا على إيقاف الدستور وحل البرلمان اعتقاداً منهم أن يضع سنوات لحكومة غير حزبية قد تعيد التوازن السياسى في

مصر، وتتيح لحكومة برلمانية أن تعيد تشكيل نفسها بأسلوب أكثر اعتدالا واتزاناً. والأحرار بتفكيرهم مثل هذا التفكير المنطقي إنما كانوا يقتطفون صفحة من السياسة الامبريالية البريطانية. وكان النظام البرلماني البريطاني وشكل الحكومة البريطانية مثارا إعجاب الأحرار الدستوريين المصريين، ومع ذلك فقد كان البريطانيون الذين يحكمون بلادهم بأسلوب ديمقراطي ينكرون الديمقراطية على شعوب أخرى خاضعة لسلطاتهم، وبالأخص المصريين، لأنهم وضعوا معيارا ثنائيا للسلوك السياسي، أخذ الأحرار ذلك المعيار من الانجليز وطبقوه على وضعهم السياسي الخاص بهم. لقد كان في اعتقاد الأحرار أنه طالما أن الوفد سبق على قبضته على البرلمان، فلا يمكن تحقيق أى شئ بقاء، وسيستمر البرلمان في الانتكاس إلى ما صارت عليه الحال تحت رئاسة مصطفى النحاس، ساحة لزعامة شعبية ولحكم الدهماء؛ ومع ذلك هل كان البرلمان سيئا بكل هذه الصورة؟ قد يقول المرء عكس ذلك أن البرلمان كان مثاليا أكثر من اللازم للدرجة التي لم تجعله فعاليا، وكما سجل الأستاذ جاك بيرك (٧) بأسلوبه الفريد: «البرلمان المصري نموذجي أكثر منه عملي، ذلك أن ما يعجز كثيرا عن أدائه هنا أو يحققه كثيرا هناك، يوضح أنه لا يحقق كل ما علقه عليه المواطنون (بل والمؤرخون) من آمال.» (٨).

لقد كان صحيحا أنه طوال العام السابق أغضب النواب كل عضوفي الهيئة التنفيذية بتدخلهم في الأمور الادارية لصالح أصدقائهم وناخبيهم، ولكن يمكن أن يغزى الكثير من ذلك الحماس إلى عدم خبرة النواب وجهلهم بأصول الاجراءات البرلمانية، ويمكن أن يغزى جانب كبير منه أيضا إلى مبدأ معاونته صديق وقت الشدة، وهي فضيلة كثيرا ما تتحول في مصر إلى رذيلة. على أية حال، كانت انتخابات ١٩٢٤ أول انتخابات حقيقية عرفتها البلاد، ولكن البرلمانيين النظاميين الذين كان ينبغي عليهم أن يتطوروا خلال تقليد طويل من سوابق واجراءات طوال فترة تعايش كاملة للبرلمان المصري مداها تسعة

أشهر بالاضافة الى مدة ثانية لسنة ونصف لم يتح لهم الوقت الكافي للنضوج البرلماني . والأخطاء البرلمانية لو لم تكن هناك مكانة خاصة للأبظمة في أذهان المصريين لأمكن بذلك أن تغتفر وأن تسجل على أنها خبرة . والجانب الأكبر من السلوك الذي سلكه مؤخرا النواب الوفديون ، لا يمكن أن يعزى غالبية مع ذلك إلى الافتقار إلى الخبرة بالاجراءات البرلمانية بقدر ما يمكن أن يعزى الى رغبتهم في المضايقة بكثرة الاستجواب في البرلمان واعاقة المعارضة للبرهنة على أنه لا يمكن انجاز شيء في مصر بدون مساعدة ، إن لم يكن بموافقة ، الوفد . لقد كان ذلك الوضع هو الذي أوغر صدر المعارضة ضد النواب الوفديين .

تحت رئاسة سعد زغلول أجيّزت في سنة ١٩٢٤ قوانين تنظيم ادارة الحسابات العامة ، كما ووفق على ميزانية المعارف ، وصدر قانون بتقسيم وبيع أراضي الحكومة . وعندما أعيد انعقاد البرلمان في سنة ١٩٢٦ ، تقرر أن يساعد المشاريع الجديدة لبنك مصر بإيداع سندات الحكومة في البنك ، وكان هذا يعني بداية لمبادرة مصرية فعالة في تصنيع البلاد . وأصدر البرلمان قوانين تتناول منح قروض لزراع القطن (لأن كثيرا من النواب كانوا أنفسهم زراع قطن) مع الرقابة على زراعة القطن ومع انشاء جمعيات تعاونية . وأجيز قانون تنظيم الانتخابات للمجالس البلدية ، كما أجيز أيضا قانون بإنشاء جامعة حكومية جديد (مع تعيين أحمد لطفى السيد أول رئيس لها) . لقد كان ذلك تسجيلا منصفيا لنشاط برلمان ناشئ ، ويعزى معظم الفضل فيه إلى سعد زغلول لإحكامه ادارة مجلس النواب .

وكان مصطفى النحاس رئيسا للوفد مختلفا عن سعد زغلول : فلقد كانت سياسته للنواب منذ وفاة سعد زغلول في سنة ١٩٢٧ وخلال سنتي ١٩٢٨ يعوزها الحزم والتوجيه ، وقد أتاح هذا للبرلمان أن يتحدر إلى مظهر مؤسف كمعوق حزبي لقد كان واقعا تحت تأثير من عضلوا ترشيحه رئيسا للوفد لدرجة عجزها

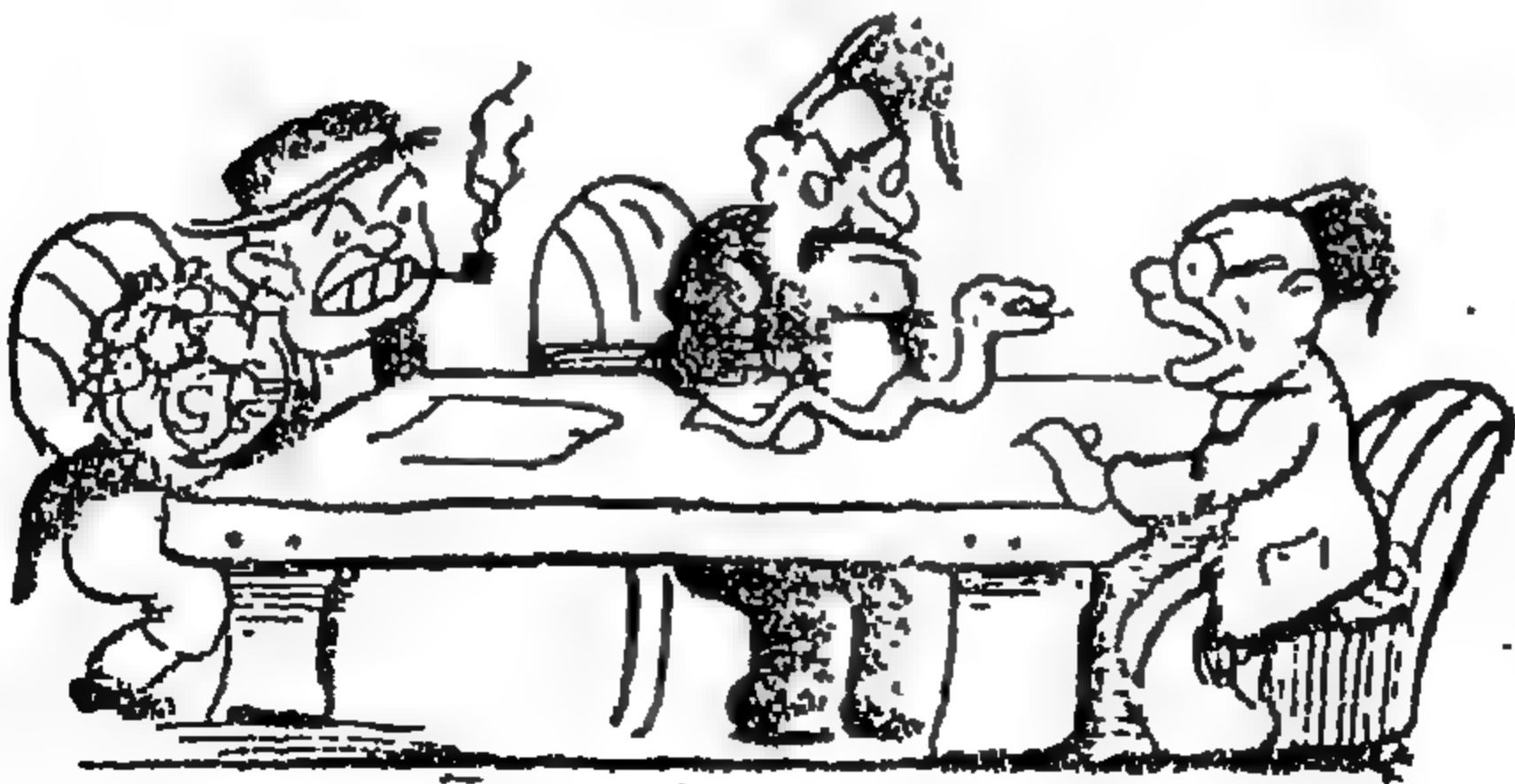


## المصري افندى

بقى دى المعاهدة اللي حتحقق أمانينا  
يا وفتى السودة يا خسارة تهسانينا  
والله غرقنا خلاص وعملها فينا  
جون بول ينول الورود وجايب لى حزمة شوك  
فيها حنش قرصته ع القبر ترمينا

## النحاس ماما

حنش فى عينك ازاي تخاف من التعبان  
أمسك بلاش الدلع أما حقيقى جبان  
نعم نعم قرصته صعبة وسم كان  
لكن دا أصفر حنش نقيته بأيديه  
امسك بقي يا أخى ممكن ما لو هس سنان



## رأى روز اليوسف فى المعاهدة

المصدر: د. ابراهيم عبيد، دوز اليوسف (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٧٢



محمود مع الحكومة البريطانية لن يتقبلها برلمانى وفدى و يرفض التصديق عليها . واعتقد غيرهم ممن هم أكثر تفاؤلا فى انجلترا ، أنه لو نشرت بنود المعاهدة مرة فسيتضح أنها ترضى مطالب المصريين بالدرجة التى ستسكت بها المعارضة ، الذين لا يمكن أن يأملوا فى التفاوض على نصوص أفضل (٢٨) . ومع ذلك ، لم يكن المتفائلون ليقيموا وزنا كبيرا لما قد تفتق عنه براعة الوفد فى ابتكار عوائق يستندون إليها ، وكانوا لا يشكون فى قدرتهم على معارضة أية بنود أيا كانت درجة استفادة مصر منها ماداموا هم ليسوا بصائغها .

ثم قررت الحكومة البريطانية أن من الأفضل لمحمد محمود أن يعود بنود الاتفاقية إلى مصر ، و يطرحها للاستفتاء الشعبى ، أعنى أنه لا بد من عودة الحياة النيابية لمصر . وخطط محمد محمود للعودة لمصر فى الخريف ، وتعديل قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩٢٤ إلى آخره قد يكون أقل فائدة للوفد وذلك بحرمان كثير من مؤيديهم من حق الانتخاب ، ثم يطرح بنود المعاهدة التى ستظل سرية حتى حين طرحها ؛ ولكن من سوء حظ خطط محمد محمود أن تسربت بنود المعاهدة عن طريق وزارة الخارجية البريطانية إلى مكرم عبيد الذى كان فى انجلترا فى ذلك الوقت ، وذلك بالرغم من وعود الانجليز لمحمد محمود ببقائها سرية . وفى ٩ أغسطس صرح « هيو دولتون (٢٩) » الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية ، والذى كان يكره محمد محمود ، بـ « مخرج علانية أن بنود المفاوضات مشروطة بعودة حكومة دستورية فى مصر ، و بعدم اجراء تعديل قانون الانتخاب (٤٠) » ، وبذلك أخذ محمد محمود ، كما يقول المثل الشعبى المصرى السائر ، « خازوقا » ، وبذا بدا أنه لم يكن هناك مخرج إلا العودة إلى حكومة ائتلافية ، وهو ما وافق عليه محمد محمود ، ولكن الوفد لم يرضوخة لتألف عندما تضعهم الانتخابات فى مركز السلطة .

وصل المندوب السامى البريطانى الجديد ، سير بيرسى لورين (٤١) ، إلى مصر فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، وكان دبلوماسيا ذا سيرة طيبة وله ثراؤه

الخاص . ولقد لقي تعيين لورين في بادىء الأمر ترحيبا كدليل على أن التعقل سيعود إلى الحياة السياسية في مصر، بعد السياسة التي كان يمارسها لويد من اللف والدوران وشد الحبل ، يبدو أن هذا الشعور لم يدم طويلا ، إذ كان في اعتقاد لورين أن وزارة محمد محمود يجب أن تلقى تأييدا لأن ذلك أفضل من أن يصل الوفد إلى الحكم لأنه «حزب أظهر بالأحرى لا مبالاة مزوية لعروض ومطالب حكومة جلالة ملك بريطانيا ، كما صرح بذلك علانية» (٤٢) . وكان كل من لورين ، وهيئة الندوب السامي البريطاني على ثقة من أنه لا يمكن أن تُقبل في مصر أية معاهدة تفاوض عليها محمد محمود ، رغم أنه «قد تأخذه الشهامة والوطنية بالدرجة التي قد يحجب فيها نفسه لو اتضح أن شخصيته كانت هي العائق لقبول الاتفاقية» (٤٣) ، ومن ناحية أخرى ، أعربوا عن أن النحاس والوفد عاجزان عن أن يفكروا في البنود الوطنية لتعارضها مع مجرد ألاعيب الحزب السياسية . لقد كتب لورين في رسالة إلى زوجته أن «الوفد يرفض أن يبدى أى رأى في اقتراحاتنا الخاصة بالمعاهدة ، وكل ما يريد فحسب هو اقضاء محمد محمود ، وأن تجرى انتخابات ، ويحصل على أغلبية ساحقة ويشكل حكومة وفدية ثم بعد ذلك ربما يتخذ عن عقد معاهدة ، ويتنازل ويبدأ في اجراء مفاوضات جديدة حول مختلف نقاط مقترحاتنا ! وهو في الواقع أمر محال» (٤٤) .

كانت حكومة العمال تتوق إلى تسوية موضوع المعاهدة ، حتى أن هندرسن بعث في النهاية بتعليمات للورين للتخلص من محمد محمود الذي كان يحس وقتذاك بمزارة خيانة الحكومة البريطانية له ، وفي أول أكتوبر أعفى من الوزارة ليستقيل ويُنهى مذكرته . وحلّ عدلى يكن باشا المشكلة بوزارة محايدة لا حزبية ونظم الانتخابات .

مرة أخرى ، عاد الوفد إلى السلطة بأغلبية ساحقة ممثلة في ٢١٢ مقعدا من جملة ٢٣٥ مقعدا ، لأن عدد النواب قد زاد في ذلك الوقت بعد اجراء تعداد سنة

١٩٣٧. ولما كان محمد محمود لا يزال يحس بالمرارة، فقد منع حزب الأحرار من دخول الانتخابات. وبه أن نظم عدلى الانتخابات، استقال. وفي أول يناير سنة ١٩٣٠ استلم مصطفى النحاس للمرة الثانية ليصبح رئيسا للوزارة، وبعد ذلك بعشرة أيام انعقد البرلمان. وكان حزب الوفد، بأغلبه الساحقة التى سجلها التاريخ القصير للحياة البرلمانية فى مصر، على ثقة من قدرته على التفاوض على معاهدة نهائية مع الحكومة البريطانية فى أقرب فرصة وفى الداخل، أحس الوفديون أنهم يقبضون على ناصية الأمور، بعد أن بدلوا موظفى الحكومة، كبارهم وصغارهم بآخرين مؤيدين للوفد بالصورة التى صارت منذ ذلك الوقت النمط الخاص لكل وزارة، وسبب عدم الاستقرار لا على مستوى الوزارة فحسب بل أيضا، وهوما كان متوقعا، فى مادون ذلك من مستويات بيروقراطية وإدارية. والملاحظ أنه فى أسوأ أيام الحكومة المصرية، فى عهد استبداد الممالك، كانت هناك دائما درجة معينة من الاستمرار الإدارى، وبالرغم من سرعة تغير المستويات العليا نتيجة اغتيالات أو غيرها من نكبات لها صلة بالمناصب العليا فى تلك الأيام، استمرت شئون الحكومة فى أداؤها من خلال بيروقراطية ظلت باقية فى مناصبها بفضل التقاليد وبوعى بالمسئولية الاجتماعية. واستمرت المجتمعات الريفية لها نفس قياداتها، بغض النظر عما هو مدير المديرية أو من حل محله، كما يحدث غالبا. ولقد استمر شيوخ الطوائف فى مناصبهم، ولهذا استمرت الحياة الإدارية دون أن تتأثر بمجريات الحوادث. لقد حطم التمدن المجتمع المستقل بموظفية الأمر كز بين الذى كانه مصر، واستبدله ببيروقراطية محكمة تحت رحمة حكومات متقلبة تتأثر تأثيرا كبيرا بتقلبات الحكم. وقد صار عمدة القرية الآن يتغير مع كل تعديل وزارى. ويُقصى العمدة كل من عينهم سلفه و يعين طاقما جديدا من موظفى القرية، من الجفير الى من هودونه أو أرفع منه قدرا. ولقد رسم لنا توفيق الحكيم فى كتابه الساخر «يوميات نائب فى الأرياف» صورة مدهشة للتفكك الذى أصاب الحياة فى القرية من تغير العمدة من وقت لآخر، فالتليفون، الذى هو

رمز السلطة المدنية للعمدة، ورمز صلتها بالحكومة، كان يتقل من بيت العمدة المخلوع تتبعه كوكبة من نوة العمدة السابق يولون كما لو كُنَّ في جنازة، والجهاز في حراسة موكب القرية الى بيت العمدة الجديد، حيث تستقبل الجماهير زغاريد نسوة العمدة الجديد، كما لو كان حفل زواج. ولويتذكر المرء مدى سرعة ما كانت الوزارات تشكّل وتسقط في تلك الأيام، لوجد أن معدل حياة وزارة منا تقارب ستة عشر شهرا، ولبدأ المرء في تقدير ما أدخله انتقال الحكم من عنصر فوضى في الحياة العامة باتباع مثل هذه الاجراءات غير المشروعة. ولم تكن هذه الحال مقصورة على مستوى القرية فحسب بل استمرت في كافة المجالات الادارية. وعندما وصل الوفد إلى الحكم، أقصى أربعين عمدة، وعندما كان يهدد بالاستقالة لم يكن قد عيّن بعد عمدا جديدا (١٥).

وسرعان ما أثارت عودة الوفد للحكم المعارضة المحققة بتصرفه الأخرق لإدارة ومحادثات المعاهدة مع بريطانيا، بل أن الوفدين أمثال فتح الله بركات، الذي كان يكن احساسا عميقا بالولاء للحزب رغم كرهه للنحاس ورجاله، ولكنه كان وطنيا أيضا، انتقد في مذكراته سلوك زعماء الوفد لقد شكوا من أن النقراشي، وزير التجارة في الوزارة الجديدة، صار رجل الوفد «القوي» وأنه كان يميل ما ينبغي قوله على بقية أعضاء الوزارة، وأنه كان يعترض على أية سياسة للوفد لا يوافق عليها حتى ولو وافق عليها غالبية أعضاء الوفد (١٦). واتهم بركات النحاس ورجاله باقامتهم ديكتاتورية شبيهة باستخفاف بديكتاتورية كمال أتاتورك في تركيا، وديكتاتورية موسوليني في ايطاليا (١٧). وأكد فتح الله أنه لم يكن يجرؤ أحد في الوزارة أن يعارض مصطفى النحاس أو يجادله (١٨). وحتى لو أخذ المرء في اعتباره عداوة بركات للنحاس، فلقد كانت هذه الاتهامات التي أوردتها اتهامات خطيرة حتى ولو كان قد ذكرها في مذكراته فحسب، ولكن الحوادث التي اعقبت ذلك أيدت ما كان يشكوه منه بركات.



بدأ النحاس مفاوضات المعاهدة مع هندرسن، ولكن لم يكتب لها أن تسير على ما كان يأمل الوفد. ولقد اشتد فزع بريطانيا لرفض النحاس، بصورة قاطعة، البنود التي تقدمت بها عن السودان. وحتى بينا كان النحاس لا يزال يتفاوض في انجلترا، تلقى بقية أعضاء الوفد العائدين إلى القاهرة، نبأ منذراً بسوء هو أن النحاس يبرهن على أنه مثير للمتاعب وثرثار (٤٩)، وادعى فتح الله بركات أن سيسيل كامبل قال ان مكرم كان يلعب دوراً حقيراً (٥٠)» ويحاول سرا أن يقوض مفاوضات المعاهدة لاعتقاده أن أية معاهدة ستكون ضد صالح الأقباط في مصر. ولا شك أن مكرم قد لعب دوراً في تقويض المفاوضات، ولكن سواء كان ذلك بناء على تعليمات من طائفة الأقباط أو غير ذلك فهو أمر غير واضح (٥١) ومن ناحية أخرى، امتدح كامبل جهود أحمد ماهر وثقافته العالية التي أثارت مفاجئات غير متوقعة للسلطات البريطانية التي توقعت أن تتعامل مع «قاتل» وذكر كامبل لعبد الرحمن عزام الذي نقل الحديث إلى بركات، أن مندوبي الوفد لم يكونوا في المفاوضات معتدلين. لقد بدأوا المفاوضات بمفهوم أنهم سيتقبلون البنود التي سبق عرضها على محمد محمود، وأثناء المفاوضات أكد مكرم عبيد للمندوبين البريطانيين أنهم ينوون العودة إلى القاهرة والمعاهدة موقعة، وأن أية تعديلات يطلبها الوفد ستكون «تعديلات لفظية» (٥٢)، وهو تصريح يبدو أنه مناقض تماماً لما عبر عنه لورين من قبل، على أنه موقف الوفد. ثم طالب النحاس بحق المصريين في الهجرة المطلقة إلى السودان، وافتتح المفاوضات لمناقشة الوضع السياسي للسودان بعد ذلك بسنة. وادعى النحاس أن هندرسن في بادئ الأمر وافق على البنود، وأنه عندما تلقى هندرسن برقية من الحاكم البريطاني السوداني يحذره فيها بأنه لن يسمح بدخول أي جندي مصري للسودان ولذلك لا يمكن أن ينصح بعقد معاهدة، توقفت المفاوضات.

ولكن رواية بريطانيا اختلفت عن رواية النحاس، إذ ادعت أنها تعتبر

السودان من الناحية الفعلية بلدا مستقلا وأنها لا تعترف بكل تأكيد بدعوى مصر في السيادة عليه. وكان الخطأ الذي وقع فيه المفاوضون هو أنهم لم يحيطوا المصريين علما من البداية بموقفهم من مسألة السودان. وقد أثار تكتهم في نفوس المصريين الريبة في المخادعة لأنهم طوال المفاوضات ظلوا يعتقدون أنه من المحتمل التوصل إلى وفاق (٥٣). وكان النحاس قد أقنع غالبية الوفد أن هندرسن وعد بشئ ثم خان وعده عندما رفضت وزارته البنود؛ ولذلك السبب عزاء فتح الله بركات فشل المفاوضات إلى حقيقة أن الوفد قد وضع ثقته في حكومة العمال ظنا منه أن أهدافها تختلف عن أهداف حكومة المحافظين، ومن رأى بركات أنه يفضل التعامل مع المحافظين الذين «يقدرون لكرامتهم حقا وواجبا خلافا للعمال» (٥٤) ومن رأى بركات أنه طالما أن بنود اتفاقية ١٨٩٩ مازالت سارية المفعول، فإن أية بنود جديدة يقدمها البريطانيون، حتى ولو وافقوا على حق الهجرة المطلق إلى السودان، لن تجعل السودان سوى محمية شرعية، وهو دليل واضح على الهوة القائمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية حول موضوع السودان.

ومن ناحية أخرى، كان في اعتقاد محمد محمود أن الحكومة البريطانية قد أنهت المفاوضات مع الوفد لاقتناعها «بسوء نفس» (٥٥) النحاس، واعتقد البعض أن السبب هو أن المندوبين البريطانيين، وقد ضاقوا ذرعا بالمراوغات الخطابية الملتوية وغير المركزة، ولما أصابهم من إرهاق من سماع أحاديث النحاس ومكرم. وادعى بركات أن معظم أعضاء الوفد ممن تحدث معهم بركات، واجتمعوا على أن النحاس، أظهر دلالات من الجنون والهوس، وألقى عليه اللوم على «الكارثة» التي حلت بالبلاد، وبخاصة إنهاء المفاوضات نهاية لارجعة فيها. وقال ويصا واصف أنه في الوقت الذي فيه النحاس «رجل صادق وأمين، فهو أيضا عنيد وصلب الرأي» ولذلك لا يصلح لرئاسة أية مفاوضات أو حتى لرئاسة أية وزارة أما عن مكرم عبيد، قرأى ويصا أنه

بالرغم من ذكائه ومقدرته ، كان «وصوليأ(٥٦)» بكل ما تنطوى عليه هذه الكلمة من عيوب(٥٧). ومع ذلك ، كان هناك غيرهم أمثال : واصف غالى ، ونجيب الغرابلى ، ممن لم يكونوا حتى مقتنعين بصدق النحاس ، واهتموه بتلفيق الرواية لتوائم مطالبه السياسية ، فثلا ، ألقى النحاس خطابا فى الوفد أطرى فيه على علاقاته الممتازة مع الانجليز ، ثم لما فشلت المفاوضات ، ادعى بأن اللوم يقع على القصر والانجليز ، فتساءلوا أى الروايتين هى الصحيحة ؟(٥٨)

سرّ الملك ان تتعثر مرة أخرى وزارة على صخور المفاوضات ، وكانت أمنيته أن تسقط الوزارة حتى يمكنه أن يتخلص من شخص لم يعتبره غير مترن تماما ، فحسب ، بل و يعده أيضا تهديدا بالغ الخطورة على وضعه الذاتى كملك . كان السبب الرئيسى للنزاع مع الملك ناجما من مرسوم قانون اقترحه وزارة الوفد لتكيم المعارضة وما كان يتسم به أيضا من روح لا تخلو من انتقام أيضا : اذ طالب بأن يقدم للمحاكمة أى وزير فى الوزارة اتهم بتقويض الدستور . وكان من الواضح أن هذه الحركة كانت تستهدف اتهام تخطيط محمد محمود بتعطيل الدستور؛ فكان طبيعيا أن يعارضه الأحرار والملك لأسباب مختلفة تماما . فى ذلك الوقت ، قيل ان الملك طريح الفراش ، ولذلك فهو على غير استعداد لمناقشة مرسوم القانون أو اتخاذ قرار بشأنه حتى يسترد صحته ، وكانت هناك شائعة أن الملك كان يماطل حتى عودة سير بيرسي لورين من الخارج ، وعندها يستطيع أن يعرف مدى التأييد الذى كان يتوقعه من بريطانيا .(٥٩)

فى غضون هذه الفترة ، لكى يحقق الملك نواياه ، فاتح محمد محمود ، وسمح له بالثول بين يديه ودامت المقابلة ساعتين ، مما كذب مرضه المزعوم ، وتبين أنه لم يكن شيئا أكثر من خدعة سياسية(٦٠). عندئذ هدد النحاس بالاستقالة قائلا انه فى سنة ١٩٢٨ لم يستطع التفكير فى الاستقالة لأن الموضوع كان بين حكومته والحكومة البريطانية ، ولكن فى سنة ١٩٣٠ صار الموضوع بينه وبين الأمة من طرف ، والملك من طرف آخر ، ومالم تحصل الأمة على ترضية فسيستقيل .(٦١)

ولم يهدد فؤاد « بغضب الأمة » عليه منذ أوائل حكم سعد زغلول ، ولكن النحاس كان يحسب الآن ذلك الشبح وبأسلوب الوثائق وفي البرلمان ، ألقى عباس محمود العقاد ، الكاتب والصحفي الموهوب ، الذى صار وفديا متحمسا ومتحدثا بلسان الحزب بما به من نوعيات حاقد بصورة خاصة ، ألقى خطابا فى المجلس ذكر أن المجلس على استعداد لأن يحطم أكبر رأس فى البلاد دفاعا عن الدستور ، فأعترض رئيس المجلس على الفور على استخدام مثل هذه اللهجة الشائنة داخل جدران المجلس ، وأمر بحذف العبارات من المضيطة ، ولكن كل أعضاء المجلس كانوا قد سمعوا الخطاب بوضوح وأدركوا اتمام الإدراك الرموس المعينة بالتهديد (٦٢) ، وعلى الفور نقلت جريدة « السياسة » صحيفة الأحرار الدستور بين الواقعة إلى الشعب .

ولم تكن التهديدات الموجهة للملك مقصورة فحسب على المستويات الأدنى من أعضاء حزب الوفد ، بل كانت شائعة بين القيادة العاملة : فلقد قال أحمد ماهر فى حديث مع فتح الله بركات أنه لو اضطرت الظروف إلى حسم للموقف بين الوفد والملك لطلب الوفد من المجلس على الفور عزل الملك فؤاد . وفى فزع من مثل هذا الحديث الثورى ، وضع فتح الله بركات يده على فم أحمد ماهر ورجاه ألا يتهور (٦٣) ، ولكن أحمد ماهر كان يعنى كل كلمة قالها . أدرك الملك تماما أن النحاس كان يتخذ مشروع القانون الخاص بمسئولية الوزارة عن تعطيل الدستور كمبرر لاتهام الملك بسلوك غير دستوى ، وأكد أحمد ماهر لفتح الله بركات أن هذا ما كان يفعله النحاس بالفعل (٦٤) ، وبالرغم من أن الملك كان سلوكه غير دستورى تماما ، إلا أنه لم يشأ أن يكون ذلك هو السبب لعزله ، ولذلك خطط للتخلص من النحاس قبل أن يقوده نزقه إلى أبعد من هذا .

وقد لاحظت هناك أسباب قوية عديدة تتخذ ذريعة للاستغناء عن النحاس : فى المقام الأول ، فشلت المفاوضات الانجليزية المصرية فشلا يوشق

عليه ، بالرغم من توكيلات الوفد بأنهم سيعودون ومعهم المعاهدة في جيوبهم ، وفي المقام الثاني ، كان الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد على وشك أن تحل به النكبات. كما كان الوضع في الواقع في أجزاء أخرى من العالم ، ولم يكن في استطاعة الوفد أن يفعل شيئا لتخفيف ويلات هوى اجازة قانون هام يتناول التعريف الجمركية كوسيلة لحماية صناعة مصر الناشئة والتي فعلت الكثير لمساعدة وتشجيع تطوير الصناعة ، ولكن الصناعة كانت لا تزال مؤثرا بسيطا في الاقتصاد المصري بينا العامل الرئيسي فيه ، وهو القطاع الزراعي ، أهدت به الأزمة العالمية ؛ وكما هي العادة ، تحملت تلك الفترة اللوم على المشاكل الاقتصادية. وفي المقام الثالث ، كان النحاس طرفا في مهزلة مع امرأة أوروبية ذات سمعة مريبة تدعى فيرا (٦٥) ، ولكن يبدو أن النحاس كان مفتونا جديدا ، بل كاد يبدو فخورا بأظهار علاقتهما على الملأ (٦٦). ونشرت الصحف صورا عديدة للاثنتين وهما يحضران الحفلات الرسمية ، وألهمت الصحافة الرأي العام ضد ما اعتبرته انحلالا خلقيا من جانب زعمائهم الوطنيين ، بل وقد ادعت صفية زغلول أن النحاس استقال لأن الملك هدد بإقالته من جراء علاقته مع فيرا ، وأخيرا ، كان هناك عامل الكراهية الذي كان ينظر به الملك فؤاد للنحاس . على أن النحاس من ناحية أخرى ، لم يقدر تيارات المعارضة من حوله تقديرا كاملا ، واتهم الملك بمعارضته لكل المشاريع التي طرحها وزارته . كان النحاس قد قدم مشاريع عديدة ، ولكن لم يوافق على أى منها ، باستثناء القانون الخاص بتعديل التعريف الجمركية الذي صدر في فبراير ١٩٣٠ وفعل الكثير لتشجيع التصنيع .

أما المشاريع الأخرى التي تقدم بها النحاس وإن كانت قد رفضت : القانون الخاص بالمسئولية الوزارية ( وهو الذى فجر الأزمة ) وقانونا يستهدف إنشاء محكمة النقض والابرام ، وعرض قائمة الترشيحات إلى رتبة وزراء مفوضين ورئاسة محكمة استئناف . وقد أصر على ما هو صديق له أن النحاس يقع عليه وحده

اللوم في فشل مشاريع: ففي المقام الأول، جنى على نفسه بأن عرض على الملك بقلعة ذوق بالغ، مسودة قانون عن المسؤولية الوزارية دون أن يخطر بباله ذلك مسبقاً، ثم لرفضه قبول اعتذار الملك بمرضه. لقد قال أن مشروع القانون لم يعرض على «لجنة التشريع»، كما ينبغي أن يحدث، وأنه كانت هناك شروط في المشروع خاصة بمحاكمة التقصير والإيرام وردت به صراحة لتمكّن الوفد من تعيين رجاله في المحكمة، وأن كل الدبلوماسيين ورؤساء محاكمة الاستئناف الذين اختارهم النحاس ليسوا جميعهم أهلاً للمناصب (٦٧).

أما وكان هذا هو الوضع، فلقد وجه بقية الوفد لومهم للنحاس أكثر من أي شخص آخر من جراء فشل المفاوضات مع بريطانيا، وكما هي العادة في وقت الأزمات الجأوا إلى عدلي لينساعدهم في الخروج منها، وليقوم بدور وسيط بينهم وبين الملك، ووعدوا بأنه إذا وافق الملك على التصديق على القانون فإنهم سيعيدون بتأجيله حتى يحين دور الانتقاد القادم للبرلمان (٦٨)؛ ولكن، لم تكن لدى الملك نية التصديق على القانون وقتها أو إلى الأبد، ورفضه.

بعد ذلك، أوحى فتح الله بركات إلى عدلي أنه ينبغي على الملك أن يطلب من النحاس تشكيل وزارة جديدة، فإذا رفض النحاس ذلك، وجب على الملك أن يدعوهم ليقترح عليه من يخلفه أو يستدعي قيادات الوفدين و يطلب منهم أن يقنعوا النحاس بخطأ أساليبه. وهنا نلاحظ كيف كان فتح الله بركات ومجموعته يظنون أنهم يمكن أن يستمروا في العمل بأسلوب دستوري، وأن يظل الملك ملكاً وفقاً لأسلوب الحكم المتبع في البلدان الغربية، لأنه بالرغم من سلوك الملك في الماضي، فلقد أوحوا إلى أنفسهم بالاعتقاد بأنه لن يسلك ذلك السلوك مرة أخرى أو يعود إلى الأساليب الأوتوقراطية، فرد عدلي على مجادلات فتح الله بقوله السيد: «ومن سيقنع الملك؟» لأن عدلي في حديثه مع الملك فؤاد أدراك كم كان الملك يشعركراهية شديدة للنحاس، فكان جواب فتح الله بركات: «البريطانيون» طبعاً. ولقد اتفق كلا



الرجلين، في حيرة، أنه بالتحليل النهائي أنه ما من قوة يمكن أن تغير الملك سوى السلطات البريطانية<sup>(٧١)</sup>.

استقال النحاس في نوبة استياء، بعد وصوله إلى الحكم ب ستة أشهر فقط، معتقداً أن صخب الشعب قد يضطر الملك إلى استدعائه للحكم، ولكن مرة أخرى، لم يكن النحاس كزغلول، إذ لم يعقب استقالته صخب شعبي، ووجه الحزب اللوم إلى النحاس على استقالته بمثل هذا الأسلوب المتهور وضد النصيحة التي عرضها بقية أعضاء وزارته وزملائه في الحزب. (٧١) وأهم من ذلك، أن النحاس لم يلق أية مساندة من السلطات البريطانية، وكان في اعتقاد النحاس عند عودته من لندن في مايو ١٩٣٠ أنه رغم فشله في التفاوض لإبرام معاهدة، إلا أنه، مع ذلك، عقد مثل هذه الروابط القوية للصداقة مع أعضاء الحكومة البريطانية حتى أنهم سيقدمون له تأييدهم الكامل<sup>(٧٢)</sup>، وهو لذلك توقع أن ستعيد الحكومة البريطانية للحكم رغم اعتراضات الملك وهو تقدير بعيد عن الواقع تماماً.

وفي الوقت نفسه أصدرت حكومة جلالة ملك بريطانيا تعليمات إلى سير بيرسي لورين بأن يلتزم موقف الحياد في النزاع القائم بين الملك ورئيس وزرائه، ولما كان لورين يؤمن بأن الدبلوماسية ليست «صناعة سياسة بل هيئة تتلقى أوامرها وإرشاداتها من الحكومة التي تخدمها»<sup>(٧٢)</sup>، لذا التزم بالتعليمات التزاماً تاماً. وأحس لورين بالراحة لاستقالة النحاس، ولكنه اسف فقط لأن النحاس لم يبق في منصبه مدة طويلة بما هو كفيل بزوال شعبيته. عندما قبل الملك استقالة النحاس على الفور، أعلن الوفد على الشعب أن «اقصاءهم» كان مؤامرة بريطانية، لم يكن ذلك فحسب اجراء مناسباً لحفظ ماء الوجه ليبرروا به استقالة بالغة الحمق، بل كان أيضاً نتيجة عملية تفكير ملتومعين. لقد كان تفكير الوفد يدور حول شيء ما شبه بهذه الخطوط: قبل الملك استقالة النحاس، ومن ثم فلا بد وأن يتأكد مسبقاً من تأييد بريطانيا له،

وهذا يعنى أن الملك والسلطات البريطانية كانوا يتسترون على مؤامرة. ولم يكن واحد منهم يصدق حيادية الحكومة البريطانية التامة، وهذا ما أكدته النقراشى لكامل (٧٣)، وإذا لم تكن الحكومة البريطانية مؤيدة للوفد، فلا بد إذن أنها بكل تأكيد مناهضة للوفد، ولا بديل آخر لذلك.

في هذه الحادثة، برهن الملك على أنه قد كف للوفد ولصطفى النحاس، لأن السلطة كانت إلى جانبه، ولذلك استدعى قواد رجلا كان يعرف أن الوفد سيشهد الويل على يديه — لقد استدعى اسماعيل صدق — الذى قبل أن يرأس الوزارة الجديدة.

### هوامش الفصل الرابع

(١) Balliol

(٢) Lord Milner

ملاحظات من أعضاء الوزارة الجديدة، ٧ يوليو ١٩٢٦، وزارة الخارجية البريطانية F.O.

١١٥٨٤/٣٧١

(٣) ووترفيلد Waterfield: دبلوماسى محترف Professional Diplomat، ص ١٥٠

(٤) Robert Furness

(٥) ٢٢ مايو ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية ٢٣٨٨/٣٧١

(٦) مذكرات مركات (١٩٢٨)، ١٣ : ١٣ و ٦٢، مذكرات سعد زغلول، ٥٢ : ٢٩٧٥، بل ولم يميز إعجاب عدلى.

(٧) Prof. Jacques Berque

(٨) ييرلش: مصر L'Egypte، ص ٣٩٥

(٩) محمد حنين هيكال: المذكرات، ج ١ ص ٢٩٤

(١٠) Cecil Campbell

من سيل كامب إلى ج. موراي J. Murray، أغسطس ١٩٢٩، وزارة الخارجية

البريطانية F.O.، ١٣٨٤٤/٣٧١

(١١) سيل كامبل إلى ج. موراي، أغسطس ١٩٢٩، وزارة الخارجية البريطانية،  
١٣٨٤٤/٣٧١، وأنظر أيضا: ٣، أنطون إلى ويبس. ص، ٩ يونيو ١٩٢٩، وزارة الخارجية  
البريطانية. ١٣٨٤٣/٣٧١

(١٢) المرجع السابق

(١٣) ١٨ نوفمبر ١٩١٩، وزارة الخارجية البريطانية ١٣١٢٤/٣٧١

(١٤) «L'homme des heures difficiles»

(١٥) بهي الدين بركات (باشا)، لقاء شخصي «نحن نؤيد الديكتاتورية ما دمتنا نحن  
الديكتاتورين»، كان هذا هو الرد الذي صرح به شقويا لصديق من الاصدقاء.

(١٦) عبد العظيم رمضان: «تطور الحركة الوطنية في مصر» (القاهرة ١٩٦٦) ص ٥٢٧ وما  
بعدها؛ وانظر أيضا جريدة التيمس The Times، ٣ يناير ١٩٢٠

(١٧) محمد أنيس: «دراسة في ثورة ١٩١٩» (القاهرة ١٩٦٣)، ج ١ ص ٢٠

(١٨) Le Wafd est ancrée dans le cœur du fellah

(١٩) حرافتي - سميت إلى لندن، ٣ نوفمبر ١٩٢٩، وزارة الخارجية البريطانية، ١٣٨٤١/٣٧١  
Paternalism

(٢٠) تشارلز عبسوى: مصر في ثورة (لندن ١٩٦٣). ص ١٢٦ و ١٤٣.

(٢١) عبسوط: «العلاج المصري»، ص ١٧ وجدول ٣

(٢٢) تشارلز عبسوى: «منع القرن»، ص ١٣١

(٢٣) من ريكس هور Rev Hoare إلى ٠١ هـ. هـ. Henderson A. Henderson، ١٢ أغسطس

١٩٢٩، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ١٣٨٤٥/٣٧١٢

(٢٤) عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية»، ج ٢، ص ٨٣

(٢٥) محمد حنين هيكل: «مذكرات»، ج ١، ص ٢٩٩.

(٢٦) عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية»، ج ٢، ص ٨٧

Sine-qua-non (٢٧)

(٢٨) عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية»، ج ٢، ص ٨٦

(٢٩) موجز الأحداث في مصر ٢٧ يونيو ١٩٢٩ ، Recapitulations of Events in Egypt

وزارة الخارجية البريطانية F.O ، ١٣٨٤٣/٢٧١

(٣٠) موجز الأحداث في مصر، ٢٧ يونيو ١٩٢٩ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O ، ١٣٨٤٣/٢٧١

Ramsay Mac-Donald (٣١)

Egypt Since Cromer (٣٢)

(٣٣) مذكرات فتح الله بركات (١٩٣٠) ، ١٤ : ٢٨

Apthur Henderson (٣٤)

(٣٥) ٢٣ يولييه ١٩٢٩ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O ، ١٣٨٤٤/٢٧١ ، وانظر أيضا : دوترفيلد :

دبلوماسي محترف ، ص ١٤٩

(٣٦) دوترفيلد : « دبلوماسي محترف » ، ص ١٥٠

(٣٧) محمد حسين هيكل « مذكرات » ، ح ١ ، ص ص ٣٠٢ - ٤ ، قارن ذلك بتفسير بيرك في كتابه

« مصر » ص ص ٤٢٩ - ٣٠

(٣٨) من ج . موراي الى ر . هوجز ، ٢٣ يولييه ١٩٢٩ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O

١٣٨٤٤/٢٧١

Hugh Dalton (٣٩)

(٤٠) لمعرفة تفاصيل الحادثة ، ارجع الى : دوترفيلد : « دبلوماسي محترف » ، ص ص ١٥٢ - ١٥١

Sir Percy Loraine (٤١)

(٤٢) المرجع السابق ، ص ١٥٨

(٤٣) وزارة الخارجية البريطانية F.O ، ١٣٨٤٥/٢٧١

(٤٤) دوترفيلد : « دبلوماسي محترف » ، ص ١٦٠

(٤٥) مذكرات بركات (١٩٣٠) ١٤٠ : ٩٦

(٤٦) المرجع السابق ، ١٢ ، ١١

Mussolini (٤٧) المرجع السابق ، ص ٩١

(٤٨) المرجع السابق : ١٤ : ٨٤

(٤٩) المرجع السابق ، ص ١١ وأيضا ص ١٧ : ٣٤

(٥٠) despicable

(٥١) مذكرات بركات ، ١٤ : ١١٩ ؛ وانظر أيضا دونرولد - « دبلوماسي محترف » ، ص ١٧٦

(٥٢) مذكرات بركات (١٩٣٠) ، ١٧ : ٧٨

(٥٣) مذكرات بركات ، ١٦ : ٢٥ - ٢٦ ، وانظر أيضا : ووترفيلد « دبلوماسي محترف » ، ص

١٨١ ، وانظر أيضا : زايد : ضراع من أجل الاستقلال ، ص ١٣٣ ، وانظر أيضا جريدة التيمس ، ٩

مايو ١٩٣٠

(٥٤) المرجع السابق ، ١٤ : ١٨

(٥٥) مذكرات بركات (١٩٣٠) ، ١٧ : ٣٤

(٥٦) arriviste

(٥٧) مذكرات بركات (١٩٣٠) ، ص ٦٥

(٥٨) المرجع السابق ، ١٥ : ٧

(٥٩) المرجع السابق ، ١٤ : ٥٩

(٦٠) مذكرات بركات (١٩٣٠) ، ١٤ ، ٥٩

(٦١) المرجع السابق ، ص ٧١

(٦٢) المرجع السابق ، ص ١٨

(٦٣) المرجع السابق ، ص ١٧

(٦٤) مذكرات بركات (١٩٣٠) ، ١٥ ، ٨

(٦٥) Vera

(٦٦) المرجع السابق

(٦٧) المرجع السابق ، ١٥ : ٨

(٦٨) مذكرات بركات ، ١٤ : ٨٣

(٦٩) المرجع السابق

(٧٠) مذكرات بركات ، ١٦ : ٢٩

(٧١) من سبريرسى لورى الى سبرج . سيمون Sir J Simon ، ٢٧ يونية ١٩٣٢ ، وزارة

الخارجية البريطانية . F.O. ، ١٦١٠٩/٣٧١

(٧٢) ووترفيلد : « دبلوماسى محترف » ، ص ١٤٩

(٧٣) مذكرة سيسيل كامبل ، ١٩ يوليو ١٩٣٠ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ،

١٤٦١٦/٣٧١ ، وانظر أيضا مذكرة سابقة بتاريخ ٣٠ يونية ١٩٣٠ ، وزارة الخارجية البريطانية.

F.O. ، ١٤٦١٤/٣٧١



## خلق الله الإنجليز مجانين

كان صدقي عضوا من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه عندما قبل تشكيل الوزارة استقال من عضوية الحزب . ولقد أعلن أن وزارته محايدة تماما ، وليوضح نقطة أنها لا ترتبط بأي حزب سياسي ، استقال عضوا حزب الأحرار الدستوريين : حافظ عفيفي وعبد الفتاح يحيى من الحزب قبل انضمامها للوزارة

وكانت حكومة صدقي مقرونة في أذهان كثير من المصريين بسيطرة القصر عليها وبأنها كانت حكومة قمع ، لأن صدقي كان في الماضي صاحب المنصب الخطير ( ١ ) في حكومة زيور ، وكان الرجل القوي الذي يمكن الاعتماد عليه في قمع المعارضة ، ومن هنا كان اختيار فؤاد له . وكان الملك قد خطط للاستعانة بصدقي في تحطيم الوفد ثم يحطم صدقي الذي لم يكن له تأييد شعبي ، والذي لم يكن له في الواقع تأييد من أي نوع باستثناء ما كان يمنحه له الملك من تأييد . ومن جراء ميول صدقي الاستبدادية ، لم يشركه أعز أصدقائه : عدلي وثروت ، في أية وزارة من وزاراتها بالرغم مما لصدقي من مواهب عديدة ، خاصة المالية منها . لقد فسّر المؤرخون المصريون أمثال عبد الرحمن الرافعي ، هذا الإحجام

من جانب رئيسى الوزارة عدلى وثروت على أنه مَثَل على احترامها للحكم الدستورى ، وعلى رغبتها فى أن يحكما وفقا له (٢) وقد يكون مرجعه أيضا الى علمها بأنه من الصعب على أى رئيس وزارة أن يسيطر على صدقى .

كان صدقى انتهازيا وواقعيا ، كان منذ البداية على استعداد لتنفيذ مطالب القصر التى كانت تمثل المحاولة الثالثة من جانب الملك ضد وجود حكومة دستورية وحكم برلمانى . ومرة أخرى اتخذ الصراع السياسى الخصائص المميزة للنزاع على الحياة والموت ، التى تسعى فيه كل من المجموعتين المتنازعتين إلى تحطيم الأخرى سياسيا واجتماعيا وفكريا فى نضال من أجل السيادة . وكان السياسيون المصريون طوال السنوات الثلاث التالية ، فى نضال لاجدوى من ورائه ، لانسقاط صدقى ، وكان عليهم أن يتعلموا منه النتائج المريرة من البقاء خارج الحكم مثل هذه المدة الطويلة .

كان اول عمل قام به صدقى بعد تولى الحكم فى يونية سنة ١٩٣٠ هو اصدار أمر بتأجيل دور انعقاد البرلمان لمدة شهر اعتباراً من ٢١ يونية ، وكان مقررا قبل سقوط وزارة مصطفى النحاس أن يعقد البرلمان دورته يوم ٢٣ يونية . وكان رد رئيس مجلس النواب ، ويسا واصف ، أنه يجب أن يجتمع البرلمان حتى يبلغ قانونيا بتأجيل انعقاده . وافق صدقى بشرط أن يعطيه رئيس المجلس تعهدا مؤكدا بأنه لن تتخذ أية إجراءات أخرى أكثر من قراءة قرار التأجيل ، فرفض ويسا ذلك غاضبا ، واتهم صدقى بتدخله فى شئون السلطة التشريعية ، (٣) فكان رد صدقى على ذلك موجزا وواضحا إذ أمر باغلاق بوابات البرلمان بالأقفال والسلاسل ومحصر المبنى بقوة من الشرطة .

ولما كان أغلبية البرلمان الساحقة من الوفديين ، فلقد اختاروا مرة أخرى تمحى الحكومة ، وفى اليوم المحدد لاتعقاد الدورة ظهر النواب متجمهرين خارج البوابات ، وطالبوا بدخول البرلمان ، وأصدر ويسا أمره بتحطيم السلاسل حول

البوابات ، وتقاطر النواب داخلين ، رغم محاولات الشرطة اليائسة لمنعهم .  
(٤) واجتمع كلا المجلسين في دور انعقاد ، وقرئ قرار التأجيل وسط هياج بالغ  
من جانب النواب ، إذ أن نفوسهم المنهارة خلال الستة أشهر الماضية تحت قيادة  
النحاس غير الملهمة ، يثيرها الآن صدقى بسلوكه القوي ، ومن ثم ، أعدوا  
أنفسهم لمعركة ضد قوى الرجعية ، واخذ النواب على أنفسهم عهدا باحترام  
ومساندة الدستور والدفاع عنه ضد من قد يلجأون إلى الإضراب أو التقويض (٥)  
وبعد ذلك ببضعة أيام ، التقى النواب في النادي السعدى تحت رئاسة  
مصطفى النحاس وكرروا قسمهم بالحفاظ على الدستور ضد أعدائه ، وسجلوا  
احتجاجا رسميا على الاجراءات الراهنة التى تتخذها الحكومة .  
استمر صدقى فى سياسته ، سياسة القس ، غير عابئ بخطر الاضطرابات  
التي تثيرها الأحزاب الأخرى ولا بالصدامات الدامية التي لم يكن مناص من  
حدوثها والتي نشبت بين الشعب والطلاب المتظاهرين احتجاجا على  
الحكومة ، من جهة ، وبين الشرطة والجيش اللذين استدعيا لقمع الثورات من  
جهة أخرى .

وانتشر النواب الوفديون فى كافة أرجاء القطر المصرى فى إجراء منظم  
للوصول إلى كل قرية واثارة الشعب ضد الحكومة . وكانت كل جولة يقوم بها  
أعضاء الوفد تنهى بمعركة دامية بينهم ومؤيديهم من جهة وقوات الشرطة من  
جهة أخرى . واثناء واقعة واحدة فى المنصورة ، وهى من أكبر مدن الوجه  
البحرى ، ومقتل من معاقل المحاكم المختلطة ، طعن «سينوت حنا» فى ذراعه  
بسونكى ، كما أصابت الشرطة حوالى ١٤٥ شخصا من الأهالى بجراح . (٦)  
وقد حدثت حوادث مماثلة فى بورسعيد والسويس والاسماعيلية وطنطا وبلبيس  
وفى القاهرة والاسكندرية حيث قتل ثمانية عشر شخصا وجرح أربعة فى حوادث  
أحييت ذكريات نشاطات الوفد الأولى ، باستثناء أنه فى الحالة الراهنة لم  
تكن الحكومة المعادية حكومة عربية عن البلاد فى فترة احتلال ، بل كانت

حكومة مصرية يرأسها رجل كان هو أيضا في فترة أكثر تبكيرا ، واحدا من قاتلوا في صفوف الوطنيين .

ولقد ساعدت كل هذه الصدمات على إقرار حقيقة أن الوفد في الواقع كان حزبا شعبيا ، وأنه الحزب الأوحيد في البلاد ولربما دفعت ضخامة المظاهرات بالمرء الى الريبة في أنها كانت استجابات حقيقية ، وأنها لم تكن كلها مظاهرات مأجورة من الحزب ، مع أنه مما لا شك فيه أن زعماء المظاهرات ومنظيهم كانوا أعضاء من الحزب مأجورين . ولقد أظهرت التجارب التي أعقبت ذلك أنه لو كانت المظاهرات مؤلفة كلها من أعضاء مأجورين فعادة ما كانت تختفى عند أول طلقة من نيران البنادق ، بالرغم من أنها قد تصمد في مواجهة اللكمات أو النبائيت . ومع ذلك ، استمرت الحشود تحارب الشرطة وكانت الخسارة فادحة في الموتى والجرحى .

اشتد انزعاج الحكومة البريطانية على الوضع الداخلي ، وخشيت على أرواح وممتلكات المستوطنين الأجانب خاصة في الاسكندرية والمنصورة وبورسعيد والسويس والاسماعيلية ، حيث كانت تتواجد أكبر تجمعات للجانليات الأجنبية . وقد اصدر رئيس وزراء بريطانيا «رامزي مكدونالد» انذارا شديدا للحكومة المصرية والمعارضة معا ، يحملها مشتركين مسئولية أية حوادث تحدث في المستقبل . وكما كان متوقعا دائما ، شوهدت مرة أخرى سفينتان حربيّتان في ميناء الاسكندرية ؛ وفي الحال ، حل صدقى البرلمان ، ولكن النواب التقوا في اجتماع خارج البرلمان في النادي السعدي يوم ٢٦ يولية لتسجيل احتجاجاتهم ضد الحكومة ، وكان الوفد قد نظم بعض لجان اقليمية لتقديم احتجاجات رسمية ضد الاجراءات التي تستخدمها الحكومة ، وردا على ذلك ، اصدر صدقى أمرا بحل كل اللجان الاقليمية .

لوطننت الحكومة أنها بهذه الاساليب قد تنهى الاضطرابات الشعبية ، لكنها لم تؤد فحسب الا الى إثارة مشاعر العداوة . وقامت

اضرابات عديدة ، وتوقفت مركبات الترام وأغلقت المحال التجارية وتحولت حياة المجتمع الى توقف فعلى ، وظهرت يوميا مظاهرات فى الشوارع تهتف بشعارات مثل « يسقط الملك » و « وفؤاد عدو الدستور » (٧)

بل يبدو أن الشعب قد أدرك أن الوغد الحقيقى فى البلاد هو الملك وليس رئيس الوزراء الذى لم يكن الا أدواته المتفذة .

لقد صارت الآن القبضة الحديدية للأحرار التى كان يوجه اليها اشد انتقاد ، أشبه بلعبة أطفال لوقورنت بالمنجلة الصلب لصدقى وللقصر . وكان موقف الوفد من كل هذا هو التفكير فى كل الوسائل التى لاجدوى من ورائها . ففى خلال اجتماع من الاجتماعات ، اقترح بعض أعضاء اللجنة المركزية للوفد أن يمتنع كل أعضائهم عن دفع الضرائب للحكومة ، فجادلهم فتح الله بركات موضحا أن البنوك فى هذه الحالة ستوقف القروض وتحجز على الرهونات ، وبذلك سيحل خراب مالى بكل ملاك الأراضى وأهم من ذلك فى اعتقاده أنه لا يمكن أن يكون هناك إجماع على مثل هذه السياسة ، والا سيفقد الوفد ماء وجهه . وكان رد النقراشى الذى طرح هذا الاقتراح ، على هذه المجالات ردا مقتضيا : « وأى شئ فى هذه ! لو فرضنا ان مائة من ملاك الأراضى الأثرياء كان لابد أن يغانوا ! » فقال بركات ( وكان هو نفسه أحد ملاك الاراضى الأثرياء ، وكان على علم بفقر النقراشى ) قال فى حارة : طبعاً ، ماذا يعنيك ، لأنك لن تكون الشخص الذى نيعانى . (٨) فى ذلك الوقت ، يبدو أن أعضاء لجنة الوفد انقسموا إلى معتدلين ومتطرفين ، وكان مع المعتدلين أشخاص أمثال فتح الله بركات أو على الشمسى ممن ينتمون إلى مجموعة الموسرين فى الوفد ، وكان مع المتطرفين أشخاص أمثال النقراشى ومكرم ممن ينتمون الى مجموعات المعلمين . وكانت الثغرات بين من يملكون ومن لا يملكون ثغرات فى الايديولوجية وفى التقارب ، ولكن بأحاسيس مادية بصورة ملموسة ، ولكنها لا تلبث أن تتسع الى صدغ .

وبلغت التصدامات ذروتها بين الناس والحكومة في شهر أغسطس عندما حاول أحد الأشخاص اغتيال صدقي أثناء سفره بالقطار من القاهرة الى الاسكندرية ، ولكن فشل الاغتيال ، وحظر على النحاس وأعضاء الوفد أن يجوبوا البلاد أو حتى يغادروا حدود مدينة القاهرة . على أن هذه الأوامر كثيرا ما كان يخالفها أعضاء الوفد الذين كانوا يدبرون أساليب مضللة لتفادي مراقبة الشرطة ولائحة الشعب ، ولكن الحكومة كانت تدبر من حين لآخر طرقا مضللة كذلك لتمنعهم من الوصول الى غاياتهم . من ذلك حادثة مؤسفة حدثت في سنة ١٩٣١ عندما خطط أعضاء الوفد سرا للسفر الى اقاليم الوجه البحري للقيام بحملة دعائية ، فلما علمت السلطات بأن أعضاء الوفد تعدوا الافلات من رقابة الشرطة وركبوا القطار ، قامت السلطات باخلاء بقية عربات القطار من المسافرين ، وحولوا مسار القطار المقل للوفديين الى مسار آخر . أخذ القطار يتحرك جيئة وذهابا بين منطقتين نائيتين في صحراء طره دون توقف عند أى الطرفين ، فوجد الوفديون المنزعجون أنفسهم وقد احتجزوا في قطار مع حرارة شهر مايو وبدون طعام أو ماء وبدون وسيلة يستطيعون بها مغادرته ، وكان معظمهم رجالا يعانون من مختلف أنواع الأمراض التي عادة ماتتتاب المسنين ، وكانوا يعانون منها أشد المعاناة ، ولم يطلق سراحهم الا بعد ثمانى ساعات من المعاملة الوحشية المذلة . (٩) وفي مناسبة أخرى ، بعد أن أتم الوفديون مهمتهم بنجاح في إلقاء كلماتهم ، القى القبض عليهم في طريق عودتهم إلى القاهرة ، واحتجزوا لعدة ساعات في نقطة شرطة لاستجوابهم . (١٠)

وقرّضت الرقابة على الصحف ، وأغلقت «السياسة» «والبلاغ» ، لفترة ، وبدا أن الضراء قد جمعت بين الأحزاب ووثقت تقاريرهم من عدلى باشا . وكان عدلى يلقي دائما احتراما رفيعا من كل السياسيين الذين عرفوه رجلا أميناً مستقيماً وكان جديراً بمنصب عميد السياسيين المصريين ، أعظم شيخ في بلاده . وفي وقت الأزمات كانت كل الأفكار تتجه اليه ، ليس



باعتباره فحسب رئيس مجلس الشيوخ، بل أيضا، كما قرر بركات في مذكراته، لموقفه المبجل في أعين الشعب، فضلا عن مكائتك التي صارت لك في نفس الأمة عامة من جهة وما قد تكون الحوادث واعية لوساطتك لجلب خير للأمة وكان هذا في الواقع، أسمى مدح يوجهه. وقدى إلى حر دستورى. وبالرغم من معاملة الوفدين له في الماضي معاملة مزرية إلا أن عدلى انضم مع الوفد توحيدا للجهود ضد حكومة صدق. وكان نتيجة ذلك أن حذت كل الشخصيات السياسية الأخرى التي لم تكن لما أية ارتباطات بالقصر، حذو عدلى في الاحتجاج لدى الملك والشعب بوجه عام على الأعمال التي اقترفتها حكومة صدق؛ لأنهم لما كانوا جميعهم يعرفون أن صدق يسأده الملك، فلقد اعتقدوا أن في إمكانهم أن يجبروا الملك، أو يفضحوه، ليغير الحكومة، وذلك باظهار معارضتهم الصلبة لصدق.

والواقع أن ما أثار المعارضة ضد صدق كان ما أعلنه من خطة لصياغة دستور جديد. ولما كان يتوقع أن تواجهه حتما أغلبية وفدية في الانتخابات المقبلة، خطط صدق فعلا، وقد صمم على أن يحكم كرجل قوى ويحطم قوة الوفد، على إصدار دستور جديد يحرم من حق الانتخابات عددا كبيرا من مؤيدى الوفد. وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أصدر قانونا جديدا للانتخاب.

وكانت أهم تغييرات أدخلت على الدستور هي كما يلي: لما كان دستور سنة ١٩٢٤ قد ألغاه مرسوم ملكى بالرغم من حقيقة أن الملك كان قد أخذ على نفسه عهدا باحترام الدستور، فلقد صيغ الدستور الجديد في بنود اتخذت طابع المنحة (١١) من الملك الى الشعب، ولم تكن صياغته كما كانت صياغة الوثيقة السابقة في بنود معبرة عن حق الشعب؛ ولن يكون الدستور الجديد قابلا للتغيير أو التعديل قبل انقضاء عشر سنوات؛ ولقد قيّد حق البرلمان في التصويت على عدم الثقة ضد الحكومة باعتباره أمرا إجباريا لأن يسبق أى تصويت على هذه الشاكلة بيان مكتوب بالموضوعات التي ستناقش ويكون موقعا عليه من ثلاثين

نائباً على الأقل و يقدم للبرلمان قبل المناقشة . أسبوع ؛ ويجرى التصويت بعد مضي يومين من مناقشة الموضوعات . وإذا كان لذلك بالشرط أهميته ، فإنه يجب ألا يعزب عن البال أنه مع ذلك لم يكن متبوط أنه حكومة سببه التصويت ضدها بعدم الثقة . ولقد حرم الدستور الجديد على كلا المجلسين التقدم بتشريع يتناول المسائل المالية إذ جعل ذلك الحق وفقاً على الملك ؛ ولقد سمح للملك بأن يرفض أى قانون صادق عليه البرلمان ، بذريعة بسيطة وهى رفض التصديق عليه لمدة شهرين . أما الشروط الأخرى مثل حق الملك فى ترشيح غالبية الشيوخ ، فقد دعمت سلطات الملك وعرقلت السلطة التشريعية بحرماتها من أهم سلطاتها فى الاعتراض القانونى على السلطة التنفيذية وإيقافها عند جدها . (١٢) .

تعدل قانون الانتخاب الجديد من الانتخاب المباشر ، لصالح الانتخاب على درجتين ، ورفع نسبة الناخبين إلى المنتخبين عما كانت عليه سابقاً وهى ٣٠ : ١ إلى ٥٠ : ١ ؛ ورفع سن الانتخاب من ٢١ سنة إلى ٢٥ سنة ، واشترط ملكية معينة من الأراضى ، وحرم القانون على أى عضو فى نقابات المهن الحرة المقيمين خارج القاهرة ، من التقدم للترشيح للانتخاب ، فحرم هذا القرار : الأطباء والمحامين والمهندسين والتجار والصحفيين المقيمين فى المحافظات من أن يصبحوا أعضاء فى البرلمان ، فى الوقت الذى سمح فيه قانون الانتخاب للعمد ومشايخ القرى بالتقدم لترشيح أنفسهم ، وكان ذلك الشرط أكثر شروط القانون إثارة للسخط ، إذ كان واضحاً لكل من له دراية بمجريات السياسات الداخلية فى البلاد أن أى رئيس وزارة يمكنه أن يتحكم فى العمدة ومشايخ القرى المعينين من قبل الحكومة ولا يستطيع أن يهيمن على أعضاء المهن الحرة الذين لم يكونوا خاضعين لضغط الحكومة المباشر . (١٣)

أعقب ذلك موجة من استقالات العمدة ومشايخ البلاد ، احتجاجاً على قانون الانتخاب . واستقال ٢٧٥ منهم من عددهم البالغ ٤٠٠٠ . (١٤) رفضت

الحكومة قبول الاستقالة ، وقدمت الموظفين للمحاكمة بتهمة افعالهم لواجبهم ، وقضت بتفرغهم ، وصدرت الاوامر الى المديرين بالقبض على العمد وتحصيل غرامات منهم بالقوة ، إذا لزم الأمر . ولم يكن لدى كثير من العمد مبالغ متسيرة لدفع الغرامة ، فاقترح بعض أعضاء الوفد أن يمدوهم بمبلغ من صندوق الوفد المخصص للحرب ، ولكن النحاس رفض اقرار الاقتراح الذي حاز موافقة أغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، مؤكداً أن أموال الوفد محصورة في سندات مالية ، واقترح أن يطاف على الاعيان البارزين ليقدموا هبات . (١٥) ولكن الكثيرين من الأعضاء الذين هم أنفسهم بارزون والذين ساهموا في الصندوق ، ثاروا على اقتراحه وقد تملكهم الغضب والشك فقالوا ان أموال الحزب هي للطوارئ وليست لاستثمار رأس المال وطالبوا النحاس بكشف حساب ، فأكد لهم النحاس أن لديه كافة الحسابات ولكنه رفض أن يدلى لهم بأية تفاصيل ، مما أثار الشكوك في نزاهته ، ولم يشأ أحد منهم أن يثير الموضوع في مثل هذا الوقت الحرج ، وتركوا الموضوع يمر بسلام . ولقد قدر ما جمعت الحكومة من غرامات بما يربو على ١٨٠٠٠٠ جنيه ، وحتى سنة ١٩٣٦ لم تكن الغرامات قدرها البرلمان بعد إلى العمد ومشايخ البلد . (١٦)

واستعدادا للانتخابات المقبلة ، شكّل صدقي حزبه السياسى الخاص به «حزب الشعب» . وعلى شاكلة حزب الاتحاد الذى اندمج فيه فى النهاية ، قام حزب الشعب ليكون مظهرا خارجيا . لقد كانت مهمته الوحيدة مساندة الحكومة فى حكمها ، ولم يكن له أتباع حقيقيون — مجرد تأييد وهمى من أعضاء ماجورين وأناس لهم مصالح معينة فى حكم صدقي أولهم علاقات بالقصر . وبالرغم من الدوافع التى كانت وراء قيام الحزب ، فلقد كانت له خطة قائمة على الاصلاحات الداخلية وبخاصة الاصلاحات الاقتصادية ، ولكنها بدت مصممة قبل كل شئ على تحرير مصر من تنظيم سياسى قوى التأثير .

وفى الأيام الأخيرة ، عندما كان صدقي يكتب مذكراته ، ادعى تبريرا

لأعماله أن البرلمان كانت تبوقه أكثرية وفدية مصممة على الاعتراض على أية إجراءات لا تتفق ومبادئ حزبهم ، بغض النظر عن قيمتها للأمة . وكان في اعتقاده أن الوسيلة الوحيدة للخروج من الطريق المسدود حتى تستطيع مصر أن تسير الحكومات البرلمانية أن تتخلى عن السياسات الحزبية القائمة على الأثرة وأن تهتم بأمور البلاد بأسلوب حيادي وأن تحكم على هذه الأمور على أساس من قيمتها الجوهرية . لقد كان «اصلاحه للدستور» والتغييرات التي أجراها على قوانين الانتخاب مخططة ، كما قال ، لتتيح التغيير في أسلوب السلطة التنفيذية أن يؤدي عمله في مواجهة برلمان لا خبرة له ، ومن ثم كان معوقا وأخرق (١٧) !.

ولم يكن صدقي السياسي الوحيد في مصر الذي يفكر هذا التفكير ، فلقد أتبع محمد محمد محمود وحزبه عمليات فكرية مماثلة عند حلهم للبرلمان وحكمهم بمرسوم ، باستثناء أن محمد محمود لم يعبث بالدستور ، بالرغم من أنه كان يقصد تماما تغيير قوانين الانتخاب ولنفس الأسباب .

ولو كان غالبية السياسيين — من أحرار ووفد أو أي حزب آخر — أدلوا بأصواتهم في ذلك الوقت لقرروا بكل تأكيد بأن الدستور هو أكبر سند لهم ضد طغيان الملك أكثر منه وثيقة قررت حقوق الشعب . واعتبر كل حزب أن حقوق الشعب كانت آمنة في أيديهم ، لأن «الوفد هو الشعب» أو «لأن الأحرار يمثلون الرزانة والحكم الصالح» ، كما كانت تقول شعاراتهم . ولكن حقوق الشعب كانت في خطر فقط عندما كانت المعارضة تتولى الحكم . وباختصار ، لم يكن في استطاعتهم إلا أن يفكروا فحسب بما يتفق ومصالح الحزب التي كانوا يخلطون بينها وبين المصالح الوطنية ، ومن هنا انطلقت روح العصر الحزبية الشريرة . ولم يختلف صدقي عن الباقيين إلا في أنه كان أشد قسوة وأكثر تنفيذا ، وفي حالته ، كان حزب الشعب ستارا ضعيفا لشخصه .

وأصول العداء الحزبي كانت له جذوره أولا ، في العلاقات الانجليزية

المصرية وفي المجد الذي ستجنيه مجموعة توفق في التفاوض من أجل تسوية مع بريطانيا ، وكان كل اعتبار سواء تعد أهميته ثانوية بالقياس إلى ذلك الهدف الأعظم . كان ذلك بمثابة الكأس المقدسة . (١٨) أو سرطان الحياة السياسية في مصر . كانت العلاقات الانجليزية المصرية أيضا لأنسب كبش فداء لالقاء المسؤولية على الآخرين بدلاً من إلقاءها على القيادة غير الحكيمة أو العقيمة ؛ وهكذا سرعان ما ادعى النحاس ، الذي استقال فور استيائه من امتحان كرامته عندما رفض الملك مشاريعه ، سرعان ما ادعى أنه استقال من جراء المفاوضات الانجليزية المصرية . (١٩) لقد أعلن على الملأ أن الوفد اشتبك في نضال ثنائي ممتد للابقاء على الحياة الدستورية ، مع صدق الذي لم يكن إلا واجهة بريطانية ، ولذا كانوا في الواقع مشتبكين في صراع مع بريطانيا ؛ ونجم العداء الحزبي ، ثانياً ، من عجز الأحزاب عن أن تسمو فوق السياسات الحزبية .

أ وحقيقة أن الوفد تحت رئاسة سعد زغلول انتحل لنفسه وحده مهمة الحكم على ما فيه خير الوطن ، قد تفاقم أمرها تحت رئاسة النحاس الذي استمر يؤيد المبادئ نفسها التي كانت تعنى في الواقع أنه لا تستاهل حكومة ما أن تحكم في مصر سوى حكومة الوفد .

وبالرغم من أن تعاقب المسؤولين البريطانيين قد جعلهم يدعون فهمهم لعقلية المصريين ، مع أن قلة قليلة جدا منهم هم وحدهم الذين فهموها ، لم يدع الكثيرون من المصريين اقتناعهم بفهمهم لعقلية المسؤولين البريطانيين ، ومع ذلك كانوا يعتقدون في أمور ثلاثة ثابتة في السياسة البريطانية تجاه مصر : الأولى : تأييد البريطانيين لملك مصر ، أما وقد جاءوا به إلى الحكم ، لم تسمح الحكومة البريطانية لحركة شعبية أن تعزله ، خاصة إذا كانت بإيعاز من الوفد ، والثاني ؛ أنه أياً كانت السياسة البريطانية المثيرة في أي وقت ، فلقد كانت أساساً سياسة تفضل مصالحها الذاتية وما يتصادف فقط توافقها مع المصالح المصرية ، ومن هنا كانت كل العروض والاقتراحات المقدمة من إنجلترا



يرُحِب بها في ارتياب ، ويكون السؤال المطروح هو «ما هو نصيب بريطانيا منها ؟» ، والأمر الثالث الثابت هو الشرط الأساسي (٢٠) ، وهو أن الوزارة المصرية تبقى في الحكم المدة الزمنية التي يقررها المندوب السامي البريطاني ، وتبقى الحكومة مادامت تتمتع برضا ممثل صاحب الجلالة البريطانية في مصر ، وإذا ما انسحب الرضا السامي مرة تسقط الوزارة عن طريق الدسائس البريطانية . والنتائج التي توصل إليها النيابيون من هذه الصورة هي أن وزارة الأغلبية أو وزارة الأقلية لم تكن أمرا يعتد به ، لأنه في التحليل النهائي العامل الحاسم فعلا هو تأييد المندوب السامي البريطاني الذي لم يكن أقوى من القصر فحسب بل كان أيضا أقل طغيانا وانتقاما .

ولقد ذهلت وزارة الخارجية البريطانية التي نصحت مرة ممثليها في مصر أن يظل على الحياد في أي صراع بين النحاس والملك ، ذهلت من ادعاءات النحاس أنه كان يحارب بريطانيا متخفية وراء حكومة صدقي . لقد كانت عاجزة عن ادراك أن النمط الذي وضعت في الماضي لتدخلها المستمر والذي ظل قائما طوال السنوات القليلة الأخيرة ودعّمه استدعاء السفن الحربية بانتظام تام لمواجهة أي طارئ ، قل أن يبعث في نفوس المصريين الايمان بحيادها . وبالرغم من كل احتجاج من جانب بريطانيا على أن هذا الاعتقاد مخالف للحقيقة ، فقد اعتقد كل واحد أن صدقي باق في منصبه لالشئ إلا أنه يلقي تأييدا من بريطانيا وأنه إذا ما سحبت هذا التأييد مرة فسيسقط لامحالة مثل كثيرين جدا غيره ممن سبقوه . وكانوا على صواب ، لأن صدقي ، بالرغم من اعتراضات دار المندوب السامي البريطاني بأنها على الحياد إلا أنه حصل بالفعل على تأييد سيربييرسي لورين ومن ثم ، تأييد وزارة الخارجية البريطانية ، ولذلك كان قادرا على أن يبقى حتى عندما سُم منه الملك ، وفي النهاية سقط عندما نُقل سيربييرسي لورين ، ورأت الحكومة البريطانية أنها في حاجة إلى تغيير سياستها ، كما سنرى فيما بعد .



بذلك المنطق، ضاعف السياسون المصريون المنتمون إلى كل الأحزاب، من بذل جهودهم مع المندوب السامى البريطانى لحثه على بذل نفوده لاسقاط حكومة صدقى. لقد كانوا جميعهم على استعداد للتعهد بالتوقيع فورا على المعاهدة لو حدث أن سقطت وزارة صدقى ووصلوا إلى الحكم. ولكن كل ذلك كان بلا جدوى، إذ ظل صدقى فى الحكم موطدا، ينعم بتأييد كل من المندوب السامى البريطانى والقصر.

كان معظم اللوم اللاذع الموجه ظاهريا ضد صدقى، موجها أغلبه ضد الملك أكثر من أن يكون موجها ضد شخص رئيس وزارته. والنفور الذى كان يكنه المصريون تجاه مليكهم والريية التى كانوا يظهرونها ازاء كل تحرك من تحركاته كان يبرره سلوك الملك الشخصى فى البلاد. ويبدو أن فؤاد كانت تحركه رغبة أساسية فى الحكومة البرلمانية كما كان يستخف بالياسين المصريين. ويعتقد البعض أن الاستخفاف كان نتيجة تربيته من الصغر بالخارج، ولذلك لم يكن فى استطاعته أن يتواءم بالمرّة مع المصريين، الذين لم يكن فى استطاعته أن يتحدث حتى بلغتهم حديثا صحيحا، بينما هناك آخرون أقل تسامحا، يعتقدون أنه لم يختلف فى مسلكه الشخصى عن مسلك أى ابن من أبناء الخديو اسماعيل. ويبدو أن طغيان فؤاد لم يكن السبب الوحيد لكراهية الناس للملك بوجه عام، فلقد كان أبوه اسماعيل حاكما مستبدا، ولكن بعضا من رعاياه كانوا يحبونه ويحترمونه، بينما كان الناس لا يكتفون لابنه فؤاد حبا ولا احتراما، وكثير من المصريين، عظيمهم وحقيرهم، كانوا يحتقرون فؤاد لانتقامه من الشعب الذى كان ساخطا عليه، إذ كان من المتوقع من الحاكم أن يبدى كرم أخلاقه، وهى فضيلة عربية قديمة، وشهامة يقتضيا المقام (٢١) وهما صفتان كان يفقدهما الملك فؤاد.

كان كل الناس يكرهون ما بقصره من حاشية، إذ كان يضم وصيفا فى إثر وصيف، ولم يكن يلقى مقابل ذلك الإكراهية لا من جانب الشعب فحسب —

الذى كان يتوقع سائرا أن يسلك معه حكامه مسلكا فيه زجروا وتعنيفا — بل حتى من جانب السياسيين أيضا: وإذا كان نشأت مكروها ، فلقد كان زكى الأبراشى ، الذى حل محله ، مكروها أكثر منه ، لأن كلا الرجلين جمع ثروة طائلة عن طريق استغلال نفوذهما ، بل من جراء تدخلها السافر فى حكم البلاد ، وواضح أن هذا قد تم وفقا لتحريض من جانب الملك ، لأنه بالرغم من أن قلة يعتقدون أن رجال القصر كانوا يعملون بدون علم الملك ، وأسروا فيما بينهم أنه لو علم الملك ما كان رجاله يفعلون لقطعت رقاب ، إلا أن هؤلاء لم يكونوا إلا أقلية . وكثيرون سمعوا قواد يصف رجاله بأنهم قراقوزات (٢٢) ، ولذلك عرفوا لمن يوجهون اللوم : بصراحة للحاكم اذ يستحق أن يوجه اللوم إليه . وخلال فترة سبع سنوات من الحياة البرلمانية فى مصر ، قام القصر بثلاث محاولات ضد الدستور توجت بنجاح ونجم عنها الحكم بمرسوم . كان هذا ممكنا فقط لأن رجالا لهم موقف سياسى مائل : زيور ومحمد محمود وصدقى ، رضوا بالتعاون مع القصر رغم إرتيابهم فى دوافع الملك . كان هناك الكثير من اللوم الذى يوجه إلى سلوكهم وإلى سلوك كثير من السياسيين المصريين ، كانوا يخشون القصر خشيتهم للمندوب السامى البريطانى ، وكانوا يميلون إلى الإرتواء فى أحضان أى منها لنجدتهم إذا ما بدت لهم أبسط مشكلة ، كما أن كثيرين منهم لم يعتادوا فحسب على الحكم الذاتى ، وكانوا يسمعون إلى الإعتماد على سلطة أعلى ، متوقعين منها أن تحمل على عاتقها مسئولية لم يدر بوا على تحملها (وكان البريطانيون يعتقدون أن هذه صفة معيبة فى كل المصريين) . لقد كان أيسر شئ تماما هو أن يتنصلوا من القشل بذريعة أنه لم يكن ذلك إلا نتيجة التدخل البريطانى أو الطغيان الملكى ، خاصة عندما كان كلاهما متها بالتدخل بصفة مستمرة .

فى الوقت المناسب تصاب ذاكرة القصر ودار المندوب السامى البريطانى بالضعف ، و يعلنان عن سخطهما ، وفى الوقت المناسب ، أيضا تعترها الدهشة

حقاً ، لانتهاام الأحزاب لها بالتعدى . لقد كان الملك يؤمن ايماناً جازماً أن ما كان يفعله هو لصالح مصر ، طالما أن البرلمان لم يكن إلا مجرد زمرة من الحمقى وهو الرجل الكفء الوحيد في البلاد . لقد عجز عن أن يدرك أن كل سياسى كان يتمسك بنفس الرأى عن ذاته ، وأن الجانب الأكبر فى المعارضة الحزبية يمكن تفسيره إلى حد كبير لا من ناحية المعارضة فى المبادئ بقدر ما كان مرده إلى المناقشات الشخصية ، فكان سعد زغلول مثلاً ، يعتقد أنه الشخص الوحيد الذى يمكن أن يقود مصر و يعتقد مفاوضات تنهى بتسوية ، ومع ذلك لم يدرك أنه كان مفاوضاً عقياً لأنه كان قظاً جداً ، كما كانت أفعاله بالغة التهور . وكان النحاس يعتقد فى نفسه بالمثل أنه رجل دولة ، ولكن الكثيرين من زملائه لم يشاركوه ذلك الرأى فى نفسه ، وبالرغم من ذلك اتضح أنه كان شخصية سياسية ماهرة ، وكان له من الجاذبية المتطلبة ما جعلت الناس يحبونه ، وأن كان واضحاً أنه كان ينقصه الذكاء السياسى (٢٣) وحدة الذهن اللذان كانا يؤهلانه ليكون رجل دولة (٢٤) .

وطوال فترة حكم صدقى بأكملها ، كان الوفد فى صراعات أقسى أزمة للرياسة منذ باريس فى ١٩٢٠ ، وكانت أكثر مجموعة اعتدالا بين الوفد ، يسعدها جدا التخلص من النحاس واستبداله بزعيم وطنى أكثر تعقلاً ، أما الجانب المتطرف فكان يساند النحاس ، لأنهم فى المقام الأول يكون فى استطاعتهم أن يسيروه ، وقد حدث فعلاً ، وفى المقام الثانى ، كانت له جاذبية شعبية وعبقرية خاصة ، ولم يكن النحاس مهرباً لايعبأ بالمسئولية للمرة كما ادعى بعض رجال المعارضة . لقد كان سياسياً محنكاً رغم افتقاره إلى حدة الذهن والذكاء السياسيين . كانت معاملاته قائمة على أساس ثابت ساعده تماماً على اكتساب أصوات فى المناطق الريفية نظراً لأنه لم يرفض أن يعد بكثير مما لم يكن فى نيته تحقيقه . وهى سمة شاركها مع كثيرين من السياسيين من جنسيات مختلفة . كانت خطبه موجهة إلى رجل الشارع الذى

كان يقدر أسلوب النحاس . وكلما كان من المنتظر أن يلقي خطابا شعبيا كانت تصرف مبالغ من المال لمصنفين مأجورين يقطعون الخطبة باستمرار بهتافهم « يحيا النحاس باشا » وكان اتصال النحاس بالشعب يبعث فيه شحنة من الاثارة ، عزاءها من هم أكثر الناس علمانية إلى مسحة هستيرية . وفي بعض الأحيان ، قد تدفع به زعامته الشعبية ، إذا ما وجد أن الهتافات المأجورة تقاطع خطابه ، إلى أن يصبح في الجماهير قائلا . « انخرس يا ابن الكلب انت وهوه » وعندها كتقدير من الجمهور له ، يرتفع صياحهم حتى لا تبين كلماته تماما ، ولكن من الواضح أنهم ينعمون بكل دقة في الخطاب ، كما كانوا معجبين بمن كان يقوم بإلقائه . (٢٥) وبعض أعضاء الحزب الذين كانوا ينفرون من النحاس ، اختاروا البقاء بحزب الوفد لما للوفد من علاقات قديمة ، وكان واصف واحدا منهم : لقد مثل الوفد روح الوطنية في مصر ، ولذلك كان يُغفر كثيرا لزعيمه لامبالاته بالحزب وبمبادئه ، وكانت روح التلاحم القوية والولاء للحزب أمرين فريدين في حزب الوفد . لقد تشكل خلال النضال الوطني ومن خلال شخصية سعد زغلول الذي طالب بولاء مطلق ، ومن لم يكن في استطاعتهم أن يقدموا مثل هذا الولاء تركوا الحزب ، ولكن من بقوا فيه كانوا متمسكين بولائهم حتى عندما رهن زعيمهم على أنه غير كفء ، لأنهم كانوا قادرين على أن يميزوا بين الحزب وبين أعضائه .

وعلى غير شاكله أعضاء الوفد ، كان حزب الأحرار الدستوريين لا ينعم إلا بالقليل من الروح الحزبية وبالقليل من التلاحم . كانوا جميعهم لهم صفات الزعامة وهي ما أرادوا أن يمارسوها . لقد كانوا ، كما ذكر أحد الحكماء ، فرقة ضباط بلا رتب ولا طابوز . لم يكن منهم واحد ليقود الجماعة . كانوا كلهم متساوين وكانوا جميعهم يعتبرون أنفسهم جانبا من الصفوة ؛ ولم يكونوا ممن يقدرّون الاتصال بالشعب حق قدرة . وفي تاريخ متأخر ، عندما انضم الأحرار إلى الوفد في قيامهم بجولة في البلاد للتنديد بحكم صدقي رحبت



### إقتراح لمقاومة أزمة الجوع

(رئيس الوزراء): فضيلتك دلوقتى بقيت بطل زينا! ... مفيش عندك بأه

إقتراح لتصرح الأزمة؟

(شيخ الأزهر): أيوه أمال! ... مادامت الناس جعانه ومش لاقيه تاكل،

تصدر الوزارة مرسوما يجعل رمضان ثلاثة شهور- يبقى منه صيام واقتصاد

وثواب:

من كاريكاتير روز اليوسف

المصدر: د. ابراهيم عده، دوز اليوسف (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٧٢





بهم الجماهير الفرحة ، ولما كانت لدى الشرطة أوامر لقمع مثل هذه الجمهرة الغفيرة من الوفديين ، لجأوا معهم إلى أقصى الأساليب وحشية ، مما صدم الأحرار صدمة جسيمة ، الأمر الذى أقتنعهم أكثر من أية مرة على الإطلاق بالألا جدوى من اللجوء الى الجماهير (٢٦) كان محمد محمود يؤمن بأن من واجب الناس أن يختاروا مندوبيهم ويتركوهم ليستأنفوا مهمة الحكم بدون تدخل ، ولكنه هو والأحرار بهذا المفهوم زجوا بأنفسهم فى طريق مسدود ، لأنهم لو آمنوا بقيمة الحكومة التى يختارها الشعب ، فلن يصلوا إلى الحكم أبدا ، ولذلك اصرروا على أنه قبل أن يُسمع للناس باختيار مندوبيهم ، فأنهم فى حاجة إلى أن يتعلموا كيف يكون اختيارهم اختيارا سديدا حتى يمكنهم تجنب الوقوع تحت تأثير سحر زعامة شعبية . لقد كشفوا بنقاشهم عن الذريعة التى تدرع بها كرومر وهى أن مصر لم تكن مستعدة لحكومة ذاتية ، وهى نفس الذريعة التى اتخذتها الصفوة ردا نطيا لها .

كان النحاس يثير سخط عدد كبير من أعضاء الوفد بعثاده فى رفض التعامل مع الأحرار من أجل تشكيل وزارة ائتلافية ، وبما كان يحيط به نفسه ببطانه المتملقين ، وكانوا رجالا نعمتهم بركات بأنهم دماسون ومتسلقون وطامعون فى الوزارة ، (٢٧) وكان يعنى مكرم والنقرشى وماهر ، الذين كانوا يعملون كقراقوزات له ، وإن كانوا هم فى الواقع محركى القراقوز . وكان فى اعتقاد المعتدلين أن الوزارة الائتلافية هى وحدها التى تجعل البريطانيين يفكرون فى انقضاء صدقى عن الحكم . وكان النحاس مقتنعا هو الآخر بالحاجة الى التدخل البريطانى ، ولكن كان له تفسيره المختلف للدوافع البريطانية للتدخل فى شئون الوزارة . وللتغاضى عن أخطائه السابقة ولحقائق الموقف الراهن ، أحاط النحاس علم لجنة الوفد بأن البريطانيين سيضطرون لأمحالة لمسائلة الوفد والدستور ضد الملك ، لأن الوفد وحده هو الذى يستطيع أن يتفاوض من أجل إبرام معاهدة ، وكان النحاس يؤمن بأن البريطانيين

سيساعدونه في عزل الملك عن العرش ، وأغمض عينيهِ عن عدم جدوى تصور  
أن نفوذ الوفد يزداد في البلاد بتلك المساعدة ، إذا ماتعارفت فيه مع المصالح  
البريطانية . (٢٨)

ولذلك استمر الوفديون المعتدلون يتعجبون من عدم مسئولية زعيمهم . (٢٩)  
وبدأ تحرك ، بدون علم النحاس ، بين المعتدلين من أجل قيام تحالف مع  
الاحرار: فاتصل عطا عفيفي بمحمد محمود ووافق الأخير على التقارب والتعاون  
التام . (٣٠) وعندما علم النحاس بذلك ثار غضبه . وفي اجتماع عاصف للجنة  
المركزية جاء وصفه في مذكرات فتح الله بركات ، ثار على مثل هذا التقارب ،  
على أنه هدأت ثائرة عندما تساءل علوى الجزار ، بلا مواربة ، عما إذا كانت  
لدية أية نوايا لرئاسة وزارة أخرى ، متضمنا أن مسئلكه الأخير يستبعد هذه مثل  
النية . هذا من ثائرة النحاس هدوءا طويلا أتاح للجنة أن ترشح اثنين من  
أعضائها لتولى الاتصال بحزب الاحرار ، واختار النحاس على الفور: محمود  
فهسي النقراشي ، ولكن الأعضاء الآخرين استبعدوه واختاروا فتح الله  
بركات والغرابلي ، ف ضرب النحاس المائدة بقبضة يده وصاح قائلا « أنا قررت  
و يستحيل غير ذلك » (٣١) ، ولكن النحاس لم يكن سعد زغلول ، فلم يسمح له  
أحد بأن يثير ضجة ، ورد ويصا واصف قائلا « إننا لا نقبل منك كل يوم تحكما  
هكذا وتصرفات استبدادية » ، فغادر النحاس الاجتماع وهو في شدة الغضب ،  
وبطائه في إثره . اقترح عطا عفيفي على الفور أن تعلن لجنة الوفد عزلها للنحاس  
كرئيس للحزب على أساس « عدم أهليته » وكان هناك كثيرون على استعداد  
لتأييد اقتراح عفيفي . ولكن البعض كانوا يخشون حدوث صدع في الوفد في  
مثل هذا الوقت الدقيق ، وأخيرا ، اعتذر النحاس للأعضاء ، وقبل اختيارهم  
لضباط الاتصال . وما يبعث على السخرية أن النحاس اختار النقراشي  
لاعتقاده أن النقراشي سيقوض أى تقارب في حين أن النقراشي كان قد سبق  
قيامه شخصيا بمبادرة ، وكان على اتصال بالأحرار وبخاصة محمود عبد الرازق ،

ولكنه لم يفه بكلمة عن ذلك لزملائه الوفدين حتى أخرج فتح الله بركات، فاضطر إلى الاعتراف بذلك؛ وكان أيضا؛ يجتمع بالمندوب السامي البريطاني، كما كان يتوجه إلى القصر. ساعدت مثل الجهود من طرف واحد يقوم بها أعضاء الحزب، ساعدت على زيادة الانقسامات في قيادة الوفد وتعميق ارتياحاتهم في بعضهم البعض. وهكذا بدأ أن صدعا يقترب.

انزعج بعض الأعضاء من شباب الوفد أمثال إبراهيم عبد الهادي، من سلوك النحاس القريب وحيه للسرية التي ولدت الريبة فيه. وكان ويصا واصف يؤمن بأن النحاس عاجز عن أن يعمل، وأخبر بركات أنه على استعداد لأن يشكل وزارة لو كلف بذلك، لأن التقاليد قد قضت بأن أي رئيس فشلت سياسته يجب أن يترك مكانه ويتيح لغيره أن يضطلعوا بهذا العبء، «ولا تكون مصالح الأمة رهينة بشخص» (٢٢)، وكان بركات نفسه مستاء من سلوك النحاس.

ولما كان بركات وسيطا بين الوفد والأحرار، لذا فقد تشاور وديا مع عدلى الذى كان معجبا به، ومع الشيخ المراغى الذى كان أكثر مشايخ الأزهر تقدما، وكان رجلا كاملا وذا حكم صادق. لقد اتفقت مختلف الهيئات على الإعراب عن استنكارها لمسلك صدقى اللادستورى، بمقاطعة الانتخابات المقبلة، ولكن الأحرار كانوا في حاجة إلى ما يؤكد لهم أن الوفد لن يغدرهم كما فعل ذلك في الماضي مع عدلى وثروت، وأنهم إذا ماتلقوا هذه التوكيدات والضمانات مرة سيوافقون على خطة عمل ثابتة.

ولأكثر من سنة، من يونيو ١٩٣٠، التزاما من «سير بيرسى لورين» بسياسته التي أسماها سياسة الحياد (٢٣)، تمسك بموقف متباعد للغاية، ودعا أعضاء كل الأحزاب إلى دار المندوب السامي البريطاني دون ماتفرقة لتجنب أى اتهام له بالتحيز، وعندما سأله المصريون النصيحة، مثلما فعلوا جميعهم لاحالة، سره أن يبدى رأيه بأن من الأفضل لأحزاب المعارضة أن توحد صفوفها

قبل أن تعلق أملا على الوصول إلى شيء . وكان هندرسن راغبا في أن يضع لورين التدابير لنوع من حكومة ائتلافية يساندها الوفد لتفاوض على توقيع معاهدة كان يأمل أن توقع في سنة ١٩٣٠ ، ولكن لورين بعث بتقرير أنه لا يريد أي مصري ائتلافا لأن لورين لم يشأ أن يُضعف مركز صدق في البلاد كما أضعفت . الحكومة البريطانية مركز محمد محمود من قبل . وكان آخر شيء يزيده هو أن يعود للحكم مصطفى النحاس « القطرس الاحول » (٢٤) ، ومع ذلك قرأ الوفد والأحرار في عبارات لورين الغامض تلميحا إلى وزارة ائتلافية قد تحرك السلطات البريطانية ضد صدق ، ولقد تأكد لهم هذا الاعتقاد عندما رد « وولتير سمارت » (٢٥) المستشار الشرقى ، لبركات نصيحة لورين (٢٦) بالاتحاد . وجابت مصر شائعات مشيرة ، كان يحدث في أي موقف خطير ، شائعات بأن عدلى سيرأس وزارة ائتلافية ، وانها بنسبيل التشكيل ، ومع أنه لم يكن هناك أي أساس للشائعة ، نظرا لأن الحزبين لم يتخلصا بعد من خلافاتها ، إلا أنها أثارت كل فرد بما فيهم صدق . ولقد كان لبركات أمينا في تسجيل هذه الشائعات في مذكراته ، ولكن على عكس ما صرح له لورين من أنه لا يرغب مصري في الائتلاف ، تنهض مذكرات لبركات دليلا على أنشطة أعضاء حزبي الوفد والأحرار المحمومة لتشكيل ائتلاف . (٢٧) ومن لم تكن لهم رغبة في الائتلاف كانوا النحاس وبطانته . وتوضح المذكرات أيضا كيف أنه سرعان ما وثق السياسيون المصريون صلتهم بمسئولي السفارة البريطانية وكانت معاملتهم لهم كشركاء في لعبة التخلص من صدق .

في أحاديث أجراها لبركات مع الشيخ المراغى ، ذكر أن المراغى التقى بلورين ، واقترح عودة دستور سنة ١٩٢٤ ، وأن تعود لتولى الحكم وزارة ائتلافية يرأسها الوفد ، وأن يُتفاوض على معاهدة وأن ترجأ مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة ، وأن تمنع المعارضة الممثلة في حزب الأحرار ، ستين مقعدا في الحكومة ، ومع ذلك لم يرد ذكر لورين على هذه المقترحات ، بالرغم من أن المرء يتشكك في أنه تقبلها بنظرة البارد المعتاد . وافق لبركات على كل

مقترحات المراغى ، ولكن محمد محمود اعترض على أن ستين مقعدا لم يكن بالعدد الكافى — فى حين أن حزبه لم يفز على الإطلاق حتى بنصف ذلك العدد فى أى انتخاب — ورفض التفكير فى أية وزارة يرأسها النحاس ، الرجل الذى يوجه اليه اللوم فى إسقاط وزارته هو نفسه .

ثم اتصل بركات مرة أخرى ب «سمارت» وتحدث النقراشى مع سبيل كامبل ، كما تحدث على الشمسى مع لورين ، وعرضوا جميعهم نفس العرض وهو توقيع فوري لمعاهدة اذا ما عادوا إلى الحكم ، وقام الأحرار الدستور يون من جانبهم ، بنفس المساعى ، وازاء كل هذه العروض ، رددت السلطات البريطانية فى مصر نفس النصيحة : تسوية صراعاتهم الداخلية وعرض جبهة موحدة . (٢٨) وبعد مضي عشرة أشهر تقريبا من التلكؤ ، اتفقت الأحزاب فى النهاية فى ٢١ إبريل سنة ١٩٣١ على مقاطعة الانتخابات التى كان مقررا أن تجرى فى يونيو . وفى الشهر التالى ، أصدروا تصريحاً مشتركاً ، بعثوا به إلى الملك يعرضون عليه اعتراضهم على حكومة صدقي ، وقد وقع على التصريح ، الذى كان بمثابة ميثاق وطنى ، وقع عليه تسعمائة شخصية قيادية ، فى مقدمتها عدلى وزير (الذى سافر بالقطار من الاسكندرية خصيصاً ليقع على التصريح) ، والشيخ المراغى ، وكل زعماء الوفد والأحرار ، وكان فتح الله بركات ينقل التصريح من باب إلى باب للتوقيع عليه ، قبل أن تحس الحكومة به ؛ (٢٩) وعندما رأى الملك اسم المراغى موقعا على التصريح استشاط غضبه وأراد أن يعزله من منصبه فى الأثره وأن يشطب اسمه من قائمة العلماء ، ولم ينقذ المراغى من انتقام الملك (٣٠) إلا تدخل لورين .

فى ذلك الصيف سافر محمد محمود إلى انجلترا ليرى ما يمكن أن يفعله ولكنه عاد صفر اليدين ليخبرهم فقط أن الحكومة البريطانية لن توافق مطلقا على أن تتفاوض مع النحاس مرة أخرى (٣١) . كان لورين فى ذلك الوقت قد أقنع وزارة الخارجية البريطانية أنه من المحتمل أن تصبح البلاد مؤيدة لصدقي بعد الانتخابات ، ومن ثم يمكنهم أن يتفاوضوا معه . (٣٢) وكان النحاس ، من ناحية



أخرى، مشغولا بإعلام الجميع بلا استثناء أن حكومة العمال البريطانية تستعد لاسقاط صدقي . (٤٣) وكان عدلى من ناحيته ، يحاول أن يقنع الملك ، وبعد اجتماع مع لورين حاول عدلى أن يتحدث رزينا مع النحاس ، واقترح أن تعلن الانتخابات الجديدة وأن يلغى من الدستور الجديد شرط العشر سنوات وأنهم يمكنهم أن يقرروا بعد إجراء الانتخابات ماسيعلون بالدستور ؛ (٤٤) فرفض النحاس كل هذه الاقتراحات ، وأثار عدلى الذى لا يمكن اثارة ، لدرجة أنه كاد يمزق ملابسه ، وهوقة مايفعله مصرى تعبيرا عن السخط . (٤٥) بعد ذلك عجل النحاس ليقص على مسامع بركات ومحمد محمود رواية فيها مغالطة تامة ، لحديثه مع عدلى ، مما أثار استياء بركات ، لأن عدلى كان بالفعل قد أحاطه علماء بالمحادثات . (٤٦)

كان بركات يجتمع بانتظام مع هيكل نظيره فى حزب الأحرار، وأقر كلا الرجلين أن زعيمى كلا الحزبين أعديا للنفع . واتفق رأى كلا الرجلين أيضا فى أنه من الأفضل جدا لو استقال كلا الزعيمين ، وعندئذ ربما اعتبرت السلطات البريطانية أن خليفتهما أقدر على تشكيل وزارة مرضى عنها . (٤٧) ولاشك أن كلا الرجلين كانت تراودهما آمال فى أن ينتخبا خلفين لهما . فى تلك الأثناء ، كان الصدع فى صفوف الوفد ملحوظا بل وأشار مقال فى إحدى الصحف إلى أن الوفد قسما أحدهما يمثل الأغلبية ويمثل الآخر الأقلية ؛ فنشر مكرم عبيد مقالا ردا على ذلك الأدعاء ذكر فيه أنه ليس هناك مكان لأقلية أو لأغلبية فى الوفد ، لأنه من يخالف فى رأى يجب أن يستقيل فحسب من الحزب . (٤٨) وقد قرر بركات ومؤيدوه : نجيب الغرابلى ، وحيد الباسل ، وعلوى الجزار ومراد الشريعى وعلى الشمسى وجورج خياط ، وفخرى عبد النور ، وعطا عفيفى ، الذين كانوا يؤمنون بحق أنهم يشكلون مجموعة الأغلبية فى الوفد ، قرروا المصارحة وطلبوا عقد اجتماع للجنة الوفد ليضعوا أمامها مشروعهم لوزارة ائتلافية . وقد علق بركات ، فى تشاؤم ، فى مذكراته أنه



استخدم في صياغة المطلب قلما معينا هو نفس القلم الذي كتب به ثلاثة خطابات استقالة لثلاث وزارات هي : وزارة سعد زغلول في سنة ١٩٢٤ ، وزارة عدلى في سنة ١٩٢٧ ووزارة ثروت في سنة ١٩٢٨ . (٥١) وبعد مناقشة ساخنة جدا ، وافق النحاس في النهاية على ألا يتقدم لرئاسة وزارة بشرط أن يرأس الوفد الذي يبدأ المفاوضات من أجل عقد معاهدة مع بريطانيا . وأخذت الأصوات فتبين أن اثني عشر عضوا مؤيد للمشروع وستة ضده ، وكان الستة هم النحاس ومكرم عبيد وماهر والنقاشى وسينوت حنا وحنى حبيب . أما النحاس ، الذى كان يأمل أن يتزعم المعارضة على التصويت ، فقد سحب كلامه ، وبرهن مرة أخرى على ترعزعه في الرأي . لقد قال أنه لن يقبل مثل هذا المشروع ، واندفع خارجا وفي أعقابها بطانته : (٥٠) .

أما عدلى ، الذى كان يشك في أن تتخذ السلطات البريطانية أى إجراء ضد صدق مادام الوفد منشغلا في خلافات حزبية ، فقد عرض أن يقوم بدور الوساطة بين كلا الحزبين ورتق الصدع الذى كان يهدد بأن يصير نهائيا . (٥١) في هذه الأثناء ، اتفق كل المتنازعين على صيغة مشتركة تتلخص في عودة دستور ١٩٢٤ ، وعلى أن يعقبة إجراء انتخابات جديدة ، بعدها يشكل حزب الأغلبية وزارة بروح من الائتلاف ينعكس في عضوية الوفد المفاوض لعقد معاهدة ؛ وألقى عدلى قبلة : إذ أخبرهم أن لورين لم يعد يرحب بفكرة تغيير حكومة ، وضمن كلامه أن الفرصة السانحة قد ولت . وهو موقف وصفه عدلى بأنه متغير ، على عكس ما كانوا يعتقدون ، ودليل على القدر البريطانى ، (٥٢) وظن الباقى أنه فحسب مثل آخر من أمثلة الجنون البريطانى ، لأنهم كانوا يعتقدون كما كان اعتقاد كيلنج (٥٣) « أن الله قد خلق الانجليز مجانين ، أقصى ما يمكن أن يكون عليه المجانين » ، وأن كان لأسباب محالة لتلك التى عبر عنها كيلنج في بقية قصيدته ، ولم يذكر أحد منهم أن الخطأ خطأهم لتأخيرهم مايربو على سنة ، في الوصول إلى اتفاق .

وكانت حكومة جلالة ملك بريطانيا ، من ناحية أخرى ، تعرف أين تقف ، كما كانت تعرف ما تريده من مصر في بنود معاهدة مقبلة قد يرضى عنها كافة المصريين ولن تكون عرضة لأن ترفضها الوزارة التالية التي تعقب الحكومة المفوضة . وكان المفتاح الأساسي في الصورة هو مقدار ما كانت الحكومة البريطانية مستعدة للتنازل عنه لمصر في مقابل مثل هذه المعاهدة ، وكانت هذه التنازلات تتغير قليلا مع كل محاولة للتفاوض مما أدى بالمصريين إلى الاعتقاد بأنهم لو قاموا بمجرد ضغط شديد بما فيه الكفاية لدبروا للتفاوض على معاهدة ممتازة . وعلى شاكلة البريطانيين كان السياسيون المصريون يريدون معاهدة تكون ملزمة ، ولم يكن في استطاعتهم أن يفهموا كيف يريد أى فرد أن يتفاوض مع صدق في الوقت الذي كانت فيه وزارة ائتلافية على استعداد لأن تقدم مثل هذه الضمانات . لقد قُبرت سياسة لورين الحيادية على أنها مساندة لصدق ، وكان هناك بعض الصدق في ذلك الاعتقاد ؛ وتعجب السياسيون المصريون لماذا أختارت الحكومة البريطانية أن تقف موقف الحياد وصدق في الحكم ، ولم تتخذ هذا الموقف عندما كان أحد سواه في الحكم . والمحصلة الواضحة التي توصلوا إليها هي أن «حياد» بريطانيا كان صوريا للتستر على مساندتها لصدق .

وجرت الانتخابات في يونية ١٩٣١ في أعقاب ثورات عنيفة وسيول ضخمة من الدماء . وعندما دعت نقابة المحامين إلى اضراب احتجاجا على قوانين الانتخابات الجديدة والدستور الجديد ، منعت الشرطة المحامين بالقوة من دخول ميدان عابدين (٥٤) . وقطعت الحكومة كافة الاتصالات التليفونية والتلغرافية بين المدن والقرى ، وكانت الاشتباكات مع الشرطة غاية في العنف حتى ان الصليب الأحمر أبلغ محمد محمود أنه في يوم ١٤ مايو جرح ٢٦٢ وقتل ٤٠ (٥٥) ؛ وأخبر صدقي لورين أنه كان واثقا من ضرورة وجود برلمان ، لأنه لم يكن ليؤمن «بدوام ديكتاتورية مصرية» (٥٦) . وفي ضوء مسلك الملك الذي كان يتبعه

ازاء الوزارت التى تعتمد على مساندة القصر لها ، عرف صدقى أنه لا يتوقع إلا القليل من تلك المساندة على المدى الطويل ، ولهذا كان مقتنعا بأن البرلمان قد يمد وزارته بالتأييد و يعطيها شكلا ما من الشرعية يكون من المحتمل جدا أن تتخذ معه طابعا لحكومة مستقرة ، ولذلك كان هذا هو الحل الأجدى (٥٧) .

وكانت الانتخابات مزورة تماما ، بالرغم من حقيقة أن غالبية الأحزاب قد قاطعتها . ولا شك أن لورين كان يعرف ذلك ، لأن جرافتى - سميت كتب في مذكراته « كانت مجموعات من الأشخاص التعساء تساق من لجنة انتخابية إلى لجنة انتخابية أخرى ، ليضعوا علاماتهم على أوراق الانتخاب ؛ بينا ذكر سيرروبرت جريج (٥٨) أن بستانيه أخبره أنه أدلى بصوته عشر مرات أو إحدى عشرة مرة مختلفة تحت أسماء متنوعة . وكانت نتائج الانتخابات في المحافظات تبعت على الضحك ، اذ بلغت في قنا ٩٧ في المائة وفي جرجا ٩٨ في المائة وفي اسوان ١٠٥ في المائة (٥٩) . وتساءل السياسيون ، لصالح من كان التغاضى عن هذه الانتخابات ، إن لم يكن لصالح صدقى ؟

نشأت مساندة لورين لصدقى من ايمانه بأن النحاس قد ضيّع فرصته في التفاوض على عقد معاهدة في سنة ١٩٣٠ ، ولذلك استحق أن يجد نفسه وحزبه في عزلة سياسية لأنه لا يمكن الاعتماد عليهم ، وكان يعلم أن الوفد قد يحبط أية محاولات لعقد معاهدة لم تبرم من خلالها لأن ذلك قد يؤدي إلى إخمادهم كحزب زعم أنه « مفوض » من الشعب لتحقيق تلك الغاية في حين أن التفاوض على معاهدة من خلالها قد يضمن بقاءهم . وكان الملك ، من ناحية أخرى ، يعتقد أن مستقبل مصر يعتمد على روابطها مع بريطانيا ، وأن الوفد قد « يقبل تسوية مذلة » باستقلال مصر ، ما لم يكونوا مبعدين عن حلبة السياسة ، وكان لورين يؤمن بأنه إذا كان هناك خيار بين معاهدة يساندها الملك وأخرى يساندها الوفد ، فإن الأولى أكثر ضمانا . وفي روح أكثر تفاؤلا مما تسمح به الأحداث ، كتب لورين إلى لندن يقول : « ان ضمان الملك بالاضافة إلى صدقى هو خير ضمان » (٦٠) .

ولقد أحس أن سياسة الحياد التي كان يتبعها قد تنتهى بصدام بين الوفد وبقية الأحزاب ، «تكون الغلبة فيه للواحد أو للآخر في غياب تدخل دار المندوب السامي البريطاني» . وفي الوقت الذي كان فيه المناهضون للوفد أقلية مقررأمرها ، إلا أنهم كانوا مع ذلك يمثلون «الأريستوقراطية الادارية والفكرية» في البلاد ، وكانوا على غير شاكلة الوفد موضع عطف ملكي . ولورين ، الذي كان دائما على علاقة طيبة مع الشخصية الرئيسية في الحكومة . كان يحب صدقي وتعجبه براعته الادارية وأساليب معالجته للمشاكل . (٦١) لقد كان يؤمن بأن «صدقي له من القوة ما يمكنه من عقد معاهدة ومن السير قدما في تنفيذها» ، ولكن لما كان يؤمن ايمانا صادقا بأن تنفيذ المعاهدة أصعب من التصديق عليها ، اذن «فأحسن ضمان لنجاح التنفيذ في مصر هو التوافق والتنسيق بين الملك والحكومة والبرلمان» ، وإذا كان هناك دأبا احتمال أنه في أى وقت في المستقبل قد يندد الوفد بالمعاهدة ويرفضها ، ويضيف لورين متفائلا ، فلربما يكون الوفد وقتذاك تمرقه الخلافات وغير راض عن قيادته ، ولن يكون له صولحانه ولا ثقته بنفسه اللذان كانا له يوما ما» . (٦٢)

أما بالنسبة إلى حرار الدستوريين ، فكان لورين يعتقد أن شهرتهم في النضال من أجل الاستقلال بالأساليب السلمية والاقناعية ، قد صارت معيبة منذ انضمامهم إلى الوفد ، وأن «شخصية الحزب فقدت وصار وجوده مهددا» وأن كثيرين من مؤيديه السابقين تركوا الحزب (٦٣) ، أمثال اخوة دوس الثلاثة وحافظ عفيفي ، الذي صار وزيرا في وزارة صدقي .

وفي ارتياح تام وقتها ، ولو أنه لم يكن مسائرا لبلقائق الوضع ، فضل لورين أن يؤمن بأن المعارضة لحكم صدقي آخذة في الضعف ، مع انها كانت في الواقع تزداد قوة ، وأن قبضة صدقي على الحكومة آخذة في التشدد . لقد رفض أن يعترف بأن قبضة صدقي قائمة فقط على أساليب العنف وعلى الاستعانة

بالشرطة والجيش في قمع المعارضة ، بمعنى أنها كانت ، باختصار ، ديكتاتورية وصورة لحكومة خالفت تماما كل اعتراضات بريطانيا السابقة على رغبتها في مشاهدة حكومة دستورية قائمة في مصر . لقد كان ما يمكن أن يكون تفسير المصريين الوحيد للمواقف البريطانية هو أنهم وصفوها بأنها خداعة وأن تصديق قول بريطانيا عن رغبتها في قيام حكومة دستورية في مصر لا يوثق به مثله كمثل تصريحاتهم الـ ١٢٠ السابقة التي أعربوا فيها عن نواياهم في الجلاء عن مصر منذ ١٨٨٢ فصاعدا .

ناقش لورين سياسة التدخل مع رؤسائه وانتهى إلى أن سياسة التدخل الطبيعي لا يمكن تجنبها في ظروف ، ولكنه أضاف ، أن كل مرة تتدخل سياسيا لتجنب التدخل الفعلي نتجبا عن سياستنا التي أعلنها وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية وترزعزع ثقة مصر ، ومن هنا آمن بالحاجة إلى اتباع السياسة الراهنة ، سياسة الحياد (٦٤) . ومرة أخرى ، نجد أمامنا مثلا للهوة القائمة بين عقليات السياسيين البريطانيين والمصريين . لقد كان الوفد يؤمن بأن تعاطف بريطانيا مع الأنظمة البرلمانية قد يضطرها إلى التعاون مع حزب الأغلبية ، بينما كانت صدقي يؤمن بأن تعاطف بريطانيا مع الإدارة والاستقرار السليمين ، وكراهيتها للزعامة الشعبية (٦٥) ولتعبها البالغ من الوفد ، قد يتيح له البقاء في الحكم ، وكانت السلطات البريطانية ، من ناحية أخرى ، يهملها أساسا (أ) توقعات عقد معاهدة ؛ (ب) قلقها من أنها لن تلجأ إلى استخدام التدخل الفعلي ، (ج) الرغبة في التحرر تدريجيا من المسؤولية في الشؤون الداخلية في مصر ، ولذلك كان أكثر احتمالا أن تختار لتلك الحكومة تلك التي قد تحقق كل المطالب الثلاثة (٦٦) ، حتى ولو كانت حكومة ديكتاتورية .

أما الحكومة البريطانية قد غيرت سياستها تجاه مصر مع تغير المندوب السامي البريطاني ، فقد كان إدراكا طبيعيا منها لعواقب الأمور (٦٧) لأنها كانت في ذلك الوقت مشغولة بأمور داخلية وعالمية أخرى ، أما عن أن بريطانيا



قد تلجأ إلى التدخل في الشؤون المصرية فقط في حالة ما إذا كانت المصالح البريطانية في خطر، فقد كان أيضا أمرا معلوما تماما، ولكن سخرية الموقف هي أنه في الوقت الذي كانت فيه صيحات مدوية ضد التدخل البريطاني، كان المصريون يطالبون به قانطين كأداة ضد المعارضة إذا ما كان التدخل يلائم أغراضهم : لقد لجأ كل حزب إلى مساعدة بريطانيا له ضد أعدائه، ولم يكن الوفد بمستثنى من ذلك، إذ بينما كان النحاس والوفد يغمران المسئولين البريطانيين بالكراهية علانية، كانوا في السري يحاولون قانطين أن يعقدوا معهم صفقة للعودة للحكم، وتنام مثلها لجأوا إلى انجلترا لتساعدتهم، اتجهوا إلى الملك ورجوه أن يتدخل لإسقاط وزارة. وعندما ما كانت انجلترا أو الملك يستجيب، كانوا ستنكرون الاجابة، ولذلك لم يكن هناك من عجب إذا كان كل من المندوب السامي البريطاني والملك قل أن يُكثرا احتراماً للسياسيين المصريين وكانا يضيقان بهم ذرعا.

وفي مستهل سنة ١٩٣٢ بذل النحاس آخر محاولة، وكان يحلم بنداء يوجهه إلى الشعب يعلن فيه الوفد عن عداوة صريحة للبريطانيين ويدعو الشعب أن يحذو حذوه ومرة أخرى، فزع المعتدلون من اقتراحه كما فزع منه الأحرار، وقد فضل الأخيرون بديلا آخر: نداء موجهها إلى الملك يحذرونه فيه من المخاطر التي ستحل في المستقبل لو سمح لصدقي بالاستمرار في الحكم. كان محمد محمود يتناول العشاء مع سيسيل كامبل عندما أخبره أن صدقي تشاجر مع الملك وأن وزارته على وشك السقوط، ولكن لو كان نداء النحاس أذيع على الملأ في ذلك الوقت، لأطلق العنان للورين ولدغم مركز صدقي على اعتبار أنه الشخص الذي لاغنى عنه لحفظ القانون والنظام، ولذلك نصح محمد محمود بشدة ألا يصدر نداء بالصورة التي اقترحتها النحاس ورفض أن تكون له به أو بمن سيصدرونه صلة ولو بعيدة (٦٨). وهكذا كان الاتحاد المزهوبه بين الأحرار والوفد يترنح على وشك الانفصال، وعلى أية حال، لم يكن من زواج منفعة



كان محمد محمود على استعداد لفسخه عند أبسط تلميح باستدعائه لتولى أمور أعظم . وعقد اجتماع آخر، وكانت هناك معارضة شبه اجماعية لفكرة النحاس عن توجيه النداء ؛ وبكل تأكيد لم يتمالك النحاس غضبه وتحدى زملاءه في لغة تذكر إلى حد كبير باجتماع مماثل عقد في باريس ، أعلن فيه أنه لا يعير أهمية لرأي زملائه وأنه سيصدر النداء باسمه هو ، وقال إن الناس كانت تسخر منه لأنه لا يفعل شيئاً : « الناس أكلت وجهي » ، وأنه لن يتشعر سياسياً (٦٩) ، وخرج من الاجتماع هذه المرة تاركاً خلفه غرفة مكتظة بالناس ، كانوا غاية في الإعجاب من «جنونه» ، بل كان هناك حديث ما عن ضرورة حل الحزب (٧٠) ؛ وتختلف عطا عفيفي وواصف غالي عن حضور اجتماعات الحزب ، وبذلك اتسعت الهوة بين صفوة رجال الوفد .

وألقى النحاس خطاباً شعبياً ، كان هونداؤه في ثوب جديد ، أعلن فيه أن عدو مصر الحقيقي هو إنجلترا ، ولم يلق خطابه كثيراً من التوفيق ولم يؤد إلا إلى مضايقة الأحرار فحسب . قدم محمد محمود التماسه للملك ، طالباً فيه باسم حزبه أن يأمر بتشكيل وزارة وطنية حتى يمكنها أن تعالج الأزمة الاقتصادية التي يبدو أن الوزارة الراهنة ، نظراً لما استشرى فيها من فساد وظلم ، عاجزة عن معالجتها ، ويمكن للوزارة الجديدة أن تعيد الدستور وتجري انتخابات جديدة وتبدأ على الفور بمفاوضات مع إنجلترا ، وكان الجواب الوحيد للملك وحكومته هو أن بعثوا للوجود تهمة قديمة هي « تهمة القذف » التي وجهوها إلى محمد محمود وهيكل والمازني محرري جريدتي الحزب ، وقد موهم للمحاكمة .

وفي الوقت نفسه ، أخذت تتجدد مرة أخرى أفكار عن وزارة ائتلافية ، عندما أكد الأمير سيف الله يسري للوفد أنه جاء كرَسُول من قبل لورين الذي بدأ ، كما ادعى يسري ، يخطط على حكومة صدقي ، وتحذوه الرغبة في أن يشهد عودة الدستور القديم ، وفي تنظيم انتخابات جديدة للبدء في المفاوضات (٧١) . وتسرب بناء هذه المحادثات ، ونشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر يوم ١٩

أبريل سنة ١٩٣٢ أنه بدأت محادثات ، بين يسرى ولورين ، فأنكر كلا الرجلين هذا الزعم على الفور، كما أنكر أية نية لديه للبدء في المحادثات ، وقد تبين أن أحمد حسنين باشا ، نسيب الأمير سيف الله يسرى ، وكان من موظفى القصر ، قد سمع عن محادثات يسرى مع لورين وأنخبر الملك بها ، فما كان من الملك إلا أن واجه لورين بما سمع ، فأنكر الأخير علمه بالواقعة (٧٢) وقد ادعى عبد الرحمن الرافعى ، فى تأريخه لهذه الفترة ، أن التفكير وقتذاك فى وزارة ائتلافية لم يكن إلا ابتكارا بريطانيا وكان سببا فى حدوث انقسامات فى الوفد ، لأن بعض أعضاء الوفد صمم على وزارة ائتلافية بينما كان ذلك مخالفا لبرنامج الاتفاق المبرم بين الأحرار والوفد فى سنة ١٩٣١ والذى استقر على أن الوزارة يجب أن تكون وزارة الأغلبية (٧٣). ومع ذلك ، فإنه من الواضح من مذكرات فتح الله بركات ومن مراسلات لورين مع لندن أن التفكير فى وزارة ائتلافية طرح منذ يوم تشكيل حكومة صدقى وأن الخلافات بين أعضاء الوفد كانت أعمق وأخطر من أن تكون حول موضوع وزارة ائتلافية ، اذ كانت خلافات حول المبدأ وحول معالجته المشاكل ، وكانت خلافات طويلة الأمد ولم تكن وليدة وقتها .

وما أن جاء يونية ١٩٣٢ حتى أحس صدقى بالثقة التامة فى استقرار وزارته مما يسمح له بأن يطالب باستئناف المفاوضات مع بريطانيا العظمى . لقد شرح لسيربيرسى لورين أن « وراء الفلاح المصرى الحقيقى » ، وأنه جافظ على القاتون والنظام وعالج الصعوبات الاقتصادية بصورة مرضية ، فضلا عن أن له أغلبية كبيرة فى البرلمان . لكل هذه الأسباب ادعى بأن الوقت قد حان للتفاوض (٧٤) . كان صدقى فى حاجة إلى أن يبرهن على أن حكومته كانت تتمتع برضا الحكومة البريطانية وأنه أهل لأن يكون رئيسا لوزارة على قدم المساواة مع محمد محمود وسعد زغلول ومصطفى النحاس ، وعلى أنه مفاوض قدير . كان يأمل أيضا أن يصبح الرجل الذى يعود إلى مصر بمعاهدة ، ولذلك قابل وزير الخارجية البريطانية وقتذاك سيرجون سليمون الذى أكد له أنه فى

الوقت الذى تتطلع فيه حكومة جلالة ملك بريطانيا بتقدير إلى نظام الحكم ،  
فان المفاوضات يمكن أن تبدأ فى وقت ما فى شتاء سنة ١٩٣٣ .

وسرعان ما بلغت الاتقسامات بين الأغلبية والأقلية مرحلة حاسمة نتيجة  
لمحاكمة اشترك فيها وقدى هو نجيب اسكندراتهم فيها بالقاء قبلة ، وانبرى  
للدفاع عنه كل من مكرم عييد والغرابلى ، ولكن مكرم انسحب من المرافعة  
وأوقعت عليه غرامة إهانته المحكمة ، وبقي الغرابلى للدفاع عن المتهم ، مما أدى  
بمكرم إلى اهاتته ، فقدم الغرابلى استقالته من الوفد ، ولكنه سحبها بعد ذلك ،  
ومع ذلك أصر النحاس على قبول الاستقالة ، ولكن بركات وأصدقاءه ، الذين  
اعتبروا سلوك مكرم فى الانسحاب من القضية يستحق التعنيف والزجر ،  
اعترضوا على اصرار النحاس على قبول الاستقالة وعلنوا مساندتهم للغرابلى ،  
فاتهم مكرم كلا من بركات والشمسى بمحاولة تأليب بقية الوفد ضد النحاس  
وضده . وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ حرم النحاس كلا من فتح الله بركات وحمد  
الباسل والشريعى والجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى . من عضوية  
الوفد (٧٥) .

وبالرغم مما بدا من تخرج موقف الوفد ومن أن بقاءه صار فى خطر ، إلا أن  
ما أثقذ الموقف من كارثة أخرى فى اللحظة الأخيرة هو حدوث أزمة فى وزارة  
صدقى :

اذ انتشرت شائعات ضخمة وكثيرة فى أرجاء مصرتهم صدقى وأفراد  
أسرته بمخالفات مالية بل باختلاس معظمه له صلة بمشروع خاص بالكورنيش  
فى الاسكندرية . وقد قرر بعض أعضاء الوزارة أن يستقيلوا ، من ناحية  
لا حساسهم بتفاقم شعور المعارضة لحكم صدقى فى بقية أرجاء البلاد ، ومن  
ناحية أخرى ، من جراء هذه الاتهامات ، ومع ذلك حشهم الملك على  
عدم الاستقالة ، ولما كانوا رجاله فقد رضخوا لأوامره (٧٦) . وتأزمت الامور  
حول قضية عرفت باسم حادثة البدرى . ولم تكن للحادثة علاقة مباشرة إلى حد

كبير بالأحداث السياسية، وإن كانت بكل تأكيد نتيجة ثانوية لسياسة الكبت التي شجعتها الحكومة؛ ذلك أن مأمور البدارى اغتاله رجلان ألقى القبض عليهما بتهمة اقتطاف جزم بسيط ثم عُذبا بأخس واحط أساليب التعذيب. ولما قدم الرجلان للمحاكمة بتهمة الاغتيال، حكم على أحدهما بالشنق والآخر بالسجن مدى الحياة واستؤنف الحكم. ولما حان موعد نظرها عرضت على محكمة التقصص والابرام، وعرف الناس من وقائع الدعوة أنها تناولت التعذيب؛ ولقد وصف رئيس المحكمة، غبد العزيز فهمى، أساليب المأمور بأنها أساليب اجرامية وأكد أن التعذيب قد هيا للظروف المخففة للجريمة وعقابها، ولفت نظر الحكومة إلى جسامه إحباط مهمة العدالة، وطالب، في عبارات قوية، بالتقصي عن أمثال التعذيب المشار اليه (٧٧).

ولعل صدقى أحس بأن التقصى سيفتح معينا لا ينصب من حالات مماثلة، لأنه يعرف الأساليب التي كان يتبعها رجاله في أجبار الناس على الطاعة؛ وعندما أصراثنان من الوزراء في وزارته على ضرورة القيام بمثل هذا التقصى، قديم استقبلته في ٤ يناير ١٩٣٣؛ وكان قد توصل إلى اتفاق مسبق مع الملك فؤاد على أن يعاد تشكيل الوزارة بدون هذين الوزيرين اللذين كانا هما أيضا الوزيرين الراغبين في الاستقالة عقب الشائعات حول اختلاساته، ولذلك أراد أن يتخلص منها، وكان هذان الوزيران هما: على ماهر وزير الحقانية وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية، كما استبعد أيضا من الوزارة توفيق دوس وزير المواصلات (٧٨).

وبالرغم من ذلك، كانت هناك لامحالة في الوزارة الجديدة دلالات على التوتيرين الملك وصدقى. وفي غضون تلك الفترة كان صدقى يعاني من شلل حاد. وعندما أقعده المرض، تولى الملك تسيير دفة الوزارة من خلال أحد رجاله وهو زكى الابراشى، ولعله اعتقد أن صدقى لم يعد له من نفع. وحدث صدام مباشر بين الملك ورئيس وزرائه حول تعيين وزير المالية، إذ كان صدقى

يرغب في تعيين حافظ عفيفي ، الذي كان سفيرا لمصر لدى بلاط سنت جيمس ، بينما كان الملك يرغب في تعيين صهره حسن صبرى (٧١) . على أنه كان في اعتقاد لورين أن الصدع قد حدث لأن صدقي كان يعتقد أن مركزه منيع ، ولرغبته في أن يقرر كل الأمور بنفسه دون استشارة الملك ، وهو اجراء لا يمكن أن يغفره له الملك ، ولذلك كانت استقالة صدقي أمرا محتوما ، كما استقال أيضا من رئاسة حزب الشعب وصار عبد الفتاح يحيى رئيسا للوزارة الجديدة ، وانتخب على الفور رئيسا لحزب الشعب أيضا .

لقد أرسى حكم صدقي ، الذي كان أطول فترة حكم بمرسوم منذ سنة ١٩٢٢ ، أرسى قواعد جديدة للسلوك السياسى فى المستقبل : فالثورات والاضرابات التى كان يحرضها الوفد ضد الحكومة والتي كانت بقايا حماس الوفد المبكر ، صارت الآن تستخدم كأداة ضد كل وزارات المعارضة ، ومن ذلك الوقت قضاعدا صار نمط الحكومة فى ضغطها الذى كان يرد عليه الشعب بعنف ، سواء كان رده من تلقاء نفسه أو موعزا به ، صار هو النمط الذى تستخدمه كافة الأحزاب . وكان الطلاب أول مجموعة تحرضها الأحزاب ، لا لأنهم فحسب أهم العناصر التى يعنىها الأمر فى الشعب الذى تنفشى فيه الأمة بدرجة كبيرة ، أو لأنهم أكثر تقلبا ، بل لأن كثيرين من زعماء الطلاب كانوا أيضا مقيدين فى تشوف مهايا أحزاب : الأحرار والوفد والشعب ، وكانوا يتقاضون رواتب شهرية بصورة منتظمة من هذه الأحزاب ، ولكن بالرغم من أن الطلاب كان تشتريهم الأحزاب ( أو على الأقل البعض منهم ) إلا أن الباقي سرعان ما سيطروا على الموقف ليعربوا عن استقلالهم فى العمل ، وليستخدموا الاضرابات كسلاح من منطلق حريتهم الذاتية ، ولذا ، كان على الوفد أن يعانى من المشاكل معهم . وفى الأيام التى أعقبت ذلك ، كثيرا ما سقط عدد من الوزارات من خلال اضرابات ومظاهرات الطلبة التى استمرت حتى وقت قريب تباشر ضغطا على الحكومة ، وإذا ما صار عنصرا لاحتجاج العنيف مرة



عاملاً ثابتاً في الحياة السياسية ، لكأنت الخطوة التالية هي تنظيم المجموعات التي قد تبادر بأعمال الاحتجاج قياساً على المنظمات النشائية التي نشأت وقتذاك في إيطاليا وألمانيا ، ولذلك أنشأ الوفد فرقة القمصان الخضراء في حين أنشأ أحمد حسين مثيلتها فرقة القمصان الزرقاء ، وتطورت كلتا الفرقتين إلى أن صارتا تمثلان أخطر العناصر وأكثرها أثارة للاضطرابات في المجتمع .

كان أهم درس تلقينه حزب الوفد خلال فترة بعدهم عن الأضواء هو ألا يرفضوا أبداً بالتنازل عن الحكم مرة أخرى ، وأن يعاملوا المعارضة بنفس القسوة التي كانت حكومة صدق تعاملهم بها ، ولذلك دخل الحياة السياسية المصرية عنصر أكبر للاستهتار حتى أضحت أية وسيلة مبررا يتطلبه القبض على زمام الحكم والحفاظ عليه . أما الملك ، الذي كان الأداة التي أوصلت حالة البلاد إلى مثل هذا الوضع المؤسف ، فقد كان يُنظر إليه من ذلك الوقت فصاعداً على أنه العدو الرئيسي ، وقد كُتِبَ لتلك العداوة بين الحاكم وأكبر حزب سياسي أن يمتد أمد هذا حتى حكم الملك فاروق . وكان الشعب ، ممثلاً في صورة رجل الشارع المخدوع ، ينظر إلى هذا السلوك بسخرية العادية . وأياً احترام كسبه الحكومات الأولى في أعين الشعب نبضا لها من أجل القضية الوطنية قد حماه سلوك الأحزاب الراهنة . والمهومة بين الحكام والمحكومين التي كانت قائمة منذ زمن سحيق والتي التأمّت فقط تحت دوافع ظروف خاصة مثل ثورة عرابي في سنة ١٨٨١ والثورة الوطنية تحت زعامة سعد زغلول ، اتسعت مرة أخرى حتى أدبت إلى شقاق ، وأحييت في قلوب المصريين الريبة المستمرة في دوافع الحكومة . وقد ولدت تلك الفترة من التقلب السياسي : جماعة الإخوان المسلمين التي نشأت على أسس إسلامية أكثر صرامة ، مبادئ مذهب ابن حنبل . كانت هذه الجماعة تهدف في بدء قيامها سنة ١٩٢٨ إلى الإصلاح الاجتماعي وكانت نوعاً لعملية حازمة ، ومن هنا كانت بقاءة وذات قيم



اجتماعية ، ولكن مؤسستها حسن البنا ، وجه اهتمامه في النهاية إلى الشؤون السياسية ، وعندما أحبط الوفد مخططاته لجأ إلى العنف ، وكان نتيجة ما أعقبه من فيض من الاغتيالات ، اغتيال رئيس الوزراء وقتذاك ، فكانت المعاملة بالمثل ، واغتيال هو نفسه . ( ٨٠ )

لم ينعم صدقي بوقت أحسن فيه بالراحة أثناء حكمه للبلاد ، وصارت إراقة الدماء أمرا عاديا طوال حكمه ، ليس فقط من خلال الصدمات بين المتظاهرين والشرطة ، بل أيضا من خلال ترقق القنابل التي كانت تلقى على كل من المصريين والانبليز على حد سواء . والصحافة التي هاجمت حكم صدقي سرعان ما كسمتها رقابة كانت أشد رقابة لم تشهد مصر مثيلا لها في صرامتها ، واعتبرتها جريمة فعلا كتابة أى شئ محط بسبحة الحكومة أو أى انتقاد لها ؛ ومن ثم كان محظورا على الصحف أن تنشر أخبارا عن أية مسألة عن المنازعات أو عن التحريات الاجرامية إذ ربما يكون فيها إضرار بالقضاة أو الشهود ( القانون رقم ٢٨ ) وفرضت الحكومة غرامة قدرها ٥٠٠ جنيه أو الحبس خمس سنوات على الجريدة الشعبية التي تخالف القانون ( رقم ٩٧ ) ( ٨١ ) .

ولم يُكتب لحكم صدقي أن يصبح مكروها كراهية عنيفة كما صار ، لو لم يصادفه أسوأ تدهور وكساد اقتصادى لم تشهد مثله مصر الحديثة ولا العالم من قبل ؛ فلقد انخفضت أسعار القطن في سنة ١٩٣٠ إلى نصف سعرها في سنة ١٩٢٩ ، وأعقب ذلك انخفاض في سعر كافة المنتجات الزراعية الأخرى ، حتى لم يكن في استطاعة الفلاحين ولا ملاك الأراضي أن يغطوا مصاريفهم أو يواجهوا التزاماتهم دفع ( القروض والايجارات أو حتى شراء البذور والأسمدة ) . وتطلع الناس إلى الحكومة لتساعدتهم على تخطي الكساد

الاقتصادي . واتخذت بالفعل اجراءات معينة ولكنها لم تكن كافية . أعقب ذلك تكبات ضخمة حتى سنة ١٩٣٤ . على أن صدق ، الذي يعد أذكى رجل مالي في مصر ، وجد أن الوسيلة الوحيدة للخروج من المشكلة هو إنشاء بنك التسليف الزراعي في سنة ١٩٣١ ، ومعينه بنك التسليف العقاري في سنة ١٩٣٢ اللذين كان يقرضان أموالا بأقل نسبة من القوائد ( و يطيب للمقترين على صدق أن يشيروا إلى أن فكرة إنشاء بنك التسليف الزراعي سبقت صياغتها في عهد حكومات سابقة وأن دور صدق لا يعدو أنه وضع الخطة موضع التنفيذ ) (٨٢) : وانخفضت ايجارات الأراضي في سنتي ١٩٢٩ - ٣٠ بمقدار خمس المبلغ المتفق عليه ، وانخفضت في السنة التي أعقبها بمقدار ثلاثة أعشار ، وأجل سداد الديون المستحقة على صغار الفلاحين والتي بلغت ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه كما أجل سداد ثمن السماد المشتري من الحكومة . وفي نوفمبر سنة ١٩٣٠ قدمت قروض لصغار الفلاحين بلغ مجموعها ٣ ملايين جنيه وذلك لمواجهة محصول قطنهم الجديد ، على أن يتولى بنك التسليف الزراعي سداد جانب من الديون قبل صغار الفلاحين لوقف اجراءات الحجز وفاء لدين أو رهن . أما بنك التسليف العقاري ، فكان يقوم بشراء الأراضي التي تم الحجز عليها بقصد اعادتها إلى أصحابها السابقين ، كما أضيفت إلى صندوقه ٣ ملايين من الجنيهات ، وكانت هذه الاجراءات مفيدة خاصة بالنسبة لأواسط ملاك الأراضي ولنسبة كبيرة من ملاك الأراضي بوجه عام ، ولكنها لم تكن إلا مجرد قطرة في الوعاء الاقتصادي . وبالرغم من الكساد ، جمعت الحكومة ضرائبها بمنتهى الحزم ، وقد قيل بأن « الكرياج » استخدام في بعض القرى (٨٣) ، واضطر الفلاحون إلى بيع السائمة والامتنع الشخصية لدفع الضرائب . ولذلك فانه بينما كانت الحكومة تساعد صغار الفلاحين بقدر طفيف إلى حد ما ، كانت تعامل الغالبية العظمى من دافعي الضرائب بمعاملة بالغة القسوة .

ولم تفعل الحكومة شيئا لتخفيض نسبة الفائدة على قروض البنك ، على أنه

في سنة ١٩٣٣ صدر قانون بمد أجل القروض لعدد من السنوات لتخفيف الحجزات ، ولكنها أضافت أيضا القائمة إلى الأصل وقسمت إلى قسمين ، الأول ، يسدد على أكثر من ثلاثين قسطا ابتداء من يناير ١٩٣٣ ، أما الثاني الذي تضمن القائمة ورد المتحصل ، فقد كان يقسم إلى قسمين غير متساويين : ثلث وثلثين ، يسدد الثلث الأول بموجب أقساط سنوية ، وأما الثلثان فتسددهما الحكومة ، وبذلك لا تخسر البنوك أية مبالغ وتستمر المديونية . وفي سنة ١٩٣٦ كانت الأراضي المرهونة لا تزال تمثل ١٨ في المائة من الأراضي المنزرعة . كما بلغ أجمالي الديون ٥ في المائة من القيمة المقدرة للأراضي المنزرعة . وفي سنة ١٩٤٢ فقط كانت هناك بعض محاولات محدودة لحل مشكلة المديونية (٨٤)

ولم يكن العمال أحسن حالا في عهد صدقي في سنة ١٩٣٠ . فلقد ساعدت اجراءات القمع التي اتخذتها الحكومة في تمهيد السبيل إلى اندماج لكل قوى العمال في المعارضة ، ولذلك اندمج في الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري الذي كان يرأسه النبيل عباس حلمي ، اندمج فيه سنة ١٩٣١ الاتحاد الوفدي ، اتحاد عام النقابات ، وصارت جميعها تحت رئاسة النبيل عباس حلمي . ووضعت الاتحادات المندجة مشروعا قائما على نسق برامج العمال الأوروبية ، طالب بتشريع عمالي وبتجسيين فرض العمل وتمثيل العمال في الأنشطة السياسية من خلال المجالس البلدية المحلية الحكومية ، وبالتعليم الإجباري لكل المصريين ، وإقامة علاقات مع الاتحاد الدولي لاتحادات التجارة وغيره من اتحادات العمال (٨٥) . قابلت حكومة صدقي هذه المطالب ببيدها القوية المعهودة ، وأغلقت المقر الرئيسي الذي انتقل على الفور إلى دار عباس حلمي . جاهر الاتحاد باحتجاجه إلى مؤتمر الاتحاد الدولي لاتحادات العمال المنعقد وقتذاك في مدريد ، وبعث الاتحاد الدولي لاتحادات العمال بسكرتيه إلى القاهرة لمقابلة زعماء العمال ؛ وبالرغم من محاولات صدقي وقف الاجتماع دبر السكرتير اللقاء بممثلي ثلاثة وثلاثين اتحادا

للعمال ، وبعدها ضغط «و. سكاقليليس» على الحكومة لتنفيذ تشريع عمالي (٨٦)، فأنشأت حكومة صدقي مكتب عمل لتنفيذ التشريع العمالي ، ولما كان المكتب قد اتخذ مقره في نقطة شرطة ، لذا كان عمله غير مجد ، وسرعان ما اختفى . وتجدر الإشارة إلى أن شروط تشغيل العمال الصبية الواردة بقانون سنة ١٩١٩ ، امتدت إلى أكثر من عشرين صناعة مسجلة على أنها «خطرة» ، ولكن كان هناك تراخ في التنفيذ ، وظلت الأحوال غير صحيحة وخطيرة .

ثم حث الوفد العمال للتظاهر ضد حكومة صدقي ، وصارت الاضرابات عنيفة . وفي السنة التالية ، سنة ١٩٣٢ ، اضطرت الحكومة إلى توجيه اهتمامها إلى ظروف العمال ودعى «ه. ب. بيلر (٨٧)» للحضور إلى مصر في مهمة لتقصي الحقائق ، ونفذت توصياته . ولكن بعد ذلك بأكثر من عشر سنوات . ولما لم يكن واحد في الحكم يمثل العمال ، لم يدفع المشروع التشريعي المعروض دفعة قوية ، ولم يكن يمثل العمال إلا عدد قليل جدا سواء في هذه الوزارة أو أية وزارة أخرى .

وفي سنة ١٩٣٣ ، صدر قانون يحرم تشغيل الأطفال تحت سن الثانية عشرة ، ويستثنى من ذلك من يعملون في الأعمال الزراعية أو الخدمة في المنازل ، وبينما أوقف هذا القانون جانباً من أسوأ أهوال الصناعة إلا أنه لا يزال يسمح باستئجار الأطفال كخدمة ، وبأن يكونوا مرتبطين ارتباطاً فعلياً بمن يعملون في خدمتهم ، وصدر قانون في تلك السنة يحدد ساعات عمل النسوة بحد أقصى تسع ساعات ، ولكن تسع ساعات عمل يوميا لم تصبح قاعدة عامة إلا في سنة ١٩٣٥ فقط . وفي سنة ١٩٣٦ أقر مشروع قانون يجعل صاحب العمل مسئولا عن أى حادث أثناء العمل .

كانت اتحادات العمال في مصر قليلة الحركة جدا لأن قادتها لم يكونوا هم أنفسهم من العمال بل كانوا مفكرين أو هواة أمثال عباس حلمي ، الذين كانوا

يعرفون النظرية ولا يعرفون تطبيقها . وكان العمال أنفسهم قل أن يشاركوا قاداتهم ، الذين كان من المحتمل أن ينسحبوا من المعركة وقت الشدة ، ولذلك كانت الحركة العمالية في مصر خلال تلك الفترة غير فعالة ، وبوجه عام احتضنها الوفد لمصالحه الذاتية واعداء إدخال تغييرات في المستقبل لوعاد الوفد للحكم ، ولكن لما عاد الوفد للحكم لم تخرج التغييرات إلى حيز التنفيذ .

وطوال تلك الفترة المالية العvisية من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ ، كان صدقي في حملاته الخطابية الأولى لديه من الجرأة البالغة أن يقرر أن الوضع الاقتصادي لمصر سليم ، وكان الفلاحون الذين كان يدلى اليهم بهذه التصريحات ، والذين كانوا يحسون بشدة الكساد ، يتقبلون مع ذلك الرشاوى التي كان يدفعها لهم نظام الحكم ، كما صوتوا لحكومة صدقي لتحكم البلاد . كانوا واثقين في قرارة أنفسهم من « ظلم الحكومة » وكانوا يعتقدون أنهم سيحصلون على الأقل على شيء مؤكد منها ، بتقبلهم خمسة قروش ثمنًا للصوت الواحد ، إلى جانب مسايرتهم للمثل المصري الساخر الذي يقول : « أحسن من عنيتهم » .

والشجار بين السياسيين أمر عادي . والصراع بين السياسيين والملك هو بالمثل أمر واقعي في التاريخ السياسي . وكان الأمر المتغير في التجربة المصرية والمتعارض بصورة واضحة هو الوجود البريطاني الذي فرض المصالح الامبريالية البريطانية وشخصيات المندوبين الساميين البريطانيين المتنوعين على البلد الذي كتب عليه المعاناة والذي لم يكن إلا مصر . ولقد اشتهرت مصر بأنها أيسر بلد تحكم إذا ما كان الحكم في يد سلطة مطلقة ، وأصعب بلد تحكم إذا كانت السلطة مبعثرة ؛ ويمكن السبب في التكوين المصري وفي العوامل التاريخية : فلم يعتد المصري على اطاعة القانون لأنه لم يتواءم أبدا مع متشرعي القوانين ، اذ كانت الحكومة منذ زمن سحيق تمثل الظلم والاستغلال ، وصاغت قوانينها تحقيقا لذلك الغرض . وادخل الاحتلال البريطاني نظاما للحكم أكثر اعتدالا وأكثر عدلا ، ولكنه كان نظاما غريبا ،



ولذلك كان مشاركية ، وكان نظاما تحركه المصالح البريطانية أولا والمصرية ثانيا ، ومع ذلك لم تفعل الحكومات المصرية الوطنية الا القليل لتبرهن على جدارتها وتحوز الثقة ، ولذلك استمرت الحكومة موضع ريبة ، وكانت قوانينها تطاع فقط لو كانت ضرورية تماما واذا لم تكن بها أية منافذ ، والأحزاب السياسية في حرها الضروس ، أو قضت لرجل الشارع أن صوته لم يكن واجبا وطنيا بل كان سلعة يقايض عليها ماداموا على استعداد ليشتروه منه . وكانت الخطوة التالية بالنسبة لرجل الشارع بوجه عام هو ألا يدلي بصوته إلا لو كان أى شخص على استعداد لأن يأجره عليه . وبنفس المعنى كان يطاع القانون لو كان مناسبا فحسب وليس لأنه قانون . وكانت البيروقراطية تعمل فقط لو خشيت من أن ترفت ولم يكن عملها تابعا من روح معنوية (٨٨).

وكان ولاؤهم شيئا مرغوبا فيه أيضا . وهناك مثل تركى قديم يقول «باليق باشدن قوقار (تفسد السمكة من رأسها)» أعنى أن الرأس هو الذى يضع أسلوب الإدارة ، فلقد وضع سعد زغلول أسلوب إدارة أمينة ، ولكنها كانت إدارة تكافىء الموالين وتعاقب المعارضة . والمشهور عن مصطفى النحاس أنه رجل أمين قضت عليه زوجته ، ومع ذلك كان أول شيء قام به عند وصوله الحكم هو رفع راتبه الشخصى بينما كان لا يزال الأمر موضع مناقشة السلطات التشريعية .

ادخرت حكومة صدق أكبر عدد من الفصائح المالية لأن صدق نفيه حامت حوله بضع شبهات مالية وكان جشعة لا يفوقه إلا جشع بطانة القصر الذين سرعان ما أثروا أنفسهم جميعا كما أثروا الملك ، كل ذلك على حساب البلاد ، ذلك عن طريق بيع الألقاب والأوسمة واستغلال النقود . أما الملك ، الذى كان على علم تام بلعيبهم ، فلم يفعل شيئا لمنعهم من ذلك ، بل لعله كان يشجعهم على ذلك كوسيلة لمكافأتهم على ولائهم له ، ولذلك كان هناك تغاضى عن الفساد ، تماما كما كان الوضع خلال القرون السابقة فيما عدا أنه صار الآن



منظما أفضل تنظيم ، ومع ذلك ، فلقد كان هناك مزيد من البيروقراطيين والسياسيين الأمناء اتسموا بالنزاهة عما كان عليه الوضع في الماضي ، وكان يفزعهم و ينفرهم أن يروا مثلهم العليا يعيث بها السياسيون الذين وعدوهم باصلاحات شاملة جنبا إلى جنب مع الاستقلال ، والذين لم يوفقوا لتحقيق هذا أوداك ، ولذلك كان المناخ الفكرى في الثلاثينات من هذا القرن مناخ قنوط وإحباط أدى إلى احساس بأن اراء الليبرالية الغربية كانت فشلا وخداعا أدت إلى ظهور أحزاب مختلفة متطرفة ( كما سنرى فيما بعد ) كما أدت إلى مختلف الحركات التى تسعى للخلاص من ركود البلاد الاخلاقى والسياسى .

وبالرغم من أن العلاقات مع انجلترا كانت الشغل الشاغل للسياسيين المصريين ، كانت هناك مشاكل ثانوية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأولى .. وكانت مصر لا تزال خاضعة للامتيازات الأجنبية وكان عليها أن تظل كذلك حتى توقع اتفاقية مؤتمر مونتريو (١٩٣٨) فى سنة ١٩٣٨ التى أوقفت تدريجيا على مدى عشر سنوات ولم يكن للحكومة المصرية مطلق الحرية فى وضع قوانين أو تنفيذها حتى انتهاء الامتيازات الأجنبية ، وفُرض على جيل كامل من المصريين نُشئ على مُثل قومية من الاستقلال والكرامة الوطنية ، فُرض عليه أن يتقبل حقيقة أنه كان فى بلده مواطنا من الدرجة الثانية . كانت أغنى الفئات فى مصر معفاة من الضرائب ومن تطبيق القوانين عليها ، ومع ذلك كانوا يجأرون بأعلى أصواتهم اذا ماهددت مصالحهم ، حتى ولو كان التهديد تصوريا . ولقد عرف المصريون أنه إذا ماأرسلت سفن بحرية إلى الاسكندرية خلال الثورات أنه لم يكن ارسالها لحماية المواطنين بل لحماية ارواح وممتلكات الأجانب ، فلم يكن عجبا أن يسرى فى نفوس الشباب احساس بالمرارة وبالنفور من كل مايعتبرونه خداعا للمبادئ الغربية .

وفى زمن التدهور الاقتصادى ، أحكت البنوك شغلها على الأهالى ، ولم تكن البنوك وحدها فى أيدي الأجانب ، بل كانت المشاريع التجارية

والاقتصادية أيضا في أيديهم ، وهكذا كان للأجانب نصيب كبير فيما حل  
بالشعب من خزي . وكانوا والحكومة شر يمين مسئولين عن النكبات  
الاقتصادية وقتها .

لقد لاح الانجليز، في نظر المصريين منذ سنة ١٨٨٢ ، أكبر من الحياة ،  
ولكن الثلاثينات من هذا القرن قللت من حجمهم ، وكان ارتقاء موسولينى  
(٩٠) الحكم ، واحتلاله لاثيوبيا في النهاية في سنة ١٩٣٦ ، سرعان ما دفع كلا  
من مصر وبريطانيا لاعادة التفكير في أوضاعهما ، وأدى إلى مفاوضات موفقة  
لعقد معاهدة انجليزية مصرية ، كما كانت فلسطين والاضطرابات المتزايدة بين  
اليهود والعرب عاملا آخر أفقد صورة الحصانة البريطانية بريقها وأثار مشاعر  
المسلمين ضدها . لقد حان الوقت الذى لم يعد فيه المفكرون المصريون  
منقسمين إلى من يفكرون بوحى من أفكار التنوير الغربية وإلى من يفكرون  
بوحى من المثل العليا الاسلامية . لقد صاروا الآن مشتتين بين عديد من  
العواطف ومختلف مصادر الالهام . والميول المؤيدة للفاشية غالبيتها ايطالية  
الالهام لأن موسولينى الذى جعل القطارات تسير في أوقاتها المحددة لها ، والذى  
بدأ أنه يريد أن يعيد لبلاده كرامتها ، ظهر في مجال المفاضلة . وظهرت في الأفق  
خطط احياء التراث الاسلامى ردا على تعاليم الغرب المادى ، الذى لا يعترف  
لذلك بإله ، وبذات الحركات الشيوعية في الظهور ، وجمعت الحركات  
الاشتراكية قواها . كل هذه الحركات المتعارضة اشتركت في عامل واحد هو  
البحث عن احياء أخلاقى وعن ضرورة ايجاد مخرج من المشكلة السياسية التى  
تردت فيها مصر وتردى فيها سياسيوها المتشاجرون . وهكذا نلاحظ أنه بينما كانت  
العشرينات من هذا القرن سنوات توقعات سياسية وسنوات أمل في مصر ،  
كانت الثلاثينات سنوات الثورة الفكرية والبحث عن الذات ، ولذلك  
كانت في دراستها أكثر سحرا ، من الناحية الفكرية ، لأن البذور التى بذرت  
كان عليها أن تبقى راقدة طوال سنين الحرب لتفتح بعد ذلك سنة ١٩٥٢ في  
صورة ثورة .

## هوامش الفصل الخامس

(١) éminence grise .

- (٢) عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية»، ج<sup>١</sup>، ص٢٩ وما بعدها.  
(٣) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٤ : ١١١، وأنظر أيضا عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية»، ج<sup>٢</sup>، ص١٣١ وما بعدها.  
(٤) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة ص١٣١، وأنظر أيضا مذكرات (١٩٣٠) ١٤ : ١١٤  
(٥) المرجع السابق، ص١١٩، وأنظر أيضا عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية»، ج<sup>٢</sup>، ص١٣٦-١٣٨

(٦) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٥ : ٢٧ وما بعدها .

(٧) مذكرات بركات، ١٦ : ٢١ .

(٨) مذكرات بركات، ١٥ : ٤٠

(٩) مذكرات بركات (١٩٣١)، ١٩ : ٣١

(١٠) المرجع السابق، ١٨ : ١٩ وصفحات أخرى متفرقات .

Octroi (١١)

(١٢) عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية» ج ٢ ص ص ١٥٣ — ١٥٨ ، وفيما يقدم نقدا تفصليا للمشروع .

(١٣) المرجع السابق ، ص ١٥٨

(١٤) المرجع السابق ، ص ١٦٤ ، وأنظر أيضا من لودين إلى هندرسن ، ٢١ فبراير ١٩٣١ ، وزارة الخارجية البريطانية ، ٣٧١ / ٣٠٤٠٣

(١٥) مذكرات بركات (١٩٣١)، ١٧ : ٣٥

(١٦) عبد الرحمن الرافعي: «في أعقاب الثورة المصرية» ج ٢، ص ١٦٥

(١٧) اسماعيل صدقي : مذكراتي (القاهرة ١٩٥٠) ص ٤٣ وما بعدها

Holy Grail (١٨)

وهو الكأس التي يقال بأن المسيح عليه السلام شرب منها ليلة المشاء الأخير، وأنها هو نفسها التي تلقى فيها يوسف، تلميذه من بلدة الدامية دمه الطاهر عند صلبه (الترجم)  
(١٩) مذكرة سيل كامل، ١٩ يولية سنة ١٩٣٠، وزارة الخارجية البريطانية، ١٤٦١٦ / ٣٧١

sine qua non (٢٠)

noblesse oblige (٢١)

des fantoches (٢٢)

بني الدين بركات (باشا)، القاهرة، لقاء شخصي، اكتوبر ١٩٧١

finesse (٢٣)

statesman (٢٤)

(٢٥) هذا ما شاهدته المؤلفة بنفسها.

(٢٦) مذكرات بركات (١٩٣١)، ١٨ : ٢، ٣١ وصفحات مفرقات، (١٩٣١)، ٢٠ : ٦٩ و  
٢٥ : ١١٢، كتب فتح الله بركات : «الاحرار غرباء عن الممارك الوطنية، لا يعرفون لها طعما ولا يفهمون لها فائدة»، وفي فقرة أخرى يدعى فتح الله بركات أن الأحرار عارضوا اللجوء إلى  
الشعية لما فيها من «تعريض الزعامة للإهانة»

(٢٧) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٦ : ٨٠

(٢٨) مذكرات بركات (١٩٣٠) ١٦ ب : ٢٨ و (١٩٣١)، ٢٢ : ١

(٢٩) مذكرات بركات (١٩٣٠)، ١٦ : ٨٦، وكان وصفه للنحاس هو «التخبط وعدم  
الاتزان»، وفي فقرة أخرى (١٩٣٠)، ١٧ : ٢٨، كتب يقول «النحاس أصبح مجنوناً»

(٣٠) المرجع السابق، ١٦ ب، ١٠٠

(٣١) المرجع السابق، ص ١١ وما بعدها.

(٣٢) مذكرات بركات ، ١٧ : ١٨ ، ٤٥

neutral policy (٣٣)

the cross-eyed albatross (٣٤)

؛ ووترفيلد ، «دبلوماسي محترف» ، ص ١٨٧ ، والتفطرس عند الانجليز قال للنحاس .

walter Smart (٣٥)

(٣٦) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ١٧ : ٤٢ وما بعدها وانظر أيضا ص ١٩٢ وانظر برقية لورين المؤرخة ١٠ يناير ١٩٣٢ ، وزارة الخارجية البريطانية ، ١٥٤٠٧/٢٧١ .

(٣٧) كافة مذكرات بركات (١٩٣١) ، مجلد ١٧ تؤكد ذلك ، كما تؤكد ذلك بالفعل برقية لورين المؤرخة ٣ ديسمبر ١٩٣٠ ، وزارة الخارجية البريطانية ، ١٤٦٥٢/٢٧١

(٣٨) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ١٧ : ٨٥ ، ٩٢ ، وصفحات متفرقات ، انظر أيضا ١٤ ديسمبر ١٩٣١ ، وزارة الخارجية البريطانية ، ١٥٤٠٧/٢٧١

(٣٩) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ١٩ : ٢٢ .

(٤٠) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ٢٠ : ٩

(٤١) المرجع السابق ، ٢١ : ٣٥

(٤٢) ووترفيلد «دبلوماسي محترف» ، ص ١٨٨ .

(٤٣) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ٢٥ : ١

(٤٤) المرجع السابق ، ص ١٦٥ ، وأنظر د. هيكل «مذكراتي» ، ج ١ ص ٢٧٧ - ٣٤٢ ، وانظر الرضي «في كتاب أعقاب الثورة المصرية» ج ١ ص ١٧١ - ١٩٧٧

(٤٥) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ٢٢ : ٦٥

(٤٦) المرجع السابق .

(٤٧) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ص ١

(٤٨) مذكرات بركات (١٩٣١ - ٣٢) ، ٢٤ :

(٤٩) المرجع السابق ، ص ١١

(٥٠) مذكرات بركات ، ص ٣٩ : (١٩٣١ - ٣٢)

(٥١) المرجع السابق ، ص ٥٣

(٥٢) مذكرات بركات (١٩٣١-٣٢) ، ٥ : ٥٨

(٥٣) Kipling.

هو «رود يارد كينج» (١٨٦٥ - ١٩٣٦) الشاعر والروائي البريطاني المعروف ، ولد في بمباي بالهند ، وزار الصين واليابان وأمريكا ، كما زار أيضا جنوب أفريقيا ، وانتهى به المطاف إلى إنجلترا وألف الكثير ، وفي سنة ١٩١٧ فاز بجائزة نوبل في الأدب ( المترجم )

(٥٤) مذكرات بركات (١٩٣١) ، ١٨ : ٦٠

(٥٥) المرجع السابق ، ٢٠ : ٥١

(٥٦) من پيرس لورين إلى آرثر هندرسن ، ٢١ فبراير ١٩٣١ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O.

١٥٤٠٣ / ٣٧١

(٥٧) من پيرسى لورين إلى آرثر هندرسن ، ٢١ فبراير ١٩٣١ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O.

١٥٤٣ / ٣٧١

(٥٨) Sir Robert Greg

(٥٩) جرافتى - سميث : « الشرق الشرق » ، ص ١٢٥ ؛ في حين أن محمد محمود أعلن أثناء وجوده في لندن أن نتائج الانتخابات مزورة .

(٦٠) من لورين إلى سايمون Simon ٢٧ يونيو ١٩٣٢ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ٣٧١ /

١٦١٠٩

(٦١) جرافتى - سميث « الشرق الشرق » ، ص ١٢٠

(٦٢) من لورين إلى سايمون ، ٢٧ يونيو ١٩٣٢ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ٣٧١ /

١٦١٠٩

(٦٣) المرجع السابق .

(٦٤) أول يولي ١٩٣٠ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ٣٧١ / ١٤٦١٦

(٦٥) demagoguery



(٦٦) المرجع السابق .

normal hindsight (٦٧)

(٦٨) مذكرات بركات (١٩٣٢) ، ٢٥ : ٧٠

(٦٩) المرجع السابق ، ص ١١٢

(٧٠) المرجع السابق ، ص ٦

(٧١) مذكرات بركات (١٩٣٢) ، ٢٥ : ٩٣ وما بعدها

(٧٢) مذكرات بركات (١٩٣٢) ، ٢٦ : ٥٣

(٧٣) عبد الرحمن الرافعي : « في أعقاب الثورة المصرية » ، ج ٢ ، ص ١٩٥

(٧٤) ووتر فيلد : « دبلوماسي محترف » ، ص ١٨٩ ؛ وانظر أيضا : ٤ ابريل ١٩٣١ ، وزارة

الخارجية البريطانية . . ، ٣٧١ / ١٥٤٠٠٣

(٧٥) مذكرات بركات (١٩٣٢) ، ٣٧ : ٧٣ وما بعدها .

(٧٦) من لورين إلى سايمون ، ١٠ ديسمبر ١٩٣٢ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ٣٧١ /

١٦١١٠

(٧٧) عبد الرحمن الرافعي : « في أعقاب الثورة المصرية » ، ج ٢ ص ٢٠١

(٧٨) من لورين إلى سايمون ، يناير ١٩٣٣ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ، ٣٧١ / ١٧٠٠٧

(٧٩) مذكرة ميريسسي لورين المؤرخة في أغسطس ١٩٣٣ ، وزارة الخارجية البريطانية F.O. ،

٣٧١ / ١٧٠٠٧

(٨٠) رئيس الوزارة المقصود هو محمود فهمي النقراشي باشا

(٨١) عبد الرحمن الرافعي : « في أعقاب الثورة المصرية » ج ٢ ، ص ١٧٧٨ وما بعدها

(٨٢) عبد الرحمن الرافعي . « في أعقاب الثورة المصرية » ، ج ٢ ، ص ١٨٦

(٨٣) المرجع السابق ، ص ١٨٨

(٨٤) المرجع السابق ، ص ١٩١

(٨٥) رءوف عباس : « الحركة العمالية في مصر ، ١٨٩٩ - ١٩٥٢ » ، ص ٧٢

(A٦) المرجع السابق ، ص ٩٥

H. B. Butler (A٧)

esprit de corps (A٨)

Montreux Convention (A٩)

Mussolini (١-٤)

## الوفاق والعودة الى حكومة دستورية

كان اغسطس وسبتمبر سنة ١٩٣٣ شهري فرح وابتهاج عند الوفد ، فلقد شهد شهر اغسطس رحيل « سيريرسي لورين » بعد ترقيته ( شكلا ) سفيرا في أنقرة ، علله البعض بأنه نتيجة لإساءته إلى الجالية البريطانية في القاهرة وإلى عضو برلماننا زائر (١) ، بينما ادعى آخرون بأنه كانت له علاقة بامرأة . أما شهر سبتمبر ، فقد شهد سقوط وزارة صدقي وتأليف وزارة جديدة تحت رئاسة عبد الفتاح يحيى ، فكانت وزارة أخرى من الوزارات التي يوجهها القصر أما المندوب السامي البريطاني الجديد فكان « سيرمايلز لامبوت (٢) » ، وكان يشغل قبل مجيئه إلى مصر منصبيا في بكين ، وكان مقدرا له أن يكون آخر مندوب سامي بريطاني وأول سفير لبريطانيا في مصر . كان رجلا عملاقا ، من عاداته الصراحة والموانسة ، وهما صفتان بما فيها من مفاضلة كانتا تبدوان في نظر المصريين مناقضتين لتصرفات لورين التي اتسمت بالبرود . وبالرغم من أن اسمه صار يلغته كل المصريين في سنة ١٩٤٢ ، إلا أنه تمتع بفترة قصيرة من الشعبية عندما أبرمت في النهاية معاهدة بين بريطانيا ومصر في سنة ١٩٣٦ .

عند أول قدومه إلى مصر، بعث لامبسون بتقرير إلى حكومته يذكر فيه أن الأمر يتطلب تفسيراً لسياسة الحياد التي كان يتبعها سلفه كوسيلة لإيقاف مغالاة القصر في سيطرته على الحكم والتي صارت بارزة الآن عما كانت عليه أيام صدق ذى البطشة القوية، وبعد أن خلفه رئيس وزراء يمثل لأوامر السراى. كان الملك يحكم مع ومن خلال صدق الذى كان فى استطاعته، وقد استطاع بالفعل، أن يوقف تدخل فؤاد فى بعض الحالات، أما الآن، فالملك فؤاد يحكم من خلال الوزراء ومن خلال زكى الإبراشى، مدير الأوقاف الملكية، وكان مديراً كفواً للأملاك، ولكنه كان أيضاً مطيعاً فى تنفيذ رغبات الملك التى لم تكن دائماً لخير مصالح البلاد، فلقد قيل مثلاً إن أملاك الخاصة الملكية كانت مزودة بكافة مياه الرى وبالطرق والكبارى المطلوبة، كأمر له أولويته قبل أى مشروع من مشاريع استصلاح الأراضى التى تكون الحكومة قد خططت له. (٢)

كانت الوزارة البريطانية، وهى وزارة ائتلافية تحت رئاسة رامزى مكدونالد، أكثر سعادة بسياسة الحياد، ولكنهم رأوا فعلاً الحاجة إلى تغيير السياسة إذا ومتى صار مثل هذا الأمر لازماً، أعنى إذا كانت له صلة بأى من التحفظات الأربعة. على أن عاملاً جديداً غير الوضع، وكان ذلك هو حالة الملك الصحية فى أغسطس ١٩٣٤، إذ مرض فؤاد مرضاً خطيراً، وقدم عديد من الأخصائيين صورة قائمة جداً لتشخيص مرضه حتى أن وفاته كانت متوقعة خلال بضعة أسابيع. وطبقاً لنصوص الدستور المصرى أنه فى حالة قصور ولى العهد يتولى مهام اختصاصات الملك مجلس وصاية. والاجراء المتبع هو أن يسجل ثلاثة أسماء فى مظروف مختوم بالشمع يفتح بعد وفاته أمام البرلمان. كان مايلز لامبسون فى اجازة فى ذلك الوقت، وكان «موريس بيترسون» (١) القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى، شديد القلق لمعرفة بمن يتكون مجلس الوصاية. ولما كان الأمير فاروق قاصراً لمدة ثلاث سنوات

أخرى ، فلابد أن الملك اختار مجلس وصاية لا يعرفه إلا هو نفسه . وكان بيترسون يخشى أن يكون المجلس كله من رجال الملك ، وخاصة زكى الابراشى ، وهو اختار قد يؤدي بلا شك إلى « اضطرابات خطيرة » ازاءها قد يصبح الحياذ البريطاني الذى كان المصريون يصفونه بأنه تأييد للحكومة ، مثار لوم . (٥) . ولذلك ، اتصل برئيس الوزراء وطلب إبعاد الابراشى من المجلس . تردد عبد الفتاح . يحى لمدة أسبوع قبل أن يحصل على موافقة على حذف اسم الابراشى ، وبعد ذلك ، استقال هو نفسه ، وهو اجراء لم يكن له معنى ، لأنه لو كان إبعاد الابراشى هو السبب الحقيقى لاستقال بدلا من أن ينفذ إبعاده . ويدعى عبد الرحمن الرافعى أن السبب الحقيقى هو أن بيترسون لمح إلى أنه يود أن يعرف محتويات الظروف المحتوم وهو ما اعتبروه عبد الفتاح يحى أمرا غير مقبول تماما . فضلا عن هذا ، كان عبد الفتاح يحى يدرك أن فؤاد قرر تغيير الوزارة . (٦) . ولعل فؤاد ، لما أحس ببلوغ أجله ، رأى أن تتاح لابنه فرصة نجاح أفضل فى ظل حكومة أكثر شعبية من أن تكون وزارة تمثل لأوامر القصر ، ولذلك عين توفيق نسيم رئيسا للوزارة ، وقبل الأخير بشرط أن يحل البرلمان الحالى وأن تجرى انتخابات جديدة ، فأصدر الملك مرسوما ملكيا بإلغاء دستور سنة ١٩٣٠ وحل مجلس البرلمان ولكن بدون ما إشارة إلى دستور جديد أو عودة إلى دستور سنة ١٩٢٤ .

وميل بعض المؤرخين المصريين ، مثل الرافعى إلى الاعتقاد بأن دستور سنة ١٩٢٤ ألغى فى سنة ١٩٣٠ نتيجة اتفاق سرى بين الحكومة البريطانية وفؤاد كنوع من الانتقام من الوفد لعدم قبوله بنود المفاوضات المقدمة له . لقد شرحت فى الفصل السابق أن القضية كانت مختلفة تماما ، ومع ذلك كان الرافعى على صواب فى اعتقاده أن فؤاد لم يشر إلى العودة إلى دستور سنة ١٩٢٤ لسيين : أولها ، أن الملك لم يرحب بما هو متوقع من العودة فورا للحياة النيابية ، وثانيها ، لأن الحكومة البريطانية لم ترحب بدستور سنة ١٩٢٤ ، والواقع أن الملك ، لما ذكر للاميسون أنه يجب أن يعود إلى دستور سنة ١٩٢٤ ، تساءل لا مبسور عما إذا لم يكن الملك قد أوحى بذلك نكاية فيه (٧) .

وفي الوقت نفسه ، كان هناك قلق متزايد أوحى به اعتقاد بين بعض الانجليز أن إيطاليا ، التي قامت باستعدادات حربية عظيمة في اثيوبيا ، كانت على استعداد لأن تحل محل بر يطانيا في مصر ، وكانت دوائر القصر في مصر على يقين من أنه في صراع انجليزى ايطالى ، سيكتب الفوز للايطاليين ، ومع ذلك يبدو أن مصر كانت أقل قلقا بالنسبة للعدوان الايطالى ، وأكثر قلقا بالنسبة لأثر الحرب الايطالية في اثيوبيا على علاقاتها الذاتية مع بر يطانيا (٨) . ومع الوضع الخارجى غير المستقر ، أحس لامبسون أن من الحكمة عدم إثارة المعارضة الفعالة للوفد ، الذى كان فى تلك اللحظة وراء نسيم ، ومن ثم حث لامبسون على تأييد البريطانيين لنسيم الذى كان «مرنا للغاية ، ولديه الرغبة فى التعاون» (٩) مالم يضطره الوفد للاستقالة ؛ وكان الوفد نفسه يواجه مشاكل داخلية مرة أخرى ، ويبدو أنه سينشق إلى قسمين مختلفين عما حدث له فى سنة ١٩٣٣ ، إذ فى هذه المرة تصدى النحاس ومكرم لمحاربة ماهر والنقراشى : فبينما كان الاثنان الأخيران يؤيدان استغلال الموقف الدولى واستخدام أساليب أكثر عنفا باكرام بر يطانيا على إسقاط حكومة نسيم (١٠) ، كان النحاس ومكرم ينصحان فى هذه المرة بالاعتدال ومساندة نسيم (١١)

وفي اكتوبر سنة ١٩٣٥ أخبر نعيم السكرتير الشرقى أن الوفد طالب بالعودة إلى دستور سنة ١٩٢٤ . وباجراء مفاوضات لعقد معاهدة انجليزية مصرية ، ولذلك اقترح نسيم أن يستقبل ، فاستشاط غضب لامبسون ، ووصف مطالب الوفد بأنها «أحط ألوان الابتزاز» (١٢) ولم يكن فى اعتقاده أن الوقت ملائم للأخذ باعتبارات دستورية أو للتفكير فى معاهدة فى الوقت الذى كانت فيه بر يطانيا مشغولة بالموقف الدولى ، وكانت قواتها آخذة فى التدفق على مصر وكانت تنقل فيه أسطولها من قاعدته البحرية فى مالطة إلى الاسكندرية (١٣) وقد وافقه نسيم على رأيه ولكنه قال إن الوفد شديد الصلابة ، ولكن وعد لامبسون بمساندة بر يطانيا له لو صمد .



خشى السياسون المصريون ، الذين عرفوا أن توقف الحياة البرلمانية كان من عمل الحكومة البريطانية ، خشوا من أن موقف إيطاليا قد يدفع بريطانيا إلى إعادة مصر إلى وضعها السابق كحمية ، ولم يكونوا غخطين كثيرا في تفكيرهم : فلقد روى لامبسون في مذكراته ، في ٥ يونية ١٩٣٦ أن وزير خارجية بريطانيا ، انتوني إيدن (١٤) في اجتماع معه بخصوص المسألة الانجليزية المصرية ، سأله إيدن إذا لم يكن يعتقد في النهاية أن «الحل الأساسي الوحيد للمسألة هو ادماج مصر في الامبراطورية البريطانية (١٥)» فأجاب لامبسون أنه كان يدور بذهنه السؤال نفسه منذ أول لحظة وطأت فيها قدماء أرض مصر في صيف سنة ١٩٣٤ وأنه سجل رأيه هذا في تقرير بعث به إلى لندن بعد ستة أشهر أعقبت ذلك ، واستطرد قائلا : «لم يكن الرأي المصري ولا الرأي البريطاني ، على ما أتصور ، مهيئا لذلك ، ومن ثم ، نصحت في ذلك الوقت أنه من الضروري أن نسير قدما في ببطء ولكن وفقا لنظام ، في محاولة لربط المصالح المادية لكلا البلدين ببعضها البعض (١٦)» . «وقد يبدو أن المسئولين البريطانيين طوال ما يربو على نصف قرن لم يعرفوا إلا القليل عن احساس المصريين الوطنية لأنهم كانوا لا يزالون يفكرون في أساليب ضم مصر إلى أملاك الامبراطورية ، ومع ذلك ، عندما اتهم المصريون أصدقاءهم البريطانيين بهذه النوايا سخروا منهم على أنهم كانوا واهمين .

كان على لامبسون أن يفكر في قائمة بمن من المتوقع أن يتولوا رئاسة الوزارة لو سقطت وزارة نسيم ، وكان في مقدمة من وقع عليهم الاختيار : على ماهر الذي كان يظن أنه من المحتمل أن يوافق على المقترحات البريطانية مادام لا يطالب بضمانات بالنسبة للدستور أو المعاهدة (١٧) وفي خطبة ألقاها محمد محمود ، انتقد نسيم لحكمه بدون دستور ، كما فعل كثير من رؤساء الوزارات المصريين ، كما انتقده أيضا لقبوله التدخل البريطاني في الشؤون المصرية ، وفي ذلك انتقاص لاستقلال مصر . لقد قال إن الأساس الوحيد لعقد اتفاقية ممكنة بين

انجلترا ومصر يكمن في فهم واضح قائم على احترام حقوق مصر وسيادتها ،  
وأضاف أن مصر كانت على استعداد لمساندة إنجلترا كحليف ، وعلى أن تقدم  
للإنجليز كافة التيسيرات في حالة الحرب وفقا للمعاهدة الانجليزية المصرية  
المقترحة ، فاذا لم تتجاوب إنجلترا سريريا ، فقد يشعر المصريون أنهم لن يحصلوا  
على اتفاقية عادلة ، وقد تكون النتيجة نتيجة يؤسف لها (١٨) :

كان محمد محمود والأحرار لا يزالون يتعاونون بطريق غير رسمي مع الوفد ،  
لأنهم بالرغم من خصوماتهم المتبادلة ، كانت تضطربهم الظروف لأن يظلوا  
سويا ، وكان الطلاب مسئولين إلى حد كبير عن التمهيد لذلك الائتلاف  
الجبرى . لقد ناشدوا الوفد ، كما ناشدوا الأحرار أن يتخلوا عن خلافاتهم وأن  
يعربوا عن الوطنية الحقة بالاتحاد في تلك الفترة العصيبة من تاريخ بلادهم .  
كان واضحا أن حافظ عفيفى الذى كان يؤمن بأن الاتحاد هو السياسة السليمة  
الوحيدة التى تُتبع ، قد قام بدور الوسيط بين كلتا المجموعتين اللتين دعاها  
الطلاب للتعاون بطريق الاحراج (١٩) . قام الطلاب بمظاهرات بصورة متكررة  
مطالبين بالعودة إلى الحياة البرلمانية ، وحدثت صدامات عنيفة بينهم وبين  
الشرطة ، وأثناء احدى الاشتباكات قتل أربعة من الطلاب ، وكانت نتيجة  
ذلك زيادة تقارب الأحزاب من بعضها البعض ، كما حسن محمد محمود  
علاقاته بالقصر (٢٠) ، وبدا كما لو أن كل العناصر المصرية قد اتحدت مرة  
أخرى واتفقت على بحث الحكومة البريطانية على أن تظهر وضعا أفضل في مثل  
ذلك الوقت العصيب .

وفي ٩ نوفمبر ، ألقى سير صمويل هور (٢١) «الوزير البريطانى» كلمة في  
دار البلدية بلندن ، ناقش فيها موضوع مصر ، فقال : إن الحكومة البريطانية لم  
تكن أبدا ضد قيام حكومة دستورية في تلك البلاد ، ولكنهم سبق أن نصحوا  
الحكومة المصرية ، عندما استشارت بريطانيا ، بعدم العودة إلى دستور سنة  
١٩٢٤ ، الذى برهن على أنه «لا يصلح العمل به» (٢٢) . وبعدم العودة إلى

مستور سنة ١٩٣٠ الذى برهن على أنه «لا يحقق رغبات الشعب» (٢٣) . قابل  
مصريون ذلك التصريح بغضب وحنق معتبرين أنه بمثابة اعتراف بالجرم من  
جانب الحكومة البريطانية فى تدخلها فى شئون مصر الداخلية ، ولقد أثار  
التصريح حماسا عارما بين كل مستويات المفكرين المصريين ، خاصة بين من  
على دراية أكثر بالمدى الكامل للتدخل البريطانى ، فى اجتماع للوفد عقده  
فى ١١ نوفمبر ناشد النحاس الأمة بالألا تتعاون مع إنجلترا طالما أنها تعتدى على  
الدستور وعلى استقلال مصر (٢٤) ، كما طالب أيضا وزارة نسيم بأن تستقبل  
للدلالة على استنكارها للحكومة البريطانية ، وأضاف قائلاً إنه إذا لم تستقل فلن  
يساندها الوفد بعد اليوم وسيستمر فى معارضة أية وزارة تقبل التعاون مع إنجلترا  
وتعمل ضد إرادة الأمة . وفى ذلك اليوم نفسه ، ألقى مكرم عبيد كلمة فى  
الطلاب الذين تجمعوا فى النادى السعدى وكرر لهم وجهة النظر نفسها .

واندلعت مظاهرات ضخمة مرة أخرى ، شملت العمال كما شملت  
الطلاب أيضا ، فى يوم ١٣ نوفمبر ، ذكرى اللقاء التاريخى بين الوفد ووينجيت  
(٢٥) وفى اليوم التالى ، قتل عدد من الطلاب برصاص الشرطة ؛ وفى ٢٨ نوفمبر ،  
قام إضراب دعت إليه الأحزاب حدادا على الطلاب الذين استشهدوا فى  
الحوادث الأخيرة ، وأغلقت المحال فى العاصمة ، واستمر الطلاب فى التظاهر  
طوال شهر ديسمبر ، وكان شعارهم : «الاستقلال ، والحرية ، والدستور»  
وهكذا بدأت أحداث سنة ١٩١٩ تكرر نفسها بعد انقضاء ستة عشر عاما  
عليها ، ثم أعلنت كل الأحزاب السياسية نفسها «جبهة متحدة» ، وصاغ  
ممثلوها إعلانا قدموه للملك فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ طالبوه فيه بالعودة إلى  
دستور سنة ١٩٢٤ ، وبتسوية مع بريطانيا على أساس محادثات النحاس -  
هندرسن سنة ١٩٣٠ (٢٦)

ومع الحرب فى الحبشة ، فرض الموقف «ظروفا جديدة» ، ورأى لامبسون  
أن «زيادة توثيق العلاقات الامبرالية» مع مصر فى ذلك الوقت ليس باجراء

عمل ، بل يجب أن تظل مع ذلك «مدخرة لوقت الحاجة» (٢٧).

ذكر محمد محمود لسيبل كامبل أن الأحداث الراهنة يمكن أن يقع اللوم فيها على الحكومة البريطانية وحدها التي لم يجد المصريون المعتدلون بدا ازاء موقفها العنيد من أن ينضموا إلى حزب الأغلبية ، فلو أعيد الدستور ، فسيجد النحاس نفسه ، كما يعتقد محمد محمود ، مضطرا لتوقيع معاهدة ، وبذلك «يهدد كيان الوفد» ولكن لو أنه لم يكن للدستور عودة وظلت توقعات إبرام معاهدة تسوية بعيدة المنال ، إذن ، فلا مناص من استمرار العنف . ومن المؤكد أن نسيم سيستقيل ومما هو أكثر احتمالا أنه سيخلفه رئيس وزارة عنيف ، وبالأخص محمد محمود نفسه (٢٨). وكان مجيد محمود مقتنعا وقتذاك أنه شخصية مرضى عنها (٢٩) عند الملك لأن صحيفة حزبه ، «السياسة» ، لم تنتقد القصر عند إبعاد الأبراشى .

وفي اليوم الذى قدمت فيه «الجهة المتحدة» الاعلان للملك ، استقال نسيم ، ووافق الملك على عودة الدستور ، لأنه فى ذلك وافق لأميسون على ضرورة عودة الدستور (٣٠).

عم الوفد والأحزاب فرح عظيم ، ولقب مكرم عبيد ، فى ابتهاج ، نسيم بأنه «أذكى عجوز فى مصر ، أعظم ما يميزه نظركه التى لا تدل على ذكاء على الإطلاق» (٣١) . ولقد أكد ما يروى من أن الطلاب قد لعبوا دور الوفاق بين الحزبين الكبيرين ، أكدده تماما بانكاره أن الطلاب قد لعبوا أى دور وادعى بأن التقارب كان من أيمائه الذاتى ، وفى العبارة نفسها امتدح حافظ غنيمى على نشاطاته فى الوساطة (٣٢).

وبعودة الدستور ، كُثبان من المتوقع أن تجرى الانتخابات عقب ذلك فى خلال بضعة أشهر ، وكان من المتوقع بلا شك أنها ستعود بحكومة وفدية إلى الحكم مع أغلبية ساحقة ، وبدأ طلابية الثلاثينات بمن خاب أملهم فى

قاداتهم ، بدءوا يعملون بمحض إراداتهم ، غالباً ما كانت متعارضة مع اتجاهات الوفد ، وبدءوا يطرحون الآن مشكلة أن تحريرهم لم يعد يذى فائدة للوفد . وفي محاولة لجمعهم تحت تنظيم أكثر حزياً ، نبعت فكرة إنشاء رابطة الشبان الوفدية ، المعروفة باسم «القمصان الزرقاء» التي كان من المتوقع أن تحول الطلاب المنتهين إليها إلى تنظيم منظم وبطيح ، وهكذا ، إذا ما وصلت حكومة وفدية إلى الحكم بعد اجراء الانتخابات ، لوجدت تنظيها يؤيد سياساتها .

وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، تقدمت الجبهة المتحدة إلى المندوب السامي البريطاني بطلب طالبت فيه الحكومة البريطانية بأن تعلن عن استعدادها لعقد معاهدة مع الحكومة المصرية على أساس مفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ ، فرجع مايلز لامبسون الطلب إلى لندن .

عندئذ ، واجهت الحكومة البريطانية ثلاثة بدائل : (أ) أن تعرض معاهدة تحالف ، من فقرتين ، بين البلدين تتضمن اعترافاً من جانب الحكومة المصرية بحق انجلترا في الاحتفاظ بقوات في مصر لتأمين المواصلات الامبراطورية ، ويمكن التجمل من التحفظات الأربعة فيما بعد ، بالرغم من أن الامتيازات الأجنبية يمكن إلغاؤها ، ولكن مصر قد لا تقبل تحالفاً عسكرياً ، (ب) عرض مسودة معاهدة كاملة ، (ج) التأجيل بدعوى أن الوقت الراهن غير ملائم لاجراءات مفاوضات نظر للأزمة التي خلفها الحرب الإيطالية الحبشية ، ولكن حالما يسنح الموقف الدولي بعقد مثل هذه المعاهدة فإنه يمكن اعتبار عقدها ملائماً . مادامت مصر تحافظ على السلام والنظام داخل حدودها (٢٣) . وفي النهاية وقع الاختيار على البديل الثاني .

بعد استقالة وزارة نسيم ، كان من المتوقع أن تحمل محلها وزارة ائتلافية وتشرف على الانتخابات ، ولكن مالبث أن ظهر بالفعل صدع في الجبهة المتحدة . كان محمد محمود يستقبل زعماء الطلبة في بيته ويقدم لهم مبالغ طائلة من المال لقاء وقوفهم في جاني الأحرار ضد الوفد وحزبه (٢٤) ، ورفض النحاس أن ينضم إلى وزارة ائتلافية ، وأصر على وزارة وفدية ، وسرعان ما جرئت



مفاوضات بين كافة الأحزاب توصلت في النهاية إلى اتفاقية عمل (٣٤) تشمل في تعيين الملك لوزارة محايمة، وأن تبدأ مفاوضات فورية مع الحكومة البريطانية، على أن يكون المفاوضون: إسماعيل صدق ومحمد محمود وحلمى عيسى وعلى الشمسى وحافظ عفيف وعبد الفتاح يحيى وأحمد حمدى سيف النصر وماهر ومكرم والنقراشى وواصف غالى وعثمان محرم، وينضموا إلى النحاس لتشكيل وفد، ويكونوا جميعهم تحت رئاسة النحاس، ويحدد موعد إجراء الانتخاب في مايو ١٩٣٦، واختير على ماهر رئيس الديوان الملكى لرئاسة وزارة مؤقتة.

توفي الملك فؤاد، الذى كان يعاني من المرض منذ نهاية يناير، توفي في ٢٨ ابريل ١٩٣٦ في سن الثامنة والستين، وخلفه على العرش ابنه الملك فاروق الذى كان لا يزال قاصرا، وقد حكم فؤاد مصر سلطانا فلکا، قرابة تسع عشرة سنة.

كان فؤاد في الواقع مستبدا، حتى على الرغم مما ذكره في بداية حكمه «السير ريجينالد وينجت» من رغبته في قيام جمعية وطنية وملكى دستورية (٣٦). كان ذلك في اوائل الحركة الوطنية عندما فكر فؤاد أن في استطاعته أن يسيطر على سعد زغلول وعلى حزب الوفد الناشئ. لقد تظاهر بأنه وطنى، في محاولة لانهاء النفوذ البريطانى في مصر، وفي قيامه بهذا العمل، يبدو أنه كان ينتزع صفحة من تاريخ حياة عباس حلمى الثانى، ابن اخيه، عندما كان الأخير يؤيد الحركة الوطنية ويؤيد مصطفى كامل، رغبة منه في التخلص من وجود انجلترا في مصر، ولكن مساندة فؤاد للوفد والحركة الدستورية كانت مساندة قصيرة الأجل، واستبانت ميوله الحقيقية خلال فترة التبلور في قيام مجلس دستورى. لقد عانى كبرياؤه في صداماته التي لم يكن مناص منها، مع زغلول، عندما اكتشف أن زميله السابق في لعب البوكر قد فاقه دهاء وخدعة، بل وهدد عرشه. وتاريخ حكم الملك فؤاد في مصر، يمكن أن يلخصه الوطنيون باختصار بأنه كان محاولة مستمرة من جانبه لتقويض الدستور



إضعاف شوكة الحكومة ، وغالباً ما كان يتم ذلك بنجاح . وعلى شاكلة  
وست (٢٧) عصرى ، أتاح للأشخاص الطموحين تقلد منصب رئيس الوزراء  
تقابل طاعتهم ، فإذا ما حان الوقت نهضهم جانباً ، ولم تعرف قسوته حدوداً ،  
استثناء الحدود التى كانت دار المندوب السامى البريطانى تفرضها عليه ،  
وباستثناء الحدود المؤقتة التى استطاع سعد زغلول أن يقيمها . ورغم عيوبه ،  
كان فؤاد ذا شخصية جبارة حاد الذكاء ، مما جعل أفعاله كلها أكثر قبلاً عند  
الشعب الذى كان هو يزدريه كما كان فؤاد يحقر زعماءه ، ولذلك كان  
الشعب يردد هذه الشاعر مضاعفاً بينضه لفؤاد من كل قلبه ، ومع ذلك ، كان  
فؤاد ملكاً يعمل بمجد فى منصبه وكان يعرف مداخل ومخارج الحكومة على  
عكس ابنه الذى لم يكن شيئاً على الإطلاق أكثر من ولد لعوب فى زى ملك ،  
والشئ الوحيد الذى اشترك فيه الأب والابن هو حبها لتكديس الثروات ، إذ  
أن فؤاد الأمير الفقير صار ملكاً واسع الثراء ، كما ذكر مدير أعماله للمندوب  
السامى البريطانى (٢٨) .

وفى مجال تسجيل المآثر ، يجب أن يذكر المرء جهود فؤاد فى إنشاء جامعة  
حكومية فى سنة ١٩٠٨ ، وفى حثه لشقيقته الأميرة فاطمة على أن تمنح عقارات  
قيمتها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنية ، وسندات وقف ومجوهرات ، لإنشاء مباني  
الجامعة ، كما أنشأ أيضاً هيئات أخرى ذات قيمة علمية ، من بينها ، الجمعية  
الجغرافية الملكية ، والمتحف الزراعى وجمعية علم الحشرات وأخيراً وليس  
آخراً ، عهد إلى مشاهير العلماء الفرنسيين ، أمثال هانوتو (٣٦) ، لوضع نظام  
السجلات (٤٠) ولكتابة تاريخ مصر الحديث وبينما نجد أن بعض أعماله  
تدخل فى نطاق التقريظ والمدح أكثر من دخولها فى مجال التاريخ ، كانت له  
أعمال أخرى كثيرة تعد إضافات ثمينة لمعرفتنا بالتاريخ المصرى ، قائمة على  
غنى مادة سجلاته ، ولكن فؤاد كان مختصراً ، احدى قدميه فى القرن التاسع  
عشر بينما الأخرى فى القرن العشرين ، كان فى استطاعته أن يدرك فكراً

مسيس الحاجة إلى البحث العلمي في تاريخ بلاده وأسرتة ، ومع ذلك كان يتعامى عما كانت بلاده في حاجة إليه لتحقيق تقدما اجتماعيا وسياسيا ، وكان بعمله هذا ابنا صادقا لأبيه الذي بينا كان يريد أن تصبح مصر مستقلة ، سرعان ما جرفها إلى أن تقع تحت وطأة احتلال أجنبي .

ولقد تمخضت الانتخابات التي أعقبت وفاة فؤاد عن أغلبية للوفد ، كما تمخضت أيضا عن وزارة وفدية جديدة يرأسها للمرة الثالثة النحاس باشا ، وكان وضع الملك باعتباره قاصرا ، سببا في إنشاء مجلس للصاية على العرش .

ابتهجت البلاد بالملك الجديد وبالانتخابات الجديدة ، وصار فاروق ، الذي كان شابا وسيما بصورة ملحوظة ، تحوّل مشاعر الفتنة أشبه بأمر من أمراء القصص الخيالية ، مما جلب تملق مواطنيه له وكانوا على استعداد لأن يروا فيه كل فضيلة افتقدوها في أبيه . كان قدومه يعتبر قالا حسنا لشعب تقود حياته التفاؤلات ويؤمن بالعلامات والدلالات ، ولهذا زادت الآمال بتوقع نهاية طيبة للعلاقات الانجليزية المصرية ، كما أن الأحزاب ، وقد سببت من مشاحناتها طوال السنين الماضية ، وكانت ترتعد كلما تذكرت عزلها جماعيا ، بعيدا في ظلمات السياسة كما حدث لها مرة في عهد صدق ، دقت خلافاها طويلا مما أتاح لها الاتفاق على تشكيل لجنة يمكن أن تمثل كل الأحزاب المختلفة للتفاوض على إبرام معاهدة . وكان رجال الوفد على يقين من أن هذا هو الوقت الذي سيحقق فيه الهدف الذي وضعوه لأنفسهم منذ سنة ١٩١٩ ، وهو التفاوض على إبرام معاهدة مع بريطانيا تعطي مصر استقلالها حقيقيا . وكان أمل الأحرار الدستوريين في إبرام معاهدة تسوية أن يؤدي إلى الاقلال من خطر الوفد تماما ، وبالتالي سيؤدي إلى الاقلال من الحاجة إلى تهيجهم للشعب وإلى التخفيف من قلقهم . ولقد عانى كل حزب من معركة الارهاق ، وافترضت الأحزاب أنه ينجم عن توقيع معاهدة تسوية تحطيم للمعارضة أيضا . لقد ولي قنوط أوائل الثلاثينات ليمهد الطريق لفترة انتعاش قصيرة ولو أنها لم تزايلها مخاوف حرب عالمية .

أجاز. البرلمان قانونا جديدا ، خفّض من القروض الزراعية بمقدار ٢٠ في  
لأئة من قيمتها كما أعلن العفو الشامل عن كافة الجرائم السياسية منذ سنة  
١٩٣٠ ، وألغيت أكثر قوانين صدق قعا ، وحل محل فترة الركود السياسي فترة  
من النشاط البناء كانت نتيجتها معاهدة التسوية الانجليزية المصرية التي  
أبرمت في أغسطس ١٩٣٦

ولعل مقتضيات الوضع الدولي وحدها هي التي أملت على المصريين قبول  
معاهدة أعطتهم بتودا لا تريد كثيرا عن البنود التي سبق أن قدمت لهم منذ  
عشر سنين سابقة ، ومع ذلك ، فلقد كانت لدى المصريين الرغبة في تقديم  
تنازلات ، كما كان الوضع أيضا بالنسبة للبريطانيين . ولقد حدث أثناء  
حكم صدق أن أكد كل من حزبي الوفد والأحرار للحكومة البريطانية أنهم  
على استعداد لقبول البنود السابق التفاوض عليها وأن تطرح جانبا مسألة  
السودان لمفاوضات مقبلة (وكان هذا هو بالضبط الأسلوب الذي استطاع به  
عبد الناصر أن يؤثر به لجلاء القوات البريطانية عن مصر ، بالاتفاق على فصل  
موضوع السودان عن بقية الموضوعات) ، وكان انشغال بريطانيا المتزايد  
بالمحور ، خاصة مع الوجود الإيطالي في ليبيا والحبشة ، قد جعلها تنأى  
بالصلح ، وكان كلا الطرفين على استعداد للوفاق .

فشلت محادثات كيرزون (٤١) - عدلي في سنة ١٩٢١ ، لأن مصر أصرت  
على انسحاب القوات البريطانية من المدن المصرية إلى منطقة القنال ، وفشلت  
محاولات سعد زغلول - مكدونال (٤٢) في سنة ١٩٢٤ لأنها اختلفا على كافة  
النقاط (وبالرغم من ذلك ، كان المصريون أقل غضبا لفشل المحادثات من  
غضبهم على ما اعتبروه معاملة دنيئة من جانب مكدونالد لسعد زغلول) ،  
وفشلت محادثات ثروت - تشمبرلين (٤٣) في ١٩٢٧ - ١٩٢٨ لأن الوفد رفض  
قبول وجود القوات البريطانية في مصر ، وفشلت محادثات هندرسن (٤٤) -  
محمد محمود في ١٩٢٩ ، لأن محمد محمود لم يكن ليضمن التأييد الشعبي له في

مصر، وفشلت محادثات النحاس - هندرسن في ١٩٣٠ ، وكان سبب فشلها مسألة السودان .

وافتح محادثات سنة ١٩٣٦ بالبنود العسكرية ، واعتقد المصريون أن هذه البنود قد سويت في سنة ١٩٣٠ وتملكتهم الدهشة عندما اكتشفوا أن المندوبين البريطانيين يناقشون بتودا غير تلك التي سبق تسويتها ، ولربما كان ضعف الجبهة المتحدة سببا من أسباب إعادة فتح الموضوع العسكري ، كما كان التغير في الوضع الاستراتيجي الدولي وخوف بريطانيا المتزايد من مواجهة عالمية ، فضلا عن حاجتها لضمان قاعدة عسكرية وتأييد لها في مصر ، كانت جميعها بكل تأكيد هي الأسباب الأخرى ، وحتى عندما أمكن للمندوبين التوصل في النهاية إلى اتفاق على البنود العسكرية ، استمرت رغم ذلك ، مصدرا أساسيا للاعتراض على المعاهدة من جانب كثير من المصريين .

وكانت الظواهر الأساسية المشتركة في المحادثات الفاشلة التي أجريت سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣٦ ، هي : (١) إنهاء الاحتلال (٢) ، إقامة معاهدة تحالف بين البلدين (٣) ، تأييد إنجلترا لانضمام مصر لعصبة الأمم المتحدة ، (٤) التشاور المتبادل بين الطرفين ، (٥) ألا يعقد أي الطرفين أية اتفاقية مع طرف ثالث فيها إضرار بالطرف الآخر ، (٦) تنتقل إلى الحكومة المصرية مسئولية حماية الأجانب المقيمين في مصر وكذا الأقليات ، (٧) تساعد المملكة المتحدة مصر في إلغاء الامتيازات الأجنبية ، (٨) قيام تعاون متبادل بين كلا الطرفين في حالة اشتباك أي منهما في حرب ، (٩) اجراء تبادل السفراء ، (١٠) ألا يكون بالمعاهدة إضرار بحقوق والتزامات أي الطرفين طبقا لميثاق عصبة الأمم أو ميثاق كيللوج (١٥) ، (١١) أية خلاقات تنشأ بخصوص تطبيق أو تفسير المعاهدة يعجز الطرفان عن تسويتها بالمفاوضات المباشرة تسوى طبقا لبنود ميثاق عصبة الأمم ، (١٢) منطقة قناة السويس خارج مجال طيران أية طائرات سوى الطائرات البريطانية (١٦)

اعترض محمد محمود على النص الذي يطالب الحكومة المصرية بإنشاء طرق لتسهيل تحركات القوات البريطانية في حالة الطوارئ ، كما أبدى تخوفه أيضا من الفقرة التي طالبت مصر بتقديم المساعدة لبريطانيا في حالة التهديد بالحرب «أو توقع طوارئ دولية» ، وهي فقرة أحس بأنها قد تثير مخاوف مصر في عدد من الأوضاع في العواقب الفورية للسياسة البريطانية . شرح محمد محمود تحفظاته لكل من محمود عبد الرازق وحسين هيكل وعبد العزيز فهمي وسألهم النصيحة : وافق فهمي ، على أن «الطوارئ الدولية» يمكن أن تتناول عددا غير محدود من الأوضاع ، ولكن طالما أن بقية المفاوضين كانوا يفضلون استثناء المفاوضات فليقبل محمد محمود البنود العسكرية بشرط أن تلقى مقابل ذلك الامتيازات الأجنبية الغاء كاملاً (١٧) . وافقت الحكومة البريطانية على ذلك النص ، وفي ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وقعت معاهدة تحالف بين بريطانيا ومصر .

وطبقا لبنود المعاهدة (أنظر الملحق) كان على القوات البريطانية أن تقيم في منطقة القنال ، بالرغم من السماح لوحدات بالبقاء في الاسكندرية لمدة لا تزيد على ثماني سنوات حتى تنشئ لها الحكومة المصرية ثكنات ، وستصبح هذه الثكنات محزنة على المصريين وتحت امرة الضباط البريطانيين وحدهم ، وسمح للسلاح الجوي البريطاني بحرية التحليق فوق سماء مصر ، في حين أن المجال الجوي فوق منطقة القنال ، باستثناء ممر جوي للعبور من الغرب إلى الشرق ، محظور على كافة الطائرات باستثناء المصرية منها (مادة ٨ قسم ١١)

وفي الوقت الذي كان معترفا فيه بأن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر ، كان لابد أن تحمي القوات البريطانية حتى يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن الجيش المصري في وضع يمكنه من الدفاع عنها ، وبعد مضي عشرين سنة يعاد النظر من جديد في الموضوع ، وإذا لم يكن في استطاعة الطرفين المتعاقدين الساميين الوصول إلى اتفاق ، يحال الخلاف إلى مجلس



عصبة الأمم أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى يتفق الطرفان المتعاقدان عليها . ( لقد ذكرت البنود الفعلية للمادة الثامنة أن القوات البريطانية «تتعاون مع القوات المصرية» لضمان الدفاع عن القنال ، ولكن الواقع أنه لم تستخدم قوات مصرية لذلك الغرض . )

ونصت المادة الثالثة عشرة على رغبة الطرفين المتعاقدين الساميين فى إلغاء الامتيازات الأجنبية دون إبطاء ، وسريان التشريع المصرى على كل الأجانب المقيمين فى مصر ، وفى نهاية فترة انتقال تكون الحكومة المصرية حرة أيضا فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة . ( وفى ١٢ ابريل ١٩٣٧ ، اجتمعت الدول ذات الامتيازات ، فى مونترال (٤٨) ووقعت ميثاقا ألغيت بموجبه الامتيازات الأجنبية وعلى أن تستبر المحاكم المختلطة قائمة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ عندما ألغيت هى الأخرى ) .

واتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على الدخول فى مفاوضات بقصد إعادة النظر فى المعاهدة بعد انقضاء مدة عشرين سنة ، بينما يستمر التحالف بين البلدين ، وهو إجراء بطبيعته دائم . وانضمت مصر إلى عصبة الأمم فى ٢٧ مايو ١٩٣٧ ، وصارت مسئولة عن أرواح وأموال الأجانب ( مادة ١٢ ) ، وكان ذلك واحدا من التحفظات الأربعة . وكان على كلتا الدولتين أن تمثلتا بسفراء ، ولكن السفير البريطانى كان دائما هورثيس السلك الدبلوماسى ( خلافا للعرف الدولى الذى يقضى بأن السفير الذى قضى أطوال مدة فى منصبه ، أعنى أول وافد على البلد المضيف ، هورثيس السلك الدبلوماسى ، ولذلك يتغير منصب الرئاسة باستمرار ) . وكان على الموظفين البريطانيين أن يتركوا خدمة الجيش المصرى ، كما يترك خدمة الحكومة المصرية أيضا المستشارون القانونيون والماليون البريطانيون ( تصريح شقوى أدلى به النحاس فى ١٠ أغسطس ١٩٣٦ ) ، ومع ذلك ، قبلت مصر خدمات بعثة عسكرية بريطانية ، كما وافقت على أن تقوم بريطانيا بتسليح جيش مصر بالكامل وامتداده إمدادا

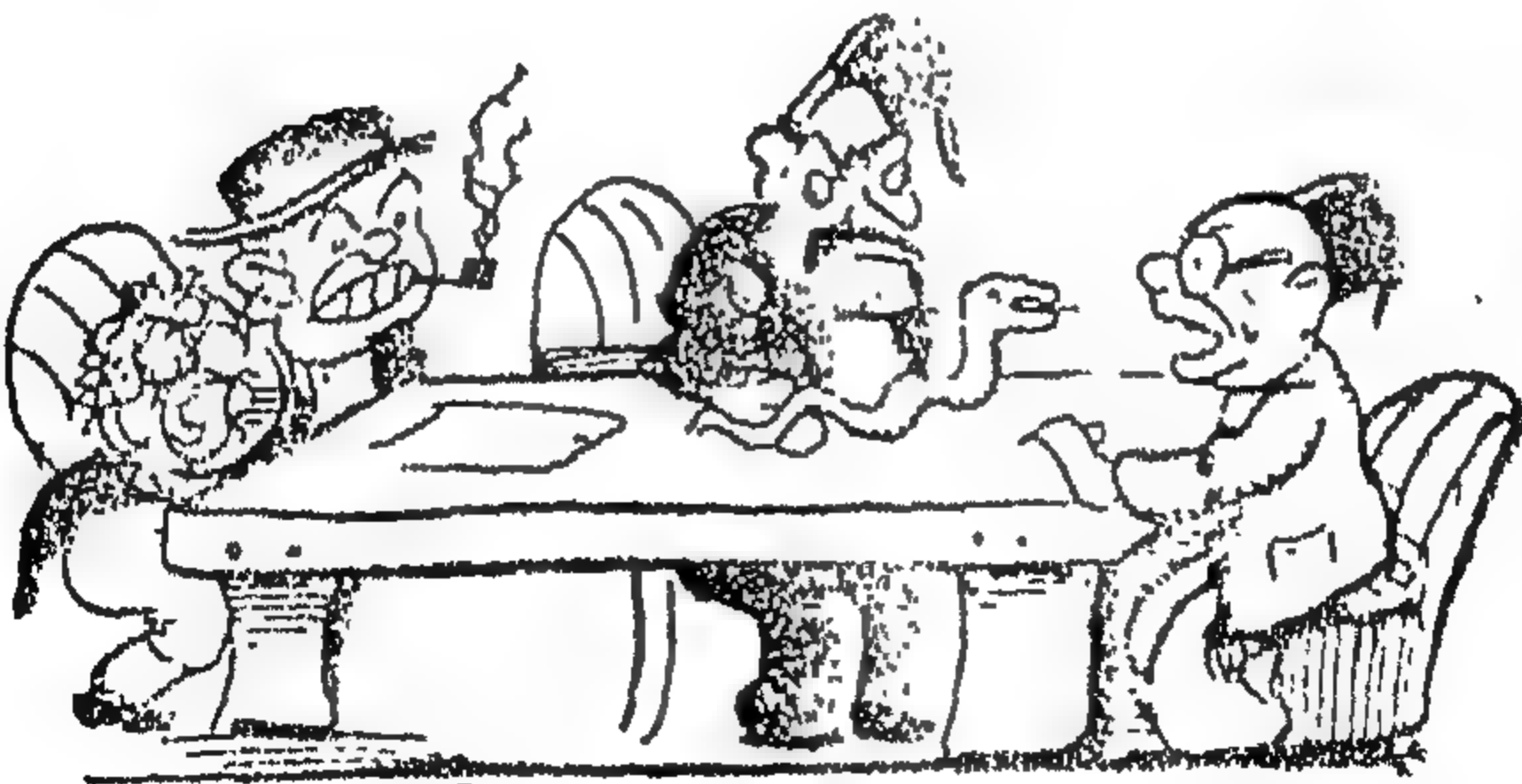


## المصري افندى

بقى دى المعاهدة اللى حتحقق أمانينا  
يا وقعتى السوده يا خسارة تهانينا  
والله غرقنا خلاص وعملنا فينا  
جون بول ينول الورود وجايب لى حزمة شوك  
فيها حنش قرصته ع القبر ترمينا

## السماسى ماما

حنش فى عينك ازاي تخاف من التعبان  
أمسك بلاش الدلع أما حقيقى جبان  
نعم نعم قرصته صعبة وسم كان  
لكن دا أصغر حنش نقيته بأيديه  
امسك بقى يا أخى ممكن ما لو هوش سنان



## رأى روز اليوسف فى المعاهدة

المصدر: د. ابراهيم عبده، روز اليوسف (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٧٢



كاملا ، واستمرت قيادة الشرطه تحت إمرة ضابط بريطاني لمدة خمس سنوات أخرى ، عندما انتقلت الى أيدي مصريين .

وتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالآيتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية . وفي سنة ١٩٤٢ ، أتاحت هذه الفقرة لسيرمايلز لامبسون ، الذي صار لورد كيلرن (٤٩) فيما بعد ، الفرصة لا حاطة قصر عابدين بفرقة من الدبابات وأن يهدد الملك فاروق بعزله فوراً إذا لم يغير رئيس وزرائه الموالي للمعمر ويستبدله بالنحاس ، لتعاطفه مع الموالين للحلفاء ، ومع ذلك ، لما فر المصريون السياسة البريطانية الموالية للصهيونية في فلسطين بأنها تتعارض مع نصوص المعاهدة ، ضُرب باعتراضاتهم عرض الحائط ، بدعوى أنها اعتراضات وقحة ولا يعتد بها .

والسودان الذي ظهر أنه عائق أساسي في أية اتفاقية ، كما حدث في الماضي ، والذي كان من المنتظر أن يحدث كذلك في المستقبل ، فقد كان يكتنفه الغموض عن قصد ، بالرغم من أنه في ١٩٣٤ أكد ملك إنجلترا للسير مايلز لامبسون أن إنجلترا تستهدف الإبقاء على عهودها التي قطعتها على نفسها «للمشايخ السودان والحفاظ عليها» (٥٠). وكان على الحاكم العام البريطاني للسودان أن يستمر في مباشرة سلطاته كما كان يباشرها في الماضي ، وكان على مفتش عام الري المصري في السودان أن يحضر مجلس الحاكم العام ، وينضم أحد الضباط المصريين إلى إدارة أركان حرب الحاكم العام ، وكان مسموحاً للجيش المصري بالمشاركة في الدفاع عن السودان . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن الغاية الأولى لإدارتهما للسودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وقد دلت معاهدة التحالف على انها تنظر إلى كلا الطرفين المتعاقدين الساميين على أنها على قدم المساواة ومع ذلك لم يكن يتوقع أي مسئول بريطاني

أن تراعى حكومة جلالة ملك بريطانيا في تخطيطها لعلاقات أجنبية : المصالح المصرية ، بالرغم من أن العكس كان مطلوباً من مصر بشكل أكثر صرامة ، ولم يكن لأحد أن يتوقع أن تساعد القوات المصرية القوات البريطانية في الدفاع عن القنال - رغم ما كانت تحمله الوعود الشفوية من رأى - بل لم يسمح للقوات المصرية حتى بدخول منطقة القنال دون ترخيص بريطاني مسبق .

ولقد امتدح النحاس بنود المعاهدة بأنها أحسن ما يمكن الوصول إليه وقت توقيعها ، وعند عودته من إنجلترا ، أعلن أن المعاهدة المتفاوض عليها معاهدة « شرف واستقلال » ولكن كثيرين كانوا يرون فيها رأياً مخالفاً تماماً ، ويعتقدون أن بنودها لم تكن أفضل من البنود التي تفاوض عليها في الماضي غيره من رؤساء الوزارات ورفضها الوفد على أنها غير صالحة بما فيه الكفاية . وكان الأحرار الدستوريون هم أكثر الساخطين على المعاهدة التي لم تعط ، في اعتقادهم لمصر استقلالها التام ، وصمموا على الاحتفاظ بحقهم في الاستمرار في « النضال من أجل الاستقلال بلا قيود » بعد التصديق على المعاهدة (٥١) كان ذلك مطابقاً تماماً للطريق الذي اختاروه منذ الأيام الأولى للحركة الوطنية ، أخذوا على عاتقهم أن أية اتفاقية يتفاوض عليها ليست إلا تمهيداً لمفاوضات بعدها لبنود أفضل في تاريخ يعقبها . وكان الوفد ، من ناحية أخرى ، يناضل دائماً من أجل أفضل البنود (٥٢) في أية معاهدة قبل الموافقة على التصديق عليها ، ومع ذلك ، تجده هنا ، بعد مضي عقدين من الزمان يقبل بنوداً لم يرض عنها حتى الأحرار الدستوريون .

وقبل التصديق على المعاهدة ، عرضت على البرلمان لمناقشتها . ناقش محمد محمود البنود مع زملائه في حزب الأحرار ثم ناقشها علانية في البرلمان . لقد اعتبر المعاهدة خطوة في سبيل الاستقلال التام ، لأنها على الرغم مما لها من مزايا مؤكدة إلا أن لها بالمثل مضارها المؤكدة ، إذ وضعت مصر في وضع حرج بأن ألزمتها هي نفسها بمساعدة بريطانيا في أوقات الأزمات العالمية ، كما فرضت عليها

أن تنشئ طرقاً لأغراض عسكرية <sup>١٠</sup> ميلقى عبثاً اقتصادياً ضحها على كاهل البلاد التي تخلصت فقط بالكاد من الأثمة الاقتصادية . وفضلاً عن ذلك ، فإن الفقرة التي تسمح لبريطانيا بأن تكون لها الحرية في سموات مصر قد تكون في مجموعها على غير ما يرام في ظروف الدفاع ، ولكنه رأى أنها يمكن أن تصبح بسهولة صورة للسيادة وللوصاية على البلاد ، وأضاف أنه لم يكن الموقف الدولي شديد التقلب لما قبل المعاهدة ، ولكن لما كان قد يذل في الماضي من جهد كبير جداً لعقد معاهدة مع إنجلترا ، وكان من الأفضل أن يذل في إصلاحات داخلية ، فإنه يفضل تأييد المعاهدة ، وإن كان هذا لن يمنع من الاستمرار في الانفصال من أجل التخلص من كافة القيود على استقلال مصر . واتفق اسماعيل صدق مع محمد محمود على أن المعاهدة لم تعط مصر استقلالاً تاماً ولكنه أضاف قائلاً أن من واجب المرء أن يواجه الأمور بصورة واقعية ، ولن يكون الجيش المصري في حاجة للاضطلاع بالدفاع عن مصر لفترة طويلة قادمة ، ولذا كان البديل هو السماح للجيش البريطاني أن يفعل ذلك (٥٣) .

وذكر هيكل أنه لا يعرف إن كان مع أو ضد المعاهدة ، ثم انبرى لتحليل البنود في تفصيل تام ، فقال إن بنود المعاهدة منحت مصر الحق في بناء جيشها ، ولكن لو أن إنجلترا توقفت عن إمداد الجيش المصري بالسلاح لسبب أو لآخر لانحط الجيش فحسب إلى مجرد تجمع من رياضيي بلا أسلحة (وهي كلمات تكاد تكون نبوءة) ؛ ومن ناحية أخرى ، تضمن الدفاع عن القنال وجوداً بريطانيا دائماً في مصر ، لأنه صار جزءاً من التحالف لا يقبل التغيير . وطبقاً لبنود الاتفاقية ، قد يفسر السودان على أنه سيصبح في النهاية تحت الإدارة البريطانية الكاملة والسودانية الكاملة ، ولكنه لن يعود بأي حال تحت الإدارة المصرية ، وعلى أية حال ، ألم ترتطم مفاوضات كثيرة على نفس هذه البنود ؟ وقال إن مصر اضطرتها بنود المعاهدة إلى أن تتخلى من الآن فصاعداً عن موقفها الحيادي وأن تشارك مشاركة فعالة في أية مغامرة بريطانية ،

وتساءل : هل نريد بلدا حرا ليناضل وفق ماتليه عليه الظروف هل نرغب في التفكير في بنود لسياسة شرقية عربية اسلامية قد تربطنا ارتباطا مشتركا مع جيراننا ؟ أم أننا راغبون في تسوية من أجل اصلاحات داخلية تاركين سياستنا الخارجية لتديرها الحكومة البريطانية ؟ وقال موجها حديثه لزملائه ، لو كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما ، اذن ، فالمعاهدة لا تعطيه وعليكم أن ترفضوها ، واذا أردتم أن تتمتع مصر بحقوق وامتيازات الأملاك البريطانية ، اذن فالمعاهدة لا تعطيا ، ويجب أن ترفضوها أيضا على هذه الأسس ، ولكن لو أردتم أن تغيروا الظروف الراهنة المضنية دون الاهتمام بالنتائج ، وقد يكون هناك خير في هذا الموقف ، اذن ، فاقبلوا المعاهدة ولكن على شرط أن أية بنود وقيود وضعتها لتعوق استقلال مصر ، يجب أن تعدل في أسرع وقت مستطاع (٥٤).

وكان الشعور العام بين المصريين من متعلمين وطلاب ومفكرين وبيروقراطيين وسياسيين ، بل حتى بين المعتدلين ، كان شعورا باقتناع محدود بالمعاهدة ، لأنه كان واضحا أن بنودها سمحت باستمرار الاحتلال البريطاني ولو أنه كان بأسلوب أقل مضايقة مما كان عليه الوضع في الماضي ، طالما أن القوات البريطانية ستكون بعيدة عن الأنظار في منطقة القتال ، ولكن في الواقع كان وجود القوات البريطانية محسوسا جدا في البلاد كما برهنت على ذلك حوادث سنة ١٩٤٢ و ١٩٥١ وما تلى ذلك ، لأنه بينما لم يكن في استطاعة المرء أن يتكهن بأحداث السنوات المقبلة بأية درجة من اليقين ، كان غالبية المصريين على يقين تام من أن الحكومة البريطانية لن تقدم على أن تخرج قواتها من مكنها في القتال في اللحظة التي تستلزم الأحداث في مصر ذلك . أن نفس وجودها على الأراضي المصرية كان من الصعب تأويله بأنه يعني استقلالا لمصر ، بل كانوا يعرفون أيضا أن القوات البريطانية لم تكن على وشك أن تجلو عن مصر في ذلك الوقت الحرج من تاريخ العالم .



وأهم مافى البنود هو حقيقة أن مصر أخذت على عاتقها أن تتحمل عبئا ماليا ثقيلا يتمثل فى بنود انشاء ثكنات فى منطقة القنال وانشاء طرق - مثل الطريق من القاهرة إلى الاسكندرية عبر الصحراء الذى سمي بطريق المعاهدة ، والطرق من القاهرة إلى الاسماعيلية وبورسعيد ، ومن القاهرة إلى السويس ومن السويس إلى بورسعيد - وانشاء الكبارى ، وكلها لاستخدام الجيش البريطانى ، وكان هناك البعض ممن كانوا يخشون أن تستخدم الطرق ضد مصر فى وقت مافى المستقبل .

ومن الذين كانوا بالمثل ساخطين على بنود المعاهدة ، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة تماما عن تلك التى أبدأها المصريون ، كانت الجاليات الأجنبية المقيمة فى البلاد ، لأنه لما يقرب من قرن من الزمان كانت هذه الجاليات لها السيادة فى الحياة الاقتصادية والتجارية فى البلاد ، دون الالتزام بقوانينها وبدون أن تدفع ضرائبها ، وقد واجههم الآن وضع سيفقدون بموجب مكانتهم المتميزة وسيضطرون إلى الامتثال لقوانين ولوائح البلاد ، وعليهم أن يلجأوا إلى المحاكم المحلية للتقاضى بدلا من اللجوء إلى المحاكم المختلطة التى كان فيها بعض القضاة أجانب ، أو إلى المحاكم القنصلية فى القضايا الجنائية . لقد بذت النتيجة كثيفة فى نظرهم ، وكان رد الفعل الفورى هو الاسراع فى نقل رؤوس أموالهم من مصر .

وكانت الحكومة البريطانية ، من ناحية أخرى ، راضية عن المعاهدة التى أعطتها الضمانات العسكرية اللازمة التى كانت تحتاجها والتى عاجلت تحفظا واحدا فقط من التحفظات الأربعة وهو حماية الأجانب والأقليات (الذين لم يطلبوا قط ، فى الواقع ، من بريطانيا أن تحميهم) بينما أرجأت التحفظات الثلاثة الأخرى لزمين طويل قادم ، وحملت المعاهدة وعدا شقويا باستقلال مصر بينما سمحت لبريطانيا أن تستمر فى أداء الدور الذى فضلته كمرشد وناصح وأخ أكبر ، وكان فى استطاعة بريطانيا أن تتدخل فى شئون مصر

الداخلية إذا استدعت الظروف ذلك ، باسم حماية المصالح البريطانية كما هو معبر عنها في المعاهدة لأول مرة منذ الاحتلال في سنة ١٨٨٢ وصار وجود بريطانيا في مصر شرعيا ويمقتضى اتفاقية مع الحكومة المصرية .

كان السياسيون المصريون يعلمون حق العلم أنهم بقبولهم المعاهدة إنما يدفعون ثمن التخلص من الامتيازات الأجنبية والانضمام إلى عصبة الأمم ، وكان الثمن غاليا ولكنه كان يُستحق مقابل الفوز بالرقابة الداخلية في المجالين التشريعي والاقتصادي ، كما اعتبروها أحسن صفقة أمكن عقدها في وقتها لأنها تركت الباب مفتوحا لصفقة أفضل في المستقبل ؛ ولكن المثقفين ردوا متسائلين ، إذا كانت هذه هي الحال ، فلماذا لم تُقبل البنود السابقة لهذه المعاهدة وبها نفس الالتزام (٥٥) ؟ لماذا لم يكن في استطاعتهم أن يقبلوا معاهدات معيبة (٥٦) ، بالمثل بدلا من اطالة الآلام كل هذه السنين ؟ لا شك أن كان السؤال لا يستدعى جوابا ، ولكن تغير الأوقات (٥٧) وتبدل العادات (٥٨) ، إلى جانب اعتبارات دولية ، بطبيعة الحال ، مثل حرب عالمية على الأبواب ، كانت واحدة من الدوافع الرئيسية لقبول المصريين للمعاهدة ، ولكن لو أن شخصا ما كان من السذاجة بمكان حتى يتوهم أن نفوذ بريطانيا في الشؤون الداخلية أو الخارجية في مصر سيقل ، فإنه سرعان ما تتبدد أوهامه ويواجه حقيقة أنه طالما أن بريطانيا تحتفظ بجيش ضخم على الأراضي المصرية ، فهي تحكم مصر . لقد كان ذلك درسا على كل الدول التي كتب عليها الاستعمار أن تتعلمه من خلال الخبرة المريرة .

لقد بدت المكاسب الفورية لمصر من معاهدة التحالف الانجليزية المصرية ، بدت ايجابية ، لأنه بالإضافة إلى اجراء معين من الحرية الادارية ، دخلت مصر في اتفاقية مع شركة قناة السويس بموجبها عُيِّن اثنان من المصريين في مجلس ادارتها ، وارتفع ما تدفعه الشركة لمصر سنويا إلى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، ووافقت الشركة على استخدام عدد من المصريين يصل إلى ٣٥ في المائة من قوة

العمالة بها . كانت هذه مكاسب لمصر مؤلت أكثر من نصف جملة تكاليف القناة التي حفرتها مصر فعلا بدماء وعرق ودموع أبنائها الذين كانوا يعملون تحت ظروف أشبه بالسخرة ولذلك لم تكن هناك غرابة في أنهم كانوا يموتون كالذباب . لقد كُلف حفرها دينا ضخما كان غاليته لتمويل القناة ، ونجم عنه احتلال أجنبي ؛ فلا عجب اذا كان المصريون حتى اليوم ينظرون إلى تاريخ قناة السويس بمرارة . وقد تكون قناة السويس طريقا مائيا رئيسيا ولكنها كانت أيضا ، بالمعارات المحلية ، أشبه بصخرة سيسيفوس (٥١) الفسحة .

تقلد الملك فاروق سلطاته الكاملة بعد بلوغه سن الرشد في يولييه ١٩٣٧ ، وكان عليه أن يستأنف الصراع بين القصر والوفد الذي بدأه أبوه ، ولو أن الوفد كان قد ازداد ضعفا لما حدث فيه من انشقاق داخلي خطير بلغ ذروته في نهاية السنة ، في إبعاد أحمد ماهر وعمود النقراشي من الحزب ؛ ومن وقتها صار النحاس تحت سيطرة مكرم عبيد التامة الذي حثه على طردهما اعتقادا من النحاس أنه بعد تفاوضه على معاهدة موقعة ، أنه جدٍر برئاسة الوفد والبلاد ، وأنه قادر على طرد أقدر عضوين ناصحين رغم تطرفهما ، وهو إجراء جعل مكرم الشخصية الوحيدة ذات النفوذ (٦٠) ؛ وإزاء ذلك أنشأ النقراشي وماهر حزبا جديدا أسماه «الحزب السعدى» ، استخدما فيه اسم سعد دلالة على أنها كانا التابعين الحقيقيين لسعد زغلول ، وعلى غير شاكلة «حزب الوفد» الذي تدهور على أيدي النحاس ومكرم وانحرف عن المبادئ الوطنية الحقيقية . وجدير بالذكر أن مكرم سرعان ما عُزل وأبعد عن الحزب ، وفي سنة ١٩٤٢ ، أنشأ هو الآخر حزبا سياسيا آخر أسماه «الكتلة الوفدية» وادعى هو الآخر أنه يتبع المبادئ الوفدية الصحيحة . على أن مكرم خطأ خطوة أبعد من ماهر والنقراشي اذ أصدر «الكتاب الأسود» كشف فيه مساوئ النحاس ومخالفاته المالية ، بصورة تكاد تكون مصغرة لفضائح ووترجيت (٦١) ، جعلت مصر تدوى لشهور بقصص سياسية مرحة صاخبة كان من جرائها أن ألقى القبض على مكرم وقدم

للمحاكمة ، وصودر الكتاب الأسود ، ولكن كما هي العادة في مصر وفي أي مكان ، دُبر أمر تداوله ونشره خفية حتى وصل إلى أكبر عدد من الأهالي عما لو كانت قد أُتيحت قراءته بالطرق العادية .

كان النجاس في ذلك الوقت قد فقد ما اشتهر به من النقاء المتأصل ( وهو أمر كان البعض يرتاب فيه دائما على أية حال ، ولو أن الغالبية كانت على يقين من أنه يتحلى به ) ، كما فقد نزاهة مالية ، بزواجه من امرأة صممت على أن تثرى بسرعة :

أما الملك فاروق ، الذي كان يسائده رائده أحمد حسنين ، خريج أكسفورد ، بطل الشيش وذو الشخصية الجذابة ، فكان عازما منذ البداية على أن يظهر للوفد أنه رغم حداثة سنه ، لم يكن ليستبد به أو يتحكم فيه أحد ، كالوفد على الأقل . كانت مأساة فاروق أنه افتقد هداية أبيه الخازمة له في سن مبكرة جدا ، وأن شُمع له أن يفعل ما يشاء من البداية . لقد دله رواده وتغاضوا عن كل نزوة من نزواته حتى شب دون أن يظهر إحساسا بالمسؤولية . ولما كان له سحر ملحوظ ، لذا فقد لجأ إلى أن يملأ بلاطه بكل من قد يحققون له نزواته . لقد اعتقدوا جميعهم أنه قد يكتسب الحكمة بمضي الزمن ، وكانوا قليلي الإدراك بأن الحكمة لا يمكن أن توجد في الطريق مثلما يجد المرء سلعة . وأنه استنادا إلى حكمة لورد آكتون (١٦٢) فإنه « ما من شئ أشد إفسادا من السلطة ، سيما إذا كانت سلطة مطلقة (١٦٣) » . وعلى شاكلة أبيه ، حصل فاروق على تأييد السلطة الدينية ، الأزهر ، الذي كان يرأسه يوما ما ذلك العالم القدير المتنور ، الشيخ المراغى . كان الشيخ مصطفى المراغى رجلا أمينًا صادقًا ، ومحل تبجيل بالغ من المندوب السامي البريطاني ومن كل الساسة المصريين ؛ وكان شخصية يندر أن تجود مصر بمثلها . لقد فعل الكثير ليعاون في إقامة ائتلاف بين الأحزاب المنشقة على نفسها خلال عهد صدق ، وكان وطنيا . لقد استماله إليه فاروق منذ البداية وأولاء الولاء التام ، كما فعل أغلبية

المصريين ، لأن فاروق كان أول حاكم في تاريخ مصر الطويل يصل إلى العرش في موجة من الأمل الصاعد ، وكوفئ بحب وولاء كاملين من شعبه . كان في استطاعة فاروق أن يفعل أى شئ في مصر ، وقد فعل ، برده على حب وثقة شعبه بالخيانة التي مهدت لخلعه ونفيه في سنة ١٩٥٢ . وكان للتملق الذي أحاط بفاروق لشخصيته الجذابة على التقيض من شخصية أبيه التي أثارت بمشاعر كراهية شعبه له ، كان هذا التملق له انعكاسه في المجال السياسى ، ولكن الأشخاص الوحيديين الذين لم يفتنوا بسحر فاروق كانوا السلطات البريطانية . و يوميات لورد كيلرن مليئة بتسجيلات يتضح فيها أنه كان يفكر في ضرورة إبعاد فاروق عن العرش (٦٤) ، ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه ، باستثناء أنه في هذه المرة كانت الشخصيتان الرئيسيتان هما فاروق وكيلرن بينما كانتا فيما مضى : عباس حلمى الثانى وكرومر .

كان أول صراع بين الملك الشاب والوفد يدخل فيه الشيخ المراغى : اذ كان الموضوع يدور حولبيعة الولاء التي أراد الشيخ المراغى أن يأخذها الملك في الأزهر كصورة من صور حفل التتويج والتي ستأخذ تضمينات بيعة اسلامية . وكان الملك وقتها يلعب بمفهوم أن يصبح خليفة للمسلمين كما فعل أبوه ، وتحقيقا لهذا الغرض كان على علماء الأزهر أن يرجعوا بنسبه الى الرسول عليه السلام ، الأمر الذى أثار تعجب الكثيرين لفكرة أن رجلا معروفا عنه أنه من أصل فرنسى وألبانى يمكن أن تقام حجج وادعاءات على أنه ينتسب إلى قريش . أعترض النحاس على الحفل وأصر ، وكان عمقا في إصراره ، على أن الملك في حاجة فحسب إلى أن يؤدى قسا بالحفاظ على الدستور ، باعتباره رئيسا لحكومة علمانية ، فأن هذا هو الحفل الوحيد الضرورى . وكان هناك مصدر آخر للاحتكاك : حول تعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى . وعلى غير شاكله أخيه أحمد ، كان على ماهر واحدا من أعوان الملك فؤاد ، ولذلك عارض الوفد معارضة عنيفة في تعيينه ، لارتياهم في أن يصبح له تأثير ما على الملك الشاب .



في تلك الاثناء ، رأى حزب الوفد ضرورة أن يجمعوا الطلاب صفا ، فأقاموا رابطة الشبان الوفديين تحت قيادة المحامي زهير صبرى ، وبعد ذلك تطورت هذه الرابطة الى منظمة شبه عسكرية فاشية عرفت «بالقمصان الزرقاء» وأنشأت المعارضة منظمات أخرى ، منها : مصر الفتاة ، وكانت تدعى أيضا «القمصان الخضراء» التي أنشأها سنة ١٩٣٣ أحمد حسين الذى كان يمثل اليمين المتطرف ، وكان شعارها «الوطن ، الاسلام والمملك» ، وفي سنة ١٩٤٠ تحول أحمد حسين الى اشتراكي ، ولكن في ١٩٣٨ - ٣٩ استخدمه الملك (وكانت له علاقات برجال القصر أمثال على ماهر) كشخصية يناهض بها الوفد .

لقد خطط برنامج مصر الفتاة لا جتذاب الشباب ، لأنه ادعى لنفسه إحياء الأجداد السابقة على أيدي الشباب . كان يستهدف توحيد مصر مع السودان وباعتبارهما حليفين للدول العربية فستزعمهم مصر جميعا . وكانت هذه وقتها فكرة جديدة تماما ، ولكنها لم تكن فكرة مألوفة لدى كثيرين من الوطنيين الذين رأوا ألا علاقة بين المشاكل التي تواجه مصر وتلك التي تواجه البلدان العربية الأخرى . لقد كانت فترة عقد فيها ساطع الحصرى نقاشا مع طه حسين ولطفى السيد في محاولة يائسة ليجذبهم إلى جانب حركة وحدة العرب ، ومع ذلك ، لقيت هذه الحركة تشجيعا من الملك فاروق مثلما لقيت حركة مماثلة كان يتزعمها الكواكبي في نهاية القرن التاسع عشر ، تشجيع الخديو عباس والسبب نفسه ، نظرا لأنها كانت تدعو إلى قيام خلافة عربية .

لقد حشت مصر الفتاة على إنهاء السيادة الاقتصادية الأجنبية بتأميم كل هذه المصالح وبإلغاء الامتيازات الأجنبية . وكان من المؤكد أن تصبح حركة شعبية ، خاصة إذا أخذنا في اعتبارنا حقيقة أن موضوع الامتيازات الأجنبية لم يقدّر له أن يناقش إلا في سنة ١٩٣٧ في مونترو ، ثم ألغى نهائيا بعد ذلك بائنتى عشرة سنة .



وعلى الصعيد المحلى ، خطط التنظيم لإنشاء جمعيات تعاونية ، واستخدام الفلاحة الميكنية ( وفى ذلك مضاعفة للأراضى الصالحة للزراعة ) ، وتشجيع الصناعات المحلية باللجوء إلى تعريفة الحماية الجمركية وما يستتبع ذلك من إقامة جهاز مناسب . وقد وضعت أول تعريفة للحماية الجمركية فى سنة ١٩٣٠ ، ثم أدخلت تعديلات على التعريفة أتاح لمصر استقلالها ماليا وحرية فرض تعريفات للحماية الجمركية على الواردات بدلا من الاجراء السابق الذى كان يلتزم التزاما شديدا بفرض رسم قيمى (٦٥) قدره (٨) فى المائة على كافة الواردات . لقد كان هذا الاجراء هو الذى أتاح للتصنيع أن ينطلق فى البلاد على أوسع نطاق .

وأخيرا ، نشر التنظيم مفهوم « العقلية المصرية » الذى كان لابد من تصديره إلى العالم العربى . وكان له الفضل فى جعل كافة البلدان الناطقة بالفساد أكثر ارتباطا ببعضها البعض . لقد كان لانتاج الشركة الناشئة ، شركة مصر للسينا التى أنشئت سنة ١٩٢٥ ، كما كان لما قامت به هيئة اذاعة الحكومة المصرية ، الفضل الكبير فى نشر الثقافة المصرية فى أرجاء العالم العربى ورفع مكانة القاهرة كعاصمة للثقافة ، وحولت اللهجة المصرية إلى لهجة اذاعية مثيلة للهجة الانجليزية فى الإذاعة البريطانية ، ولكن لكى تنتشر وتوقظ الوعى القومى فى المناطق الريفية النائية فى مصر والعالم العربى ، حث التنظيم على التوسع فى إتاحة التيسيرات لوسائل الاتصال الجماهيرية .

ولقد صمم أعضاء الجماعة على أن يحيا حياة شريفة جلدة ، وأن يتجنبوا الأخلاق المنحلة التى اتسمت بها الصفوة التى أخذت بأساليب الثقافة الغربية ، كما صمموا على أن ينمو الفضائل العسكرية ، هاجموا الفساد فى أوضح صورة فى شرب الخمر والدعارة ، وقاموا بحملة من أجل عيشة شريفة .

وكان رجال القصر المتعاطفون مع المثل العليا التى نادى بها مصر الفتاة هم : على ماهر وعزيز المصرى . ولد عزيز المصرى ثوريا منذ نشأته الأولى . اذ

عندما كان ضابطاً بالجيش العثماني حكم عليه بالاعدام لنشاطاته في انشاء جمعيات سرية بين فرق الضباط . بعد ذلك ، صار معروفا عنه أنه كان رائدا للضباط الشبان المنظمين لانقلاب سنة ١٩٥٢ . ولقد تبين أن البرنامج الاجتماعي الذي نفذه الضباط الأحرار حالما قبضوا على ناصية الحكم ، كان في الواقع مستمدا من برنامج مصر الفتاة سبياً في مجالات نشر عقلية جديدة من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية ، والتأميم ، وتحديد الملكية الزراعية ، وتوثيق الروابط بالعالم العربي ، وكثير غيرها (١٦). ويمكننا أن نشير أيضاً ، مع ذلك ، إلى البرنامج الذي اتخذته مصر الفتاة أساساً لها كان امتداداً مماثلاً لبرنامج نشره تنظيم آخر هو تنظيم الإخوان المسلمين ، الذي كان له أن يصبح منافساً لمصر الفتاة ويتفوق عليها ، وكانت برامجهم فيما يتصل بالاصلاحات الصناعية والاجتماعية متشابهة مع اختلافات طفيفة ، حيث يلاحظ في احداها أن المضمون الاسلامي أكثر اهتماماً به عن كل ما عداه ، في حين أنه الآخر كاتّـمواكباً للمبادئ الاشتراكية السائدة في الأربعينات من هذا القرن . ومع كل فلقد نادى كلاهما بالروح العسكرية للتضحية من أجل الوطن ، وكان يثبت قيمة دعوته بالقُدوة الحسنة .

على أن منظمات القمصان الزرقاء والقمصان الخضراء كانت مدعومة بأصـلب العناصر من بين الشباب ، وكانت كلتاهما تستخدمان الأساليب القتالية العنيفة لارهاب المعارضة ؛ ولقد قيل إن كثيرين من قيادات مصر كانت تغدق أموالاً على القمصان الخضراء لتجنب أية مضايقات من جانبهم ، وبعضى الزمن ضعفت هيمنة حزب الوفد على القمصان الزرقاء ، وقامت اللجنة المركزية للحزب بحلها بعد أن أدركت خطرها الكامن ، ولكن لم يحدث ذلك إلا بعد أن التفت كل العناصر المعتدلة حول الملك خوفاً من أن يستخدم الوفد مثل هذه التنظيمات . وتوقع المعتدلون والملك ديكتاتورية الوفد لأنه كانت هناك ، على أية حال ، سوابق في الغرب . وفي ذكاء ، نظم الملك كل قوى

المعارضة ضد الوفد : السياسيين المعتدلين ، الوفديين المنشقين ، الموالين للقصر من قبل ، الطوائف الدينية ، مصر الفتاة ، طلاب الجامعة الذين أحبوها حبا جما وتطلعوها إليه كواحد منهم ، وعلى أنه أمل الشباب في المستقبل ، وأخيرا ، بل وأهم من كل من سبق ، الجيش . وكان أحد التطويرات الحديثة التي أعقبت معاهدة سنة ١٩٣٦ هو التوسع في القبول بالأكاديمية العسكرية التي كانت من قبل حصنا أريستوقراطيا مقصورا بشدة على أبناء الأثرياء ممن هم أقل ذكاء ، اذ فتحت الآن أبوابها لأبناء كل طبقات المجتمع وصارت وسيلة للتحرك الرأسي في المجتمع المصري . وكان من بين من استفادوا من هذا التغير جمال عبد الناصر . وكان من المتوقع أن يكسب الوفد بحركة التوسع في فتح باب القبول بالأكاديمية العسكرية ، ولاء فرق الضباط ، وكان معنى ذلك انتصار الحزب ، لو لم يفوت الملك عليه الخطوة برعايته للجيش ومنح الضباط امتيازات خاصة مما دل دلالة واضحة على أنه كان راعهم الأول ، ونتيجة لذلك صار الجيش أداة في يده ووقف وحده بمنزل عن السياسات الحزبية : لقد صار حجر الزاوية عنده الولاء للملك ، ولم يهتز هذا الولاء حتى كانت سنة ١٩٤٨ عندما زج الملك بجيشه في حرب لم يكن مستعدا لها كل الاستعداد وكان مزودا بأسلحة فاسدة جنى الملك من ورائها مكاسب مالية .

والوفد بلا مبالاة قد سمح للملك بأن يغلبهم ويغزلمهم عن بقية مجموعات القوى في البلاد ، بل إن الفلاحين الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لمؤيدي الوفد ، استمالمهم الملك الشاب . وفي الواقع ، بدا وضع الوفد وقتذاك قاتنا . وباستخدام الملك للسلطات التي خولها له الدستور في الميزانية وفي تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، كان في استطاعته أن يعجل بأزمة في نهاية سنة ١٩٣٧ : إذ حدث في اجتماع جماهيري للطلاب ، أن سمع الوفد ، لأول مرة ، الشعب يصيح بسقوطه وينادي بتأييد الملك ، فانتهر فاروق هذه الفرصة وأقال وزارة الوفد بأسلوب فظ ، بعد ذلك بشهر حل البرلمان وأعقب ذلك اجراء انتخابات جديدة ، وفي تلك الأثناء شكلت وزارة برئاسة محمد محمود .

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٣٨ فوز الحزب السعدى ، حديث التشكيل ، والأحرار الدستوريين معا بـ ١٩٣ مقعداً من ٢٩٤ مقعداً ، وذلك بعد إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ، بينما فاز الوفد بـ ١٢ مقعداً فقط . ولقد مر محمد محمود بفترة عصيبة في رئاسته لوزارة تضم السعديين والأحرار والملكيين ، وكلٌّ له مصالح متفاوته ؛ وظلت وزارته سنة واحدة فقط ، ولكن خلال تلك الفترة أجاز عدد من القوانين الهامة : لائحة الخدمة المدنية ، ضريبة مكاسب رأس المال ، ضريبة التركات .

وأقيمت وزارة محمد محمود في أغسطس ١٩٣٩ وخلفتها وزارة على ماهر ، وكانت مشكلة من أغلبية سعدية .

والنمط السياسى نفسه الذى كان قائماً في عهد فؤاد استمر في عهد فاروق . ولم تسقط الوزارات من خلال التصويت بعدم الثقة فيها ، كما أنها لم تقض فترة زمنية محددة للحكم ، إذ كانت تقال وفقاً لإرادة ملكية ، ولم تقض البرلمانات فترتها الزمنية المحددة بأربع سنوات بل كانت تحل باستمرار بموجب مرسوم ، وكان معدل بقاء وزارة ما في الحكم ثمانية عشر شهراً ، وخلال فترة السنوات العشر من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦ ، بلغ جملة مدد انعقاد البرلمان اثنان وثلاثون شهراً ، ولذلك كانت الحياة الدستورية في مصر أقل استقراراً وأقل استمراراً ، وتصدها ، كما كان الواقع ، أمواج صراعات وضروس ، كما أنها كانت تحت رحمة ممارسة التاج لحقوقه .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في أوروبا ، أحست مصر بانعكاساتها . ولقد كان لا تشغال بريطانيا وقت الحرب بأمن الامبراطورية وبقائها ، ما أمل عليها أن تأتى بحكومة وفدية في أعقاب حادث عسكرى ؛ إذ دارت العجلة دورتها الكاملة وإذا بالحزب الذى كان قد بدأ وجوده منحصراً في معركة من أجل الوحدة الوطنية ضد قوى الاحتلال البريطانى ، ينهى الدورة بالانضمام إلى القوات البريطانية لإجبار الملك على تغيير الحكومة ، لأن فاروق

وعلى ما هر كانا قد خططنا لفتح مصر لتقدم الألمان في شمال أفريقيا . وكثيرا ما يتساءل المرء ما الذى كان من المتوقع أن يحدث لو أن التحاس الذى جاء خلفا لماهر، بناء على أوامر بريطانيا ، رفض أن يعمل تحت ما أملت به بريطانيا ، وما الذى كان يحدث لو أظهر الساسة المصريون أنهم جبهة متحدة برفضهم أن يذعنوا لتهديد لورد كيلرن بعزل الملك ، و برفضهم مؤامرة الملك بتسليم مصر للألمان . لا شك أنه لو حدث ذلك لعزل الملك في سنة ١٩٤٢ ، لأن كيلرن وسيرانطوني إيدن ، وزير الخارجية ، كانا يميلان لمثل هذا الاتجاه .

وكان على الحياة السياسية في مصر أن تستمر في صورة أكثر جمودا وقيودا خلال سنوات الحرب وأن تسوء للدرجة التى لا يمكن إلا بالثورة وحدها أن يحدث أى تغير . وفي يولييه ١٩٥٢ ، أطاح انقلاب عسكري بنظام الحكم ، وفي ٢٦ يولييه تقي فاروق وصار ابنه الطفل ملكا على مصر تحت رعاية مجلس وصاية شكل من عضو من الأسرة المالكة هو الأمير عبد المنعم ( ابن الخديو المنحلوع عباس حلمي الثاني ) والدكتور بهي الدين بركات ( باشا ) ( ابن فتح الله باشا بركات ورئيس ديوان المحاسبة السابق ) ورشاد مهنا أحد ضباط الجيش . وفي السنة التالية ١٩٥٣ أعلنت مصر جمهورية .

## هوامش الفصل السادس

(١) جرافتي - سيث : « الشرق المشرق » ، ص ١٢٥ .

(٢) Sir.Miles Lampson .

(٣) تقرير بيترسون القائم بأعمال السكرتير الشرق إلى لندن ، أكتوبر ١٩٣٤ ، وزارة الخارجية

البريطانية . F.O ، ١٧١٧٧ / ٣٧١

(٤) Maurice Peterson

(٥) تقرير من بيرستون مؤرخ أكتوبر ١٩٣٤ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O ، ٣٧١ /

١٧١٨٠

(٦) عبد الرحمن الرافعي «في أعقاب الثورة المصرية» ج ٢، ص ٢١٦

(٧) من سير مايلز لامبسون إلى سيرووبرت فانسبارت Sir Robert Van siltari

أول يناير ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية، F.O. ، ١٢٠٧٨ / ٣٧١

(٨) المرجع السابق، وانظر أيضا هيكل: «مذكرات» ج ٢، ص ٢١ من ص ٣٧٧-٧٨

(٩) أول أكتوبر ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية، F.O. ، ١٩٠٧٩ / ٣٧١

(١٠) زايد: «الصراع من أجل الاستقلال» ص ٦٥، وانظر التايمز: 'The Times'، أول سبتمبر وأول أكتوبر ١٩٢٥

(١١) المرجع السابق وانظر أيضا ٢٤ أكتوبر ١٩٣٥، ومذكرات لورد كيلرن Lord Kellern (١٩٣٤-٤٦)، لندن ١٩٧٢، ص ٧١

(١٢) «the crudest blackmail»

٢١ أكتوبر ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية، F.O. ، ١٩٠٧٦ / ٣٧١

(١٣) آرتولد توينبي Arnold Toynbee «عرض شامل للشئون الدولية Survey of International Affairs» (لندن ١٩٣٧) ص ٦٧٢

(١٤) Anthony Eden

(١٥) مذكرات كيلرن، ص ٧١

(١٦) مذكرات كيلرن، ص ٧١

(١٧) سير مايلز لامبسون إلى لندن، ٤ نوفمبر ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية، F.O. ، ٣٧١ / ١٩٠٧٦

(١٨) مصر: النضال من أجل الدستور في مصر من وجهة نظر المصادر الفرنسية، الشرق الحديث

Egitro: La Lotta per la Cosritu Zione in Egitro Veduta da Fonte Francesc. «Oriente Moderno», 15.7 (1935), 335. وانظر أيضا المصدر، عدد ١٥ نوفمبر ١٩٣٥، ص ١٢.

(١٩) هيكل: «مذكرات» ج ٢، ص ٢١ من ص ٣٨٥

(٢٠) سير مايلز لامبسون إلى سير صمويل هور، ٢٨ أكتوبر ١٩٣٥، وزارة الخارجية البريطانية، F.O. ، ١٩٠٧٧ / ٣٧١

(٢١) «Sir Samuel Hoare»



«unworkable» (٢٢)

«unpopular» (٢٣)

التأثير: عدد ١١ نوفمبر ١٩٣٥ .

(٢٤) هيكل : «مذكرات ٢ ج ٣٨٤ وما بعدها ، مانظر أيضا التأثير عدد ١٣ و ١٤ ديسمبر ١٩٣٥

Wingate (٢٥)

(٢٦) الرافعي : «في أعقاب الثورة المصرية» ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ وما بعدها ، وجدير بالذكرا أن  
الرافعي كان ممثلا للحزب الوطني .

(٢٧) مذكرات كيلرن : ص ٧١

(٢٨) من سيلل كامبل إلى روبرت فانيستارت ، ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ ، وزارة الخارجية  
البريطانية .. F.O. ، ١٩٠٧٧ / ٣٧١ .

Persona grata (٢٩)

(٣٠) هيكل : «مذكرات» ٢ ج ٢١ ص ٣٨٨

(٣١) من كامبل إلى فانيستارت ، ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ،  
١٩٠٧٧ / ٣٧١

(٣٢) المرجع السابق

(٣٣) تقرير سير أنطوني ايدن ، أول ابريل ١٩٣٦ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ، ٣٧١  
١٩٠٧٧ /

(٣٤) يناير سنة ١٩٣٦ ، وزارة الخارجية البريطانية . F.O. ، ٢٠٠٩٧ / ٣٧١

modus vivendi (٣٥)

(٣٦) من وينجت إلى هارديج Hardinge ، ٦ نوفمبر ١٩١٨ ، أوراق وينجت Wingate  
Papers ؛ جامعة دورهام

Faust (٣٧)

مسرحية شعرية كتبها الشاعر الألماني الشهير، جوته . Goethe (١٧٤٩-١٨٣٢)

(١٨٣٢)، وقد استغرقت كتابتها منه ٢٤ عاما (١٨٠٨-١٨٣٢)، عبر فيها عن سعي الانسان "عصرى  
جاهداً للوصول إلى جواب عن شغفه الشاغل : ما الغرض من الحياة ؟ (الترجم)

(٣٨) مذكرات كيلرن ، ص ٦٠

Hanotaux (٣٦)

archival System (٤٠)

Curzon (٤١)

Mac Donald (٤٢)

Chamberlain (٤٣)

Henderson (٤٤)

Kellogg Pack (٤٥)

وهو المعروف رسميا بأنه الميثاق العام للتبديد بالحرب The General Pact for the Renunciation of war وهو معاهدة وقعت في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ م بين بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا ألمانيا وإيطاليا واليابان وبولندا والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية ، وكان توقيعها تأييدا للمبادرة التي قام بها فرانك ب. كيليوج Frank B. Kellogg وكان وقتها أحد وزراء الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي نددت فيها باللجوء الى الحرب كأداة لفض المنازعات الدولية . ( المترجم )

(٤٦) ، انظر مذكرات بيترسون Peterson التي تلخص الموقف في ٦ يناير سنة ١٩٣٦ وزارة الخارجية البريطانية . F.O ٣٧١ / ١٩٠٧٧ ، وانظر أيضا : زايد : « النضال من أجل الاستقلال » ص ١٣٦ وما بعدها ، وبالنسبة للمناقشة الكاملة للاتفاقيات ، انظر : شفيق غربال : « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ، المجلد الأول ، ( القاهرة ١٩٥٢ ) .

(٤٧) هيكل : « مذكرات » ، ج ١ ، ص ٤١٤ ، وانظر أيضا : زايد : « النضال من أجل الاستقلال » ، ص ١٦٩

Montreux (٤٨)

Lord Killean (٤٩)

(٥٠) مذكرات كيلرن ، ص ٢٢

(٥١) زايد : « النضال من أجل الاستقلال » ص ٢ ، وانظر أيضا : شفيق غربال : « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ص ٣٠٤ ، وانظر أيضا هيكل : « مذكرات » ، ج ١ ، ص ١٤٧

Optimum terms (٥٢)

(٥٣) شفيق غربال : « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ، ص ٣٠٥

(٥٤) شفق غريبال «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ص ٣١٠ وما بعدها .

Proviso (٥٥)

imperfect (٥٦)

autres temps (٥٧)

autres modes (٥٨)

Sisyphus (٥٩)

اغرقى حكمه عليه في تارتاروس Tartarus بأن يدفع صخرة إلى قمة تل فإذا ما تدحرجت  
عائدة إليه دفع بها إلى أعلى مرة أخرى بصورة لا تنهى (المترجم)

the sole éminence grise (٦٠)

Watergate (٦١)

Lord Acción (٦٢)

«Nothing corrupts more that power, especailly absolute power (٦٣)

(٦٤) مذكرات كيلرن «ص ص ١٢١ و ١٣١ ، كان تعقب «انطوني ايدن» هو: «الشي الوحيد

الذي تفعله هو أن تعزل الصبي» The only thing to do is to Kick the boy out

ص ١٢٤ إلى جانب صفحات أخرى متفرقات.

ad Vaborem (٦٥)

(٦٦) ب. ج. فانكيوتيس P.J. Vanikiotis: «عبد الناصر: شخصية سياسية» Hasser:

A Polirical Portrai «ماضرة القيت في جامعة كاليفورنيا ، لوس انجيليس ٢٦ فبراير ١٩٧٤ .



## البعد الثاني : العوامل الاجتماعية والاقتصادية

لم يكن من المتوقع أن تلقى تجربة مصر الليبرالية نجاحا تاما، وذلك بسبب عوامل سياسية واجتماعية اقتصادية أساسية معينة. وإذا افترضنا أن الأحداث السياسية تشكل البعد الأول في أى وصف لمجتمع ما، اذن، فالعوامل الاجتماعية الاقتصادية تشكل البعد الثانى، كما أن العوامل الثقافية والسيكولوجية تشكل البعد الثالث (١).

لقد حدثت تغييرات معينة في المجتمع المصرى في أعقاب تلك المحاولة القصيرة لبث أسلوب دستورى للحياة في البلاد جعلها أقرب لأن تصبح مجتمعا عصريا. والصورة الكاملة للتطورات الاقتصادية التى حدثت، تعد خارج مجال هذا الكتاب، ولكننا نوضح هنا أبرز عوامل كان لها تأثيرها على المجتمع المصرى. وبغض النظر عما اذا كانت التغييرات ايجابية أو سلبية في طبيعتها، فلقد كانت حيوية في نمو الوطن، ويمكن وصفها بأنها أعباء متزايدة لامفر منها، ولا تختلف عن تلك التى تضطلع بها المجتمعات الصناعية فيما عدا أن مدتها محصورة وأنها حدثت متأخرة عن حدوث مثيلاتها في البلدان الغربية. والصورة الاجمالية لاستغلال الغنى للفقر ضرورة عادية، مثلما أنها حقيقة أن مجتمعا منقسما

انقساماً واضحاً إلى أغنياء مثقفين وفقراء جهلة لمجتمع لا تعبر فيه الحكومة إلا عن الأغنياء ومصالحهم حتى يصبح بعض الفقراء أكثر غنى وأكثر ثقافة ويتطورون إلى فئة متوسطة تطالب بتصويب في الحكم. ولا يمكن لبلد أن تنتقل من فقر إلى ثراء فاحش في جيل واحد، أو من أوتوقراطية إلى ديموقراطية. أعني بذلك الانتقال من حكم أقلية إلى حكم جماعة انتخبت انتخاباً شعبياً وتمثل الأكثرية. دون تفتيت أوصالها الاجتماعية وخلق كيان جديد لها يوائم المجتمع الجديد. لقد كانت الفترة الليبرالية فترة مؤقتة، ظهرت فيها اتجاهات اقتصادية واجتماعية وفكرية معينة، وأظهرت هذه الاتجاهات الصلة بتقاليد الماضي والصلة بالمستقبل. الاستمرار والتغير العزيزين جداً على قلب علماء الاجتماع.

لقد اتهم الوطنيون المصريون الاحتلال البريطاني في مصر باتهامين رئيسيين، إلى جانب عدة اتهامات أخرى أقل في الأهمية: بقاء البلاد في جهل لتبرير استمرار الاحتلال، وتقويض صناعة مصرية لصالح سياسة زراعية مختلفة تستهدف امداد مصانع لانكشير<sup>(٢)</sup> بالقطن. هذان الاتهامان فيها الكثير من الصدق كما أن بها بعض المبالغة. وهكذا كانت الحاجة إلى التعليم تحتل مكانة عالية في أذهان الوطنيين، كما أنه، بينما كان التصنيع وعداً مقطوعاً إلا أن مكانته كانت تأتي في مرتبة أدنى في قائمة الموضوعات ذات الأولوية في المناقشة، وذلك من جراء نظام الامتيازات الأجنبية، وحقيقة أن الصناعة والتجارة يمسك الأجانب بزمامها. ولقد بدأ كلا التعليم والتصنيع في العشرينات والثلاثينات وشرعا في إحداث تغيير داخل المجتمع المصري لاحد له.

كان التعليم صيحة كل المصلحين الاجتماعيين من زمن الشيخ محمد عبده فصاعداً، وصار تعليم الرجل والمرأة صيحة الشبان المصلحين وقتذاك أمثال



قاسم أمين وأحمد لطفى السيد، وبذلك احتل تحرير المرأة مرتبة تعد النتيجة الأولى الايجابية كما يعد أول مشاركة تقدمية من جانب الحركة الوطنية لتاريخ المرأة الاجتماعية في مصر، لأنه لا يمكن لبلد ما أن يتقدم ونصف سكانه لا يزالون في ركود فكري.

وتحت دافع القضية الوطنية انطلقت المرأة المصرية الثرية من بنات الطبقة الراقية، والتي كانت تحيا حياة انعزالية في فراغ وكسل، انطلقت من قوقعتها وشاركت في الاضرابات والمظاهرات التي اجتاحت البلاد. وعندما كان يسجن الرجال كانت النساء تثرن وتلقين خطبا وتنظمن المقاطعة، وبالرغم من أنه لم يكن لأى من هذه الأعمال تأثير كبير سوى أنه زاد في إضرام ثورات تلك الأرمنة، إلا أنه كان لهذه الأعمال فائدتها إذ أكدت مكانة المرأة في العالم. وتزعمت المرأة الحجاب الذى كان رمزاً للخضوع ولعزلة المرأة الراقية.

بدأت حركة تحرير المرأة بالطبقات الراقية لأنهن كن الوحيدات المحجبات والمعزولات في الحرم، بينما لم تلبس الفلاحة الحجاب قط ولم تكن في عزلة أبدا، بل قضت حياتها تعمل جنبا إلى جنب مع زوجها، أما المرأة الحضرية من الطبقة غير العاملة والتي كانت تقلد شقيقاتها الاكثر ثراء، فقد كن محجبات ويعشن في عزلة وعندما خرجت الرائدات الاجتماعيات من عزلتهن حذت حذوهن بقية نساء المجتمع بعد زمن من التقاعس مِيز الطبقة المتوسطة التي تمسكت بالاحترام والوقار حتى أصبح التغير أمرا جديرا بالاحترام. وجدير بالذكر أنه كان على المرأة أن تواجه اضطهاد بنات جنسها فضلا عن مواجهتها اضطهاد الرجل، ولذلك ربما اسلترم تحريرها فترة من التمهيد أطول ولم تكشف ثورة سنة ١٩١٩ عن الحاجة الى قدراتها، وسنحت لها الفرصة لاختبار نفسها في مجال العمل، وبذا برهنت للجميع على أنها قادرة على أن تعمل. ويجب أن

يتذكر المرء أيضا أن تحرير المرأة كان محصورا في المجال الاجتماعي ولم يمنحها الحق في التصويت أو حتى الحق في التساوي في الأجور وفي العمل ، ربما لأن ذلك كان سابقا لأوانه ، لأن المرأة لم تكن لتؤدي نفس العمل الذي يؤديه الرجل ، والواقع أن المرأة كان عليها أن تكافح لكي تعمل ، ولم تمنح المرأة حق التصويت إلا في سنة ١٩٥٦ ، في عهد عبد الناصر .

وطبقا للشريعة الإسلامية ، للمرأة حق الملكية ، بل حتى النساء المسلمات المخدرات في الحريم كن يدرن أملاكهن ويعقدن صفقات بيع ، كما يروى « الجبرقي » ذلك بوضوح وبالرغم من أن ميراث المرأة هو شرعا نصف ميراث الرجل ، إلا أن نظام المهر قد أنقصه الى حد ما ، نظرا لحقيقة أنه لا تظل امرأة بدون زواج ، وتبعا لحقيقة أن الزوج مسئول تماما عن إعالة زوجته بغض النظر عن درجة ثرائها الذاتي ، ولذلك لا يمكنه أن يمس أو يتصرف في ما تملك بدون موافقة مسبقة منها ، وما زالت ممارسات التمييز قائمة بالفعل في مجالات الطلاق والنفقة وحضانة الأطفال . ولقد بدأت الحركة النسائية بالثورة ضد سوء استخدامات النظام الاجتماعي ، مثل « بيت الطاعة » وهو إجراء يجبر الزوجة على العودة إلى بيت الزوجية بقوة الشرطة اذا لزم الأمر ، والطلاق التعسفي وزواج الأطفال . وليس هدي أن نتوغل في تاريخ الحركة النسائية في مصر بل أريد أن أوضح فحسب أن بيت الطاعة لم يعد له وجود اليوم ، وأن السن الشرعي لزواج الفتاة تحدد بالسادسة عشرة ، وأن المرأة تستطيع أن ترفع دعوى طالبة الطلاق بصورة أسرع عما كان عليه الأمر في الماضي ، وأنه يمكنها أن تستأنف ضد سوء استخدام النظام الاجتماعي .

والتباين في نسبة الأمية بين الرجال والنساء قد أوضح أيضا تغيرا جديرا بالتقدير ، ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة تعليم المرأة في سنة ١٩١٣ تشكل

١٠ في المائة من تعداد المتعلمين ، بلغت هذه النسبة في سنة ١٩٢٤ : ١٩ في المائة أى ١١٤ر١٢٢ فتاة من بين جملة طلاب المدارس البالغ عددهم ٦٠٨ر٦٣٤ ، وفي سنة ١٩٣٠ ارتفع الرقم إلى ٢٤ في المائة أى ١٦٥ر٢١٨ فتاة من جملة طلاب المدارس البالغ عددهم ٦٨٢ر٨٩١ (٣) . وفي العشرينات من هذا القرن ، فتحت الجامعة أبوابها للمرأة ، ولقيت أولى الطالبات معارضة لامن رئيس الجامعة ، أحمد لطفى السيد ، الذى كان نصيرا لتعليم المرأة بل من زملائهن في الدراسة ، الذين كان احساسهم بالوقار والأدب يسيؤه أن يشاركوا وينافسوا المرأة في العمل . ولقد أدت تلك الثغرة بمضى الزمن إلى تقويض الحواجز ، وخلال عشرات السنين الماضية ، غزت المرأة ذلك الحصن الذى كان يحتكره الرجل ، كلية الهندسة ، بنتائج تبعث على الرضا . ولم يكن انتصارا سهلا بل نضالا طويلا شاقا للمرأة للبرهنة على نفسها أكاديميا وفي دنيا العمل . كان على المرأة أن تقوض الاستنكار التقليدى الإجتماعى الذى تخفى في رداء دينى زائف ، كما كان عليها أن تقضى على اعتراضات أسرية على كل العادات والتقاليد التى دفعت المرأة الى الحريم في القرون السابقة أما وقد صارت المرأة متعلمة ، كان عليها أن تواجه معركة ثانية للحصول على وظيفة . عندئذ ، استنكرت حتى العائلات الأكثر تقدما والتي وافقت على تعليم الفتاة ، استنكرت محاولتها أن تخرج إلى دنيا العمل . لقد أملت التقاليد على المرأة الفقيرة أن تكون وحدها في حاجة إلى العمل ، أما الثرية فلا حاجة لها للعمل . لقد كان هذا سببا من الأسباب التى دفعت بعدد كبير من النساء للاشتراك في عمل اجتماعى تطوعى لا يحمل سمعة « كسب العيش » . ويمضى الزمن ، أنهار ذلك الحاجز أيضا ، واليوم نرى نساء مصر يات في كل ميدان من ميادين النشاط الاجتماعى : من وزيرة إلى عميدة كلية إلى مديرة مستشفى ، وهنّ يشغلن أرقى فئات البيروقراطية الحكومية ، حيث يتقاضين أجرا مساويا لأجر الرجل نظير عمل مساو لعمل الرجل ويرتقين ترقيات مساوية للرجل ، ومع

ذلك مازالت ممارسات التميز مستمرة رغم أنها في صورة أخف بكثير من ذي قبل، مهنياً وتشريعياً، قد خطت بلا شك خطوات واسعة من الحريم الى الوزارة في مدى خمسين سنة.

على أن هناك مجالا من مجالات الحياة الاجتماعية يحمل طابعا للمرأة المصرية لا يخطئه أحد هو الشؤون الاجتماعية. وفي العشرينات والثلاثينات من هذا القرن كان ذلك هو المجال الذي ركزت فيه جهودها، وكانت فيه أكبر نجاحا وتوفيقا. وعندما كان السياسيون المصريون مشغولين بأمور الاستقلال، اضطلعت بساؤهم بمبادرات الشؤون الاجتماعية. ولقد أقامت مؤسسات مثل «المرأة الجديدة» و«مبرة محمد علي» و«تحسين الصحة»، شبكة من العيادات والمستشفيات والمدارس وملاجئ للأيتام في أنحاء البلاد. لقد كن رائدات في كل مظهر من مظاهر الشؤون الاجتماعية التي لها وجود اليوم بمصر، من دور رعاية الكهولة ومعاهد بريل<sup>(٤)</sup> لتعليم المكفوفين إلى مراكز التأهيل للمصابين في الحروب، وكانت تمول كافة نشاطاتهم تمويلا خاصا عن طريق متع ومن خلال عملهن التطوعي. وإذا ما تفشى وباء في البلاد، مثل وباء الملاريا الوبيل الذي تفشى في سنة ١٩٤٤، كانت عضوات المؤسسات النسائية أول من يتطوعن لتقديم خدماتهن. ومن خلال اطارهن التنظيمي بعث الحركة في الوحدات الصحية، فأقن عيادات تطعيم متنقلة (إذا ما لزم الأمر) وطقن بالبلاد يمرضن المرضى ويجمعن أموالا للمحتاجين، بتعاون ورعاية وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية اللتين لم تكن لديها الاعتمادات ولا الموظفون اللازمون للقيام بمثل هذه الطوارئ على أكمل وجه، واللتين كانتا في حاجة إلى كل المساعدة التي كان في الامكان الحصول عليها. لقد كن هؤلاء النسوة المتميزات قادرات على أن يدبرن جمع أموال ضخمة بما كن يفرضنه من ضرائب على أصدقائهن ومعارفهن، ويعدم قبولهن رفضا لمطالبهن على الإطلاق. لقد

تأسست عياداتهن في القرى لأنهن يمثلن طبقة ملاك الأراضي، وكن على معرفة بجهاز السلطة المحلية. وقد يُخرجن مالك الأرض المحلي ليمنحهن قطعة أرض يقمن عليها مستوصفاً، وهن يستعن بالعمدة في حث الناس على زيارة المستوصف ودفع أقل رسم، وفي خلال بضع سنوات تنفق العيادة على نفسها بنفسها. لقد أمت القدرات الادارية والتنفيذية لهؤلاء النسوة بنتائج جدية بالاعتبار، وكانت واحدة من أبرز النساء بينهن السيدة هدية بركات. واعترافاً من الدولة بجميلها انعم عليها بأسمى وسام في البلاد، وذلك قبل وفاتها في سنة ١٩٦٩ ببضعة أيام، لما شيدته من عيادة ومستوصف في كل مدينة كبرى تقريباً في مصر.

على أن الصورة لم تكن بطبيعة الحال كلها وردية، اذ مقابل كل سيدة على شاكله السيدة هدية بركات كن هناك ثلاث إلى عشر سيدات مجهولات أقل اهتماماً بالمشاكل الاجتماعية، بيد أن مصر لا تختلف في هذا المضمار عن أى بلد آخر. وغالبية النساء في مصر مازلن في وضع ثانوى، تماماً كما هو وضعهن في أرجاء العالم، ولكن لولا باعث الحماس الوطنى فلربما استغرق تقدمهن، بكل تأكيد، زمناً أطول ليصلن إلى مستواهن الراهن.

وكانت النتيجة الايجابية الثانية للحركة الوطنية وللتجربة الليبرالية: تعليم عام أفضل. لقد اتهم المصريون الانجليز بقصرهم التعليم على تخريج كتبة حكوميين وتشيط همة المثقفين، ولذلك كان ينظر إلى التعليم على أنه دواء لكل داء (\*)، ولا يزال التدفق على التعليم مستمرا دون توقف حتى اليوم.

وفي القرن التاسع عشر أدخل محمد على ومن خلفه من بعده، تعليماً ذا طبيعة علمانية، ولكن حتى هذا القرن، كان التعليم الأولى يجرى في الكتاب، حيث

كان الفقيه يتولى تعليم المبادئ الثلاثة: القراءة والكتابة والدين وربما مبادئ الحساب، وكانت الذاكرة والقرآن الكريم وعصا المعلم، المقومات الرئيسية للتعليم والتدريس. وتخرج من المدارس الابتدائية والثانوية القليلة التي كانت موجودة، تخرج موظفون حكوميون، في حين أن الأعداد المتزايدة من المدارس الأجنبية، وكثير منها مدارس طائفية، كانت تتولى تعليم أبناء الأقليات وعدد محدود من أبناء المصريين من العائلات الراقية ممن يستطيعون أن يدفعوا مصاريفها. وكانت ميزانية التعليم في عهد كرومر حوالى واحد فى المائة لأنه كان من رأيه أنه «لو أراد المصريون أن يتعلموا فلا بد لهم من أن يدفعوا مقابله أو يستغنون عنه ويعتمدون على الموهبة البريطانية<sup>(٦)</sup>». وفى سنة ١٩١٠، بلغت نفقات التعليم ١٥٠٦٣ ر.٥١ جنيه من جملة ميزانية الدولة البالغة ١٥٠٠ ر.١٣٠ جنيه مصرى أعنى ٣٤ فى المائة، وفى سنة ٢٠ - ١٩٢١ ارتفعت نفقات التعليم ارتفاعا طفيفا إلى ١٦١ ر.٥٨٤ جنيه فى الوقت الذى ارتفعت فى الميزانية الى ١٠٠ ر.٢٧١ جنيه مصرى، أعنى أن نسبة ماخص التعليم كان ٣٩ فى المائة، وفى سنة ٣٠ - ١٩٣١ صارت الميزانية ٩٩٩ ر.٩١٥ جنيه بينما بلغت جملة نفقات التعليم ٦١٤ ر.٨٩٤ جنيه، أعنى ٩٠ ر.١٠<sup>(٧)</sup>، وفى سنة ١٩٢٥ صدر قانون جعل التعليم الأولى اجباريا. فى محاولة لمحو الأمية التى اعتبرها الحكام بمثابة عائق فى سبيل قيام حكومة نيابية حقة وكان القصد محمودا، ولكن التعليم الاجبارى كان يعنى بناء مدارس على نطاق واسع، والتوسع فى تدريب المعلمين وامكان فتح اعتمادات حكومية، وطالما أن الاعتمادات غير متاحة فلا يمكن للبرنامج أن ينفذ على الوجه السليم، وصار التعليم الابتدائى اجباريا فقط فى المناطق التى كانت بها مدارس والمعلمون فيها متوفرون. ومع ذلك، فقد بدأ مستوى الأمية فى الانخفاض، وبالرغم من أن الأمية لم تستأصل حتى اليوم، إلا أنه قُدر فى سنة ١٩٦٠ أن نسبة الأطفال فى سن الدراسة المسجلين فى المدارس الابتدائية تصل إلى ٧٠ فى المائة.



وبينا كان التعليم الابتدائي يستهدف استئصال شأفة الأمية، فلقد كان التعليم الثانوي يعتبر خطوة نحو وظيفة أو مهنة، إما من خلال الجامعة أو المعاهد العليا، أعني أنه كان جواز مرور للوظائف أو لولا كان وقتذاك أكثر مهية اجتماعية، تقلد وظيفة في الحكومة، ولذلك كانت المدارس الثانوية والمعاهد العليا وسيلة إلى وظيفة أفضل، وكان الطلاب المنتظمون في مثل تلك المعاهد يكتسبون وصفا اجتماعيا اذ سيصبحون «أقندية» في المستقبل، ولذلك صار الطلاب يمثلون الصفوة<sup>(٨)</sup> في البلاد، وفاقت أهميتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية قدرهم الفعلي. وكان استخدام الطلاب في القلائل السياسية أولا ضد البريطانيين ثم ضد الملك والمعارضة سببا في أن أطلق على سنتي ١٩٣٥ و١٩٣٦ «سنوات الشباب»، بيد أن هذه السنوات كانت سنوات خيبة أمل الشباب في السياسيين، من ناحية نتيجة للوضع السياسي، ومن ناحية أخرى نتيجة لمستقبلهم الوظيفي الخاص بهم والذي بدا لهم أنه في خطر، لأن عدد الطلاب كان قد زاد، بينما قدرة البلاد على امتصاصهم في الوظائف لم تزد. ولقد شهدت سنة ١٩٣٧ صورة مؤسفة للبطالة بين المثقفين في بلد فيه غالبية السكان مازالوا أميين، اذ في تلك السنة بلغ عدد من لم يعينوا في وظائف، من حاملي شهادة البكالوريا ٧٥٠٠ خريج ومن خريجي الجامعة والمدارس العليا ٣٥٠٠ خريج، وكان اجمالي عدد الطلاب الذين تخرجوا من المعاهد العليا خلال فترة السنوات الخمس السابقة، على الوجه التالي<sup>(٩)</sup>:

السنة	عدد خريجي المعاهد العليا
١٩٢٨ - ٢٦	١,٠٦١
١٩٢٩ - ٣٠	١,٦٤٠
١٩٣٠ - ٣١	١,٢٦٩
١٩٣١ - ٣٢	١,٥٤٤
١٩٣٢ - ٣٣	٢,٠١٧

بزيادة ٥٤ في المائة  
بنقص ٨ في المائة  
بزيادة ١٢ في المائة  
بزيادة ٣٠ في المائة

وكان المعدل العام للزيادة هو ٢١ في المائة، ولم يكن في استطاعة الحكومة أن تتواءم مع مثل هذه الزيادة السريعة، وكانت على غير استعداد لذلك بوجه عام. وفي سنة ١٩٢٨، صدر قرار اضطرت الشركات الأجنبية بموجبه إلى تعيين ٢٥ في المائة من موظفيها من خريجي الجامعة المصرية، ولكن لم يكن ذلك إلا مجرد قطرة في دلو، ولم تعد الشهادة بكافية لأن تضمن لحاملها وظيفة مالم تكن مصحوبة «بواسطة»، وبناء على ذلك كانت الوظيفة يفوز بها من لهم نفوذ وصلات عن لا يملكون إلا موهبتهم فحسب. وفضلت الشركات الأجنبية أن تعين خريجي المدارس الأجنبية إذ كانوا أفضل معرفة باللغات الغربية عن خريجي المعاهد المصرية. ولما كانت المدارس الأجنبية تتعامل مع الأقليات، فلقد أضافت بعملها هذا إلى مرارة المصريين من الشركات الأجنبية والمدارس الأجنبية والأقليات، ودفعت بهم إلى الاتجاه إلى تلك الجماعات التي كانت تحث على أن يتولى المصريون الاقتصاد في البلاد، كما كانت تحث على تأميم الشركات الأجنبية.

ولم يمض وقت طويل حتى صار التعليم الثانوي اجباريا، ثم بعد ذلك في الخمسينات من هذا القرن أصدر الدكتور طه حسين، الذي كان وزيرا للمعارف، قرارا بمجانبة التعليم الجامعي. وكانت نتيجة ذلك أن صار كل فصل من فصول الدراسة في مصر مكتظا بالتلاميذ واستنفدت التيسيرات إلى أقصى حد، وانخفضت بالضرورة مستويات التعليم، ولا زالت المشكلة قائمة، بل وفي أسوأ صورة منذ أن صار عدد الجامعات ثلاثة أضعافها. وكان في اعتقاد بعض البيروقراطيين أن هذا الضغط يمكن تخفيفه عن طريق مضاعفة عدد الإداريين نظرا لأن الحكومة قد أخذت على عاتقها إيجاد وظائف للخريجين، ولذلك نجد أن عددا كبيرا من العاملين يقومون بأداء وظيفة كانت توكل قبل ذلك إلى موظف واحد، مما نجم عنه تدهور في المستويات البيروقراطية وفي زيادة السخط العام.

وليس هناك من شيء أكثر تهديدا لاستقرار مجتمع مامن جمهور متعلم بل ومتعطل ، والأكثر من هذا عندما كانت تلك الزمرة تشجع في الماضي لاثارة اضطرابات لأسباب سياسية . وقد لعب السياسيون بالطلاب كما يلعب الساحر ، وكان يدهشهم ما كانوا يشيرونه من حماس . لقد كان تعطل العمال ذوى الياقات المنشاه والمثقفين مظهرا آخر لتغير وجه المجتمع المصرى ، وكان بمشابة تمزق آخر فى النسيج الاجتماعى القديم ، وظهرت آراء جديدة ، وقد كتب لبعض هذه الآراء أن تتزعزع ، ومهدت لثورة سنة ١٩٥٢ .

ومن بين المشاريع التى يمكن للمرء أن يدرجها تحت عنوان التعليم ، والتى كانت تعد نتيجة ثانوية لمعاهدة التحالف المبرمة فى سنة ١٩٣٦ ، كان التغير الذى طرأ على الأكاديمية العسكرية ، اذ قبل توقيع المعاهدة كانت الأكاديمية مقصورة على أبناء الأثرياء الذين كانوا يشكلون فحسب حرسا للقصر ، ومجموعة صغيرة من الضباط لبلد جيشها بالمثل صغير . لقد كان جيش الاحتلال البريطانى هو جيش مصر الحقيقى . وبعد توقيع المعاهدة صارت مصر حرة فى بناء جيش خاص بها ، وفتحت الأكاديمية أبوابها ليدخلها أبناء الطبقة المتوسطة وبعض أبناء الطبقة الدنيا ، اذ سُمح لعشرة فى المائة من الطلاب أن يدخلوها بالجمان وكان أشهر ضابط جاء من أفقر بيئة جمال عبد الناصر ، الذى كان أبوه ساعى بريد . وبينما كان عدد خريجي الأكاديمية فى سنة ١٩٢٨ هو ٢١ ضابطا فقط ، ارتفع العدد فى سنة ١٩٤٨ إلى ٢٢٩ أى بزيادة تربو على ١٠٠٠ فى المائة (١٠) . وكان قوام غالبية فرق ضباط الجيش أو الشرطة الجدد من أسر متوسطة الدخل من قاطنى المدن والريف ؛ وشكلت الطبقة المتوسطة النامية طبقة الموظفين والبيروقراطيين والمفكرين . وبالرغم من أنه كانت العادة فى ذلك الوقت ألا يعد ضباط الجيش أو الشرطة من بين المثقفين (ومن المؤكد أنه لم تجر العادة اليوم على أن تعتبرهم أرقى البلدان تطورا ، من بين

المثقفين) ، فلقد صار أكثر وضوحا أن لابد من اعتبارهم اليوم ضمن تلك المجموعة الاجتماعية في البلدان النامية ، رغم أن مشاركتهم في تطوير بلادهم لا زال يثير مرارة بين العلماء . وسواء أخذنا في اعتبارنا أم لم نأخذ ، أن بعضا منهم ، على الأقل ، يعدون من بين المثقفين ، فهم ينتمون جميعا بكل تأكيد إلى الطبقة المتعلمة . ومن الناحية الاجتماعية كان ضباط الجيش والشرطة هم الطبقة المتوسطة العتيدة ، وكان تأييدهم لنظام الحكم ، وخاصة لحكم الملك فاروق ، هو السبب الأساسي لاستمراره ، ولم ينهار النظام حتى سحب الجيش تأييده للملك .

وكانت النتيجة الإيجابية الثالثة للحركة الوطنية هي التصنيع ، الذي وجد ما يدفعه : في انشاء طلعت حرب وشركائه لبنك مصر وفروعه . وكان للتعديلات التي أدخلت على التعريفة الجمركية في سنة ١٩٣٠ ما أعطته دفعة ، وكان لحلول الحرب العالمية الثانية وما خلقت من متطلبات مازاد من معدله ، بالرغم من أن أعظم دفعة صناعية في مصر جاءت في الخمسينات . ومن الناحية النظرية ، كانت نتائج التصنيع هي ظهور برجوازية حضرية وخلق طبقة عاملة جديدة ، وهددت كليهما في الوقت المناسب سيادة أعيان ملاك الأراضي وأحلت محلها شكلا من أشكال الحكومات النيابية ، أما من الناحية التطبيقية فكثيرا ما اختلف الحال .

والواقع أن الصناعات الناشئة الجديدة في مصر أظهرت برجوازية صغيرة وطنية ، وإن كان لا يزال التصنيع تتحكم فيه برجوازية ذات تمويل أكبر ، مؤلفة من أجنبي (من بينهم يونان وإيطاليون) وأفراد من الأقليات (خاصة اليهود) الذين كانوا يهيمنون على الحياة الاقتصادية حتى ثورة ١٩٥٢ وما أعقبها من تأميم . مصحوب بتمصير للاقتصاد . وكثير ممن كانوا مسجلين كأجانب كانوا أفراد جاليات سورية لبنانية ويهودية ، أقاموا زمنا طويلا في مصر ، ممن

فضلوا أن يستفيدوا من الامتيازات الممنوحة للأجانب بمقتضى الامتيازات الأجنبية؛ وبعض من سجلوا كمصريين كانوا من جنسيات أخرى من بينهم يونانيون وإيطاليون وأرمن صاروا رعايا يتمتعون بحقوق الجنسية المصرية. على أن البرجوازية الوطنية الجديدة، التي كانت غالبيتها في الماضي تضم البيروقراطيين والعلماء (بالرغم من أنه قبل عهد محمد علي كانت هناك طبقة منتعشة من التجار والحرفيين الوطنيين، طبقة شبه برجوازية (١١) أو طبقة متوسطة بين الفقراء والماليك) والتي تقسم اليوم رجال الأعمال و«رجال الصناعة»، كانت لا تزال صغيرة بالدرجة التي تشعرها بأنها غير آمنة بالقياس «للعائلة» الأجانب، وبدلاً من منافسة طبقة ملاك الأراضي اتحدوا معهم، وهو نمط شائع جداً. ومقابل ذلك استثمر ملاك الأراضي أموالهم في الصناعة حتى أن كثيراً من «رجال الصناعة» الجدد كانوا من الأعيان ملاك الأراضي الزراعية، ولنضرب مثلاً لذلك، أن شركاء طلعت حرب كانوا فؤاد سلطان ومحمد شعراوي وأحمد مدحت يكن، وكلهم من كبار ملاك الأراضي وجاء رأس مال الصناعة الوطنية المصرية من كبار ملاك الأراضي وكان تمويلها الأساسي من مكاسب القطن بالرغم من أنها كانت تتولى إدارتها وتنظيمها الطبقة الجديدة طبقة رجال الأعمال الحرفيين والاداريين.

وما إن بدأ تشكيل ترابط بين ملاك الأراضي ورجال الصناعة حتى صارت القاعدة أن أصبح ملاك الأراضي / رجال صناعة، وملاك الأراضي / تجارا، فأحمد عبود الذي بدأ حياته مهندساً شايًا وقامر بمواهبه التشريعية في خلق امبراطورية من أكبر الامبراطوريات الصناعية في البلاد، صار مالكا لـ ٥٠٠٠ ره فدان في أرمنت كانت تمتد مصنع السكر بقصب السكر؛ وعلى أمين يحيى، الذي كان يمتلك أكبر دار مصرية لتصدير القطن كان هو أيضا مالكا من ملاك الأراضي، كما كان حال أفراد من عائلات مثل عائلات البدرأوى وسراج

الدين وسلطان، وشعراوى والشواربى وغيرهم. كل هذه العائلات استثمرت أموالها فى الصناعة والتجارة والعقارات ونوعت ملكياتها. لقد كان ذلك يعنى العودة إلى النمط الذى كان سائدا بين الأثرياء فى العصر المملوكى، فضلا عن أنه يعنى اتجاهها رأسماليا واضحا، وكانت الروابط بين النشاط السياسى والمشاريع الاقتصادية وملاك الأراضى ايجابية وقوية، وتفسر لماذا لم تكن هناك منافسة لنفوذ ملاك الأراضى من جانب أعيان رجال الصناعة الجدد لأنهم كانوا إلى خد كيرفئة واحدة ونفس الفئة أوراغبة فى أن تكون كذلك. وعدد ضئيل نسبيا من البرجوازية الجديدة لم يكونوا ملاكا للأراضى بل ساهموا بنصيبهم مع الباقين. من تلك الفترة، نلاحظ اتجاهها ثابتا فى نمط التعليم بين أبناء الأثرياء: فبينما كانوا يتجهون فى الماضى إلى دراسة القانون والآداب، باعتبارها مفتاحا للخدمة فى الحكومة، صاروا يتقاطرون اليوم على دراسة الهندسة والطب والتجارة، أعنى أنهم اتجهوا إلى المهن، على اعتبارها بديلا للخدمة فى الحكومة التى صارت أكثر وأكثر تكديسا، ولذا صار الجيل الأصغر جيلا مهنيا. وبإستثناءات طفيفة، لم يمكث بجانب الأرض من أبناء الأغنياء سوى المنقطعين عن الدراسة منهم فهؤلاء أصبحوا ملاكا منقطعين للأرض دون أن يمارسوا عملا آخر. ولقد تكشف هذا الاتجاه خلال سنوات الحرب، وفى الأربعينات والخمسينات شملت أمهات الفتيات اللاتى فى سن الزواج، شملن بأنوفهن على ملاك الأراضى الأثرياء الذين لا عمل لهم سوى أراضهم، وحتى لو كانت الأرض هى المصدر الرئيسى لدخلهم، كانت الأمهات يفضلن عليهم المتقدمين للزواج من بناتهن ممن لهم مهنة أيضا، لأن المهن صارت أكثر احتراما وتقديرا.

على أن طبقة ملاك الأراضى والطبقة البرجوازية الجديدة انصهرتا بصورة أكمل مع سنوات الحرب. وقد أدت الحرب إلى التضخم المالى وإلى ارتباك



التموين الغذائي، حتى قامت ثورات بسبب المجاعة في سنة ١٩٤٢، كما قامت صراعات عمالية واضربات مطالبة برفع الأجور.. ويعزى إلى النحاس عندما كان رئيسا للوزراء أنه قال في زمن آخر مضى إن الاضرابات مسموح بها فقط لأسباب سياسية<sup>(١٢)</sup>، وقُيِّع العمال بشدة باللجوء إلى العنف وبالسجن، ولم يخطر ببال النحاس ولاجماعته أن البطالة سبب من الأسباب السياسية الأولى لاثارة الاضطرابات في البلاد. على أن هذه المشاكل الاجتماعية الاقتصادية أثارت مخاوف طبقة أثرياء الحرب من بين البرجوازيين حديثي الشراء الذين رأوا من فورهم أن مصالحهم مهددة ومكاسبهم قد انخفضت من جراء سحق الطبقات العاملة المتزايد، ولذلك لجأوا إلى أعظم درجات التعاون مع الأعيان ذوي الأملاك الزراعية واتبعوا سياسة الخضوع للحكومة بدلا من معارضتها، ومرة أخرى لم يكن نمطا سياسيا غير مألوف. لقد أجبرت الحكومة، بالفعل، أصحاب الأعمال على زيادة أجور العمال، ولكنهم لاحظوا أيضا أن العمال ظلوا سلبيين.

ولقد هزت سنوات الحرب ووباء الملاريا الذي اجتاح البلاد في سنة ١٩٤٤، هزت جانباً من الوعي الاجتماعي في الحكم. ولقد انمحت قرى بأكملها في الصعيد على أثر الاصابات الجديدة للملاريا التي أنهكت الفلاحين الذين كانوا يعانون من سوء التغذية وجعلتهم عرضة للاصابة بالالتهاب الرئوي الذي أودى بهم. وساعد التفاؤل بفلسفة ما بعد الحرب، وبميثاق الأطلنطي ومثله العليا، ساعدت جميعها على ظهور أفكار عن العدالة الاجتماعية في الأربعينات من هذا القرن. اننا نلاحظ هنا بداية الوعي بالحاجة إلى إصلاح زراعي، وبداية الوعي بما فيه الفلاح من ورطة وبالمهوة بين الغنى والفقير، وبينما لم يكن لمشروع الإصلاح الزراعي وقع في برلمان يتحكم فيه ملاك الأراضي، إذ به يلتقي أكبر نجاح في السنوات العشر التالية، وصارت الحاجة

إلى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية واضحة لأي فرد إلا لناقصي الوعي . وادراك الحاجة إلى شيء لايعنى بالضرورة عمل شيء ما ازاءه ، بل لايعدو أن يكون خطوة في الاتجاه السليم مهدت لأحداث الخمسينات والستينات .

وجدير بالملاحظة أنه في الإحصاء السنوي العام لستى ٣٢- ١٩٣٣ وردت الصناعة في جدول ، صفحة ٣٩ ضمن قائمة الحرف ، بينما أفرد الإحصاء فصلا اتخذ له عنوان « الزراعة » وفصلا آخر اتخذ له عنوان « القطن » موضحا بذلك أهمية هاتين الحرفتين . وفي الإحصاء السنوي العام لسنوات ٤٩- ١٩٥١ ورد فصل عن « النقابات والتعاونيات » وآخر عن « الصناعة » وفي سنة ١٩٣٢ ، سجل أن عدد الرجال والنساء العاملين في مجال الصناعة ٩٦٩ر٥٥٥ من بين مجموع السكان البالغ عددهم وقتذاك ٨٦٤ر١٧٧ر١٤ ، فإذا أضفنا إلى عدد العاملين في مجال الصناعة أعداد من كانوا يعملون في الخدمات والتجارة والنقل ، لارتفع عدد العمال إلى ١٧٠ر١٤٠ر١٣ (١٣) ، أى ما يوازي ١٠ في المائة من تعداد السكان . وكان لابد من تغيير هذه الصورة في عشرات السنين التالية ، وإن كان ذلك لايدخل في مجال بحثنا هذا ، ولايستوجب من المرء إلا أن يشير إلى العدد الضخم من الكتب التى ألقت عن الاقتصاد المصرى ، لمن يزيد مزيدا من التنور ، أما مايدخل في مجال بحثنا فهو أنه خلال هذه السنوات العشرين كانت هناك حركة عمالية في دور التكوين ، وظهر إلى حيز الوجود نوع من قانون العمل . .

لقد اتخذ جين وسيمون لاكوتير (١٤) ، فى كتابها « مصر » فى حركة (١٥) ، عنوانا لفصل من فصول الكتاب هو « الحروب مولدة الثورات (١٦) » ، لأنه بينما الحرب العالمية الأولى ولدت ثورة ١٩١٩ ، ولدت الحرب

العالمية الثانية وحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، ولدتا ثورة ١٩٥٢ ولقد جلبت الحرب العالمية الأولى أضرارا اقتصادية عنيفة على مصر، وكان هذا سببا من الأسباب التي من أجلها انضم العمال والفلاحون إلى حركة الوفد كتعبير عن السخط العام الذي صار متركزا في النشاط الوطني . والحركات الوطنية لا تتبع من مثل عليا فحسب، بل هي وليدة مفاجع حقيقية. لقد انضم العمال في القاهرة وفي عواصم المدن الأخرى إلى الاضرابات التي قامت في اليوم الثاني للشورة، في ١٠ مارس سنة ١٩١٩ . ولقد نجح اضراب عمال الترام في شل حركة النقل العام، وعندما قبضت السلطات على زعيم العمال الايطالي الجنسية الذي أنشأ «بورصة العمل (١٧)» بدعوى أنه كان بلشفيًا، نظم اتحاد أصحاب المطابع الذي كان ينتمى إليه، نظم اضرابا أدى إلى إغلاق صحف البلاد، باستثناء ثلاث صحف استأجرت عمالا لا ينتمون إلى الاتحاد . وبالرغم من أن جهود العمال كانت لها فائدتها عند الوفد، وأكدت الطبيعة الكاملة لتأييدهم الشعبي، إلا أن أعدادهم كانت قليلة بالقياس إلى عدد الطلاب والفلاحين، وكان أعضاء الوفد جزعين من العناصر اليسارية بين العمال، التي كانت تحاول تنظيم اتحادات للعمال. لقد كانوا معرضين، بصورة خاصة، للاتهام بالبلشفية وهو الاتهام الذي وجهته التايمز (١٨) اللندنية الصادرة يوم ٢٠ أغسطس ١٩١٩، إلى زعماء العمال . وفي سنة ١٩٢٠، عندما نظم يهودى روسى يدعى «يوسف روزنتال (١٩)» اتحادا للعمال وحزبا اشتراكيا له ميل شيوعية واضحة، اعتقد الناس أن اتحادات العمال تجمعات بلشفية، وفي سنة ١٩٢١، صدر قانون يحظر «تحويل المرتبات» إلى اتحادات التجارة، بموجبها نقضت شرعية المنظمة (٢٠) . وقد أدت اضرابات العمال الموسعة طوال سنة ١٩٢٤، أدت بالوفد إلى إيمانه بضرورة تولي أمر اتحادات العمال . وعندما أطلق سراح عبد الرحمن فهمى، الذي أقام التنظيم السرى للوفد، شرع في انشاء تنظيم عمالى وفدى، أعيد تسميته فيما بعد باسم «الاتحاد

العام لنقابات عمال القطر المصري» (٢١) ، وادعى محمد أنيس أن المجموعة كانت تضم ١٢٠ اتحاداً يضم ١٥٠٠٠ عامل ، وهو رقم ضخم بالنسبة لذلك الوقت .

ولقد تضمن برنامج الاتحاد تحقيق مطلبين : قانون العمل وإقامة علاقات أفضل بين العامل وصاحب العمل . وفي السنة التالية تشاجر عبد الرحمن فهمي مع سعد زغلول ، واستقال فهمي من الاتحاد فحل محله محبوب ثابت الذي كان على دراية بتنظيمات العمال . ولم يكن في الامكان عمل إلا القليل في السنوات التي أعقبت ذلك والتي شملت عهد ز يور واجراءاته القمعية ، وفشل محاولات الوفد لخلق جبهة عمال متحدة . وحاول الأحرار الدستور يون أن يستميلوا منظمات العمل و يكسبوا بعض الاتحادات الى جانبهم بدعوى أنهم كانوا أول حزب يؤدي شيئاً مؤكداً للعمال ، ولكن معظم الاتحادات كانت حذرة من اتحاد كان واضحاً جداً أنه يمثل أصحاب أعمال ، ولذلك كان الصراع داخل الحزب منعكساً في اتحادات العمل التي كانت تعرضها الأحزاب السياسية ضد بعضها البعض ، أو كانت الأحزاب تجتهدا لخدمة القضية الوطنية ، وهذا كله يمكن أن يفسر من ناحية إلى إفتقار الاتحادات إلى التضامن . وكان عدد هذه المنظمات العمالية يتزايد ببطء ، ولم تأت سنة ١٩٣٠ حتى كان عدد الاتحادات ٥٥ اتحاداً ، وكان جملة عدد العمال في المدن وقتذاك أكثر من ١٤ مليون ، وكان حوالى نصف العمال يقيمون بالقاهرة والاسكندرية ، ولهذا وفانه إذا ما حدث اضراب للعمال في أى من المدينتين كان أكثر فعالية ، وهو ما حاول الوفد أن يبرهن عليه بلا جدوى لصدقي ، الذي رد على ذلك ، كمعادته باتخاذ اجراءات وحشية عندما نظم الوفد اضرابات العمال .

صودق على قانون العمل عقب بعثة بطر (٢٢) في سنة ١٩٣٢ ، ولكن

أُجيزت فقط أربعة قوانين خلال السنوات التسع التي تلت ذلك : لائحة استخدام الأطفال في الصناعة ؛ لوائح الحد الأدنى لساعات العمل للنساء العاملات في مجال الصناعة والتجارة ؛ لائحة عمل للرجال العاملين في صناعات معينة تعتبر خطيرة أو غير صحيحة ؛ التعويض عن الحوادث أثناء العمل (٢٣). واستمرت ظروف العمل سيئة، إذ أن أصحاب الأعمال لم يكثرثوا بالقوانين وكانوا يتطلعون إلى العمال كمالواتهم لأهمية لهم وأنه يمكن إحلالهم بغيرهم في مجتمع يتزايد سكانه بسرعة. واندلعت موجة من الاضرابات في سنة ١٩٣٦، ولعلها كانت متأثرة بثورات العمال في فرنسا بعد أن وصلت للحكم الجبهة الشعبية (٢٤) في شهر مايو، ولكن المسؤولين قمعوها بعنف.

وأعطت الحرب العالمية الثانية دفعة للصناعة ولقانون العمل، خاصة عندما استمرت اضرابات العمال. وفي سنة ١٩٤٢، صدرت لائحة اتحاد التجارة التي اعترفت باتحادات العمال الصناعيين، ولكنها حظرت من انشاء مثل هذه الاتحادات بين العمال الزراعيين. وفي سنة ١٩٤٨، وضعت لائحة العمل اطاراً للتحكيم الإلزامي وتدخل الحكومة في منازعات العمل؛ وكان أهم قرار للعمال هو لائحة العقد الفردي للتوظيف، الذي أُجيز في سنة ١٩٤٤ والذي خطط العلاقة بين صاحب العمل والعامل وشروط التوظيف وطريقة دفع الأجور، ومسئولية صاحب العمل عن صحة العامل وسلامته، والشروط التي تحكم الاستغناء عنه. وكان هذا أول مثل للتشريع الذي يحدد سلبية صاحب العمل. ومنذ ذلك الوقت صار قانون العمل يغطي المزيد من الشروط ويحمي العامل بصورة أكثر فعالية، ولكن اتحادات التجارة، بالرغم من نفوذها المتزايد كانت تهيمن عليها الحكومة التي صارت أكبر صاحب عمل بعد سنة ١٩٥٢، ولذلك حل محل الصفقات الجماعية تشريع حكومي. وهو لا يعد اجراءاً غير طبيعي في الدول النامية، ولذلك كشفت ظروف العمال في المدن عن تحسن

واضح ، وظهرت طبقة عمالية معترف بها ، على وعى بحقوقها رغم مايكتنف التزاماتها من غموض نوعا ما ، وتعصدها اتحادات التجارة التي يمكنها أن تمارس ، ضغطا على الحكومة ، وهي بالفعل تمارسه .

لم يكن لأى مشروع من المشاريع الصناعية فى مصر أن يبقى مالم يكن هناك قانون يفرض تعريفة جمركية عالية ومالم تُفرض قيود على الواردات ، وكان كلاهما نتيجة مباشرة لتغير الظروف السياسية فى مصر ؛ ولذلك يسجل احصاء سنة ١٩٣٧ أن عدد المؤسسات الصناعية التى انشئت ما بين سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٧ بلغت ١٨٩ ر ٥٤ مؤسسة ، بينما أنشئت ١١ ر ١٧ مؤسسة بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٢٧ ، وانشئت ٦٢ ر ٩ مؤسسة قبل سنة ١٩١٨ ، و ١٥٩ ر ١٠ مؤسسة لا يعرف تاريخ انشائها (٢٥) . وإذا كانت مشاكل التصنيع لا تدخل فى نطاق هذا البحث الذى يترك مصر على مشارف الحقبة الصناعية ، فإنه يجب ألا يعزب عن بال المرء أن عدم الاستقرار الذى حل فى الثلاثينات كان بالتالى نتيجة ثانوية للتغير من مجتمع زراعى الى مجتمع كان فى مرحلة تصنيع . والتصنيع قوة تخريب تعمل على تخريب الأنماط التقليدية والعلاقات الأسرية وتولد ثورة بين الجماهير حتى تظهر أساليب جديدة للحياة وتستفيد وقتا حتى تستقر ؛ ويولد التصنيع عذم استقرار اجتماعى ، و يلهب الآمال ويثير اعتراضات بين العمال فى المراحل الأولى والمراحل الانتقالية (٢٦) ؛ والجماهير فى قلقها فى مهامها الجديدة ، عرضة لتضليل مشيرى الاضطرابات والزعماء الشعبين لهم ، وهو مايضف بيراغة الجانب الأكبر من دعوة تنظيمات مثل «الايخوان» و «مصر الفتاة» التى تغذت على سخط شعبى والثورة ضرورية للتطور الاجتماعى فى بلد من البلدان ، وهى تُفضّل عن الجمود ، وإذا ما حان الوقت فستطيع الجماهير ، وهو ما يرجوه المرء ، أن تعرف حقيقة الزعيم الشعبى مشير القلاقل .



ولقد كان العائق الأساسي لقيام حكومة نيابية في مصر هو التوزيع غير المتكافئ للثروة الذي جعل الكثرين تحت رحمة الأقلية . ولقد أظهرت دراسة عن الدخل القومي أجريت في الأربعينات أنه بينما كان الدخل السنوي للعامل الزراعي ٣٠ جنيهاً ، كان دخل العامل الصناعي ٧٥ جنيهاً ودخل الوزير ٢٠٠٠ جنيهاً ، ورئيس مجلس إدارة بنك ما ٥٠٠٠ جنيهاً ، وقُدِّرت قيمة رأس المال الوطني بـ ١٢٠٠ مليون جنيهاً موزعة على الوجه التالي : (بملايين الجنيهات المصرية) ٦٦٠ من الأراضي ؛ ١٧٠ من المباني السكنية ؛ ١٣٠ من الصناعة والتجارة ؛ ١٤٠ من أملاك الدولة ؛ ١٠٠ من الأسهم المصرية المملوكة بالخارج ومن الممتلكات التي يملكها الأجانب في مصر (٢٧) . وما يقرب من نصف الأراضي كان يملكها ٢١٠٠٠ شخص ( انظر الجدول رقم ٣ ) ، وكان ما يقرب من ١٠٠٠ شخص يملكون جملة من ودائع البنوك ، ١٨٠٠٠ شخص يمتلكون ٥٨ في المائة من اجمالي قيمة مبانٍ عليها ضرائب . وباختصار ، كان حوالي ١٠٠٠٠ شخص يمتلكون الجزء الأكبر من رأس المال الوطني ، كما أن تلك الفئة القليلة الثرية الأوليغارشية كانت تهيمن أيضاً على الحياة السياسية في البلاد ، وكانت الحكومة بمثابة لمصالحهم ولم تكن لتمثل مصالح بقية أفراد الشعب الذين كانت تتحكم فيهم هذه الأقلية . واحتكار الأقلية للثروة هو العائق في قيام حكومة نيابية بغض النظر عما إذا كان البلد صناعياً أو زراعياً ، بيد أن حكم الأوليغارشية يمكن أن يعد أيضاً خطوة طبيعية تخلصنا من الاتوقراطية وفي اتجاه قيام حكومة نيابية . وإذا ما حان الوقت ، يمكن للديموقراطية أن تكتسح الأوليغارشية .

كان الأجانب من بين من كانوا يتحكمون في مصائر مصر المالية ، إذ كانت نسبة كبيرة منهم حتى العشرينات من هذا القرن ، يهيمنون هيمنة كاملة على الاقتصاد المصري ، وحتى الخمسينات كان لهم نصيب الأسد . وإذا قارناهم

بالأولجارية المصرية نجد أن الأخيرة كانت حديثة وغير آمنة . صحيح أنه كانت هناك بعض عائلات يمكن تعقب ثرائها في عدة أجيال ماضية مثل عائلة يكن (الذين يمكن تفسير ثرائهم بصلتهم بالأسرة المالكة) وعائلات سلطان والشعراوى، وكان هناك غيرهم ممن جاءوا من أعيان الريف، كانوا أبناء صغار ملاك الأراضى وأبناء عمد مثل سعد زغلول . وقلة أمثال النقراشى لم يجمعوا ثروة قط ولم يحاولوا في الواقع أن يفعلوا ذلك قط . ومع ذلك كان هناك غيرهم ممن كونوا ثرواتهم من خلال براعتهم في مهنتهم أمثال المحامين والأطباء أو المهندسين . وباختصار، ينبغي علينا أن نؤكد أن كثيرين من أفراد الطبقة الأولجارية لم يجمعوا ثرواتهم إلا مؤخرا ولذلك كانوا شديدي التأثر بالتقلبات الاقتصادية في أزمنتهم .

لذلك لم تكن العشرينات والثلاثينات عقود تغير سياسى فحسب ، بل كانت أيضا عقود شدة اقتصادية قصوى . كانت هناك ثلاث موجات كساد ميزت هذه السنوات وساهمت بدرجة كبيرة في الأحاسيس بعدم الأمان وعدم الاستقرار التى اجتاحت الأغنياء كما اجتاحت الفقراء . كانت التقلبات الاقتصادية محصنة لأعيان الريف كما كان شأنها كذلك مع حديثى الشراء الذين توسعوا في ملكيتهم للأراضى عن طريق ممارسة شراء أراضى جديدة بالأجل من خلال قروض مصرفية ورهونات عقارية . لقد كانوا أشخاصا من الناحية الاقتصادية ، فى خطر بالرغم من أنهم كانوا من كبار ملاك الأراضى ، ففتح الله بركات ، على سبيل المثال يسرد فى يومياته الكثير الذى يعبر به عن همومه المالية المتزايدة وعن افتقاره الى رأس مال سائل . لهذا السبب كان الأغنياء حديثو الشراء ، يفضلون القانون والنظام اللذين سيحميان مصالحهم ، ويتجهون من الاضطرابات التى قد تهددهم . وفى الوقت نفسه ، أدى التأخى في الشراء الى جمع شمل أناس ذوى أهداف سياسية متصارعة وإن كانت

متماثلة في أهدافها الاقتصادية، فكان صدقي حليفا وثيقا لرأس المال الصناعي، ومن هنا كانت معارضته للعمال، ولقد رفض ملاك الأراضي الزراعية في البرلمان تبني إجراءات لصالح الفلاحين لأن في تبنيهم لها إقلا لامن مدى مكاسبهم، بينما أيدوا بشدة مشاريع الري لأنها ستزيد من مكاسبهم. وكلما لاحت أزمة اقتصادية اتجهوا جميعهم تلقائيا الى الحكومة اعتقادا منهم أنها ستسير الأمور لصالحهم. ولقد وجد عدم الأمان وعدم الاستقرار في طبيعة اقتصادية، وجدا صدى فيما ساد العصر من قلق سياسى. ولم يدم الرخاء طويلا أبدا ليتيح للفلاح بعض الراحة قبل أن يصرعه الكساد مرة أخرى، أو ليتيح لمالك الأرض احساسا بالأمان يسمح له باستثمار أموال طائلة في مشاريع صناعية جديدة، ومن هنا كان نمو ثروتهم محدودا.

وكانت رغبة صفوة المصريين في استقلال سياسى لها صداها في حاجتهم إلى استقلال اقتصادى: استقلال عن الاعتماد على البنوك الأجنبية في القروض، عن التجارة الأجنبية في الانتاج، عن السيطرة الأجنبية على الاقتصاد بأسره لصالح المصالح الأجنبية التى هددت ملاك الأراضي المصريين بالدمار؛ ولذلك كانت الحكومة بمثابة الحاجزين طبقة رجال المال من المصريين والعالم الخارجى؛ ولكن حتى لو كان الأثرياء المصريون يريدون الاستقلال الاقتصادى والسياسى، الا أنهم كانوا يدركون أيضا أنهم في حاجة إلى السوق البريطانية لقطنهم، ومن هنا كان وضعهم المتناقض تجاه بريطانيا، علاقة حب/ كراهية ميزت تلك الفترة وفسرت الى حد ما لماذا كان السياسيون المصريون مستعدين ليتحالفوا هم أنفسهم مع البريطانيين ضد اخوانهم المصريين. إننى لا أحاول أن أقلل من حقيقة أن الأيديولوجيات المتبانية أو وجهات النظر العالمية المتبانية لعبت دورا هاما في تباعد السياسيين المصريين عن بعضهم البعض، بيد أن العامل الاقتصادى قد لعب بالفعل جانبا في تحديد

السلوك السياسي والأحلاف السياسية. لقد صار الوفد أكثر اعتدالا مع زيادة الشروة وظهر أعضاؤه بمظهر مماثل للأحرار الدستوريين خلافا لما كانوا عليه من قبل. ولم يكن الترابط الذي وُجد كل الأحزاب ضد صدق سببه المعارضة السياسية فحسب بل كان سببه أيضا الكراهية الاقتصادية لما اعتبروه عجزا من جانبهم في السيطرة على الموقف، وبما أثارهم بصورة خاصة أن صدق كانت له اهتمام صناعية واقتصادية أكثر من الاهتمامات الزراعية التي كانت تمثل اهتمام غالبة السياسيين الذين كانوا يميلون إلى الاعتقاد، سواء كانوا على صواب أم كانوا خاطئين، بأن صدق لا تهم مصالحهم قلبيا.

لقد أصابت مصر موجات كساد في سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٦ و ١٩٣١. وجاءت بين الموجات فترات ذروة من الرخاء، كانت كلها مرتبطة بالقطن: فلقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى زيادة الطلب على القطن أثناء الحرب لأغراض عسكرية، ولذلك كان هناك رواج فيه فارتفعت أسعار القطن من معدل سعره الذي بلغ ١٩٢٨ دولار في سنة ١٩١٥-١٩١٦ إلى معدل ٣٨٥٢ دولار في ١٨-١٩١٩، وارتفع سعر الأراضي ارتفاعا باهظا كما ارتفعت أسعار إيجارات الأراضي الزراعية وتضاعف سعر المواد الغذائية، فلقد ارتفعت أسعار الفول والذرة النيلية، باعتبارهما العنصرين الأساسيين لطعام الفلاح، إلى أربعة أمثال سعرهما في سنة ١٩١٤، وارتفع مؤشر تكاليف المعيشة إلى ٢٣٧، بينما كان معدله قبل الحرب يقدر بـ ١٠٠، ولذلك ذهبت مكاسب سنوات الحرب هذه إلى ملاك الأراضي والتجار، بينما كان مجموع السكان يعانون من ارتفاع تكاليف المعيشة ومن نقص الغلال، وكان نتيجة ذلك ضغوط على المجتمع. وإذا أخذنا سنة ١٩١٣ كسنة أساس، لأوضح مؤشر الانتاج الزراعي أنه في الوقت الذي كان فيه القدان يغل ١٠٠ في سنة ١٩١٣، ارتفع المؤشر إلى ١٦٦ في سنة ١٩١٨ وإلى ٢٩٤ في سنة ١٩١٩ (٢٨).

وفي سنة ١٩٢١ حلّ كساد وانخفاض مؤشر دخل الأراضي الى ١١٩ر١ وانخفض سعر القطن الى ٢٤ دولارا وانخفض بالتالى سعر المواد الغذائية، مما كان رحمة للفقير. أثار ملاك الأراضي ضجة وطالبوا الحكومة باتخاذ اجراء لتفريغ الأثرمة ولكن الحكومة، خطأ منها في الاعتقاد بأن حجم محصول القطن كان له تأثير ما على سعره، حددت مايزرع من القطن بثلاث مساحة أية ملكية زراعية (٢٩). وكان هذا اجراء فاشلا تماما طالما أنه له صلة بسعر القطن الدولى، لأن السعر الدولى لا دخل له بحجم المحصول المصرى؛ وكل مانتج عن هذا الاجراء هو أنه أثار كراهية ملاك الأراضي الذين كان يسعدهم كل السعادة أن يفتكوا بوزير الزراعة ومن الغريب جدا أن هذا الرأى الخاطئ استمر معمولا به في دوائر الحكومة، وكان يعقب كل موجة كساد في مصر اجراء حكومى يحدد مقدار مايزرع من القطن وجاءت السنة الكبيسة التالية في سنة ١٩٢٦ عندما انخفض سعر القطن الى ٢١ دولارا بعد أضخم محصول للقطن في سنة ١٩٢٥؛ وانخفض مؤشر دخل الأرض الى ١١٤ر٦ أى صار حتى أقل مما كان عليه في سنة ١٩٢١.

ولقد كانت السنتان التاليتان بعد ذلك رائجتين تماما، الى أن كان الاقblas الذى حل في سنة ١٩٢٩ بنىويورك وكان له صداه في العالم: فانخفضت أسعار القطن من ٢٠ دولارا في سنة ١٩٢٨ الى ١٢ دولارا في سنة ١٩٣٠ الى ١٠ دولارات في سنة ١٩٣١، بينما انخفض مؤشر الدخل بالقدان من ١١٠ر٥ في سنة ١٩٢٩ الى ٨٤ في سنة ١٩٣٠ والى ٧٢ر٢ في سنة ١٩٣١ والى ٦٦ر١ في سنة ١٩٣٢، وصار القطن وريع الأرض أقل مما كان عليه قبل الحرب كان عليه قبل الحرب. وواجه ملاك الأراضي الاقblas، ولم يكن في استطاعتهم أن يجدوا مشترين لقطنهم ولم يكن في استطاعتهم أن يسددوا ديونهم أو رهوناتهم. عم البلاد ذعر عام، ومرة أخرى، توقع كل فرد أن تتخذ الحكومة

اجراءات فاشتريت الحكومة كميات ضخمة من القطن ، ولم يكن ذلك الا مساعدة طفيفة . ولقد قام كل من بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣١ وبنك التسليف العقارى فى سنة ١٩٣٢ ، وكلاهما أنشئ فى عهد صدق ، قام باجراء فيه تفريج للأزمة ، كما اتخذت الحكومة اجراء بخفض قيمة الايجارات بمقدار الخمس ، ولكن مصر استغرقت وقتا طويلا للتخلص من الكساد ، حتى أن مؤشر ربيع الأرض فى سنة ١٩٣٩ . بلغ فقط ١٠٠ هـ أى بمعدل زيادة قدره ٥٠ هـ عما كانت عليه القيمة قبل الحرب .

كما أوضح الدخل السنوى للفرد انخفاضا ، اذ بينا كان يقدر بـ ١٢ر٤ جنيها فى سنة ١٩١٣ ، كان المعدل هو ١٢ر٢ جنيها فى السنوات من ١٩٢١-٢٨ و ٨ر٢ جنيها فى السنوات ٣٠-١٩٣٣ ، و ٩ر٦ جنيها للسنوات ٣٥-١٩٣٩ ، وانخفض استهلاك الغلال والبقول ، بالمثل ، من ٣٥٨٨ر٠٠٠ طن فى سنوات ١٤-١٩١٦ الى ٣٩١٥ر٠٠٠ طن فى سنوات ٣٦-١٩٣٨ رغم زيادة عدد السكان بمقدار ٣ مليون نسمة . وما زاد الأمور سوءا ، أن فرضت فى سنة ١٩٣٠ تعريفة خطر على الغلال أوقفت استيرداها ، بينما لم تتجه سياسة الحكومة الى زيادة عدد الأفدنة المنزرعة غلالا ، بل على العكس من ذلك انخفضت نسبة الأفدنة المنزرعة قحما من ٢٠ر٤ فى المائة فى سنة ١٩٢٤ الى ١٧ر٥ فى المائة فى سنة ١٩٣٠ ، والمنزرعة بالذرة النيلية من ٢٠ر٢ فى المائة الى ٢٠ر١ فى المائة فى الفترة الزمنية نفسها ؛ ولذلك كان أفراد الطبقات العاملة فى المدن يدفعون اعانة سنوية تصل الى حوالى ٥ مليون جنيه للأهالى المشتغلين بالزراعة (٣٠) . ولذلك لم تكن هناك غرابة أن كانت الثلاثينات سنوات قلق وعنف وأن حدثت ثورات مجاعة فى سنة ١٩٤٢ ولم يكن الخلل السياسى والاقتصادى للبلاد إلا وجهين لنفس المشكلة . وسواء كان العنف متأثرا بالضائقة الاقتصادية أو بالأحداث السياسية ، فهي مسألة فيها نظر .



وبما جعل الأمور تزداد سوءا في مصر، سرعة تزايد السكان . ولقد كان أول من دق ناقوس الخطر في سنة ١٩٣٦ مؤلفا أمر يكي يدعى وندل كليلاتد (٢١)، في كتابه «مشكلة السكان في مصر» (٢٢)، ومع ذلك لم يعر أحد هذا الانتذار أية جدية، بل لقد سُرَّ كثيرون من زيادة السكان مرة أخرى من أجل القطن، الذي يتطلب عددا ضخما من السكان للتوافر على خدمته، بينما قلة من الناس هم الذين أقلقهم أن زيادة السكان لم تقابلها زيادة في الرقعة الزراعية وزيادة في صناعات منشأة. لقد أدت زيادة السكان الى ظهور تقسيمات ضئيلة في الملكية الزراعية، إذ بينما كان في سنة ١٩٢٠، ٩٠ في المائة من الأهالي من يملكون ٥ أفدنة أو أقل يملكون ٢٧٩ في المائة من الأراضي بمعدل ملكية الفرد منهم ٠.٩ من الفدان، نجد في سنة ١٩٣٣ أن ٩٣ في المائة من الأهالي من مالكي الأراضي يمتلكون ٣.٠٤ في المائة من الأراضي بمعدل ملكية الفرد منهم ٠.٨ من الفدان أي أنه انخفض عدد صغار ملاك الأراضي بمقدار ١١ في المائة. ومن ناحية أخرى، تبين أنه حدث العكس بالنسبة للملاك الأراضي الذين يملكون ٥٠ فدانا أو أكثر، إذ بينما كان في سنة ١٩٢٠، ٠.٧ من المائة من الأهالي مالكي الأراضي يمتلكون ٤٠ في المائة من الأراضي بمعدل ملكية الفرد منهم ١٦٧ فدان، نجد في سنة ١٩٣٣ أن ٠.٥ من المائة من الأهالي مالكي الأراضي يمتلكون ٣٩ في المائة من الأراضي بمعدل ملكية الفرد منهم ١٨١ فدان، أي بزيادة قدرها ٩ في المائة (أنظر الجدول رقم ٣)، وهكذا صار الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا (٢٣).

وتأجلت المشكلات الاجتماعية عمليا حتى وقعت معاهدة ١٩٣٦، ولم تكن تواجه المشكلات الاقتصادية الا اذا ظهرت أزمة ولم تكن تواجه قبلها على الاطلاق. وواضح أن مثل هذا الوضع ليس فريدا بالنسبة لمصر، وان كانت أسبابه هي الفريدة. وكان السياسيون يشغلهم الوجود البريطاني كما كان

يشغلهم المجد الذى سيناله من يعاونون فى انهاء ذلك الوجود ، وهو لذلك طرحوا جانبا كل ماعداه من مشاكل ، بما فى ذلك الحقائق الاجتماعية الاقتصادية . وزادت احباطات الناس بعد معرفة حقيقة أنه لم تكن هناك مكاسب مادية منتظرة من الوضع السياسى . لم يكن هناك مجد قومى يلوح به أمام الشعب عوضا عن يؤسهم . لقد طلب منهم أن ينتظروا حتى يتحرر الوطن من المستغل الأجنبى وبعد ذلك يحل العصر الذهبى ، ولكن بدأت النتيجة بعيدة المنال جدا ، ان لم تكن أكثر بعدا عن وقت أن بدأ النضال . ولقد شارك الموقفان الاقتصادى والسياسى بنصيبها فى مشاعر التشاؤم والقلق اللذين ميزا مستهل الثلاثينات والتي وصفها من كتبوا عن هذه الحقبة من الزمن . وصحيح أن المرء لا يمكن أن يلقى لوم الأثرة العالمية على الحكام المصريين ، ولكن الضائقة الاقتصادية فى البلاد والتي أثرت على كل من الغنى والفقير ، والاجراءات القاصرة التي اتخذتها الحكومة للتحكم فيها ، يمكن أن توقع اللوم على صدق ، الذى أعلن للفلاحين منذ زمن طويل سلامة السياسات الاقتصادية التي أدخلتها حكومته ، بينما كانوا فى الحقيقة يواجهون الموت جوعا كما كانوا يواجهون الافلاس ، وكان صدق يستخدم القمع مع العمال والطبقات المتوسطة كما كان يستخدمه أيضا مع القادة السياسيين الذين كانوا يواجهون المخاطر نفسها .

أما وقد وقعت معاهدة التحالف مع بريطانيا ، لم يعد للحكام من المآذير ما يعتذرون به . لقد اضطروا لمواجهة مشكلتي مصر التوأم : الفقر والتضخم السكانى وبما كان يعوق التقدم الفعلى فى التعليم وفى الصناعة : بطالة المتعلمين وزيادة آمال الجماهير استنادا الى ما سمعوه من وعود سياسية . وكان لحلول الحرب العالمية الثانية ما جعل الحكام يفترضون أن ستتاح لهم فترة راحة يستريحون فيها من مشاكلهم الداخلية ، ولكن على العكس من ذلك ، أدى الخلل فى التزامات فترة الحرب فيما يتصل بالتموين الغذائى ، الى تفشى العنف

مرة أخرى، ولكنه في هذه المرة كان موجها الى الحكومة من جانب الناس الذين دفعهم الجوع ولم يحركهم عنصر سياسى، حاثين الحكومة على اجراء تغيير.

### جدول رقم ٣ توزيع الأراضى

عدد الأقدنة	عدد ملاك الأراضى	المساحة بالأقدنة	١٩٣٣		المساحة بالأقدنة	عدد ملاك الأراضى
			عدد ملاك الأراضى	المساحة بالأقدنة		
إجمالى	١٨٨٦٧٦١	٥٥٣٥٣٥٢	٢٢٩٩١٧٩	٨١٨٣٩٠		
أقل من فدان	١٢٠٧٦٩٤	٤٨٥٠٤٥	١٥٨٦٦٠٩	٦٢٠٨١٢		
١ - ٥ فدان	٥٠٦٠٢٥	١٠٦٤١٣٧	٥٥٤٧٢٥	١٥٣٤٩٢		
٥ - ١٠ فدان	٧٩٧٦٧	٥٥١٢٧٦	٨٤٩٢٦	٥٧٤٣٦٣		
١٠ - ٢٠ فدان	٣٨٧٠٧	٥٣٣٥٦٣	٣٩٧٦٩	٥٣٥٢٢٧		
٢٠ - ٣٠ فدان	١١٨٦٦	٢٨٧٠٢١	١١٩٣٤	٢٨٧٧٣٨		
٣٠ - ٥٠ فدان	٩١٩٠	٣٥٢٧٨٣	٩٤١٧	٣١٦٤٥٣		
أكثر من ٥٠ فدان	١٣٥١٢	٢٢٦١٥٢٧	١٢٥٩٩	٢٢٨٥٣٠٥		

المصدر: الإحصاء السنوى العام (٢٢-١٩٣٣)، الفصل العاشر

وافتقار الحكام الى الوعى الاجتماعى وزيادة وعى المفكرين بضرورته ليسا بالأمرين المقصوين على مصر فحسب بل هما من خصائص الحكومات فى العالم بأسره، سواء كانت هذه الحكومات ديمقراطية أو غير ديمقراطية. ولقد

ان صاحب الخطوات الأولى للتصنيع في أوروبا ١٩ م لا تراث برفاهية الناس كما صاحبها جشع الأثرياء ولكن كبسج جراحهم قوة العمال النامية وقوة الطبقات المتوسطة. هذا التطور لم يصل مصر خلال العقدين موضعى هذا البحث. واستمر النظام السياسى يعمل دون أن تقلقه مشكلات البلاد المتزايدة، مادامت قوات الجيش والشرطة مخلصه وتحافظ على النظام اذا ماثار الناس؛ ومُنح العمال القليل من التنازلات فى صورة قانون هدا من روعهم. أما بالنسبة للمناطق الريفية، فقد كانت منعزلة تماما، تفتقر الى أى احساس بالتضامن أو الى أية اتحادات زراعية تجمع شملها، ولذلك فان أى اندلاع لعنف فيما بينهم كان متناثرا وكان من السهل على السلطات تقويضه على اعتبار أنه غير عاوى وغير شائع الحدوث، وفى سنة ١٩٥١، ثار الفلاحون فى عنف على أملاك بعض كبار الملاك وعلى أملاك الحكومة، ولكن الحكومة أخفت الأسباب، ولكن كانت هناك تيارات ثائرة تختفى تحت ما يبدو فى البلاد من هدوء على السطح.

وقامت بمصر ثورة سياسية لم تغير الظروف الاجتماعية للبلاد تغييرا جذريا بالنسبة للغالبية؛ ألربما كان متطلبا ثورة اجتماعية؟ لقد كان هذا هو رأى المفكرين فى البلاد.

---

## هوامش الفصل السابع

---

- (١) هذا الفصل مبنى على دراسات تشارلز عيسوى. «مصر فى منتصف القرن Egypt at Mid-Century» (لندن ١٩٥٤)، «مصر فى ثورة Egypt in Revolution» (لندن ١٩٦٣)، «الأسس الاقتصادية والاجتماعية من الديمقراطية فى الشرق الأوسط

**Economic and Social Foundations of Democracy, in the Middle East**

(مجلة الشؤون الدولية International Affairs) العدد ١٣٢، المجلد الأول (يناير

١٩٥٦)، ص ٢٧-٤٢، كروتشلي A. E. Crouchley «التنمية الاقتصادية في مصر

الحديثة The Economic Development of modern Egypt» (لندن ١٩٣٨)، و.

كلياند W. C Leland «مشكلة السكان في مصر The Population Problem in

Egypt. (نيويورك ١٩٣٦)، ف. هاريسون . ا. ابراهيم F. Harbison and I. A.

Ibrahim «المصادر البشرية في المشاريع المصرية Human Resources For

Egyptian Enterprise» (لندن ١٩٥٨)، على محمد بركات «تطور الملكية الزراعية في

مصر وأثره على الحركة السياسية» رسالة دكتوراه مع مرتبة الشرف (جامعة القاهرة)، ١٩٧٢.

Lancashire (٢)

(٣) الاحصاء السنوي العام ١٩٣٢-١٩٣٣ (القاهرة ١٩٣٤)، جدول ٥ ص ٥٨-٥٩

Braille (٤)

Panacea (٥)

(٦) «If the Egyptians wanted education they should be made to pay For it, or do Without and rely on British talent.»

(٧) الاحصاء الثاني العام (١٩٣٢-١٩٣٣)، القاهرة الجدول رقم ١ ص ١٤٨.

corps d'élite (٨)

(٩) الاحصاء السنوي العام (١٩٣٢-٣٣) الجدول رقم ٧، ص ١٧٨-١٧٩ وأنظر تشارلز

عيسوي «مصر في منتصف القرن» ص ٦٧

(١٠) الاحصاء السنوي العام (١٩٣٧-٣٢) الجدول رقم ٧ ص ١٧٨، وأنظر أيضاً: الاحصاء

السنوي (٤٩-١٩٥١) القاهرة ١٩٥٣، الجدول رقم ١٥ ص ٢٨٦

Protobourgeoisie (١١)

(١٢) بياك بيرك: «مصر»، ص ٥٧٨

(١٣) الاحصاء السنوي العام (١٩٣٢-٣٣) الجدول رقم ١٢ ص ٣٦

Jean et Simone Lacouture (١٤)

Egypte en Mouvement» (١٥)

- (١٦) **Les Carres Accoucheuses de Révolution**
- (١٧) **«Bourse du Travail**
- (١٨) **Times**
- (١٩) **«Jaseph Rosenthal**
- (٢٠) **هاريسون وبرايم: «المصادر البشرية»**، ص ١٧٥
- (٢١) **رهوف عباس، «الحركة العمالية في مصر: ١٨٩٩-١٩٥٢»** (القاهرة ١٩٦٨) ص ٨٥
- (٢٢) **Butler**
- (٢٣) **هاريسون وبرايم «المصادر البشرية»** ص ص ١٥٤-١٥٥
- (٢٤) **Front Populaire**
- (٢٥) **الاحصاء السنوى العام (٤٩-١٩٥١)**، جدول رقم ٨، ص ٤٧٥
- (٢٦) **هاريسون وبرايم: «المصادر البشرية»**، ص ١٤٤
- (٢٧) **تشارلز عيسوى: «مصر في منتصف القرن»**، ص ٨٤
- (٢٨) **الاحصاء السنوى العام (٤٩-١٩٥١)**، الجدول رقم ٣١ ص ٤١٣
- (٢٩) **لمزيد من التفاصيل أنظر: شارل عيسوى «مصر في منتصف القرن»** ص ١١٥.
- (٣٠) **تشارلز عيسوى: «مصر في منتصف»**، ص ١٢٣
- (٣١) **Wendell Cleland**
- (٣٢) **«The Population Problem in Egypt**
- (٣٣) **قارن بين الاحصاء السنوى العام (٣٢-١٩٣٣) جدول رقم (١) ص ٢٢٦ والاحصاء السنوى العام (٤٩-١٩٥١) جدول (٢) ص ٣٥٢.**



## البعء الثالث : العواصف والتيارات الفكرية

يعزو المؤرخون الفضل في عصرية مصر الى جهود محمد علي والى جهود اسماعيل والى الاحتلال البريطانى لمصر في سنة ١٨٨٢ - كان ثلاثتهم جميعا عوامل غريبة عن الوطن. وبالرغم من أن محمد علي واسماعيل والاحتلال البريطانى كانوا بمثابة عوامل مساعدة هيأت التربة لظهور مفكرين مصريين في مجالات مختلفة عن تلك التى ربما اتخذوها لو تركوا لتدبيراتهم الخاصة، وبالرغم من أن تأثيرهم لا يمكن الاقلال من قدره، فهم لم يخططوا على الاطلاق تخطيطا فعالا لتشكيل أو حتى لترشيد حياة فكرية دائمية في البلاد، كما أن دورهم الذى لعبوه لم يكن أكثر من دور سلبي في تشجيع عملية التغريب (١) التى كانوا ينظرون اليها على أنها مرادفة للعصرية (٢) وأيا كانت الحياة الفكرية التى ظهرت في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين. فلم يكن لها من الأهمية ما يخدم مصالح غربائنا الثلاث: فمحمد علي، كان يريد ملكا مستقلا، ولذا كان في حاجة الى جيش عصرى وبيروقراطية عصرية، وإذا كانت قد تولدت حركة فكرية نتيجة ثانوية لمثل هذه السياسة، فلقد كانت حركة لم يعرها اهتماما كبيرا بل واستنكرها باعتبار أنها

غير موثقة لمصالحه ؛ واسماعيل كانت لديه مزاعم أنه سيصبح حاكما بالأسلوب الأوربي ، أعنى أن ينضم الى ركب الملوك ، وكانت الصحف ضرورية لتطرح صورته كحاكم متطور، ولكن عندما لجأت الصحف الى الاقتداء بمثيالاتها الغربية وانتقدت الحاكم ، اعتبرها وقاحة منها وأخضعها للرقابة ، إن لم يقم بتنقي رؤساء تحريرها ؛ وباختصار ، اتخذت الأسرة المالكة المصرية هذه المصرية وسيلة لبلوغ هدف شخصي - وكان ذلك أكبر مجد لهم - ولم يتطلعوا اليها قط على أن لها قيمة جوهرية للشعب . ولماذا كان عليهم أن يعيروها اهتماما قط ؟ فكثير من الحكام الأوروبيين في زمانهم ، أحسوا تماما بالاحساس نفسه تجاه مفكرهم من الوطنيين مثلما فعلوا هم مع المصريين ، وأساءوا استخدام الصحافة بأسلوب أكثر تطرفا من استخدام اسماعيل لها ، ولذلك فإنه بالقياس الى أوتوقراطية آل رومانوف (٢) وآل هابسبرج (٤) ، كان الحكام المصريون متورين بصورة ايجابية .

ولم تقدر السلطات البريطانية في مصر منذ سنة ١٨٨٢ فصاعدا ، ما كان يستهدفه المصريون من وراء جهودهم لطبع بلادهم بطابع المصرية ، اذ كانت السلطات البريطانية تصف هذه الجهود بأنها أشبه بمن «يحاول أن يصنع من أذن خنزيرة شرقية كيس نقود غربي» (٥) ، ولقد آلوا على أنفسهم أن يتولوا مهمة الرجل الأبيض (٦) في قيادة العالم ، وهي مهمة كانت تعنى من الناحية العملية أن تتبع مع الجماهير سياسة ملء البطن (٧) ، وتقويض مزاعم الصفوة في حكم ذاتي بأخذهم على عاتقهم أن يعملوا كسلطة مطلقة في البلاد - كلها تحت شعار تعليم «رعاياهم من الأجناس» فن الحكم الذاتي بضرب مثل بالحكم الصالح (٨) : ولكن «الرعايا» ، وبعضهم ذاق ثمار التعليم ، لم يرضوا أن يعملوا داخل الحدود الضيقة التي رسمها لهم حكامهم الجدد ، وكانوا مشوقين لطابع الحكومة يسمح لهم بممارسة حرة لمواهبهم .

ومن الواضح أن الجهود المبذولة من أجل العصرية والاصلاح أو عملية التغريب - وهى ليست بسميات مترادفة رغم كثرة استخدامهما على أنها مترادفة - مع أنها محدودة ومحددة، لا تحدث في فراغ فكري . ومثلما يحدث لطرح النهر (١) عندما تلاطمه العواصف والتيارات فيخرج في صورة مختلفة عن صورته الأولى ، كذلك أيقظت محاولات طبع البلاد بطابع العصرية حركات فكرية كما أيقظت حركات مضادة عند الشعب . ويمكن وصف هذه التيارات بوجه عام بأنها كانت تتدرج من تيار متطرف مثل في تقارب يميل للغرب ، الى آخر منهاهض للغرب ، اسلامى بحت ، مع تيار وسط يمزج بين التيارين بدرجات متفاوتة . ويصور هذا الفصل التيارات الثلاثة الممثلة للمضمون الاجتماعى السياسى في البلاد ، الذى عكس تجارب وعن الحياة السياسية والتي بدورها أثرت عليها .

وباختصار، وربما في أبسط العبارات ، يمكن القول بأن المدرسة البيروقراطية - التى عادت العصرية بعملية التغريب - أعنى فلسفة أواخر القرن التاسع عشر التى نادى بها المحتلون البريطانيون - لقيت تأييدا لدى قلة قليلة من المفكرين الوطنيين ، لأنها نادى بادخال قيم ثقافية ودينية جديدة تماما . وكان « كرومر » يؤمن ايمانا راسخا بأن مصر لا يمكن أن تظل بلدا اسلاميا لو صارت عصرية ، ولذلك وبالمنطق نفسه ، يجب أن تصبح مصر مسيحية لكى تصير عصرية أو تأخذ بشقاقة الغرب (١٠) وكثير من المؤلفين الغربيين يتتبعون اليوم ، بوعى أو بغير وعى هذا الخط نفسه من التفكير ويعتقدون أن الاسلام هو السبب الجوهرى لتخلف الدول النامية التى اتخذت الاسلام لها ديناً . ولنا هضة تلك الفلسفة نادت مدرسة متطرفة من المفكرين المضربين ، نادت بالمثل ، بالعدول عن عملية التغريب بأكملها ، وصرخت مطالبة بالعودة الى مجتمع اسلامى بحت . وفى نهاية القرن اتخذت هذه المجموعة من الأثر معقلا لها .

ولقد شهد القرن العشرون تغيرا في الموقف : مؤيدون يميلون للغرب ، كانوا في الثلاثينات مصريين وطنيين ، اختاروا تأييد التغريب مع الحفاظ على الدين ، وبمجموعة تجنبيت كل عقيدة لصالح معالجة المشكلات معالجة علمية ، بينما ظهرت مجموعة جديدة ذات اتجاه ديني خارج جدران الأزهر بين أناس لم يكتسبوا علما بالمران ممن اكتسبوا زخرف التنظيم السياسي ، وكانوا يعظون الناس منددين بالشعازات الغربية .

وهاتان المدرستان ممثلتان أحسن تمثيل ، الأولى في أعمال سلامة موسى واسماعيل مظهر وحسين فوزي الذين يمثلون الخط المماليء للغرب مع عدم المساس بالدين ، من ناحية ؛ والثانية ممثلة في جماعتي «الايخوان المسلمين» بقيادة الشيخ حسن البنا و «مصر الفتاة» بقيادة أحمد حسين ، ويمثلان الخط الديني ، من ناحية أخرى ؛ وبين هؤلاء المتطرفين هناك مدرسة فكرية أخرى أقدم عهدا ، كان مناصروها يعتقدون في إمكان تطوير العقيدة في عبارات أكثر عصرية ، أعني ، رجالا آمنوا بالاصلاح كما فعل الشيخ محمد عبده وأتباعه ، المناصرون الأساسيون لذلك الخط من التفكير ؛ كانوا يؤمنون بإمكان تعايش العصرية داخل الاطار الوطني كانوا يرون ضرورة مواءمة الأساليب العصرية بالمتطلبات المحلية ، وبذلك يخلقون شيئا مغايرا لا هو مسيحي غربي ولا هو اسلامي شرقي ، بل مزج حكيم لعناصر أفضل في كليهما . أنهم ، في اعتقادي ، الليبراليون الحقيقيون ، رغم أنه قد يمكن اعتبارهم حالمين ، اذ طرحوا رؤيا لمجتمع المستقبل ، رأوه من داخل اطار حكومة علمانية وداخل اطار اسلام متطور وعصري ، كان أكثر جاذبية . تلك الرؤيا الليبرالية كانت لها الغلبة حتى العقد الثاني من القرن العشرين ؛ والرؤى المتطرفة ، سواء لدولة اسلامية تماما أو لدولة علمانية لا مساس لها بالعقيدة تماما ، كانت لها الصدارة في الثلاثينات .

لقد اصطبغت التيارات الفكرية في العشرينات بالحماس والأمل ، اعتقادا بأن مصر قطعت شوطا طويلا منذ سنة ١٨٨٢ وأن نهاية احتلالها قد أوشكت . ومفكرو تلك الفترة ، خلفاء محمد عبده ، والتنوير الفرنسي والفكر البريطاني الليبرالي ، تمثلوا أحسن تمثيل في شخص أحمد لطفى السيد ، الذى بالرغم من أنه كان دائما يتغنى بنبرة أكثر انغزالية وعقلانية من الباقين ، إلا أن كتاباته نقلت بوضوح آمال جيله ومثله العليا ، وصورت نضالاتهم واخفاقاتهم في مواجهة العدو- في الداخل والخارج . لقد كان صاحب النظريات السياسية وفيلسوف الجيل ورسول الفكر الليبرالي للجيل الذى جاء بعده .

ولد أحمد لطفى السيد فى سنة ١٨٨٢ فى برقين ، وهى قرية صغيرة من قرى الدقهلية فى وسط الدلتا ، تقع الى الجنوب من المنصورة (١١) بحوالى ٢٠ كيلومترا . كان والده السيد أبو على ، العمدة ، رجلا عصاميا ، مكنه ذكاؤه وبراعته فى عمله من أن يصبح مالكا من ملاك الأراضى الباغى الثراء ، ثم أئتم عليه بالباشوية بعد ذلك . كان أحمد أكبر أبنائه الثلاثة عشر وكان أقربهم الى قلب أبيه . ويبدو أن السيد أبو على كان رجلا تقديما ، إذ عندما كان أدهم باشا محافظا للدقهلية ، أعجب بذكاء أحمد ، واقترح أن يتوجه الى مدرسة حكومية بدلا من دخوله الأزهر كما كان ينوى أبوه العمدة أن يفعله ، فوافق السيد أبو على ، ثم بعد ذلك بعث بكل بناته غير المتزوجات ، الى المدرسة مما زاد من ذعر أقاربه حتى اعتقد بعضهم أنه قد جن . ولم تكن لآرائه التقدمية دخل فى أسلوب حياته ، لأن السيد أبو على ظل طوال حياته المديدة ثابتا فى أسلوب حياته كعمدة قرية ، ولم يأخذ من زخرف العصرية إلا بالقليل ، بل ان أبناءه نشثوا فى مجتمع فلاحى قروى تقليدى حتى دخلوا المدرسة وواجهوا أسلوب الحياة الحضرية .

وباعتراؤه عن نفسه ، ذكر أحمد لطفى السيد أن مستواه الدراسى فى المدرسة

كان متوسطا ، ولوأنه كان متفوقا في اللغة العربية ، وهي مادة بهرته وشغفته .  
حبا دائما حتى آخر أيامه . وفي سن مبكرة دخل أحمد مدرسة الحقوق مع رجال  
صاروا أصدقاءه ، عبد العزيز فهمي وعبد الخالق ثروت واسماعيل  
صدقي . وفي مدرسة الحقوق التقى بالشيخ محمد عبده الذي صار رائده وأباه  
الروحي ، والذي كان يشبه أباه شبا ملحوظا حتى أنه كثيرا ما كانوا يخطئون  
الواحد على أنه الآخر . وبينما كان أحمد بمدرسة الحقوق قاده شغفه باللغة العربية  
إلى الصحافة ، وتولى ترجمة برقيات للمؤيد ، وانتفع زهوا عندما طلب منه عبد  
الله نديم أن يقوم بقراءة تجارب طبع جريدة «الأستاذ» ؛ ولقد أنشأ هو وصدقي  
وثروت مجلة «التشريع» لشرح القانون للشعب .

وما إن تخرج في مدرسة الحقوق حتى دخل أحمد في خدمة الحكومة ، وكيلا  
للتائب العام . وفي سنة ١٨٩٤ ، عين هو وعبد العزيز فهمي في بلدة واحدة ،  
فأنشأ جمعية سرية تهدف إلى تحرير مصر من الوجود البريطاني . ويبدو أن  
هذه الجمعية لم تكن سرية تماما ، لأن مصطفى كامل ، الذي كان أحمد يعرفه  
منذ أيام الدراسة بمدرسة الحقوق ، أخبره أن الخديو عباس قد سمع عن  
الجمعية ، ودعاه للاتضمام إلى جمعية سرية يرأسها الخديو لها الأهداف نفسها .  
وافق أحمد لطفى السيد وانضم إلى الحزب الوطني الوليد . لقد جئد الخديو:  
أحمد لطفى السيد من جراء قلمه ، واقترح أن يقضى سنة في سويسرا ويتجنس  
بالجنسية السويسرية ثم يعود لمصر لينشئ صحيفة تخدم القضية الوطنية ، لأن  
الجنسية السويسرية ستعطى أحمد لطفى السيد حصانة من رقابة الحكومة طبقا  
لنظام الامتيازات الأجنبية ، ومن ثم يكون في استطاعته أن يكتب ما يشاء  
دون ما خوف من اضطهاد .

وفي جنيف ، لحق بأحمد لطفى السيد في صيف سنة ١٨٩٥ الشيخ محمد  
عبده ، الذي سجل اسمه في الجامعة ، وسعد زغلول وقاسم أمين . وأثناء ذلك



الصيف ، كتب أحمد لطفى السيد الى مصطفى كامل يقول له انهم وطنيون يعملون من أجل وطنهم وليسوا في خدمة الخديو، وأنه إذا أصبح معوقا للأهداف الوطنية فسيكون من واجبه ازالة مثل هذا العائق ، وبدا واضحا أن أحمد لطفى السيد صار متأثرا بالشيخ محمد عبده وبسعد زغلول ، اللذين كانا سيئ الظن بالخديو. نقل مصطفى كامل عبارات أحمد لطفى السيد الى الخديو، على أثرها استقال أحمد من الجمعية السرية وعاد الى مصر ليستأنف عمله في الحكومة ، بسبب أنه لما عاد الى مصر استمر في سخطه على الوصاية البريطانية وعلى القيود التي فرضوها على المواهب الوطنية . وفي سنة ١٩٠٥ ، استقال بعد خلاف بينه وبين النائب العام . وانضم الى عبد العزيز فهمى في مزاولة مهنة المحاماة لفترة ، ولكن هذه المهنة لم تكن تتفق وميوله ؛ وكانت حادثة «طابا» سببا في تحوله الى الصحافة مرة أخرى .

اقرنت حادثة «طابا» بقوات عثمانية اعتدت على الحدود المصرية وأقامت موقعا عسكريا هناك . لم يستغ «كرومر» وجود قوات عثمانية على شواطئ قناة السويس وطلب انسحابها على الفور، وعندما قدم سفير بريطانيا لدى الباب العالي انذارا نهائيا للسلطان صيغ في عبارات قاسية ، وانسحبت القوات العثمانية ، ولكن لفترة وجيزة بدت الأمور جد خطيرة ؛ ذلك أن جريدة «اللواء» وهى الجريدة المحلية التى كان يرأس تحريرها مصطفى كامل ، خرجت تجاربتأييدها للعثمانيين ، مدعية بأنهم كانوا سادة مصر وأن لهم كل الحقوق على الأراضى المصرية . وكان لموقف مصطفى كامل المبتذل بامتهانه لكرامة المصريين نكاية في بريطانيا ما أثار أحمد لطفى السيد وكثيرين من أصدقائه ؛ فالتقوا لمناقشة الأمور وقرروا انشاء صحيفة مستقلة ، لا تتلقى اعانة مالية لا من السلطان ولا من الخديو ولا من المعتمد البريطانى ، على العكس من «اللواء» و «المؤيد» و «المقطم» التى كان يرأس تحريرها على التوالى: مصطفى كامل والشيخ على يوسف ونمر، وعلى أن يكتب فى الصحيفة

الجديدة المزمع أنشاؤها مصريون مصريين ، آخذين في اعتبارهم المصالح القومية . وفي ٩ مارس سنة ١٩٠٧ ظهر العدد الأول من « الجريدة » وكان أحمد لطفى السيد رئيسا لتحريرها ، وبه قائمة بمن ساهموا في انشائها ، كانت أشبه بقائمة تعريف بشخصيات (١٢) ، ضمت الأعيان من ملاك الأراضي ورجال المهن الحرة في مصر . وبعد ذلك بستة أشهر قرر مساهمو « الجريدة » تشكيل حزب سياسى أسموه « حزب الأمة » ، وكان أول حزب رسمى فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ ؛ وبعد ذلك بشهر واحد إذ بمصطفى كامل ، الذى لم يكن يعتبر الحزب الوطنى حزبا سياسيا ، بل « انبثاقا للشعب » ، يحوله الى حزب سياسى ، وحذا حذوه الشيخ على يوسف ، الذى أنشأ حزبا تحت رعاية الخديو اسمه « حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية » .

عرف الناس أيديولوجية « حزب الأمة » من المقالات الافتتاحية انى كان يكتبها أحمد لطفى السيد من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٤ ، وبالرغم مما فيها من الكثير من الموضوعية ، وبالرغم من مخالفتها للأسلوب الشائع فى المقالات الافتتاحية ، إلا أنها تطرح مبادئ كاملة لليبرالية بشرية . وفى البداية ، صارت « الجريدة » هدفا لسخرية غيرها من الصحف التى اهتمت بموالاتها لبريطانيا ، ولكنها بمضى الوقت صارت معروفة بأنها صوت المنطق والاعتدال ، وهى سمات قل أن تكتسب شعبية بل كانت بالفعل تجتذب احتراما . لم تكن « الجريدة » موالية لا لبريطانيا ولا للخديوي ولا للعثمانيين ، بل كانت حازمة بكل تأكيد ، موجهة للطبقة المتوسطة ، طبقة الأعيان المصريين ؛ كانت نصيرا للاعتدال فى المطالب القومية ، كما كانت على استعداد لأن تتعاون مع السلطات البريطانية ، من وراء ستار ، مقابل الوعد بجلاء نهائى ، ولكن لم يكن هذا الوعد لاثقا فى الآن . اتخذوا من البريطانيين موقفا معاديا (١٣) . لقد كانوا يعتقدون أن طنبان الخديو المطلق العنان أسوأ بكثير من استبداد

البريطانيين بما فيه من خير، لأن البريطانيين سينسحبون عندما يحين الوقت ،  
بينما سيبقى الحثيوالى الأبد . كانوا يؤمنون كما كان يؤمن كوندورسيه (١٤) ،  
أن التعليم قد يقضى الى الديمقراطية وأن التقدم الطبيعى سيتيح لهم أن يتخلصوا  
من الطفيلان فى أى صورة . والتعليم سيتيح للمرء أن يطور خصاله و يطور حاسة  
الحكم عنده ، وسيتيح له استخدام المنطق بدلا من أن يتركه تحت رحمة عاطفة  
عمياء .

ولقد كتب لمقالات أحمد لطفى السيد أن تعطى أول تعبير مصرى واضح  
لمفهوم اجتماعى سياسى للوطنية ، كان مستمدا من المبادئ الاسلامية  
والفلسفة الاغريقية وأفكار المتنورين الفرنسيين والليبراليين البريطانيين ( وحتى  
آخر أيامه كان رفقاؤه الذين لا ينفصلون عنه : القرآن الكريم ومؤلفات  
أرسطو) . كان أحمد لطفى السيد يؤمن بأن الدين يجب أنه يهتم بعلاقة الانسان  
بربه ، وان الحكومة يجب أن تكون علمانية ، وبأن الانسان فى حاجة الى دين  
ليمده بعون روحى وبمنهج سلوكى ، ولكنه فى حاجة الى حكومة ذات طابع  
علمانى قائمة على مبادئ المنفعة ، ولذلك فى استطاعة كل جيل أن يخلق  
تلك الحكومة التى قد تكون أفضل له ولا يتقيد بأراء أجداده ، رغم ما ربما  
كانت عليه من صواب فى الماضى ؛ ولتحقيق هذه الغاية نادى أحمد لطفى  
السيد بمجتمع سياسى يقتبس من الشرق أو من الغرب أو من أى مكان آخر  
أحسن العناصر المتاحة :

... المبادئ الجوهرية الجديدة يجب أن تدخل فلسفتنا الشرقية ، لأنه إذا  
كان صحيحا أن المعرفة ليس لها وطن فان تراوج علوم الشرق والغرب ، مع  
ذلك ، هو الوسيلة لاكتسابنا الحضارة ، بينما فى الوقت نفسه نحافظ بلا مساس  
على طابعنا السلوكى الخاص بنا (١٥) .

كان أحمد لطفى السيد مؤمنا ايمانا صادقا بقيم المنطق والاعتدال والتوافق ،  
وعدوا للطفيلان فى كافة صوره ، فكرية كانت أو سياسية .

إذا كان الاحتلال يستحيل أن يدوم إلى الأبد ، وإذا كانت سلطة الأمة لا تلبث أن توجه بالتربية والتعليم إلى وجهها العالى النافع ؛ وإذا كان عمر الأمة يعد بالأجيال لا بالسنين ، فمن قصر النظر وضيق الصدر وقلة التفكير أن ننظر إلى المستقبل بنظارة سوداء أو أن تأخذنا الخفة بالشطط فتخطى المقدمات إلى النتيجة جهلا بطبائع الوجود . بل الواجب علينا أن نتكاتف جميعا على انتشال الأمة من مراقد الضعف وأن نفرس اليوم معتقدين أن ما نفعله اليوم نلقاه غدا» (١٦) .

وفي مقالة افتتاحية أخرى كتب يقول :

على أن كل ما نحن فيه من سوء حال ، أخلاقيا كانت أو اقتصادية أو سياسية ، إنما سببه الأصلى نقص الحرية فى نفوسنا نقصا فاحشا ، جرّه علينا الاستعباد القديم ... فنحن المصريين أحوج ما نكون لتوسيع ميدان العمل لحرية الفرد حتى نسترجع ما فقد من الصفات الضرورية للرقى المدنى والمزاحمة فى معترك الحياة وحتى ننبد نهائيا أبكائنا على الحكومة فى الشئون الجليلة والدقيقة ، ولنخرج من هذا الاحساس الذى كأنه عام فى الشرق ، احساس أن الأمة رعية والحاكم راع ، يتصرف فى رعيته على ما يشتهيه (١٧) .

وكانت أعنف تشهيرات أحمد لطفى السيد ، موجهة ضد الاستبداد ، وبصورة خاصة موجهة ضد استبداد الحاكم ، وتلك خاصية نفرت منه الخديو عباس ، وكانت سببا فى أن بغضه الملك قواد بغضا مريرا :

الاستبداد أخص صفات الحكومة مها كان نوعها ، ملكية أو دستورية ، ولا يمنعها إلا خوف السقوط ، والظاهر من تاريخ أعمال

الفرد وأعمال الحكومات في كل الأزمنة والأمكنة ، أن الاستبداد صفة لازمة له لا تفارقه إلا بالموت أو بالصلف (الظلم كمين في النفس ، القوة تظهره والضعف يخفيه) . فمن الضروري أن يكون للحاكم حدود معينة تعييناً واضحاً عن طريق التحديد والضبط لا على طريق الشيوخ والتسامح في المعاني حدود لا يتخطاها حتى يأمن الناس من نتائج استبداده وظلمه ، وإلا فانه اذا كان معنى وجودنا في الجمعية أن نعيش أرقاء ، فأكرم بحياة الغزلة أو بالحياة الحيوانية (١٨) .

«توقف أحمد لطفى السيد عن الكتابة» في أغسطس ١٩١٤ ، ولكنه شرع قلمه مرة أخرى عندما ساعد على قيام حزب الوفد ، وآزره في ذلك عدد من المتعاطفين من حزب الأمة ؛ ولكن سرعان ما انشق الوفد ، كما سبق أن رأينا إلى جناحي يسار ويمين ، أولهما التف حول سعد زغلول ، بينما التف الآخر حول عدلى ممثلاً في حزب الأحرار ، ولذلك يمكن للمرء أن يعتبر أن كلا الحزبين انتهجا الأيديولوجية نفسها واختلفا في الأساليب والمعالجة ، وهو اختلاف قائم على صراعات شخصية وعلى غرور ذاتي أكثر من أن يكون قائماً على مثل عليا ، بالرغم من أن الوفد استطاع في الوقت المناسب أن يقيم مثلاً عليا مختلفة .

وعندما انشق أحمد لطفى السيد عن الوفد في سنة ١٩٢٢ ، قرر العدول عن اهتماماته السياسية ، ولو أنه كان يعمل من وراء ستار لوضع برنامج لحزب الأحرار الدستوريين قبل انسحابه إلى الجامعة في سنة ١٩٢٥ حيث عمل كأول مدير لها حتى سنة ١٩٢٨ عندما اشترك ، لسوء الحظ ، في وزارة محمد محمود . وعندما سقطت الوزارة في سنة ١٩٢٩ عاد إلى الجامعة مديراً لها ولكنه استقال في سنة ١٩٣٣ احتجاجاً على نقل اسماعيل صدقي لطفه حسين عميد

كلية الآداب لمنصب بوزارة المعارف ، دون مواقعة مسبقة من جانب أحمد لطفى السيد ، كعقاب لطفه حسين على كتابه الذى نشره فى سنة ١٩٢٦ ، فلما اعتبر أحمد لطفى السيد الأجراء الذى اتخذه صدقى بمثابة اعتداء على حرية أكاديمية : استقال ؛ وعاد إلى الجامعة فى سنة ١٩٣٥ لمدة سنتين آخرين عندما استقال مرة أخرى بناء على قرار تناول ضرورة انشاء حرس جامعى لقمع إضرابات الطلبة ؛ ومرة أخرى اشترك فى وزارة رأسها محمد محمود ، ولكنه عاد للمرة الرابعة إلى الجامعة وظل بها حتى أحيل إلى الاستيداع . وبعد إحالته إلى المعاش عين عضوا فى مجلس الشيوخ ، وصار رئيسا لمجمع اللغة العربية حتى وفاته فى سنة ١٩٦٣ فى سن الحادية والتسعين .

لقد مهدت أيديولوجية أحمد لطفى السيد الطريق لمفكرين من الشباب ، وكان مكتبه فى جريدة «الجريدة» منتدى يلتقى فيه الكتاب والشعراء والسياسيون ويناقشون موضوعات الساعة . لقد كان مدرسة حقيقية للثقافة الأدبية المتحررة ، فيها كانت تصاغ المفاهيم الديمقراطية والدستورية ؛ وإذا كان أحمد لطفى السيد قد أطلق عليه فى السنوات الأخيرة «أستاذ الجيل» ، فلم يكن مرد ذلك وحده لمنصبه كمدير للجامعة ، بل مرده أيضا إلى دروسه التى كان يلقيها فى منتدى «الجريدة» . وكان من بين طلاب أحمد لطفى السيد وزملائه ، ولن نذكر إلا قلة منهم ، طه حسين ومحمد حسين هيكل ومسى زيادة وسلامة موسى .

و يصعب على المرء أن يحدد الجاذبية التى كان يجتذب بها الرجال والنساء ممن اتصلوا به ، ولم يكن ذلك برافع بكل تأكيد إلى حسن منظره ، اذ كان خاليا من الجمال ، كان طويل القامة نحيفها ذا عينين غائرتين تلتقيان فوق أنف منتفخ ، وشفتاه الضيقتان تختفيان وراء شارب كث كتقليد رجال عصره . وكانت يداه هما المظهر الجميل الوحيد فيه - طويلتان دقيقتا الاطراف



يرشيقتان ، ومع ذلك كان أكثر الرجال جاذبية كما اكتشفت الناس ذلك ، كهولا كانوا أو شبابا . وعندما كان كهلا ، كان أصدقاؤه يداعبونه لأن مائدته سواء في فندق سيسيل بالاسكندرية أو البوريقاج ، كانت ترخر بالنساء من كل الأعمار ، توافدن ليقدمن له واجب الاحترام و ينعمن بداعباته اللطيفة .

و يرجع الكثير من انبهار الشباب بجاذبية أحمد لطفى السيد إلى حقيقة انه لم يكن متعاليا . كان ينصت و يعلق ولكنه لم يزجر أو يعنف أحدا قط ؛ وفوق كل شيء لم يكن يرفض آراء الشباب على أنها غير ذات أهمية ، كما اعتاد كثير من كبار الساسة أن يفعلوا ، بل كان مؤمنا وقتذاك بإيماننا راسخا في قيمة الشباب . وبفكرة أن كل جيل ناشئ يسبق من كان قبله بخطوة و يستفيد بمزايا لم تتح للجيل السابق له و بتبصرات جديدة .

كان أحمد لطفى السيد في نظر الأنجليز من بين جيله ، يبدو « واسع المعرفة ، ذكيا ، وهو بوجه عام سياسى غير أنانى أو بالأحرى سياسى مدرك . وهو كسياسى كسب احترام من اختلفوا معه ، كان واسع الفكر كما كان عصريا في آرائه وعدوا للأوتوقراطية وللأتراك » ( ١٩ ) .

وسعد زغلول ، الذى كان يحاول أن يسب كل فرد من حين لآخر ، لم تشاجر قط مع أحمد لطفى السيد عندما كان في باريس . وبالرغم من أن كل واحد منها اتخذ طريقه في سنة ١٩٢٢ ، فقد وصفه في خطبة له ألقاها في سنة ١٩٢٦ بأنه « وطنى صادق » . وعبد العزيز فهمى ، الذى تشاجر معه كل فرد ، ظل مخلصا لأحمد لطفى السيد حتى آخر أيامه ، وكذا الحال مع عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى وكل أصدقائه الآخرين . ومن الغريب حقا . سواء بالنسبة لخصومه السياسيين أو لأصدقائه ( وكثيرا ما كان هؤلاء هم أولئك ) أن أحمد لطفى السيد سعى لكسب احترامهم والحفاظ عليه وربما كان سبب هذا هو أنه لم يلجأ قط إلى القدح الشخصى ، ولقد بدا له أن المنطق

"سبحت أكثر سداً ، و كانت أكثر ، في الواقع ، رخص من بدوئتها أسياراً ،  
ولكنه كان يفضل أن يغنى والده ، يبقى للمساكين احترامه الذاتي ، ربما كان  
ذلك لأنه كان مدعواً أن وطني تزيه ، بل ، ثم إلى السامعين للسلطة  
والمنصب ، وقصّل على أن ، في الوزارة جدران ، كتبه الزاخرة بالكاتب .

كان مشاركات أحد الأمر الذي في الحياة الفكرية في عصره نادرة . لقد  
كان يرغب في تدريس - مفهوم التوعية المصرية ككيان متقل ممتزجة بصورة  
سلالية ودينية ، ولكن مع ذلك عناصرها بمجدها كونها مصرية قبل كل شيء .  
ثم لجأ بعد ذلك إلى إضاح عيوب الشعب والأساليب التي يمكن أن تعالج بها :  
ففي مقال افتتاحي مشهور ، تناول مفهوم « معطش » ، وأوضح كيف أن فضيلة  
التسامح إذا جاوزت مداها انغلبت إلى رذيلة وطنية تمثل جنأ سلوكياً .  
وحاول أن يخلق وعياً قومياً واحساساً بالواجبات والالتزامات المفروضة على  
الشعب . وهو يصرّ كلماته ، يد أن هذا الشعب « الأخلاق الدستورية » .

وكان التعليم هو محتاج ملسمته : تعليم المرأة فضلاً عن تعليم الرجل ، لأنه لم  
يكن يؤمن أنه يمكن لأبي شعب أن يتقدم لو ظل نصف الأهالي فيه جهلة ،  
ولهذا سمح وشجع المرأة على دخول الجامعة في الوقت الذي كان فيه غالبية  
أبناء وطنه يعتبرونه أمراً مشيناً تصور امرأة متعلمة .

لقد صاغ اللغة العربية في أسلوب جديد ، أسلوب كلاسيكي جديد ، كان  
قادراً على استيعاب المفاهيم التي أدخلت ، وبذلك بدأ مدرسة جديدة من كتابة  
المقالات والكتابة النثرية ، وقال : « أعتقد أن أعظم خدمة يمكن أن نسيدها  
للغتنا هي أن نجعلها لغة التعليم في مصر ، وأن نحاول أن نوحّد لغتي الأدب  
والحديث » (٢٠) ، لأنه كان يعتقد أن لغة الحديث معيبة وأن اللغة  
الكلاسيكية معوقة ، يجب اصلاحها لتصبح لغة للتعليم . وقد لقيت الكلمات  
المستحدثة أو الاستعارات المستحدثة تشجيعاً ، وكان يؤمن بأن الناس ستقرر

ما إذا كانت هذه الكلمات ستصبح مقبولة في اللغة أو منبوذة ، ولذلك كان يريد في الواقع أن تجتاز اللغة الجديدة طريقها وتصبح مستعملة .

ووضع أحمد لطفى السيد مستويات عليا في التعليم والصحافة ، فوضع مبدأ الحرية الأكاديمية في الجامعة ووجد أنه لقي احتراما ، وجعل الصحافة مهنة يمكن أن يطمح إليها رجال الأدب ، ولذلك تأثر المازنى والعقاد وهيكى وغيرهم من الأدباء المفكرين ، بسبحته عن أسلوب أكثر عصرية وطواعية للكتابة النثرية وبمثله العليا في أن الصحفي صانع الرأى العام ومعلم الشعب وليس مجرد شخص ما يبيع قلمه لمن يجزل له العطاء .

ولقد لقيت حركات المد والجزر للثقافة الليبرالية وحركة الإصلاح الاسلامية أو القومية العلمانية ، لقيت صدى في الأعمال الأدبية للعصر ، وظهرت في المائتى جريدة ومجلة التى صدرت وقتذاك في مصر ، لأنها سواء كانت هذه الصحف صحفا حزبية مثل «البلاغ» لسان حال الوفد ، أو «السياسة» لسان حال حزب الأحرار الدستوريين ، أو مستقلة مثل «الأهرام» أو نقدية ساخرة مثل «الكشكول» و «روزاليوسف» ، فانه داخل هذه الصحف شحذت اللغة الكلاسيكية الجديدة حتى تصبح وسيلة أحسن استعمالا وملاءمة لنقل الأفكار العلمية والفنية أو الجدلية .

وكما يحدث دائما لكل الأيديولوجيات ، دخلت أيديولوجية أحمد لطفى السيد الأدبية الليبرالية في صراع مع الحقائق السياسية في العشرينات من هذا القرن . لقد كانت اللجنة التى واجهت الوزارات المصرية بعد سنة ١٩٢٢ هى ما إذا كانت ستركز على حل المشاكل الخارجية التى كانت تعنى استخلاص استقلال تام من بريطانيا وعقد معاهدة ، أو التركيز على مشاكل داخلية مثل الإصلاح الاجتماعى والحكم الدستورى والتحول النظامى للسلطة . ويبدو أنه لم تكن أية وزارة بقادرة على أن تعالج كليهما فى آن واحد ، وبذلك برهنت كل

وزارة على أنها غير كفاء . وخلال العشرينات من هذا القرن ، ظل المفكرون والسياسيون متفائلين من حدوث تسوية سريعة للموضوعات السياسية . لقد بدأ الحكم الدستوري والنظام البرلماني في العمل في مصر . وكانت شخصية سعد زغلول الطاغية وتنظم الوفد يقبلان هذه التقديرات ، لأن الانتخابات الحرة كانت تعنى عودة الوفد للسلطة ولن يكون لأية أحزاب أخرى أمل في الوصول إلى السلطة ما لم تكسب تأييد القصر أو المعتمد البريطاني ؛ بمعنى آخر ، كانت تعنى أن من نصبوا أنفسهم أحرارا ودستوريين كانوا يتبعون أساليب بعيدة عن الحرية وعن الدستورية للوصول إلى السلطة معتقدين أنهم سيحكمون بأسلوب حر دستوري ؛ ولم يكن صدقي حُرًا ولا دستوريا ، وبرر أوتوقراطيته بقوله أنه لو وقع الناخب تحت تأثير شخصية طاغية مثل سعد زغلول ، فباطل تصويته لأنه لن يصلح لأن يمارس اختيارا حرا . (٢١) ولقد قال هيكل ، المتحدث الرسمي باسم الأحرار الدستوريين أنه يؤيد الديكتاتورية لو كان حزبه هو الذي يملئ أرائده . وبنهاية العقد ، بدا لمن لم يكونوا يلعبون على المسرح السياسي في ذلك العصر ، أن المفكرين كانوا ينادون بمثل أعلى تجر يدى بينما يسير السياسيون في طريقهم الذاتى الملتوى وان كان واقعا .

وهناك دائما فجوة بين ما ينبغى أن يكون وما هو كائن . هناك دائما هوة بين آمال الشخص وانجازاته . لقد حاول المفكرون أن يؤثروا على كل من السياسيين وجماهير الشعب بنشر ما يمكنهم نشره من معرفة ، مع تركيز على أهمية الاجراءات الديمقراطية وعلى المفاهيم الدستورية لحرية التعبير وحرية الفكر ، على أمل أن تجد تعاليمهم أرضا صالحة . هذا هو السبب في أن تركزت الموضوعات الفكرية في العشرينات من هذا القرن على أعمال اثنين من العلماء هما : على عبد الرازق بكتابه «الاسلام وأصول الحكم» ، وطه حسين بكتابه «في الشعر الجاهلى» ؛ وكلا الكتابين ، كما سبق أن لاحظنا ، أحدث ثورة

ومصدر ومع ذلك ، فقد أسس مبدئين صاروا بمضى الوقت عاديين . وقد عبّر كتاب على عبد الرازق عن اعتقاد كان شائعا بين كثير من المفكرين وصار أكثر تقبلا بعد أن أنهى « مصطفى كمال أتاتورك » الخلافة في تركيا ، أعنى أن الرسول عليه السلام لم يبعثه الله ليؤسس نوعا من الحكومة ، بل ليقم ديننا ، وهكذا أمكن التعبير عن الهوية بين الدين والحكومة التي كانت آخذة في الاتساع طوال العقدين الأخيرين ، أمكن التعبير عنها في عبارات واضحة ، وصارت العلمانية في الحكومة ، بمضى الوقت ، مبدأ قائما . ولم تكن العلمانية تعنى الحاد وكفرا (٢٢) كما كان العلماء يفترضون فيها فور سماعهم لاسمها ، بل تعنى أن الاسلام دين لا يحتاج لأن يكون طرفا آخر في حكومة وأن الحكومة لا دخل لها بالدين . كان الناس يدينون بالولاء للحكومة ولوطن ولا يدينون بالولاء للخليفة ، ولذلك كان أى حاكم حكمه مؤقت ولم تكن سلطاته مستمدة من الدين . كان على المسلمين أن يمضوا بعض الوقت ليتلوا ذلك الدواء ، بل وفعلوا ذلك ، بالرغم من أن البعض منهم لا يزالون حتى الوقت الراهن يجدون أن هضمه عسير .

والكتاب الثانى الذى ألفه طه حسين ، طبق فيه المنطق الديكارتي (٢٣) على النقد الأدبى ، وهو فى هذه الحالة طبقه على الشعر فى العصر الجاهلى . هذا المنهج قاد طه حسين إلى التساؤل عما إذا كان مثل هذا الشعر كتب فعلا فى العصر الجاهلى ، وهو يتساؤل هذا أسأل طه حسين الدماء بمناهجه لأنها لو طبقت على النصوص القرآنية لأمكن أن تسبب شگوكا خطيرة فيما يتصل بصدقها . وازاء الهجوم الضارى الذى واجه كتابه ، اضطر طه حسين إلى سحب كتابه ، وكتب خطابا مفتوحا دافع فيه عن نفسه كمسلم وكمؤمن ، ولكنه فى السنة التالية أعاد كتابته وأعاد نشره تحت عنوان مختلف بعد أن حذف أكثر الفقرات إثارة للهجوم عليه .

وبينا نجد أن هذه الموضوعات على مستوى واحد ذات طبيعة دينية ، اذ بها على مستوى آخر موضوعات جوهرية بالنسبة للحياة السياسية والفكرية المقبلة للبلاد . لأنه لو كان لا بد من أدخال روح علمية حرة وعقلانية ، اذن فالمنطق ، وليست الروابط العاطفية ، هو ما يجب أن يصبح القاعدة في مناهج البحث . وفي الواقع ، لقد طالب طه حسين بأن يكون حتى للملحد الحق في أن يدافع عن نفسه دون ما خوف من التأثير منه . ولقد نادى طه حسين قبل كل شيء بحق حرية البحث وفقا لقواعد المنطق . ولقد زاد هذا الموضوع في تفاقم الصراع بين القديم والجديد الذي لم يحسم حتى اليوم .

ودخلت الثلاثينات في فترة قنوط وشعور عام بالفشل . ولم تعد هناك شخصية سعد زغلول لتطغى على النشاط السياسى وتوحى بالثقة بأن كل شيء على ما يرام وبأنه كان خصما قادرا على أن يتصدى للقصر والمعتمد البريطاني ، اذ كان النحاس بديلا ضعيفا ؛ ثانيا ، نظرا للافتقار إلى الخبرة الداخلية ، ونظرا للتدخل من جانب الملك وبريطانيا ، لم تنح للحكومة الدستورية فرصة قط لأن تتزعزع بلاقيد ولم تجد حافزا لها على العمل ، ولذا ساد الحكم بمرسوم قانون مدة بلغ طولها طول مدة الحكم من خلال البرلمان ، وكانت اجراءات صدقى القممعية أكثر قتامة من تلك التى اتخذتها أية أوتوقراطيات سابقة . ثالثا ؛ ركزت الأزمة المالية الاهتمام على المتطلبات الأولية للطعام والكساء ، واضعة مسألة الصراع من أجل السلطة فى المقام الثانى عند رجل الشارع الذى كان ينظر إلى المشاحنات وقتها نظرة مريرة . وأخيرا ، هزت أزمة الديموقراطيات فى الغرب ثقة الكثيرين فى قيمة الديموقراطية . وزاد الاعجاب بالفاشية (٢٤) عندما جعل موسولوىنى القطارات تسير فى مواعيدها وأجبر المالكين على ابتلاع زيت الخروع . واعتقد بعض المصريين أن هذه الأساليب قد تكون أكثر نجاحا فى مصر عن الأنظمة الديموقراطية ، ولذلك ، ظهرت فى الشوارع القمصان الزرقاء المتتمية لحزب الوفد



والعهد هناك الخبز، راء التسمية لصبر المنة . مما يثبت نفس الأسلوب الضارى  
الاستعداد الذى كان يملكه . فطراؤه الدائري .

م . . . . . يوضح أن التقليد الثقافي الميراثى . . . . . فهو لأحزاب المتطرفة ،  
اد استمر بل منها فى الوجود جنبا إلى جنب . . . . . كتابيه الثلاثينيات الرئيسيتان  
الداعيتان "المفكر التصوري" هما : طه حسين ومحمد حسين . . . . . ومع ذلك فقد  
كتب كازال بلين ثلاثينيات كتابا دأوا . . . . . موضوعات دينية ، فألف  
طه حسين كتابا من ثلاثة أجزاء هو «على هامش السيرة» (١٩٣٧-٤٣) ،  
وقد رأى بعض المؤلفين فى هذا الانشغال فى الاسلام تذكر من طه حسين لآرائه  
التحريرية السابقة ؛ (٢٥) كما لاحظ البعض أن طه حسين قد نشر فى العقد  
نفسه كتابه «عن بعيد» (١٩٣٥) وهو مجموعة مقالات ردد فيها معتقداته  
الفكرية وعلّق فيها على الهوة القائمة بين الحياة الفكرية فى العشرينات  
والثلاثينيات . (٢٦)

ولما خلقت أساليب القمع التى أوجدتها اسماعيل صدقى فى  
الثلاثينيات ، خلقت الحاجة إلى معالجة جديدة للسياسات . وقد أحس طه  
حسين ببغاش صدقى عندما نقله ؛ دون ما ملاءمة إمكاناته ، من منصبه الجامعى  
ودفع به إلى وزارة المعارف ، وهكذا يستطيع المرء أن يفسر اهتمام طه حسين  
بالموضوعات الاسلامية على أنه تكتيك رُسم لتجنب القمع الرسمى ، (٢٧)  
«كمحاولات لاعادة عرض أساطير الاسلام بأساليب تتمشى والوعى المصرى  
الحديث» (٢٨) وكإعادة صياغة لرأية بأن دور الدين هو اراحة نفوس الناس  
وليس لترشيد أفعالهم السياسية - وأن نفوس الناس كانت فى حاجة إلى مزيد  
من الراحة فى عهد صدقى .

اتبع محمد حسين هيكلا خطيا فكريا شبيها بخط طه حسين ؛ ففى  
العشرينيات نشر سلسلة من المقالات فى «السياسة» دافع فيها عن «طه

حسين» و «على عبد الرازق» ، وهما جرم فيها العلماء بأنهم معوقين. وبالرغم من إيمانه الراسخ بقيم التقاليد المتحررة ، نشر هو أيضا في الثلاثينات سلسلة من الكتب عن موضوعات دينية : «حياة محمد» (١٩٣٥) التي ظهرت أول ما ظهرت كمجموعة من المقالات ، و «في منزل الوحي» (١٩٣٧) ، وأعقبه بعد ذلك بسلسلة تناولت سير الخلفاء الراشدين . وكما حدث مع طه حسين ، وصف بعض المؤرخين هذا التحول في الموضوع بأنه «أزمة التوجه» ، في حين وصفه البعض الآخر بأنه محاولة من جانب هيكل ليخلق ايديولوجية وطنية تركز على الاسلام ، ولم يكن هذا التحول انكارا لحياة الغرب العقلانية لصالح حياة الشرق الروحية بل تطويرا لقيم كليهما ، لأن هيكل أراد أعظم قدر ممكن من الحرية في ضوء كل من التاريخ الغربى والإسلامى . (٢٩)

شهد هيكل تزايد الهوة بين فلسفة صفوة الأحرار، الذى كان هو نفسه الداعية الرئيسى لها وبين آراء جماهير الشعب. لقد كان هو بصورة خاصة عرضة للاتهامات بالالحاد التى كان يشنها الوفد عليه وعلى حزبه ، ولابد أنه لاحظ زيادة الاهتمام بالدين وسرعة ظهور جماعة «الاخوان المسلمين» ، ولذلك تحول إلى الموضوعات الدينية كضرورة بيداغوجية ، وسيلة لتعليم الجماهير أن استخدام المنطق لن يقلل من شأن الدين كما كان يخشى البعض أنه لابد فاعله ، بل سيصبح المنطق ذاته أساسا للإيمان بالدين ، وهو وضع كان مخالفا على خط مستقيم مع خط مستقيم مع خط طه حسين وهو أن الدين والمنطق يعملان في مجالين مختلفين .

وأظهر الوجه الآخر من العملة الفكرية : استخدام الدين استخداما مختلفا تماما . لقد أوضح ظهور حركة وطنية ذات اتجاه اسلامى ، بوحى من نفس القلق الذى كان يجتاح البلاد ، ولم تكن لها جذورها في التقليد الثقافى الليبرالى بل كانت بالأحرى تبحث عن نجاة لها داخل مجتمع اسلامى قديم -

غارق في القدم السحيق . وجّه الاخوان المسلمون اللوم إلى التغريب والعصرية للحالة المؤسفة التي وصلت اليها السياسات المصرية ، ولما وجدوها عاجزة ، تخلوا عنها تماما . كما كانت نجاتهم تكمن في العودة إلى سنن الإسلام وإلى إقامة دولة اسلامية حقه على غرار عهد الخلفاء الراشدين ، كانت رسالتهم بسيطة ، وكانت موجهة إلى كل من الجماهير غير المتعلمة وإلى الصفوة المتعلمة الذين صاروا وقد وضحت لهم الحقيقة بما رأوه من الاحباطات السياسية للأحزاب .

جلبت معاهدة سنة ١٩٣٦ مشايعين جدد للاخوان . لقد أحس كثيرون أنهم قد خدعوا وأنهم قد كافوا وحاربوا طوال مثل هذه السنين العديدة ليقبلوا معاهدة كان في امكانهم الحصول عليها منذ عقد مضى . لقد أحسوا بأن قد خانتهم حكومة بائسة وعدتهم باستقلال تام ثم قدمت لهم ما يعتقدون أنه نقيض ذلك ، إذ لم يتبدل شيء ، فالملك مازال استوراطيا ، ولكنه كسب حب الكثيرين من أبناء الشعب ، ولذا فقد بدا أن نفوذه آخذ في الزيادة بالأحرى ، بدلا من أن يكون آخذا في النقصان ؛ واستمر البريطانيون باقين هناك في احتلالهم للبلاد ، بل صار على مصر الآن أن تيسر استمرار وجودهم بإنشاء طرق وتقديم تيسيرات لهم على حساب الشعب . أهم من هذا ، أن الوفديين ، الذين ذاقوا طعم عداوة الملك وعانوا خلال خمس سنوات من ابعاد عن النفوذ السياسي ، كانوا يزدادون تقربا من البريطانيين على اعتبار أنهم حماة الوحيدون من النسيان السياسي الذي كابدوه طوال حكم صدقي . لقد وعد الاخوان بتغيير ، ولذلك نجحوا في دعايتهم وفي انجازاتهم الاجتماعية الاقتصادية حتى أنها كسبت مشايعين لبرنامجها السياسي أيضا :

ولد الشيخ حسن البنا ، مؤسس الإخوان المسلمين ، في سنة ١٩٠٦ في مدينة صغيرة في الوجه البحري بالقرب من الاسكندرية (٢٠) كان حسن ابنا لواعظ ، جذبتة في مستهل حياته حياة الدين واتجه نحو الطوائف الدينية

والصوفية ، وانضم إلى بعضها . وبعد أن أنهى تدريبه بمدرسة المعلمين الابتدائية ، التحق بدار العلوم بالقاهرة في سنة ١٩٢٣ ، وما ان تخرج منها بعد دراسة استمرت أربع سنوات . حتى عُيِّن معلما للغة العربية بمدرسة ابتدائية بالاسماعلية .

وكانت الاسماعلية وقتذاك مدينتين في مدينة : الحى الأوربي وبيت القناة ويقطنه موظفو شركة قناة السويس ، وكانت شوارعها واسعة غرست على جانبيها الأشجار ، وبه فيلات أنيقة تحوط كل منها حديقة منسقة غاية في العناية بها ، تزدهر فيها وفرة من الزهور وبها أشجار الفواكه . وعلى طول القناة كانت تنمو غاية كبيرة من أشجار الكازيواريانا (٣١) والكافور (٣٢) وعلى الطرف الآخر كانت هناك نوادى رياضية أنيقة ، وفيها كان موظفو القنال ، وغالبيتهم يتكلمون الفرنسية ، يسرون عن أنفسهم ، كانت الحياة بالنسبة لهم سعيدة جدا ، وكانوا غالبا ما يفضون الصيف بالخارج في أوربا بدلا من قضائه في الاسماعلية ؛ وتجاه حافة الصحراء ، يقع النصف الثانى من مدينة الحى الوطنى ، بشوارع الضيقة وبقذاراته وباحتفاظه بالسكان . وكان التناقض بين الحين صارخا ، مما ولّد فى حسن البناء كراخية وبالتالى مقنا لكل ما هو غربى .

وفى الاسماعلية ، أخذ حسن البناء على عاتقه أشق عمل وهو تشكيل جماعته ، وتحقيقا لهذا الغرض أنشأ جماعة الإخوان المسلمين فى سنة ١٩٢٨ . وخلال أربع سنوات أنشأت الجماعة فروعا فى كل مدن منطقة القنال وفى القاهرة . وكانت الأكتتابات التى تجمع من أعضاء الجماعة ومن التجار المحليين بل ومن شركة قناة السويس ، قد أتاحَت لهم بناء مسجد وعدة مدارس دُرِّب فيها الصغار تدريبا دينيا سليما ، لم تستطع التأثيرات الغربية التى كانت موازية فى نظرهم للإلحاد ، أن تدخلها .

وفي سنة ١٩٣٢ ، طلب حسن البنا أن ينتقل إلى القاهرة ، التي من وقت انتقاله إليها اتخذها المركز الرئيسي لنشاطات الإخوان . ولقد شهدت السنوات العشر التي تلت ذلك ، سبع مؤتمرات للإخوان ، طوّرت الأسس النظرية والأيدولوجية للإخوان ، كما شهدت إنشاء جهازهم السري .

وظهور الجماعة السريع لم يردون أن يلقي معارضة . وقبل انتقال حسن البنا إلى القاهرة ، وُجّه إليه اتهام في الوقت نفسه بأنه شيوعي وبأنه وفدي يعمل ضد حكومة صدقي وأنه جمهوري يعمل ضد الملك فؤاد (٣٢) ؛ وبرئت ساحة حسن البنا من هذه الاتهامات المتناقضة ، بيد أنه من الطريف أن الاتهامات ذاتها كانت تكسب خاصية لحسن البنا وهي ما يبدو من أنه كان يظهر بمظهر مختلف مع اختلاف الأشخاص الذين يتعامل معهم ، ولقد أتاح له الغموض الذي كان يحوطه وبحوط مثله العليا أن يجتذب أعرض فئات الشعب ، فلربما كان هذا التأثير مستحيلا على أي برنامج حزبي سياسي معروف .

تشكلت جماعة الإخوان المسلمين في أعز وقت لحكومة صدقي ، عندما كان الوفد في اضطراب ، وفي الوقت الذي صارت فيه الثورات والاضرابات أمر عاديا ، وعندما بدا أن البريطانيين راسخون إلى الأبد . لقد بدا حسن البنا ، لبعض الناس ، أنه جاء بأسلوب بديل لمعالجة السياسة ، أسلوب رأت فيه جماعات الأقلية السياسية حليفا قويا يمكن استخدامه ضد الوفد ، حزب الأغلبية ؛ وكان كلا الوفد والإخوان منظمين شعبيتين لهما جمهرة ضخمة من المشايخين لهما . ولم تأت سنة ١٩٣٦ حتى انشأتا منظمين شبه عسكريين (٣٤) ، وهكذا كان في استطاعتهما أن يستخدماهما ، إحداهما ضد الأخرى لتلغى إحداهما الأخرى ، مثلما حاول على ماهر أن يفعل في سنة ١٩٣٩ عندما طلب معونة الإخوان وحصل عليها . على أن الوفد فاز في النهاية بالتأييد البريطاني ، وكان ذلك أقوى ، ولكن ماذا كان الإخوان يمثلون بالضبط ؟

— قال حسن البنا : «أيديولوجيتنا تسترشد بكتاب الله وحياة الرسول» ، قول يبدو عظيما جدا ولكنه ليس واقعا تماما ، ومع ذلك فقد خدمت البنا تماما في أن يكون له تأثيره في دخول الشعب في حظيرة الدين حتى صار الدين مجال الاخوان شبه المطلق لهم ، كما صار تحليلا لكل سياساتهم مهما كانت ؛ لأن البنا كان يقول : « فينا كل خير » ( ٢٥ ) ؛ وفي طيات هذا المعنى أنه من ليس منا فلا خير فيه .

ويبدو لبعض المؤرخين أن حسن البنا كان شديد التمسك بالمظاهر الدينية للجماعة إذا ما تولت الحكم حكومة قوية يرأسها رئيس وزراء قوى ، وكان يهتم بالآمال السياسية إذا ما وليت الحكم وزارة ضعيفة . والحقيقة هي أن حسن البنا غير أساليبه لتوائم الجو السياسي في عصره وليحقق أهدافه الرئيسية التي كانت تنادى بفرض زعامة مطلقة على البلاد واحلال جماعته محل كافة الأحزاب السياسية ، وكان هدفه المباشر وهو التصدي للوفد والاحلال محله ، ولذلك ، فإن النحاس الذي كان يطلق عليه أتباعه «زعيم الأمة» ، زعزعت الثقة فيه بأسلوب ماكر وأحبطت مزاعمه عندما اختار الاخوان شعارا لهم «الرسول زعيمنا والقرآن دستورنا» . وهو قول لا يمكن لأى مسلم أن يغالط فيه ، فضلا عن أنه وضع النحاس في وضع لا يحسد عليه في المطالبة بلقب زعيم .

هناك من يقدمون دليلا قويا يدعم اعتقادهم بأن الاخوان كانت تساندهم السلطات البريطانية وأنهم يدينون بظهورهم إلى الانجليز الذين أرادوا استغلال الاخوان ضد الوفد : ففي المقام الأول لم يهاجم الاخوان الوجود البريطاني في مصر حتى منتصف الأربعينات . وفي الوقت الذي عدت فيه الجماعة خمسين مطلباً لها في واحدة من «رسائلها» التي تضمنت هجوما على الاستعمار عُبر عنه في بنود عامة ، لم يرد ذكر لاستقلال مصر أو لانسحاب



القوات البريطانية من الأراضي المصرية (٢٦) ، وهو إغفال غريب جدا ،  
ثانيا ، كان الاخوان يجأرون في مطالبهم بعودة الخلافة ، في الوقت الذي كان  
مثل هذا المطلب يسير في خط مغاير بصورة عنيفة ضد المطالب القومية ؛ وكان  
الوطنيون يعتبرون أية مطالب تنادى باحياء الخلافة إنما هي تحويل اهتمام  
بوحى من البريطانيين تُخطط ليحث السذج على الابتعاد عن الموضوع الرئيسى  
وهو الاستقلال ، ومن ثم ، فانه يذو اذن أن نشاط الاخوان كان يسعى إلى  
التخلي عن النشاط الوطنى من خلال تركيزهم على عودة لخلافة اسلامية (٢٧)

ثالثا ، وأكثرها دهاء ، أن الموقف الذى اتخذته الاخوان ضد التعليم  
العلمانى موقف كان ظاهريا موجها ضد الغرب ، ولكنه كان يساعد على إثارة  
عداء الطائفة المسيحية في مصر وليخلق الشقاق . وفي ذلك الوقت كانت هناك  
بعض الاضطرابات حول النشاطات التبشيرية التى فشلت بوجه عام في تحويل  
المسلمين ، وإن كانت قد حوّلت بالفعل بعض الأقباط إلى المذهب  
البروتستانتى . واستخدم الاخوان النشاطات التبشيرية في التشكيك في الآراء  
الغربية الأصل عن طريق مساواة الدعوة التبشيرية بالدعوة إلى الأخذ بالفكر  
الغربى وبالأدعاء بأن كل الفكر الغربى محاولة لهدم الاسلام . وحسن البناء ،  
بعمله هذا لم يجن من ورائه عداء عدد من المفكرين المصريين فحسب ، بل  
استطاع أيضا أن يكسب عداء عدد من الأقليات غير الاسلامية ؛ فالأقباط  
الذين تخلصوا من جانب مخاوفهم من السيادة الاسلامية في غمرة حماسهم  
الوطنى سنة ١٩١٩ والذين انضموا إلى الوفد بأعداد ضخمة ، عادوا الآن مرة  
أخرى إلى مواقفهم الطائفية في مواجهة هجوم الاخوان ضد الغرب وضد  
الحركات التبشيرية ، وما يتضمنه ذلك من هجوم ضد كل من هم غير  
مسلمين .

وباختصار ، في زمن كانت فيه النشاطات الوطنية متركزة على توحيد

المصريين جميعهم ضد العدو المشترك - الاحتلال البريطاني وأعوانه - كان الاخوان يتجهون اتجاها معايرا و يعملون تجاه استقطاب المجتمع المصري وتسليط كل مجموعة ضد الأخرى تحت اسم الدين ، وقلة من الناس هم الذين أدركوا ما وراء ذلك من خطر . كانت غالبية الشعب متأثرة فحسب بسلوك الاخوان وبحقيقة أنهم كانوا يقيمون مساجد ومدارس وصناعات ريفية ، وكانوا متأثرين قبل كل شيء بحقيقة أن الاخوان كانوا يدعون بأنهم حركة «سلفية» تحاول أن تعيد إلى حظيرة الدين : الكافر الذي حاد عن طريق الصواب . لقد وعدوا صفار رجال الأعمال وأدنى الطبقة المتوسطة بمن صدمهم الكساد الاقتصادي ، وعدوهم بمستقبل مليء بالأمل ، وبحكم العدل الذي سيختفى فيه المستغل الأوربي ، وبأن الصناعة المحلية ستزدهر مرة أخرى كشاهد على جهودهم في مجال العمل ، وكانت جهودهم في الواقع جهودا موفقة . أما شباب الطلاب ، فقد كونوا لهم جمعية سرية وزودوهم بالسلاح ، وبعد ذلك نادوا بالقيام بحملة صليبية لتحرير فلسطين . وفي غضون ذلك ، سعوا إلى إسقاط الحكومة «الحزبية» لتحل محلها حكومة أكثر عدلا ، حكومة ذات طابع اسلامي ، ولنهضة الآخرين ، أقاموا من أنفسهم حصنا منيعا ضد الشيوعية الزاحفة .

وما أن ينضم الفرد إلى الجماعة حتى ينحرف كلية في الحركة ويتشبع تماما بأفكارها ، حتى ينجم عن ذلك منظمة متماسكة ومتحدة خاضعة لما يمليه المرشد العام ، حسن البنا . لقد كانت منظمة لم يكن فيها مجال للمنشقين ، ولم تكن تسمح لأى عضو أن يناقش أهدافها . من هاجمها كانوا يتهمون بأنهم مناهضون للإسلام وأنهم باعوا أنفسهم للغرب وأنهم خانوا دينهم وثقافتهم . ولم تكن هناك من فائدة في الخوض على عقيدة القومية مقابل الولاء الدينى أو الدستور مقابل القرآن الكريم ، لأن «القومية» و«الدستور» عبارتان مستحدثتان (٢٨) ولم يكن ماضى انجازهما يباعث على الرضا إذا ما قورن

بالحماس الدينى . لم تكن هناك من فائدة أن تقول للناس أن ثنائيتها زائفة وأن القومية والدستور لا يناوئان الدين وأنه لا مجال للمقارنة بين أمور غير متشابهة . عارض الإخوان موضحين كيف أن الحكومة العلمانية قاصرة وجادلوا بأن الحكومة الدينية قد تكون أكثر توفيقا . كانت هذه أوقات خبرت نفوس الناس - فوضى سياسية وكساد اقتصادى ، كلها مجتمعة دفعت بشعب غاضب إلى الدين ، واتخذت جماعة الإخوان بعض مظاهر حركة تشبه حركة المهدي كوسيلة للخلاص من خضم سياسات الأحزاب . وبالرغم من أن الإخوان وعدوا بالكثير وأعطوا القليل فى المجالات الاجتماعية الاقتصادية ، فقد عوضوا عن ذلك التقصير بما أمدوا به أسرة المجتمع كله من راحة ميكولوجية . كان للرجال اجتماعاتهم اليومية ، وكانوا يحضرون المحاضرات الأسبوعية التى كان يلقيها المرشد العام ، أما النساء ، فقد أنخرطن فى جماعة «السيدات المسلمات» حيث كن يزودن بتعليمات ويلقن بالمثل العليا للجماعة ، أما الاطفال ، فقد أقام لهم الإخوان مدارس ، كما كانت لهم تجمعاتهم الاجتماعية الخاصة بهم . ولقد بدا للإخوان أن مثل هذا التجمع ذاته ينقذ المجتمع الإسلامى من التمزق ومن التردى فى فساد الأساليب الغربية .

لقد ألقى الإخوان لوم كل احباطات المجتمع المصرى ، وما أكثرها ، ألقوها على الغرب وخصوه بها . لقد دارت العجلة دورة كاملة من عهد «الافغانى» وتعاليمه . كان الافغانى قد ألقى لوم تدهور الشرق على حقيقة أن المسلمين تخلوا عن دينهم . لقد نادى بأن الخلاص يكمن فى العودة إلى المبادئ الحقيقية للإسلام وروح الإسلام ولكنه دافع أيضا عن الأخذ بالأساليب الغربية وبتكنولوجيا الغرب لتتيح للشرق أن يقابل تحدى الغرب على قدم المساواة ، أما الآن ، فحسن البنا يقول إن الإسلام فى حاجة إلى إصلاح ، بالعودة إلى عصر الخلفاء الراشدين ، بالالتزام بحرفية الشريعة ، وقبل كل شئ تجنب أى

شئ، أخذ عن الغرب ، ومعنى هذا أن نخلف وراء ظهورنا ثلاثة عشر قرناً وأن الدين والممارسات الدينية لا يعاد تفسيرها بل نعود بها إلى الأصول .

وسرعان ما اكتسب حسن البنا الشهرة بأن صار إماماً ، وهى شهرة لم يحاول أن يتخلى عنها بل على العكس حث عليها . لقد ساعد على خلقها بسرده قصصاً يتضح منها أنه نجا من الضر بمعجزة (٣٩) ، وأيد هذه الإمامة بنظام اتخذ صورة «بيعة» بايعه فيها كل أعضاء الجماعة كما لو كان قائداً في مجتمع إسلامي في العصور الأولى للإسلام . ولم تأت سنة ١٩٤٩ حتى ادعى الإخوان بأن جماعتهم تضم ما يقرب من ٢ مليون من التابعين ، وهو رقم أثار تحدياً جاداً من جانب خصومهم الذين كانوا يعتقدون أن رقم مائتى ألف هو أقرب للصواب . ولما كان كثير من الإخوان ينتمون إلى خلايا سرية وآخرون مكلفون بالتغلغل في كثير من التجمعات السياسية ما أمكنهم ، وذلك بقصد تقويضها من الداخل ، فلقد كان من المستحيل معرفة الأرقام الصحيحة ، وتبقى حقيقة أن منظمة الإخوان صارت بسرعة فائقة ذات نفوذ سامي في البلاد ، وصارت عاملاً مؤثراً تنافست كل الأحزاب السياسية على خطب ودها ، بل إنه في سنة ١٩٤٢ ، وصل الوفد إلى اتفاق مع الإخوان ، إذ حدث في ذلك الوقت أن قرر حسن البنا أن يرشح نفسه للانتخاب ، فأجبره النحاس على سحب ترشيحه ، ولكن فقط مقابل وعد بالسماح للجماعة في حرية نشاطها وبأن توجه تأنيبها إلى بيع الخمر وإلى الدعارة ، الأمرين اللذين استشرى من جراء الحرب وتدفق قوات الحلفاء على مصر (٤٠) .

وتغير تاريخ جماعة الإخوان المسلمين كما تغيرت مثلها العليا السياسية بعد ذلك في الأربعينات ، عندما أوعز حسن البنا باغتيال محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء وقتذاك ، وسليم زكى حكمدار الشرطة الذى اغتيل بعد ذلك ، ولو أن معالجة هذا الموضوع ليس مجالها هذا البحث .

وليس أمرا غير عادي في تاريخ البلدان الاسلامية أن نرى حركات ثورية تظهر متخفية تحت ستار خلاف ديني ، ولم تكن حركة الإخوان بمختلفة عن غيرها من الحركات الاصلاحية/الثورية على مدى العصور. وكان الاختلاف الوحيد يكمن في حقيقة أنها كانت أفضل تنظيما عن معظم الحركات الأخرى ، وأنها عندما أوقف نشاطها في مصر ، انتشرت في بلدان عربية أخرى حيث هي مستمرة في أداء عملها حتى الوقت الراهن ، ولكنها منظمة دينية أكثر من أن يكون لها الكيان السياسي الذي كان لها في مصر. أما عما إذا كانت ستعود سياسية مرة أخرى وتنهض مرة أخرى مثل العنقاء من الرماد ، فالزمن كفيل بالرد على هذا التساؤل .

إذا كان طه حسين ومحمد حسين هيكل أديبين أولا وصحافيين ثانيا ، فلقد كان سلامة موسى الذي قاد التيار الفكري الثالث في أيامها الصحفي الذي لا يبارى أولا وأخيرا وداثما .

ولد سلامة موسى ، وهو ابن لأب قبطي ، سنة ١٨٨٧ في قرية بالقرب من الزقازيق بالوجه البحري (٤١) . كان أبوه موظفا في الحكومة ، توفي عندما كان سلامة في الثانية من عمره ، ولكن كان لأسرته بعض الأملاك كما خلف له أبوه معاشا ولذلك لم يكن فقيرا معذرا . التحق سلامة موسى في طفولته بعدة معاهد : ككتاب قبطي فكتاب اسلامي فدرسة قبطية فدرسة حكومية في الزقازيق ثم انتقل إلى القاهرة لاتمام دراسته الثانوية في مدرستي التوفيقية والخبديوية .

وبينا كان سلامة موسى بالقاهرة ، شغف بالصحافة في عصره ، فقرأ في «المقتطف» عن دارون (٤٢) ونظرية النشوء ، ومن كتابات الدكتور شبلي شميل عرف لأول مرة «الاشتراكية» - مفهوما ملك عليه تفكيره ، وصار فيما بعد سلامة موسى أكبر مفسر للاشتراكية القابلية في مصر . وقرأ سلامة موسى

أيضا عن الكتاب العرب الأقدمين ولكنه سرعان ما أعرب عن وفائه التام للكتاب الغربيين الذين قرأ عنهم معظم ما قرأ مترجما .

وفي سنة ١٩٠٩ قام سلامة موسى بأول رحلة له بالخارج وقضى سنة في باريس وبعد عودته إلى مصر ببضعة أشهر سافر إلى فرنسا ليقضى سنتين أخريين فيها شغل نفسه بقراءة كتابات الاشتراكيين الفرنسيين كما قرأ مؤلفات إبسن (٤٣) الذي كانت تتناول مسرحياته أحوال المرأة في الغرب ، ففتحت عيني سلامة موسى على سوء حال المرأة في الشرق .

وقضى سلامة موسى السنوات الأربع التالية في إنجلترا ، وكان يأمل أن يستكمل دراسته فيها للحصول على درجة في القانون ؛ ولكنه التقى في إنجلترا بجورج برناردشو (٤٤) ، وصار عضوا في الجمعية الفابية ، ومنذ ذلك الوقت فصاعدا ، لم يكن هناك من شك في أنه صرف النظر عن خطته الأولى لدراسة القانون نظرا لأنه شرع في تعليم نفسه بنفسه . فقرأ علم المصريات والاقتصاد وعلم الأحياء وعلم طبقات الأرض والأدب ، وأي موضوع آخر طرأ على مخيلته . وبينما كان في إنجلترا نشر أول عمل استوحاه من الاشتراكية الفابية : «مقدمة السبرمان» (١٩١٠) الذي ظهر في الهلال الذي كان يصدره جرجي زيدان . وقد عبّر سلامة موسى في عمله هذا عن آرائه في الرأسمالية والملكية الخاصة والتأميم .

وكانت السنوات السبع التي قضاها سلامة موسى بالخارج ، في فرنسا وإنجلترا ، سنوات التشكيل لحياته الفكرية كما يقرر ذلك في سيرته الذاتية : «تربية سلامة موسى» (١٩٤٧) . وقد ترك كل من : دارون (٤٥) وفرانس (٤٦) وفرويد (٤٧) وإبسن (٤٨) وماركس (٤٩) ونيتشة (٥٠) وروسو (٥١) وفولتير (٥٢) وشنو (٥٣) تركوا ، بصماتهم عليه . ولما عاد مرة أخرى إلى مصر كافح لينقل أفكارهم إلى جمهور المثقفين أو ليعلم آراءهم لأكبر جمهور من



السطاء . وكان من بين علماء مصر الذين تركوا أعظم بصمات لهم عليه : أحمد لطفى السيد كما يقرر ذلك سلامة موسى في سيرته الذاتية . لقد قال إن فلسفة لطفى السيد عن الوطنية قد جعلت من المستطاع له ، بوصفه أنه غير مسلم ، أن يكون وطنياً في مصر ، وأن ينضم إلى الحركة الوطنية التي قادها المسلمون ، ممثلة في الوفد ، وأن يبقى عضواً في ذلك الحزب حتى نهاية حياته .

وعند عودته إلى مصر ، اتجه سلامة موسى إلى الصحافة ، وحتى نهاية حياته استمر يكتب في كبرى المجلات والصحف في عصره ، كما أنشأ بعضاً منها هو نفسه . لقد كتب مقالات في « اللواء » و « الجامعة » و « والمحروسة » و « المقتطف » و « الهلال » ، وكان رئيساً لتحرير الهلال من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ ، وغير أسلوب الهلال من أسلوبه التاريخي الأدبي إلى أسلوب آخر ناقش أيضاً المفاهيم الاجتماعية الفلسفية ، وانضم سلامة موسى إلى أسرة تحرير جريدة الحزب الوفدي « البلاغ » في سنة ١٩٣١ ، وكان قد أصدر « المجلة الجديدة » التي استمر في تحريرها حتى سنة ١٩٤٢ . وعندما أنشأ الاخوان التوأمين مصطفى وعلى أمين « أخبار اليوم » في سنة ١٩٤٤ انضم سلامة موسى إلى أسرة التحرير ، وفي سنة ١٩٥٢ صار محرراً لجريدة أخرى أنشأها الاخوان مصطفى وعلى أمين هي « الأخبار » وظل يعمل بها حتى وفاته في سنة ١٩٥٨ في سن الحادية والسبعين .

وكانت كتابات سلامة موسى الصريحة تضعه موضع حرجة في مناسبات عديدة سواء مع الحكومة أو مع زملائه الأدباء . لقد استمر في عداؤهم أدبي مستحكم مع أديب مثله مشهور بكتاباته واتجه مثله إلى الصحافة هو عباس محمود العقاد ، ولكن لما سجن القصر عباس العقاد ، كان سلامة موسى واحداً من أول من هبوا للدفاع عنه في مقالاته الصحفية . وكان بين سلامة موسى وطه حسين منافسة فكرية ولكنها منافسة أكثر رقة نظراً لما كان يربط بين الاثنين من روابط صداقة رغم خلافاتهما الفكرية . وكانت لغة سلامة موسى

تبلغ أحيانا مستوى القبح ، وخير وصف له هو شتم بذىء مثل ذلك الذى وجهه إلى مصطفى صادق الرافعى .

لم يكن سلامة موسى براص عن أن يكون خصما لزملائه فقط . وفى سنة ١٩٣٠ ، نشر سلامة موسى مقالا فى مجلة أسبوعية أخرى كان قد أنشأها تلك السنة هى مجلة «المصرى للمصرى» هاجم فيه واحدا من أثرى الأثرياء فى البلاد ، الأمير عمر طوسون ، وذكره بالاسم ، وقد حاد بذلك عن العادة المتبعة من قبل بالتلميح وليس بذكر اسم الشخص المقصود . كان المقال تشهيرا بطغيان وظلم ملاك الأراضى الأقطاعيين ، واتخذ طوسون نموذجا لشخص ثرى ثراء، أسطوريا ومع ذلك لم يفعل شيئا ليساعد من كانوا معوزين ؛ ولما أعقب هذا المقال بعد فترة بمقال آخر هاجم فيه الخديو اسماعيل والد الملك فؤاد ، بعبارات شديدة جدا ، اعتبر الملك المقال استفزازا كافيا ليتيح له اغلاق المجلة بعد صدور أربعة عشر عددا منها . فى تلك الأثناء كان سلامة موسى قد أثار سخط الكثيرين غيرهم ؛ ولما كان قد عاون فى العام نفسه فى إنشاء «المجمع المصرى للشقاقة العلمية» ، فقد انتخب ليرأس أول اجتماع له ، فما كان من صدقى ، وكان رئيسا للوزارة وقتذاك إلا أن دبر لطرده قورا من المجمع .

وفى سنة ١٩٤٦ سُجن سلامة موسى بعد أن اتهمته الحكومة بالشيوعية ، ومع ذلك أطلق سراحه بعد ذلك دون أن يقدم للمحاكمة .

وبالاضافة إلى مشاركاته فى وسائل الاتصال الجماهيرى فى عصره ، بلغ عدد ما نشر لسلامة موسى ما يربو على الخمسين . وهذه الأعمال تمثل تنوعا فى الموضوعات ، من ترجمات لكتاب غريين ، مثل رواية «الجرمة والعقاب» لدستويشكى (٥٤) ، التى نشرها سنة ١٩١٣ ، إلى مؤلفات تناولت الاشتراكية وعلم النفس والتاريخ والأدب (الشرقى والغربى) والاقتصاد والحركات الوطنية فى أرجاء العالم (فى سنة ١٩٣٤ ألف كتابا عن «غاندى

والحركات الهندية»)، وحرية الفكر وحرية التعبير والتربية الذاتية، وتحرير المرأة وضبط النسل والسياسات. وتلخيص أهم مشاركات سلامة موسى في الحياة الفكرية في مصر ليس بالأمر السهل. لقد كان كل ما يسعى إليه هو أن يقدم القدر الكامل من الثقافة الغربية للمصريين، ولم يكن ذلك بالأمر البسيط فحسب.

كان سلامة موسى يؤمن إيمانا راسخا بالفكر الاشتراكي القابلي، وحاول أن يدخله في مصر بأسلوب عملي عندما أنشأ هو وثلاثة من أصدقائه الحزب الاشتراكي، كما أنه كتب أيضا عددا من الكتب التي تشرح الاشتراكية ومبادئها للشعب. ولفترة قصيرة من الزمن، عقد الحزب الاشتراكي روابط مع منظمة عمالية صغيرة يرأسها روسي من أصل يهودي يدعى جوزيف روزنثال (٥٥)؛ في ذلك الوقت كانت المنظمات العمالية بدعة وكانت غالبيتها مقصورة على العمال من أصل أجنبي، ولكن روزنثال الذي كانت له ميول شيوعية واضحة اعتقد أنه قد يتوسع في تجميعه للعمال من بين الوطنيين لو استطاع أن يضم إليه قلة من المفكرين المحليين. وعندما أظهر روزنثال تأييده لموسكو وللشيوعية الدولية الثالثة، اصطدم مع مبادئ سلامة موسى القابلية. ولقد قرر سلامة موسى اعتبار هذا التأييد لموسكو خطوة نحو الشيوعية التي كان يعتقد أنها خطوة نحو هذا الجانب من الفوضى، ولهذا انفصل عن روزنثال بعد تعاون دام ستة أشهر. (٥٦) على الرغم من أنه لم تكن لسلامة موسى بالمرّة ارتباطات أخرى فعالة مع منظمات عمالية، ولم تكن لأي منها أهمية كبيرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، استمر، كاشتراكي وكمصلح اجتماعي، في اهتمامه بمشاكل العمال في الريف والحضر، واستمر في الكتابة عن ضرورة مساعدة الطبقات العاملة لتنهض من ظروفها السيئة، ولوضع حد لاستغلالهم المشين من جانب أثرياء ملاك الأراضي والرأسماليين الأجانب؛ ولعل صيحته ضد الظلم الاجتماعي كانت أهم عنصر في كتبه المتنوعة.

ولوضع حد للظلم الاجتماعي ، نادى سلامة موسى بأن على المرء أن يتخلص من اعتماده على التقاليد القديمة و ينفض عنه جهله و ينير نفسه بالتعليم و ينعم بحرية فكر مطلقة . وفي كتابه «التجديد في الأدب الإنجليزي الحديث» (١٩٣٦) ، اتخذ شيلي (٥٧) وويلز (٥٨) ، كأمثلة ليوضح أن التقليد الصارم يجب أن يحل محله روح من البحث الحر والتفكير العلمي ، وهذا يكون سلامة موسى قد قدم أكبر مساهمة من جانبه بالمساعدة في نشر اتجاه جديد للفكر الثقافي في مصر ، هو وغيره من المثقفين أمثال أسماعيل مظهر وحسين فوزي وهما عالمان يحتلان مركزا علميا أعلى من سلامة موسى ولكن لم تكن لهما شهرته العريضة نظرا لتفرغه للصحافة . لقد بدا هؤلاء الرجال مدرسة جديدة ركزت اهتمامها على المعرفة العلمانية والعلمية دون ماساس بالدين ، وتطلعت إلى رجال المستقبل على أنهم رجال رائدهم الفكر العلمي وحده (٥٩) .

وتتمكن المصريون خاصة والشرقيين عامة ، من تحقيق حلم جيل المستقبل من الخبراء العلميين ، آمن سلامة موسى بأنهم يجب أن يخلصوا أنفسهم مما كان يدعوه «كابوس الشرق» ، وأن يستبدلوه كلية بما في الحضارة الغربية من مزايا . ومن رأى سلامة موسى أن الاحتلال الفرنسي لمصر في سنة ١٧٩٨ كان نعمة ، لأن سلامة موسى اعتقد خطأ أن بونابرت (٦٠) قد غرس في مصر بذور الحضارة الأوربية ، وأكثر من هذا أن سلامة موسى ادعى ، وهو ادعاء خاطئ بالمثل ، أن كل الغرب في مصر وسوريا والعراق ، وكل العرب في شمال أفريقيا ينبغي عليهم أن يدركوا أنهم أوروبيون بموجب الجنس والثقافة والحضارة (٦١) ولذلك ، ففي إمكان المجتمعات الشرقية أن تتقدم لو أنها سارت فقط على نهج أوروبا وأصلحت نفسها بتمدنها ، أي بأخذها بالأساليب الغربية في كل ميدان فيها من ميادين المعرفة وبكل مظاهر الحياة فيها ، ومن واجب الشرق أن يأخذ بالثقافة الغربية برمتها ، قل ذلك أم كثر ، ويجب أن تشكل أفكار الناس تبعا للتطورات الفكرية الغربية ، كما ينبغي أن تتبع صناعتهم وزراعتهم

النهج نفسه ، وهو لذلك انبرى بشدة لتأييد صناعة مصرية لتنافس أوربا على قدم من المساواة . وحتى في مجال الزي ، أوصى المصريين بأن يحذوا الغرب حذواً أعمى ويرتدوا سراويل وقبعات بدلا من التزامهم بالآثار البائدة للزي التركي مثل الطربوش . وربما كانت دعاوى سلامة موسى قد وقعت على آذان أقل عمما لو أنه ساق نوعا من الحجة المنطقية لمطالبه مثل أن القبعة أنسب لمصر المشمس من الطربوش الذي يزيد من حرارة الجمجمة بشكل ملحوظ ولا يقي وجهه لابس من الشمس مثلما تفعل القبعة .

وفوق كل ذلك ، كان سلامة موسى يجادل في أن من يتحدثون العربية يجب أن يبدلوا الحروف العربية إلى حروف لاتينية . وتماثا مثلما حاول برناردشو أن يعدل ويطوّر الإنجليزية ، ومثلما حاول مصطفى كمال أتاتورك أن يطور التركية بإحلال الكلمات ذات الأصل العربي أو الفارسي بتعبيرات فرنسية ، كان سلامة موسى يؤمن بأنه يجب أن تُجرى مثل هذه التغييرات في اللغة العربية ، اعتقادا منه أن مثل هذه التغييرات ستيسر انتشار العربية وترفع من نسبة التعلم ، وباختصار ، يجب أن يُبحث « القديم » من المجتمع المصري ويُفسح المجال « للجديد » ، ويجب استبدال اللغة العربية القديمة استبدالا كاملا باللغة الدارجة . ولم يكن غريبا ، بعد هذا ، أن يثير سلامة موسى بآرائه المتطرفة والتي ذكرها بشجاعة ، معارضييه على أن يثوروا عليه ،

على أن هناك الكثير مما هو متناقض في كتابات سلامة موسى وأفعاله : فلقد كان يريد أن يقتلع التقاليد من أصل جذورها ويحل محلها حضارة أوربية ، ومع ذلك كان مفتونا بمصر الفرعونية والتقاليد الشعبية في صعيد مصر . كان يشن حملة من أجل ضغط النسل في الوقت الذي أُنحيت له زوجته ثمانية أبناء ، وكان يحط من أهمية الدين في الوقت الذي أنشأ فيه صحيفة للطائفة القبطية ، وكان يلتقي على مدى عشرين عاما محاضرة أسبوعية في جمعية الشبان المسيحيين . كل هذه المتناقضات سرعان ما أظهرها له خصومه .

كان سلامة موسى شخصا ثائرا يحث المصريين على التفكير، يحثهم على أن يدركوا أن هناك آراء غير آرائهم، فإذا ما استبد بهم السخط أثناءها دحضوا آراءه، فلقد كانت هذه خطوة ايجابية على الأقل، لأنها دفعت بهم إلى نقاش ثقافى وإلى إعادة إحياء أخير للفكر وربما للعمل الايجابى.

وبالرغم من أن سلامة موسى كان ينادى بالأخذ كلية بالأساليب والعادات الغربية، إلا أنه لم يكن يعنى تبعية الشرق للغرب. لقد نادى بأن مصر يجب أن تخلص نفسها من الاحتلال البريطانى، وسخر قلمه فى خدمة القضية الوطنية. والانسان العاقل لا يمكنه أن يتخلص من سيادة التقاليد ويتقبل سيادة زميله الانسان حتى لو كانت تلك السيادة نابعة من جماعة لهم ثقافة أسمى، لأن الطغيان فى كل صوره مكروه، سواء كان جالبا للخير كما يدعى البريطانيون أن حكمهم كانه فى مصر، أو ظالما، كما أجمع المصريون على أن هذا هو ما كان عليه وضع الملكية فى مصر، ولكن لو كان المصريون قادرين على طرد التير الأجنبى وأخذ مكانتهم بين شعوب العالم، لكان عليهم أن يناقشوا الغرب على نفس مستواهم ولا يمكنهم أن يأملوا فعل ذلك ما لم يأخذوا بكل أساليب الغرب خيرها أو شرها، وللتغلب على الغرب بنفس أسلوبهم، ينبغى عليهم أن يأخذوا به، وبعد الأخذ بأساليبهم يمكنهم أن يصبحوا إذن أحرارا: فالصناعة المصرية لا يمكن أن تنمو إذا كانت فى أيدى الأجانب- فلا بد أن يضطلع بها المصريون، والأدب المصرى لا يمكن أن يصبح أدبا عالميا ما لم يكتب بحروف لاتينية- وفى سخرية من دعواه علق بعض خصومه مستهجنين بأنه لم كان عليهم. إذن الجفاظ على اللغة العربية بالمرّة، ولم لا يملؤنا السرور أن نكتب فحسب بلغة أوربية لا لشيء إلا لنغبط سلامة موسى.

وأثناء حياته، آمن سلامة موسى بأنه شهد تحقيق أحب آماله إليه، فقد



انتهى الاحتلال البريطاني لمصر في نهاية الخمسينات ، وصارت الصناعة جميعها وقد تمصرت ، والملكية وقد حلت محلها جمهورية ، وفي سنة ١٩٥٧ ، بعد الثورة كتب يقول : «وهاأنذا في ١٩٥٧ ، أجد الجمهورية التي اتهمت بالدعوة اليها وحبست من أجل ذلك في ١٩٤٦ ، وأجد نجاح دعوتي للصناعة ، وهي دعوة أمضيت فيها أكثر من ثلاثين سنة ، وأجد دعوتي للعلم ، كما أجد الأيمان بنظرية التطور... ولذلك أستطيع أن أقول : انى انتصرت » (٦٢).

ولقد لقيت مدرسة سلامة موسى الفكرية ، بالفعل أتباعا بين البيروقراطيين والفنيين ، فضلا عن المفكرين ، بالرغم من أنه لم تكن لها شعبيتها مثل بعض المدارس الأخرى . والكثير من أجراء آراء سلامة موسى لم يلق تأييدا ، بينما ما كان مقبولا منها اجتذب أتباعا ، فدفاعه عن تمصير الصناعة لقي تأييدا من كثير من مصادر متفاوتة ابتداء من طلعت حرب (الذى وصل الى نفس الرأي هو نفسه) نزولا إلى كل عامل ؛ وكانت دعوة سلامة موسى للتوسع في التعليم : دعوة أيدها أيضا طه حسين ، إذ عندما صار وزيرا للمعارف في سنة ١٩٥١ ، بلغت أوجها في مجانية التعليم الجامعي والابتدائي والثانوي ؛ وكانت دعوته إلى معالجة المشاكل علميا ، ودعوته إلى حرية التعبير وحرية الفكر ، قد وجدت صدى في أعمال معظم المثقفين وتقبلها كثير من المصريين المتعلمين ؛ ونتج عن دفاعه عن اللغة العامية ظهور جيل جديد من الكتّاب ألفوا كتباً باللغة العامية ؛ ومدحه للزى الغربى ، الذى انتشر فى المدن بين الطبقات الوسطى والراقية ، صارزيا تقضى به التعليمات فى مجال الصناعة ، اذ تبين أن الجلباب الوطنى خطر محقق ، وصار السروال والقميص مفروضين فرضا ؛ وهكذا كان سلامة موسى يدافع عن أشياء كانت فى طريقها إلى أن تتأصل ، لأنها كانت مفيدة ولها قدرها عند أى مجتمع شرقى كان أو غربى .

وفي وصول الخبراء الفنيين (١٣) إلى الحكم بعد ثورة ١٩٥٢ ، لعله يمكن للمرء أن يرى ما كان يحلم به سلامة موسى عن رجل العلم ، قد أصبح أمرا محققا . أما إلى أين يقود رجل العلم مصر ، فالزمن كفيل بالإجابة عن ذلك .

---

## هوامش الفصل الثامن

---

Westerhization (١)

Modernization (٢)

Romanovs (٣)

Hopsburgs (٤)

«... trying to make a western purse out fan eastern Sow's ear.» (٥)

Wentre Man's Burden (٦)

«Ventre Dlein» Policy (٧)

(٨) كرومر «مصر الحديثة» ، صفحات متفرقة .

jetsam (٩)

Werternized (١٠)

(١١) أحمد لطفى السيد : «قصة حياتي» وتشمل التفاصيل الأولى لسيرة حياته .

Who's who (١٢)

(١٣) لزيد من التفاصيل ، انظر : د . عفاف لطفى السيد (مارسوه) : «مصر وكرومر» ، الفصل الثامن .

Condorcet (١٤)

(١٥) جريدة الجريدة ، عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٠٨

(١٦) جريدة الجريدة ، عدد ١٤ سبتمبر ١٩١٢

(١٧) جمع إسماعيل مطهر، زوج شقيقة أحمد نطفى السيد بعض مختارات من المقالات الإفتاحية التي كانت تصدر في جريدة الحريّة، جمعها في مجلة أسماها «المتخبات» (الماهرة، ١٩٤٥)، ص ٦٦؛ هذه الفقرة نقلا عن إفتاحية عدد ٢٠ ديسمبر ١٩١٣.

(١٨) المرجع السابق، ص ٩٢، إفتاحية عدد ٣١ ديسمبر ١٩١٣.

(١٩) روبين فيرنس: «ملاحظات عن الشخصيات المصرية»، ٢٣ مايو ١٩٢٧، وزارة الخارجية البريطانية F.O.، ١٢٣٨٨/٢٧١.

(٢٠) جريدة الجريدة، عدد ٢٣ أبريل ١٩١٣.

(٢١) إسماعيل صدقي: «مذكراتي» (القاهرة، ١٩٥٠)، ص ٤٧.

(٢٢) a theism

(٢٣) Cartesian Logic

(٢٤) Fascism

(٢٥) ناداف سافران Nadav Safran: «مصر تبحث عن مجتمع سياسي

Egypt in Search of Political Community» (كمبريدج، ١٩٦١)، ص ١٦٥ وما بعدها.

(٢٦) تشارلز سميث Charks Smith: «أزمة الإفوجيه the Crisis of

orientation» تحول الفكرين المصريين إلى الموضوعات الإسلامية في

الثلاثينات The Shift of Egption Intellectuals to Islamic Subjects

in the 1930 s (مقال في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، مجلد ٤ عدد ٤

(أكتوبر ١٩٧٣) ص ٣٨٢-٤١٠، وهو مقال فيه يحض لأراء سافران

(٢٧) المرجع السابق

(٢٨) البرث حوراني: «الفكر العربي في عصر التحرر Arabic thought in the

hiberal Age» (لندن، ١٩٦٠)، ص ٢٣٤

(٢٩) سميث: «أزمة التوجه»، ص ٤١٠ وما بعدها

(٣٠) عن البيانات الخاصة بترجمة حياة حسن البناء، انظر: ريتشارد ميتشل Richard

Mitchell: «جماعة الإخوان المسلمين The Society of Muslim Brothers»

(لندن ١٩٦٩) ص ١ وما بعدها

(٣١) Casuarina

(٣٢) eucalyptus

(٣٣) ريتشارد ميتشل : « جماعة الإخوان المسلمين » (لندن ١٩٦٩) ص ١ وما بعدها

Paramilitary (٣٤)

(٣٥) أنور الجندى : « الإخوان المسلمون في ميزان الحق » (دمشق بدون تاريخ) ص ١١

(٣٦) طارق البشري : « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » (القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٥٥

(٣٧) المرجع السابق، ص ٥٩

newfangled terms (٣٨)

(٣٩) فتحى المال : « حسن البنا كما عرفته » (القاهرة، ١٩٤٨) ص ١٢٨ - ١٣٦ :

(٤٠) ميتشل : « جماعة الإخوان المسلمين »، ص ٢٧

(٤١) مادة اليرة الذاتية مستخلصة من كتاب سلامة موسى : « تربية سلامة موسى » (القاهرة، ١٩٤٧)

Darwin (٤٢)

Ibsen (٤٣)

George Bernard Shaw (٤٤)

Darwin (٤٥)

France (٤٦)

Freud (٤٧)

Ibsen (٤٨)

Marx (٤٩)

Nietzsche (٥٠)

Rousseau (٥١)

Voltaire (٥٢)

Shaw (٥٣)

Dostoievski (٥٤)

Joseph Rosenthal (٥٥)

(٥٦) عبد العظيم رمضان - «تطوير الحركة الوطنية في مصر» (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٥٣٢

Shelley (٥٧)

Wells (٥٨)

Homo Scientiae (٥٩)

Bonaparte (٦٠)

(٦١) من مقال كتبه في مجلة الهلال، عدد يولييه ١٩٢٧، ص ١٠٧٤

(٦٢) سلامة موسى «تربية سلامة موسى» الطبقة الثانية، القاهرة ١٩٦٢، ص ص

٢٦٧-٢٦٨

technocrats (٦٣)





## خاتمة

---

لم يكتب لوحدة من المصريين التي لم يسبق لها سابقة ، خلال ثورة ١٩١٩ ، ولا للإحساس برخاء قادم نابع من الإيمان في استقلال قريب ، لم يكتب لها أن يستمر إلا بعد فترة من الزمان . وكان لابد للوفد ، كجبهة ائتلاف لكل المصريين ، أن يواجه المصير المحتوم لكل الائتلافات وهو التفكك ، وكل من نظراً لسمو الهدف ، فإن مانجم من شعور استياء تولد بين الخلفاء السابقين ما لبث أن تفاقم بالمثل ، وسرعان ما التحموا في صراع فتاك من أجل بقائهم كسياسيين ، كزعماء المستقبل لمصر « الحديثة » . كان لابد أن يتوقف تماماً شكل واتجاه مصر « الحديثة » الذي ينبغي أن تأخذه على من سيكونون هم الزعماء : هل هم أفراد طائفة الأتراك الشراكسة القديمة ، أو أحد أعيان الفلاحين الوطنيين الجدد ، « يكن » أو « سعد زغلول » . أما بالنسبة للطائفة القديمة ، فلقد كان اختيار الزعيم يتوقف على رأى الملك ( والسلطات البريطانية من ورائه ) ، وأما بالنسبة للزعامة الجديدة فقد كان اختيار الزعيم يتوقف على رأى الشعب ، ومن هنا كان اتهام « سعد زغلول » « لعدلى يكن »

بأنه أغتصب دوره كزعيم للبلاد ، لأن سعد زغلول كان زعيم مصر والرجل الوحيد الذى يتأهل أن يقود البلاد إلى الاستقلال بمقتضى « ارادة الأمة » .

ويمكن تلخيص الصراع بين الرجلين وامتداده بين الوفد والأحرار ، الحزبين اللذين تجمعما حولهما ، بأنه صراع الفلاح المصرى والطبقة المتوسطة الحضرية - الدخلاء - لكسب الاعتراف بهم ضد مزاعم أصحاب النفوذ - الصفوة ، سواء صفوة الأثرياء أو المفكرين ؛ وبالرغم من حصول الوفد على أصوات الشعب ، لم يهتم بمصالحهم اهتماما بالغا . لقد كان حزبا شعبيا له غاية وطنية ؛ ولاشك أم حزب الأحرار كان يمثل صفوة صغيرة ، ومع ذلك كان سعد زغلول يعجب بتلك الصفوة ويحدها معا ، و يستخف بالمظهر الشعبى لأقرب أعوانه ، مثل مصطفى النحاس ، حتى رغم اعترافه اعترافه لحزبه بفضائله .

ولا كان الصراع مقصورا على هذين الحزبين ، لما كان قد بلغ درجة من الحقد الموجه بالفعل إلى الخصوم ، لأن كل ما كان يعد خلاقات بينهم كان له هدف قوى مشترك . لقد ظلوا من الناحية الاجتماعية أصدقاء خارج حلبة السياسة . ولقد أضاف وجود الملك بكل رسائله أكثر مما أضاف الوجود البريطانى ، أضاف بـعداً مسموما آخر للحياة السياسية فى مصر ؛ فلقد كانت الدوافع البريطانية واضحة بينا الدوافع الملكية لم تكن . كان البريطانيون يتحركون لو آمنوا بأن « المصالح » البريطانية مهددة ، ولو كان فى ذلك ما يضايق المصريين إلا أنهم كانوا يرون فيه جانبا من التعقل . أم الملك فؤاد فكان يتدخل فى كل الأوقات ، لأن أى تحرك يتخذه المصريون تجاه الاستقلال السياسى كان يُفسر على أنه عمل يستهدفه كما نفسه كما يستهدف امتيازاته . لقد كان مطلبه لى يحكم البلاد دون أن يعوقه دستور و برلمان أو حتى مستشارين هو تقويض الحياة الدستورية فى مصر . و يبدو أنه كان مصمما على أنه إذا لم

يتيح له أن يحكم مصر بنفسه ، لذا ، فقد وضع نصب عينيه ألا يحكم مصر أحد غيره بأية درجة من درجات النجاح ؛ ومن أجل ذلك ، كان فؤاد أكبر عائق للحكومة الليبرالية المصرية في المجالات السياسية . كان لوجوده تأثير على كل عضو من أعضاء الوزارة الذي كان يذل وقته وجهده لتفادي طغيانه — حتى لو كان ممن عينهم هو — بدلا من الاهتمام بإدارة البلاد . كانت السياسات دائما فن تأمر ووافق ، ولكن فؤاد أضفى عليها صورة من الفساد الذي كان يذل الرجال الضالعين فيها .

كان سعد زغلول في كل اشتياكاته مع فؤاد يظهر بمظهر الرجل الشريف . ويبدو فؤاد بمظهر الأتوقراطي الأثني الذي يفضل أن يرى مصر تغرق عن أن يراها تسبح بدونه .

كان سعد زغلول نموذجا للفلاح بكل رذائله وفضائله ، كان نمطا لرجل الشارع المصري ، وكان هذا هو سر تواؤم أبناء وطنه الجماعي معه : كانت كلماته وأفعاله كلمات وأفعال فلاح ، بل إن سلوكه المعيب أحيانا كان متمشيا مع تقاليد الفلاح ، وهو لذلك كانت تفهمه الجماهير ، والشئ نفسه يمكن أن يقال ، بصورة أخف ، عن مصطفى النحاس ، وهذا يفسر لماذا ظلت له شعبية مثل هذه المدة الطويلة رغم الفساد الذي ميز حكوماته . والفلاح الذي كان يسلم بأن الحكومات فاسدة كان يمجّد في الوفد وصوله إلى الحكم كامتداد لنفسه وتقبل فساده على أنه منفعة له . ومن ناحية أخرى ، لما كان حزب الأحرار الدستوريين يقف وحيدا ، لم يكن في استطاعته أن يحظى بتعاطف شعبي على الإطلاق ؛ ويكاد يقول المرء أن الأحرار كانوا رجال دولة ( ١ ) ولكنهم لو يكونوا حقا ساسة ( ٢ ) لأنهم عجزوا عن أن يدركوا ، أو يقرروا ، أن كل الأعمال في الحقل السياسي صراعات من أجل السلطة وكانوا يضيفون على أعمالهم طابع المبادئ الليبرالية ؛ قد يكونون رجالا أفضل من رجال الوفد ،

ولقد كانوا بالفعل أكثر كفاءة ، ولكن الشعب لا يمكنه أن يتواءم معهم ، ولذلك لا يمكنه أن يتعاطف معهم أو أن يتغاضى عن أخطائهم ، وحكم أو زعامة الصفوة ( ٣ ) قد يكون أكثر كفاءة ولو أنه يكون أقل تقبلا إلى حد بعيد ؛ وبدون ما تأييد شعبي سيظل أى حزب أيا كان الاسم الذى اختاره لنفسه ، سيظل دائما « لالبراليا ( ٤ ) » لأنه سيكون من واجبه أن يحكم من القمة ، بأسلوب السيادة الأبوية ، وفى التحليل النهائى ، بطريقة تسلطية . وكان الأحرار ينتهزون « ديكتاتورية الأغلبية » ولم يكن ما قدموه يزيد عن « ديكتاتورية الأقلية » منمقة بنوايا طيبة لمستقبل عصر مثالى .

ولذلك لم يكن الصراع بين الحزبين صراعا من الصراعات الشخصية . فحسب بل كان أيضا صراعا حول المعالجة السياسية الجوهرية ، وإذا ما جردناهما لوجدنا أن كلتا المجموعتين تشتركان فى الايمان بالفكر الحر وبقية المشاركة الشعبية فى الحكم بحرية التعبير ، ولكن حثيا استخدم الوعد أسطورة أن الجماهير كانت تشاركه مشاركة فعالة فى العملية السياسية من خلال الانتخابات واسناد مناصب فى الحكومة فى شكل مكافآت ( ٥ ) .

— وهو ادعاء تضمن عنصرا كبيرا من عناصر الزعامة المصرية للشعب — كان الأحرار يزددون ذلك الإجراء . ولا شك أنهم بموقفهم هذا إنما يقفون موقف العاجز عن تقليد الوفد فى ذلك الإجراء . ولقد كانوا يعملون أنهم لا يمكنهم أن يجتذبوا الجماهير لتنفض عن سعد زغلول ، ولذلك لم يبذلوا من الجهد إلا القليل فى هذا المجال ، وهكذا اختبأوا وراء حاجز من المثل العليا والمبادئ . ومع ذلك ، عندما حان الوقت ، حطم الأحرار مثلهم العليا الليبرالية بحماس تسلطى ، كل ذلك بأحسن ما تنطوى عليه النوايا .

ليس هناك ما هو غير طبيعي فى مثل هذا السلوك بين الأحزاب السياسية سواء من جانب الأحرار أو من جانب الوفد ، بل يوجد أمثاله فى كافة البلدان

خلال غمرات مولد الليبرالية وأثناء معظم الفترات الليبرالية ، وكان دور الملك فؤاد له مثيله من أدوار تاريخية في بلدان أخرى وفي مختلف العصور الأخرى . لقد كان لاتحاد الملك مع السلطات البريطانية ، التي كانت تعارونه وتحرضه - أو تعارضة - والتي كانت تلعب لعبتها السياسية الخاصة في مصر ، ما وضع العراقيل ضد تطور الليبرالية : لأن السلطات البريطانية في مصر ، على شاكلة الأحرار ، استنكرت ليبراليتها هي نفسها وسلكت سلوكا أو توقواليا مع الأشخاص الذين رفضت أن تعترف بأنهم مساوون لهم سياسيا . ومع ذلك ، فقد أعجب كثيرون من المسؤولين البريطانيين بأفراد مصريين ، إذ كثيرا ما كانت هناك نبرة نقد خفيف أو تعضيد لهم في تعليقاتهم عليهم . ومع استثناءات قليلة جدا ، كانت هناك قلة من الإنجليز في مصر ينظرون إلى المصريين على أنهم لا يعدون أن يكونوا دون مستواهم اجتماعيا وسياسيا وفكريا . ولقد كان لمحاولات سعد زغلول الحميدة للحد من أوتوقراطية الملك ما خلع على سعد زغلول من زعامة شعبية ، وكان يعد محركا خطيرا للشعب يجب أن تحطم كل مزاعمه . لقد كانت هذه هي مأساة السنوات المحصورة بين ١٩٢٤ و ١٩٢٧ ؛ سنة وفاة سعد زغلول . لقد كانت السنوات التي يجب أن ترسى الأساس السياسي لليبرالية في مصر ، ولكنها صارت بدلا من ذلك سنوات القمع والتآمر ، وأرست الأساس للعداء الحزبي الذي اجتاحت البرلمان ، وميز الفترات التي أعقب ذلك .

وأثار النحاس وأعدائه تلك العداوة بمعالجتهم للسياسات على أصحاب الرأي المطلق أنهم يمكنهم بزمam السلطة ، ولكن كان لهم عذرهم على الأقل في أنهم كانت تساندتهم غالبية الشعب . أما الأحرار ، الذين صاروا بالمثل مطلقي الرأي ويمكنهم بزمam السلطة ، بالرغم من أنهم كانوا يظهرون إذا لزم الأمر تقاربا حزبيا بضمهم إلى حزبهم أعضاء أحزاب أخرى ، فقد كانوا يمثلون فعلا أقلية من ذوي المصالح الاستثمارية .

وفي مواجهة جماهير الشعب ، فشلت كل الأحزاب أساسا في واجباتها الأساسية تجاه ناخبيها ، إذ نظرا لأن ملاك الأراضي هم قوامها ، عميت أبصارهم عن احتياجات الفلاح ، لا لأنهم لم يروها ولكن لأنه لم تكن بهم رغبة في مواجهة البدائل - ضرائب مرتفعة ، اصلاح زراعى ، اتحادات زراعية ، وباعتبار أنهم رأسماليون أو رجال أعمال أصحاب مشاريع صناعية من الجيل الأول ، كانوا بالمثل متباطئين في معالجة مشاكل العمال ، وهكذا كان هناك سبب اقتصادى صلب يحارب ضد اتخاذ تقارب ليبرالى فعلى فى البرلمان ، ويفسر لماذا كان من الضروري قيام «ثورة» ثنائية ذات طبيعة اجتماعية أكثر منها سياسية لتمهد الطريق إلى إصلاحات اجتماعية اقتصادية .

لقد كان أيسر بكثير على الحكام أن يؤجلوا معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية «حتى يتحقق استقلال تام» عن أن يواجهوها ويحاولوا أن يتكفلوا ببعض اجراءات اصلاحية ، لأنهم فى هذه الحالة عليهم أن يتغلبوا على عائقين كبيرين ، أولا ، استمرار وجود الامتيازات الأجنبية الذى أتاح للاقتصاد المصرى أن يتحكم فيه الأجانب وأن يتجه لخدمة المصالح الأجنبية بالدرجة الأولى والاحتياجات الوطنية بالدرجة الثانية . وكانت أول مجموعة من المصريين أدركت الحاجة إلى تمصير الاقتصاد ، طلعت حرب وشركاءه الذين كانوا لا يقلون عظمة فى وطنيتهم عن حاربوا ضد الوجود الطبيعى للبريطانيين فى البلاد . أما العائق الثانى ، فكان الوضع الاقتصادى العام للبلاد حيث كان كسادا يتلووه كساد آخر بلغ الذروة فى سلسلة من سنوات ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ : وأحس كل فرد أنه مهدد ، ولذا صار الناس أكثر تشبثا وطمعا ؛ ولربما كان الافلاس أكثر واقعية عند مالك الأرض عن أن يكونه عند الفلاح مما جعله أكثر قسوة على من هم دونه فى المستوى الاقتصادى .

وتتكيف المظاهر السياسية لمجتمع ما بما يتفق واقتصادياتها ، ولكن فى كلا المجالين يشق المجال الفكرى طريقه الذى يوضح كليهما ويسبقهما ويتبأ بأمانى



الستقبل و يسترجع أحداث الماضي ، و يعبر طواك الوقت عن المزاج  
السيكولوجي لذلك المجتمع في تلك الفترة من الزمن ، عما إذا كان في صراع أو  
متناسقا . لقد عبر فكر أحد لطفى السيد عن مطالب وآمال رجل ليبرالى  
حديث الشراء ، مالك أرض يأمل في إقامة فكر متحرر يدافع عن حقوقه وقبل  
كل شئ يعبر عن القيمة الجوهرية للفرد ، الفرد الذى كان يؤمن أنه لو صور في  
صور إله لصار اذن سيد مصيره ولن يصبح عبدا لأحد و ولكانت له حقوقه  
وأيضا التزاماته تجاه المجتمع ، ولآ من قبل كل شئ بالقيمة الأساسية  
للانتلاق تجاه خير نهائى ؛ تجاه مثل أعلى أو هدف له صورة كمالية لمجتمع يؤمن  
حقا بالمساواة . وفي الوقت الذى كانت تعبر فيه عن فروض نظرية ، إلا أنها  
كانت تمثل في قليل أو كثير المبادئ التى استرشد بها الوطنيون الأوائل .

ولقد وصم النزاع في حلبة السياسة الصورة الليبرالية الأصلية بالسخرية  
والمصلحة الذاتية ، وبدلائلها ظهر مفهوم تسلطى لمصالح ثابتة وحاجة إلى الحفاظ  
عليها ، وزدا على ذلك ظهرت فلسفات أخرى أكدت افتقاد الفرد لقدره فيما عدا  
داخل كيان الوطن أو المجتمع الدينى ، والتى صورت الكل بصورة كمالية على  
حساب أجزائه . وسواء كان « الإخوان » أو « مصر الفتاة » ، أهلهما تتحدث  
بلغة الأمة الإسلامية ، والثانية بلغة الوطن ، فلقد كانت هاتان الجماعتان ، في  
اعتقاده ، حصيلة السلبية السيكولوجية لليبرالية وكل ما كانت ترمز إليه . ولما  
كان دعاة الليبرالية قد عجوزا عن أن يظلوا أمناء لمبادئهم الذاتية : فلقد أدراك  
الآخرون أن العيب لا يمكن أن يكمن في الناس بل في المبادئ نفسها التى  
ساندوها وأصروا على أن الحل هو العودة إلى ما كان عليه الحال من قبل (٦)  
وفي حالة « حسن البنا » ، كانت العودة إلى العصور الأولى للإسلام نتيجة  
حماس دينى أصيل ، أما في حالة « أحمد حسين » ، فلقد كانت العودة إلى  
أوثوقراطية ماضية متخفية تحت اسم جديد حصيلة عقلية هدامة لا هدف لها  
ولقد كشفت المفاهيم الفكرية التى عبر عنها هذان التياران الفكرىان ، أكثر مما

كشفت أى بيان سياسى علنى ، عن مدى عمق ما صار عليه المجتمع من ضلال عن طريقة الصحيح .

والتيار الثالث والأخير ، وكان يمثل سلامه موسى ، كان شعبا من أمل يبرز من ليل تسلطى ، ومرة أخرى سما فكر يا ببادئ ليبرالية مجددة بفاهيم جديدة . هذه التيارات كانت موجودة فى آن واحد وكشفت عن اتجاهات متصارعة فى مجتمع كان آخذا فى النمو وكان يسعى ليشاهد نفسه مجتمعا كما ينبغى أن يكون عليه أى مجتمع .

ولذلك ، بعد تاريخ السنوات المحصورة ما بين ١٩٢٢ إلى ١٩٣٦ مفتاحا لفهم الكثير عن الحاضر . وبالرغم من أن الفهم أمر ضرورى للحكم على الأحداث من واقع نتائجها ، إلا أنه يخدم شعبا ما عندما يبعد عنه الاحباطات ويخلصه من الشعور بعقدتى الذنب أو النقض المترسبتين فيه . وبالرغم من المعارضة فى أيام أنظمة ليبرالية ، فلقد بدأت الأفكار الليبرالية فى التوفعلا ودفعت بالمجتمع المصرى رغم أنه دفعا فى طريق التقدم الذى أعتى به تطورا للامكانيات فى مجتمعه . إن ما يمكن أن يثير دهشة القراء المصريين ليس فى أن الزعماء المصريين قد فشلوا فى إقامة أنظمة ديمقراطية فى مصر ، بل فى أنهم قد بلغوا شوطا بعيدا على طريق الحكم الدستورى .

لقد رويت أحداث السنوات من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٦ ووصفتها بأنها سنوات نضال من أجل السيادة فى مصر بين المحتلين البريطانيين والساسة المصريين والملك . وإذا كان ذلك النضال لم يحسم فى سنة ١٩٣٦ بكل تأكيد ودام لعقدين آخرين ، إلا أنه انتهى بنصر واضح لمصر . على ذلك الأساس فالتقدم واضح وثابت . لقد كان الوطنيون الأوائل أمثال سعد زغلول وعبد الخالق ثروت وعدلى يكن وغيرهم ، كانوا رجالا ذوى شجاعة ورؤيا ، وهى حقيقة ننساها تماما اليوم عندما نتحدث عنهم مترفعين كما لو أن انجازاتهم يمكن تجاهلها لأنهم فشلوا فى تحقيق استقلال تام ولأنهم كانوا يمثلون العهد القديم

(٧) ، إذ بذون هؤلاء الرجال لما كانت هناك مصر «حديثه» . لقد كانت لديهم الرؤيا ليروا مصر مستقلة تنهض من بين رماد الأوتوقراطية العثمانية والاستعمار البريطاني ، وحاربوا من أجل تحقيق تلك الرؤيا بكل ما أمكنهم من نجاح في وقت بلغت فيه الغرائب أقصاها . كان عليهم أن يحاربوا امبراطورية عظيمة خرجت بالفعل مظفرة من حرب عالمية ، وكان لها جيش احتلال يحكم البلاد حكما مطلقا ، وكان عليهم أن يحاربوا ملكا عاش في ظل القرن التاسع عشر وتربى على أسطورة الحكم المطلق تسانده في ذلك السلطات سبريطانية . كان عليهم أن يتعاملوا بكفاءة مع مجتمع كان بادئا بالفعل في التخلص من الصبغة العثمانية ومن النزعة التقليدية المنادية بقيام جامعة اسلامية و يفكر بأسلوب المصالح القومية وبأسلوب الوطنية . كان عليهم أن يناصبوا العداء لموقف الفكر الدولي الذي أقرب إلى النظام الاستعماري واستعماره للشعوب أسلوب قوم وسليم للحياة . لم يكونوا طواحين هواء يرشقها الوطنيون بالحجارة بل كانوا في الواقع قوى ضخمة ومدمرة لا ترحم .

ونجح الوطنيون لا في الحصول على استقلال كامل وتام ، بل في أنهم غرسوا في شباب مصر مثل هذه الرؤيا لمجتمع المستقبل والرغبة في بلوغها ، وهم بعملهم هذا قد غرسوا عنصرين هامين في مجتمعهم : حرية التعبير وحرية الفكر . لقد وصفتُ كيف كانت حرية التعبير مصونة وقت الضرورة ، ولكن إذا كان «علي عبد الرازق» و «طله حسين» في استطاعتها أن يكتبوا ما ألفاه من كتب ولا يكون جزاؤهما إلا فقدان وظيفة لفترة قصيرة من الزمن بدلا من أن يفقدا حياتها أو حريتها ، كما حدث في أزمة أخرى أو في بلدان أخرى ، فقلد كان هذا إنجازا لبلد لم تعرف لقرون عديدة من الزمان إلا القليل من حرية التعبير أو حرية الفكر ، لقد كان إنجازا من واجب الأجيال المصريين المتعاقبة أن تتذكره ، بالرغم مما يبدو من أن الدرس قد نسي لفترة من الزمن وبالرغم من كل ما بالساسة المصريين من عجز متوطن ، كان في استطاعتهم أن

يصمدوا ، وقد صمدوا للملك ولدار المعتمد البريطاني ، وكانت الصحافة تنشر ما شاء لها أن تنشر ، لم تعان إلا من رقابة مؤقتة فحسب ، وأى قمع كانت تبشره المعارضة كان ينتهى حتماً باعادة ترسيخ الحرية التعبير وحرية الفكر . هذا درس جدير بأن نعيه ، والحوادث الراهنة تؤكد فحسب .

لم يكن أهم عنصر فى النصر القومى أن آخر جندى بريطانى بعد ثورة ١٩٥٢ جلا عن الأراضى المصرية — رغم ما فى ذلك من أهمية — أو أن نظاما فاسدا وعقيا للأستغلال الطبقي مستتر فى صورة نظام ملكى قد انتهى ، بل فى أنه منذ تلك الفترة فصاعدا ، تحمّل للصريون المسئولية وحدهم عن أعمالهم خيراً كانت أم شراً ، إيجابية كانت أم سلبية فى الماضى ، كان الوجود البريطانى والملك يُستخدمان بلا تمييز كتكأة أو كبش فداء أو كوغد فعلى ، تبريرا للأدران السياسية الواقعية والتصورية ولا يستطيع أى مجتمع أن يطور حياة سياسية سليمة إذا كانت له تكأة مثل هذه التكأة ليستد عليها أو مثل هذه التبعات ليواجهها . ولا يستطيع مجتمع أن يصبح مجتمعا سليما ، لم يواجه مسئولياته بوضوح و يُلقى اللوم على من يستحق ، على نفسه وعلى شعبه .

والاعتماد السياسى على قوى خارجية ليس بمعوق للنمو السياسى لشعب فحسب ، ينل هو معوق بصورة أكثر تأكيداً لنمو الاقتصادى أيضا . ومن سنة ١٩٦٠ فقط فصاعدا ، يمكن قياس التطورات الاقتصادية المصرية ، أما وقد أتمت المصالح الأجنبية لم تعد الحكومة المصرية لتلقى المآذير على طبقة الأثرياء الأجانب (٨) كحجة لسوء الإدارة الاقتصادية . ولم تعد تجلس مكتوفة الأيدي وتركهم ينسبون لأنفسهم الفضل فى التقدم الاقتصادى .

والمجتمع المصرى لا يستطيع أن يتقدم بحق إلا من خلال الممارسة الحرة لمواهب فكرية ، وأنا أضمن قولى هذا كل المتعلمين فى البلاد . والاستيراد اللا محدود للمفاهيم من الشرق أو من الغرب ، بكل ماقدمته تلك الآراء من

فوائد- ويجب ألا ننسى أن حرية التعبير والفكر اللبيرالى مستوردان من الغرب- هو مع ذلك لا يعدو أن يكون وسيلة مؤقتة حتى تتطور الآراء القومية وتوائم وتعديل تلك المفاهيم التى تناسب مجتمعهم . ونستطيع اليوم أن نقيس الاختلاف فى المعالجة الفكرية بين مفكرى الماضى ومفكرى الحاضر ونرى كيف تغيروا! فى الماضى، حاول المصريون المتعلمون، يائسين لكى يصبحوا موضع رضا الغرب، باعتبار أن الغرب هو الحكم الفكرى للعالم، مثلما فعل سلامة موسى ومدرسته؛ ولكن تغير المشهد اليوم، فالمفكرون يميلون لأن يكونوا أكثر تعبيرا عن أنفسهم لأنفسهم ولمجتمعهم عن أ يفوزوا بالانضمام إلى ناد فكرى غربى، فلوا أن أحدا من الأجانب أراد أن يحاط علما بما يجرى، اذن فخير وبركة، ولكن لو أنهم نبذوا الانتاج المحلى، فرد الفعل من جانب المفكرين المحليين اليوم هو اللامبالاة . وباختصار، لا يشعر المفكرون المصريون أنهم بحاجة إلى الاعتذار عن آرائهم أو إلى السعى لإقرارها، بالرغم من أن البعض مازال يفعل ذلك . والغالبية، بوجه عام، مشغولة جدا بالبحث ومحاولة التعبير عن آراء وبالمساعدة فى تشكيل وصياغة مجتمع آخذ فى النمو.

ومشاكل مصر الاجتماعية مشاكل جسيمة وتتضاعف مع كل نسل جديد والتضخم السكاني يجتث فوائد أى استثمار اقتصادى بل قبل أن يصل إلى الإثمار، حتى انه ما لم يوقف التزايد السكانى فسيلوح شبح الفقر أكثر قتامة على البلاد ويستمر المرض فى دق أجراسه وستظل أمراض التراكوما والبلهارسيا والأنكلستوما الكوايس الثلاثة الخفيفة للفلاح المصرى، بينما يظل سوء التغذية والسل فى تعقبها لسكان الأحياء الفقيرة فى المدن . وإن الأمر ليتطلب من الصفوة الحاكمة ومن بقية أفراد الشعب وعيا اجتماعيا أكثر فعالية حتى يمكن لنظام حكومى أن يصبح راسخ الأقدام- نظاما من القوانين، لا يقوم على علاقات شخصية وعلى سعى إلى من بيدهم السلطة، نظاما يسمح باستمرار الحكومة فى أداء عملها بالرغم مما يجرى من تغييرات عند القمة .

والى من يشعرون بعجزهم أمام فداحة مشكلات مصر ، يستطيع المرء فقط أن يقول : الق نظرة على الماضى وانظر ماذا تحقق ومدى ماثمة مصر . ولا شك أن فى هذا التشجيع الكفاية لأكثر الناس جينا ، كما أن فيه حافزا للعمل أشق فى المستقبل يمكن أن يكون أفضل من الماضى . وليست مصادفة أن يأخذ خبراء التكنولوجيا مكاتهم فى مصر بعد الثورة . وعلى أية حال ، فلقد كانت الأساليب العلمية الحديثة سببا فى الكثير من مشكلات مصر — مثل أساليب تحسين الصحة وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال ، فكلاهما سببان للتضخم السكاني — كما أننا يجب أن نلجأ الى الأساليب العلمية الحديثة للوصول إلى حل مشكلات الفقر والمرض والجهل . ولا شك أنه سيكون هناك حل ، مادام هناك رجال على استعداد لأن يسعوا لإيجاد هذا الحل .

### هوامش الختام

- Statesmen (١)
- Politicians (٢)
- elitism (٣)
- nonliberal (٤)
- Pork-barrel from of reward (٥)
- status quo ante (٦)
- ancien régime (٧)
- Foreign plutocracy (٨)



---

معاهدة تحالف

بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة  
في المملكة المتحدة

---

لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

[تبديل التصديق عليها في القاهرة في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦]

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر،  
وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملك البريطانية  
وراء البحار وإمبراطور الهند ؛  
بما أنها يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينها والتعاون  
على القيام بالتزاماتها الدولية لحفظ سلام العالم ؛  
وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة  
وتحالف تنص لمصلحتها المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان  
الدفاع عن أراضيها وعلاقاتها المتبادلة في المستقبل ،

قد اتفقا على معاهدة لهذه الغاية وأنايا عنها المفوضين الآتية أسماؤهم :-  
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛  
قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .  
» » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب .  
» » الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .  
» » اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .  
» » عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .  
» » المعالي واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .  
» » عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية .  
» » مكرم عبيد وزير المالية .  
» » محمد فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات .  
حضرة صاحب المعالي أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة .  
» » السعادة على الشمسى باشا وزير سابق .  
» » المعالي محمد حلمى عيسى باشا وزير سابق .  
» » السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق .  
وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية  
وراء البحار وامبراطور الهند (الذى سيشار إليه فى نصوص هذه المعاهدة بعبارة :  
«صاحب الجلالة الملك والامبراطور» ) ؛

قد أناب عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا :  
سعادة الرايت أونورا بل أنتونى ايدن حامل وسام الصليب الحربى . وعضو  
مجلس العموم ووزير جلالتة للخارجية .  
سعادة الرايت أونورا بل جيمس رامزى ماكدونالد عضو مجلس العموم ، ورئيس  
المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورابل السير چون سيمون وسام كوكب الهند من طبقة جراند  
كوماندر و وسام فكتوريا من طبقة نايت كوماندر و وسام الامبراطورية  
البريطانية - مستشار ملكي وعضو مجلس العموم ووزير جلالتة للداخلية .  
سعادة الرايت أونورابل فيكونت هاليفاكس حامل وسام ربطة الساق ،  
ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ، ووسام امبراطورية الهند من  
طبقة جراند كوماندر - وحامل أختام جلالة الملك سعادة السير مايلز ويدربيرن  
لامپسون حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج من طبقة نايت كوماندر ،  
وسام الحمام من طبقة رفيق و وسام فكتوريا من طبقة عضو - المندوب  
السامي لجلالتة في مصر والسودان . الذين ، بعد تبادل وثائق تفويضهم التي  
تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفية الشكل ، قد اتفقوا على  
مايأتي :

### المادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك  
والامبراطور .

### المادة الثانية

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى  
بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر بلاط سان جيمس  
سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

### المادة الثالثة

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة  
صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ،  
فإنها ستؤيد أي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط  
المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة .

#### المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين ، الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينا .

#### المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لايتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لايرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

#### المادة السادسة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون متطبقة على تلك الحالة .

#### المادة السابعة

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب ، بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها ، فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحضر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى سعه ، بما فى ذلك استخدام مواتيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا ، فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعاله .

## المادة الثامنة

بما أن قتال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية، قالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والأمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها.

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .  
كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة . فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيها طبقا للإجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

## ملحق للمادة الثامنة

١ - من غير اخلال بأحكام المادة السابعة يجب ألا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية ؛ ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال .

١- توزيع القوات البريطانية التي توجد بقرب القنال كما يأتي :  
(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية ، في المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد - السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة ، والسويس - الاسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير ومايتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين المصالحة التى يقتضى الأمر انشاءها شرقى القنال لاطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات .

٣- يعد فى الأماكن المحدودة: أنفا للقوات البريطانية البرية والجوية التى حدد عددها فى الفقرة الأولى سالفة الذكر بما فى ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (من خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمئة من رجال القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما تحتاج إليه من الأراضى والشكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعية هذه الجهات وذلك بغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . وعد مواقع لاقامة غيم للنقاهاة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤- تقدم الحكومة المصرية الأراضى وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة وغيم النقاهاة المشار إليها فى الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية على ما هو موجود منها الآن فى تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بدفع ما يأتى :

(١) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى إقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل فى القاهرة .



(٢) تكاليف ربيع الشكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .  
على أن يدفع أول هذين المبلغين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لاتسحاب القوات البريطانية من القاهرة . و يدفع المبلغ الآخر في الوقت المعين لاتسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها ، وللحكومة المصرية أن تتقاضى ايجارا مناسباً نظير استعمال الساكن المدة لاقامة المستخدمين المدنيين و يتفق على قيمة الايجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

هـ - بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة بعهد إليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط أن معقولة وأن تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه ؛ ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثلهم حق فحص الأعمال في جميع أدواراتها ، كما يجوز لممثلي المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل ؛ ولهم أيضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أى وقت أثناء سير العمل . وتنفيذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها ، قد اتفق على أن تكون المهمات التي تشتري وتتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة في الجيش البريطاني .

ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن

تقوم على نفقتها الخاصة ، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الشكنات والمساكن ؛ بإدخال التحسينات والتغييرات وإنشاء مبان جديدة في المنطقة المحدودة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ - تحقيقا لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصري ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المينة بعد وصياتها :

### (أ) - الطرق

(١) بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمهور .

(٢) بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هيلو پوليس .

(٣) بين بورسعيد والاسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .  
ولبلوغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائما للانتفاع بها في الأغراض الحربية ؛ وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر ، وأن تطابق المواصفات الفنية المينة بعد المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات ، أو ذات الست عجلات ، أو من الدبابات المتوسطة الحجم . فبقا يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى

أمامها عشرون قدما و يكون الثقل على كل دنجل خلفى اربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشر قدما . وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست ، تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرون قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط اربعة أقدام : وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما و يكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ٨١ طنان وعلى كل دنجل أمامى اربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩٢٥ طنا وطولها الكلى خمس وعشرون قدما والبعد بين مقدم احداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاثة أقدام و يكون ثقل ال ١٩٢٥ طنا محملا على شريطين يرتكزان على سطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

### (ب) - السكك الحديدية

(١) تزداد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة ، ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة . ويرخص بموجب هذا لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الاضافات والتعديلات على السكك الحديدية ، فاذا مست هذه الاضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام ، وجب الحصول على اذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما .

٧- فضلا عن الطرق الميينة فى الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها ،

وللأغراض ذاتها ، ستنشئ الحكومة المصرية الطرق الميينة بعد وتقوم بصيانتها :

(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوباً إلى قنا وقوص

(٢) من قوص إلى القصير

(٣) من قنا إلى الفردقة

وستنشأ هذه الطرق والكبارى التى تقام عليها وفق المستوى المبين فى الفقرة السادسة السالف ذكرها

وقد لا يتيسر إنشاء الطرق المشار إليها فى هذه الفقرة والطرق المبينة فى الفقرة السادسة فى وقت واحد ولكنها ستنشأ فى أقرب وقت مستطاع .

٨- - وحينما تتم الأماكن المشار إليها فى الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين المتعاقدين (ولا تدخل فى ذلك المساكن الخاصة بالقوات التى ستبقى مؤقتاً بالاسكندرية طبقاً للفقرة التاسعة عشر الآتى ذكرها) وتتم الأعمال المشار إليها فى الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبينة فى الشطرين ٣٢ من الجزء (ب) من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر المصرى ، غير الجهات الواقعة فى منطقة القنال والمبينة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتاً بالاسكندرية وتخلي الأراضى والشكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية والأبنية التى تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها ملكاً للأفراد .

٩- - أى خلاف فى رأى بين الحكومتين فى تنفيذ الفقرات ٣٤ر٤٥ر٤٦ر٧ر٨ السالف ذكرها ، يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضواً منها ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائياً .

١٠- - تحقيقاً لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها . ويجرى التدريب فى المنطقتين (أ) و(ب) طول السنة . وتكون المنطقة (ج) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(أ) غربى القنال من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠° ٣١ شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المنزرعة .

(ب) شرقى القنال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (أ) جنوبا إلى خط العرض ٢٩° ٥٢ ومن ثم الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض ٢٩° ٣٠ بخط الطول الشرقى ٣١° ٤٤ ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٢٩° ٣٠ . ومساحات المناطق المشار إليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١ : ٥٠,٠٠٠) .

١١ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه عشرة كيلومترات عند القنطرة مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تتبعه حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدول البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ — تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية ؛ كما أنها تقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ، ومن هذه التسهيلات ابقاء ثلة صغيرة بريطانية فى هاتين المينائين وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ — نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فان الحكومة المصرية تأذن للقوات البريطانية فى الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ،

و يكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية  
١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول  
الطائرات فان الحكومة المصرية ستبني وتيسر على الدوام المنازل والمراسي  
الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية .  
وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد  
المنازل والمراسي الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا  
لحاجات الحليين .

١٥ - تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام  
منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي ارسال  
مقادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لحزنها في سقائف تقام عليها لهذا  
الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأي عمل قد تقتضيه سلامة  
الطائرات .

١٦ - تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي  
القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية  
ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي  
القوات المصرية وطائراتها ومهماتهما في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ - تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة  
المصرية في ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء  
الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية ، ولا يرفض هذا دون مبرر  
معقول .

١٨ - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك  
والامبراطور في ابقاء وحدات من قواته في الاسكندرية ، أو على مقربة منها ،  
لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهي المدة التقريبية  
التي اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتي :  
(أ) لاتمام بناء الشكنات في منطقة القتال نهائيا .



(ب) لتحسين الطرق الآتية :

١ - الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ - بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الحيزة والصحراء .

٣ - بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المبين في جزء (أ) من الفقرة السادسة

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية وبين

الاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك في الشطرين ٢ و ٣ من الجزء (ب)

من الفقرة السادسة . وتم الحكومة المصرية العمل المبين في الشطرات (أ) و

(ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثمانى السنوات المذكورة فيما

تقدم .

١٩ - تظل القوات البريطانية الموجودة في القاهرة أو بجوارها إلى وقت

انسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية

الموجودة في الاسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة

عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التي لها الآن .

#### المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة

ما تتمتع به ، من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية ، قوات صاحب

الجلالة الملك والأميراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه

المعاهدة .

#### المادة العاشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو ما يقصد به أن يمس بأى حال

من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد يترتب لأحد الطرفين

المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد الأمم أو ميثاق منع الحزب الموقع عليه بباريس

في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

## المادة الحادية عشرة

١- مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، و يواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مسألة السيادة على السودان .

٢- وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لايتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣- يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤- تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥- لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أوفى الملكية .

٦- اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان

## ملحق للمادة الحادية عشرة

١- مالم ، وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى ، تطبقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيه في

المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية ، هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه

٢- والاتفاقات التي يراد سرانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد . وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام ، تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

٣- وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق ، وأريد إنهاء اشتراكه فيه فمشارك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

٤- ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما أو إنهاء ذلك الاشتراك لا يكون إلا بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسودان ، ولا يترتب على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفان في الاتفاق لا على نقضها لهذا الاتفاق .

٥- وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات ، يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

### المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن المسؤولية عن أورا

الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

### المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في الغاء هذا النظام دون ابطاء وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه

المادة .

### ملحق للمادة الثالثة عشرة

١- إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى الغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتما من الغاء القيود الحالية التي تفيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب  
(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة

٢- تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد (أ) الغاء كل قيد التشريع المصري على الأجانب ، و (ب) اقامة نظام انتقال المحاكم المختلطة كما وارد في الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣- ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات

الامتيازات وبصفقتها حلقية لمصر، لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة وستعاون فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر.

٤- من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد أنه من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية، فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة.

٥- عن المتفق عليه أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها، ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة في سلطتها القضائية أن تقضى في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب.

٦- يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية.

٧- لما كان من المعمول به في أكبر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم في مسائل الأحوال الشخصية، فينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص - على الأقل في البداية - مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التي ترغب في أن تستمر محاكمها القنصلية في مباشرة هذا الاختصاص.

٨ - سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها ( الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة ) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك اعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات . ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :

(١) تعريف كلمة « أجنبى » بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

(٢) زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

(٣) الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والأجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام عليهم .

#### المادة الرابعة عشرة

تُلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لاحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد ، باتفاق الطرفين المتعاقدين ، اذ اطلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاه وذلك على مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

#### المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينها بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولايتسنى لها تسويته بالمفاوضات بينها مباشرة ، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم



## المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أى منها فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينها فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك ، فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها ، يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة الناقد وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ .

ومنع ذلك ، ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرة سنوات على تنفيذ المعاهدة ، يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

## المادة السابعة عشرة

يُصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

وإقراراً بما تقدم ، وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦

- ختم — مصطفى النحاس .
- » — أحمد ماهر .
- » — م . محمود .
- » — إ . صدقي .
- » — ع . يحيى .
- » — واصف بطرس غالى .
- » — ع . محرم .
- » — مكرم عبید .
- » — محمود فهمى النقراشى .
- » — أ . حمدى سيف النصر
- » — على الشمسى
- » — م . ح . عيسى .
- » — حافظ عفيفى .
- » — أنتونى ایدن .
- » — ج . رامزى ماكدونالد .
- » — چون سيمون .
- » — هاليفاكس .
- » — مايلزو . لامبون .

## فهرس

---

٣	مقدمة المؤلف
٥	تصدير
١١	مقدمة
٢٥	الفصل الأول - أبناء النيل
٧٥	الفصل الثاني - استهلال : رجل الساعة
١١٩	الفصل الثالث - ملك القلوب
١٧١	الفصل الرابع - القبضه الحديدية
٢٠٩	الفصل الخامس - خلق الله الإنجليز مجانين
٢٥٧	الفصل السادس - الوفاق والعودة إلى حكومة دستورية
	الفصل السابع - البعد الثاني :
٢٩٣	العوامل الاجتماعية والاقتصادية
	الفصل الثامن - البعد الثالث :
٣٢٥	العواصف والتيارات الفكرية
٣٦٧	خاتمة
٣٧٩	ملحق

رقم الإيداع ٨١/١٦٣٣

الترقيم الدولي ١٧٧ - ٧٣٣٢ - ١٧ - ٣



ج ٢٠٠ ع  
٢٥٠ قرشا

المركز العربي للبحث والنشر

د . السيد محمود الشنيطى وشركاه

ص . ب . ٣٤ هليوبوليس - القاهرة - تليفون ٦٦٩٩٤٢

Bibliotheca Alexandrina



0326962